

المحاماة وسام

**مذكرات**  
**أمام المحاكم الجنائية**

مذكرات طعن بالنقض (جنائي)

إعداد وتقديم وإهداء

**شريف حمدي خليفة**

ماجستير في القانون  
جامعة هارتفورد شير  
انجلترا

**حمدي خليفة**

نقيب المحامين  
رئيس اتحاد المحامين العرب  
السابق

المجلد الأول

المجلد الأول  
المحاماة وسام  
مذكرات أمام المحاكم الجنائية  
مذكرات طعن بالنقض (جنائي)

إعداد وتقديم  
إهداء

**شريف حمدي خليفة**

ماجستير في القانون  
جامعه هارتفورد (انجلترا)

**حمدي خليفة**

نقيب المحامين  
رئيس اتحاد المحامين العرب  
السابق

نسألكم الفاتحة والدعاء  
للمرحومة  
ولاء حمدي خليفة

## مقدمه

عندما بدأ مشواري النقابي كنت حريص كل الحرص علي الوفاء بالوعد للزملاء في أي مرحلة انتخابية والتي بدأت منذ أوائل الثمانينات عضوا بمجلس نقابة المحامين بالجيزة واستمرت لسنوات طويلة كان آخرها نقيبا لمحامي مصر ورئيسا لاتحاد المحامين العرب .

## وكنت حريص

كل الحرص علي النهوض بالنقابة من خلال منظومة عمل جماعي من أعضاء المجالس والمحامين علي مستوي الجمهورية وكانت تلك المنظومة السبب في الإنجازات التي تمت علي أرض الواقع علي مدي ما يقرب من ثلاثون عاما في العمل العام .

## وفي نهاية مشواري

النقابي فقد وعدت الأبناء والأخوة والزملاء أن انضم إلي صفوفهم معتزلا العمل العام أو الترشيح لأي مناصب قيادية إيمانا مني واحتسابا من ضرورة تداول المواقع القيادية .

## ومن خلال مشواري

المهني وجدت لزاما علي نفسي التواصل مع السادة المحامين سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها وذلك من خلال المذكرات التي أقوم بإعدادها في شتي فروع القانون والتي يتم تداولها سواء داخل مصر أو خارجها .. وأمام كافة المحاكم سواء الجنائية أو المدنية أو الإدارية وذلك بمختلف درجاتها .

## ولما كان

هذا العمل المهني الهدف منه التواصل مع السادة الزملاء حتى نثري جميعا المهنية والحرفية في مجال المحاماة والثقافة القانونية لدي المواطنين .. ولذلك فقد كنت حريص علي أن يتم تداول هذه الإصدارات في كافة مواقع التواصل الاجتماعي وأيضا من خلال الكتب والسيديات التي يتم توزيعها علي الزملاء .

## ولحريص علي

توصيل رسالة للأخوة والأبناء الزملاء .. فقد بدأت بإصدار المجموعة الأولى من الإصدارات في الجنائي .. للإطلاع علي المذكرات موضوع الجزء الأول والتي يجب تقديمها عند الانتهاء من المرافعة وإثباتها بمحضر الجلسة حتى يكتمل الدفاع الشفهي بالدفاع المسطور الذي

يتعين علي المحكمة الرد عليه .. نظرا لأن الدفاع الشفهي لا يثبت بأكمله في محضر الجلسة ..  
ومن ثم ففي حالة الطعن بالنقض علي الحكم .. ومحاكمته وفقا للقانون يكون قد توافر لدينا  
الأسباب التي تنال من الحكم من خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب وفساد في  
الاستدلال وإخلال بحق الدفاع وذلك علي النحو المبين بالجزء الثاني من الإصدار .

### **لذلك**

فإنه يشرفني أن أتواصل مع الزملاء الذين يتخذون من رسالة المحاماة ميثاق شرف مهني  
.. ودستورا للعمل المهني الحرفي رافعين معا جميعا شعار " معا يتحدث العالم عن نقابة المحامين  
" ..... محافظين علي تراث آبائنا وأجدادنا من المحامين العظام .. أملين في مستقبل  
باهر للمحاماة .. بكم أنشاء الله .

**حمدي خليفة**

**نقيب المحامين**

**رئيس اتحاد المحامين العرب**

السابق

حصار مشوارنا النقاىى



حصارنا

مشوارنا

النقاىى

# حصاد مشوارنا النقابي

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمه

### الزملاء .. الزميلات

تلك هي بعض من الإنجازات التي حققناها معكم والتي بدون مشاركتكم الإيجابية لما ظهرت هذه الإنجازات على أرض الواقع .. ولما استطعنا جميعاً أن نقول وبحق أنها إنجازات غير مسبوقه في تاريخ نقابة المحامين سواء على المحور الخدمي أو المهني أو القومي .

### واليوم

ونحن نسلمها لكم أمانة بين أيديكم لتحافظوا عليها ولتستكملوا المشروعات التي سلمناها لكم .

### وانفون

كل الثقة من قدرتكم على تحدي الصعاب .. وعبور الأزمات .. والتواصل مع الأهداف التي تحقق الخير كل الخير لكم وللأجيال المقبلة .

### وقبل أن

انتهى من تلك السطور .. لأتفرع بعدها لعملى المهني كمحامي حاملاً لرسالة الدفاع عن الحق .

### أقول لكم

انه يشرفنى التواصل معكم مهنياً .. وأدعو الله أن أكون قد أنيت واجبي نحوكم ونحو النقابة التي اعترز وأفخر بالانتماء إليها .

### عاشت نقابة المحامين

### ومشتم لنا فخراً وزخراً

حمدي خليفة

نقيب المحامين

رئيس اتحاد المحامين العرب

## حصار مشوارنا النقابي

### إعلان نتيجة الانتخابات ٢٠٠٩



#### لحظة

إعلان نتيجة الانتخابات والتي يعود الفضل فيها لله سبحانه وتعالى ثم لإرادتكم التي لم تقهر رغم التحديات والتداعيات .. والتي كانت الخطوة الأولى في بداية الألف ميل من مشوار العمل النقابي على المستوي العام .. بعد أن شرفت بتمثيلكم نقيباً للمحامين بالجيزة لعدة دورات .

#### وقد جاء اليوم

الذي شرفت فيه بتمثيلكم على المستوي العام نقيباً للمحامين .. ورئيساً لاتحاد المحامين العرب .. ونائباً لرئيس الاتحاد الدولي للمحامين .

#### ومنذ إعلان

النتيجة في ٢٠٠٩/٥/٣٠ وكنت دائم التفكير والعمل والتنفيذ في العديد من المحاور التي وعدتكم بها وقت جولتي الانتخابية بالمحافظات .. وبعد أن وعدتموني بالدعم .. كان يتعين علي أن أنفذ وعودي معكم .. ولذلك فإني أحمد المولي عز وجل أنني استطعت معكم خلال هذه الفترة أن نحقق ما لم تحققه نقابة المحامين منذ إنشائها .. والفضل يعود لله سبحانه وتعالى .. ثم لإرادتكم ومشاركاتكم الفعالة والإيجابية .

أشكركم علي مجهوداتكم الرائدة

وأتمنى لكم دوام الخير والتوفيق ...

حمدي خليفة

نقيب المحامين

رئيس اتحاد المحامين العرب



# حصار مشوارنا النقابي

محافظة القاهرة

أول نادى رياضى واجتماعى لمهامى القاهرة

## وضع حجر الأساس لنادى الحامين بالقاهرة الجديدة المسمى بنادى النقيب / محمود ابو النصر

من أهم الأندية الرياضية والاجتماعية بالقاهرة ضمن عدد من الأندية الأخرى على مستوى مصر



من المقرر ان يكون النموذج المعد للنادي  
هو ذات نموذج نادي الحامين باكتوبر



تم وضع حجر الأساس

للنادي بحضور محامي القاهرة



لأول مرة في تاريخ القامة يتم تخصيص  
اندية رياضية واجتماعية للمهامين



## وضع حجر الأساس لنادى الحامين بمدينة ١٥ مايو

المسمى بنادى النقيب / محمد ابو شادي



النادي علي مساحة ٢٠٠٠٠ متر مربع

من المقرر ان إنشاءات النادي عبارة عن ملاعب رياضية - قاعات اجتماعات

صالات احتفالات وافراح - مساحات خضراء - حدائق اطفال - ذات نموذج نادي الحامين باكتوبر



ثانى نادى رياضى  
واجتماعى بالقاهرة



هذا النادي ضمن العديد من الأندية الرياضية الأخرى التي خصصها هذا المجلس وهو بموقع متميز

## حصار مشوارنا النقابي

محافظة القاهرة

نادى المحامين بمدينة الشروق  
المسمى بنادى النقيب / عبد الرحمن الرافعى



النادي علي مساحة  
٣٠٠٠٠ متر مربع



من المقرر أن إنشآت النادي عبارة عن ملاعب رياضية - قاعات اجتماعات  
صالات احتفالات وافراح - مساحات خضراء - حدائق اطفال - ذات نموذج نادي المحامين باكتوبر

واجتماعي بالقاهرة



ثالث نادى رياضي

من المقرر أن المجلس القادم سوف يبدأ بالإنشآت

## تأثيث غرف المحامين بالقاهرة



تم تأثيث غرف المحامين بالقاهرة  
مثلها مثل باقي غرف المحامين علي  
مستوي الجمهورية



وكذا تم تطوير جميع الغرف حتى تكون مؤهلة لاستقبال المحامين



# حصار مشوارنا النقابي

محافظة الجيزة

## نادى الحاميين بمدينة ٦ أكتوبر



النادي علي مساحة ٣٠٠٠٠ متر مربع

مبنى اجتماعي  
به (٦) قاعات حفلات وافراح



وملاعب كرة وحممامات سباحة  
ومساحات خضراء وحدائق للأطفال

تم شراء المتر مقابل مبلغ ١٤٥ جنيهه  
قيمة النادي الآن توزي ١/٢ مليار جنيهه

أول نادى رياضى واجتماعى فى تاريخ نقابة الحاميين



حتى هذا التاريخ لم يسلم من المواجهات التي تنال من الصلحة العامة وممن حاولوا الاضرار بنقابة الحاميين هلي كافة المشاهدين

# حصاد مشوارنا النقاىى

محافظة الجيزة

## مدينة الحامىن ٦ أكتوبر

جميع المدن السكنىة بتمويل ذاتى  
من الحازرىن دون دعم مادى من النقاىة

المدينة على مساحة ٨٨ فدان



تم شراء المتر مقابل مبلغ ١٦٠ جنىه .. تقدر المدينة الآن بما يزيد عن مليار جنىه ..  
تم تسليمها لنقاىة الجيزة فى منتصف ٢٠٠٩



أول مدينة سكنىة  
ىرفع عليها علم نقاىة  
الحامىن ولافته  
مدينة الحامىن

المدينة بها ٤٢ عمارة سكنىة  
وحارى استكمال الأنشاءات  
بمعرفة نقاىة الجيزة



مستشفى

سوف ىتم بىع الوحدات الخدمىة ( مول تجارى - مقر بنك - مدرسة - دار حضانة )  
استثمارىا وتوظىف هامش الربح لتخفىض تكلفة الوحدات السكنىة

# حصار مشوارنا النقايبى

محافظة الجيزة

مدينة المحامين الثانية ب ٦ أكتوبر  
والمسماة بمدينة النقيب محمود بسيونى



بسر المتر ٧٠ جنيه



مدينة المحامين  
مدينة النقيب محمود بسيونى  
السكان المزمعين  
تم تصديده الإحتفال بوضع حجر  
الأساس لمدينة المحامين ب٦ أكتوبر  
والمسماة مدينة النقيب محمود بسيونى  
تخلية الأكرام  
وذلك فى عهد  
السيد الرئيس محمد مرسى خليفة

تم شراء الأرض



تم تخصيص وحداتها بأقل من سعر التكلفة الفعلية



تعرضت هذه المدينة لهجوم وتوعد ضاري ممن يقفون ضد المشروعات



وجارى البناء حالياً فى الدور الثانى

# حصار مشوارنا النقابي

محافظة الجيزة

## مقر نقابة المحامين بالجيزة



لمن شهد مقر نقابة المحامين بالجيزة  
من قبل ومن شاهده الآن يستطيع أن  
يقارن ويعرف الفرق

تم تطوير المقر علي أحدث مستوي  
تم إضافة حديقة كبيرة للنادي ومسجد

ومكتبة قانونية أصدرت العديد من الإصدارات القانونية



## النادي النهري بالعجوزة

من شاهد النادي قبل تطويره وبعد تطويره يستطيع أن يقارن

النادي بأرقى المواقع  
على ضفاف النيل  
بالعجوزة



حافظنا علي النادي ودافعنا عنه منذ نشأته وحتى تطويره

# حصار مشوارنا النقابي

محافظة الإسكندرية

## مدينة برج العرب بالإسكندرية والمسماة بمدينة النقيب أحمد الخواجه



بسعر  
المتري ٧٠ ج

المدينة على مساحة ٥٥ فدان من المقرر إنشاء مستشفى خاص للمحامين

وبينك العامي ومدرسة  
و دار حضانه خلاف  
اللؤلؤ التجاري



المدينة بأرقى المواقع ببرج العرب ولم تسلم أيضا من المواجهات



بها حوالي  
٣٥٠٠  
وحده سكنية

من المقرر أن تكون الوحدة السكنية بأقل من سعر التكلفة الفعلية نظرا لان الوحدات الخدمية  
سوف تباع بسعر استثماري ويخصص هامش الربح لتخفيض سعر تكلفة الوحدة



جارى البناء فى ٣٩ عمارة

حصار مشوارنا النقابي

محافظة الإسكندرية

# النادي الرياضي والاجتماعي لمحاميين الاسكندرية

النادي بأرقى  
المواقع بمدينة  
برج العرب



تم تخصيص  
أرض النادي مقابل  
اجنيه للمتر الواحد



النادي  
على مساحة  
٢٧٠٠٠ متر



من المقرر أيضا إنشاء  
حمامات سباحة بالنادي  
أسود بنادي أكتوبر

من المقرر أن يحتوي النادي على قاعات حفلات وأفراح واجتماعات  
من المقرر أن يتخلل النادي مساحات خضراء وملاعب  
رياضية وصالات جيم وحدائق أطفال





حصار مشوارنا النقابي

محافظة الإسكندرية

# تطوير نادي الحمامين بجليم



تم طرح النادي في مناقصة  
لتطويره وفقا لأحداث  
المواصفات ومن المقرر  
البدء في التطوير الأيام  
القادمة واعداده  
لاستقبال الحمامين  
على مستوى الجمهورية



# حصار مشوارنا النقاىى

محافظة أسوان

## مدينة الممامى بأسوان

## والمسامة بمدينة النقيب / أحمد لطفى

جارى طرح مناقصة  
للبدء فى الأنشاءات



تم شراء الأرض بسعر المتر ٧٠ جنىة



ىتم تخصىص الواحدات السكنىة  
بأقل من سعر التكلفة الفعلىة

المدينة بأرقى المواقع بمحافظة أسوان



مستشفى خاص للممامى بالمدينة



تم تأثىث جمىع غرف الممامى

تم تطوىر نادى الممامى

# حصاد مشوارنا النقابى

نادى المحامين الرياضى بدمياط محافظة دمياط

والمسمى نادى النقيب / عبد العزيز فهمى



وقم تخصيصه

مقابل سعر

التر جنيه واحد

النادى مساحته في حدود ٣٠٠٠٠ متر مربع

تم الاحتفال بوضع حجر الأساس بحضور نقابة المحامين بدمياط



من المقرر أن تتم الإنشاءات في النادي في الأيام القادمة بمشيئة الله حيث يحتوى  
النادى علي مبني اجتماعي وحمامات سباحة ومساحات خضراء وحدائق أطفال



# حصار مشوارنا النقابي

محافظة دمياط

## تطوير نادي المحامين برأس البر



نادي المحامين برأس البر والذي تم تطويره في عهد المجلس الحالي



نقابة دمياط قامت بتفعيل عدد من الأنشطة في ظل وجود المجلس الحالي للنقابة العامة ... مثلما كان ذلك نهج كافة النقابات الفرعية



يوجد بالنادي العديد من قاعات الأضياف المكيفة الهواء



قامت بالتطوير نقابة محامين دمياط بإشراف وتمويل النقابة العامة

انشاء مرسى خاص للمراكب النيلية لقيام المحامين بالترفيه النيلية والعودة للنادي



قاعة خاصة باستقبال المحامين



تم تطوير غرف المحامين بدمياط وتاشيئها بالاثاث اللازم مثلها مثل باقى غرف المحامين على مستوى الجمهورية

## حصار مشوارنا النقابي

محافظة فنا

### مدينة المحامين بقنا

### والمسماة بمدينة النقيب إبراهيم الهلباوى

#### الوحدات الخدمية

سوف تتابع بسعر استثماري  
ويخصص هامش الربح لتخفيض  
سعر تكلفة الوحدة السكنية



### المدينة على مساحة ٢٠ فدان

تم شراء

الأرض بسعر

المتري ٧٠ ج



من المقرر إنهاء الإنشاءات بالمدينة خلال سنتين  
من تاريخ المناقصة والبدء في الإنشاءات حيث تحتوى  
المدينة على مستشفى خاص للمحامين  
ووحدات خدمية ومدرسة ودار حضارة.

## افتتاح نادى المحامين بقنا

تم تطوير النادى بتمويل النقابة العامة وأشرف نقابة المحامين بقنا



# حصار مشوارنا النقابي

محافظة المنوفية

## نقابة المحامين بالمنوفية نادى المحامين بشبين الكوم



نادي المحامين بالمنوفية والذي تم اصدار القرار بشأنه لتطويره واعداه لاستقبال المحامين



موقع النادي بمكان مميز

ويحتوى على قاعات وصلات احتفالات

تم ارساء المناقصة  
على الشركة القائمة  
بالتطوير وجاري العمل حاليا



العمل جارى ... للأنتهاء  
من اعمال التطوير فى  
الموعد المحدد له



# حصار مشوارنا النقابي

محافظة المنوفية

نادى المهامين الرياضى والأتتماعى بالمنوفية  
والمسمى بنادى النقيب / محمد صبرى أبو علم

النادى بأرقى المواقع  
بمدينة السادات



تم تخصيص الارض  
مقابل ١ جنية للمتر

من المقرر ان يحتوى النادى على مساحات خضراء  
حمامات سباحة - صالات للحفلات والافراح



من المقرر ان يحتوى النادى على ملاعب كرة  
مقر بنك - حدائق للأطفال

النادى على مساحة ٢٨٠٠٠ م

من المقرر اجراء المناقصة  
للبدء فى الأنشاءات



# حصار مشوارنا النقابي

مدينة المحامين ببني سويف محافظة بني سويف

والمسماة بمدينة النقيب عبد العزيز الشوربجي



## الوحدات الخدمية

سوف تباع بسعر أستثماري

ويخصص هامش الربح لتخفيض

سعر تكلفة الوحدة

وحدات خدمية ( مول تجارى - مدرسة - ملاعب رياضية - حديقة أطفال - مسجد



تم طرح المدينة

في مناقصة للبدء

في الأنشاءات



تم شراء

الأرض بسعر

التر ٧٠ ج

## المدينة

## على مساحة

## ٢٠ فدان



المدينة بها

مستشفى خاص

للمحامين





## حصار مشوارنا النقابى

محافظة بنى سويف

## تطوير نادى المحامين ببنى سويف



جاري تطوير نادى المحامين ببنى سويف والذي كان متوقفا من قبل ومن المقرر انتهاء أعمال التطوير خلال الأيام القادمة



## نادى المحامين الرياضى والاجتماعى ببنى سويف

والمسمى بنادى النقيب / محمد على علوية

تم تخصيص النادى مقابل اجنية للمتر  
النادى على

مساحة ٢٧٠٠٠ م



من المقرر ان يحتوى النادى  
على مساحات خضراء



حمامات سباحة - صالات للحفلات والافراح  
ملاعب كرة - مقر بنك - حدائق للأطفال



# حصار مشوارنا النقابي

محافظة الاسماعيلية

## تطوير نادى الحمامين بالاسماعيلية



تم تطوير النادى بمعرفة النقابة الفرعية بالاسماعيلية بتمويل وأشراف النقابة العامة



تم تكييف جميع غرف الحمامين وأنشاء مسرح بأعلى النادى وصاله حفلات وإفراح وكذا ملعب أطفال



تطوير غرف الحمامين بالمجمع وتأثيثها بالأثاث اللازم

# حصار مشوارنا النقايجي

محافظة أسبوط

## مدينة المحامين بأسبوط

والسماه بمدينة النقيب / عمر عمر



تم تخصيصها  
بأفضل المواقع  
بمدينة أسبوط  
الجديدة



تم شراء الأرض بسعر المتر ٧٠ جنية

لأول مرة في أسبوط ترفع لافتة مدينة المحامين لأبناء أسبوط  
مثلها مثل المحافظات التي تم تخصيص مدن سكنية لها  
من المقرر انشاء مستشفى خاصة للمحامين بالمدينة



الوحدات السكنية سوف يتم تخصيصها بسعر أقل من سعر التكلفة  
الضعلية نظرا لان الوحدات الخدمية سوف تباع استثماريا  
وتوظف هامش الربح لتخفيض سعر تكلفة الوحدات السكنية



## حصار مشوارنا النقابي

محافظة أسيوط

### نادى المحامين بأسيوط

والمسمى بنادى النقيب / مصطفى البرادعى



أول نادي رياضي  
 واجتماعي للمحامين  
 بأسيوط

من المقرر ان النادي يحتوى علي مبني اجتماعي  
مساحات خضراء حمامات سباحة ومقر بنك  
وحدات أطفال



مساحة النادي ٢٨٠٠٠ م٢ بأرقى المناطق بمدينة أسيوط الجديده

## تأثيث غرف المحامين وشراء مقر لنقابة أسيوط



تم التعاقد علي شراء مقر لنقابة أسيوط وتم تأثيث جميع غرف  
المحامين بأسيوط بتنفيذ النقابة الفرعية وتمويل نقابة المحامين العامة

# حصاد مشوارنا النقابى

محافظة الدقهلية

تم الانتهاء من تطوير نادى المحامين بالمنصورة



تم تدعيم جميع الغرف بمكيفات هواء



تم الاتفاق مع وزارة الاوقاف على شراء مساحة ١٥٠ فدان  
بأرض الاوقاف تصلح كمدينة سكنية ونادى رياضى  
تم تأثيث جميع غرف المحامين بالدقهلية

# حصاد مشوارنا النقابي

محافظة الفيوم

## تطوير نادى المحامين بالفيوم

تم اعداد قاعة فاخرة بالنادى  
تطوير وتأثيث غرف المحامين بمجمع المحاكم



افتتاح  
مركز



كمبيوتر للمحامين



ميكنة نقابة الفيوم مع النقابة  
العامة شأنها شأن النقابات الفرعية



# حصار مشوارنا النقابي ٢٣

محافظة الغربية

تم تجديد وتطوير غرف المحامين بتمويل وإشراف النقابة العامة



إنشاء غرف للمحامين  
بالجمعات الجديدة



اجراء مناقصة لنادى المحلة الكبرى



الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة لإنشاء نادى للمحامين



# حصار مشوارنا النقابي

محافظة سوهاج

## نادى المحامين بسوهاج

والمسمى بنادى النقيب / مرقص حنا  
اول نادى رياضى واجتماعى للمحامين بسوهاج

من المقرر ان يحتوى على ( مول تجارى - مدرسة - ملاعب رياضية - حديقة أطفال - مسجد

النادى  
على مساحة  
٢م٢٥٠٠٠



النادى بأفضل  
المواقع  
بسوهاج

تم تأثيث غرف المحامين على مستوى سوهاج تحت اشراف النقابة الفرعية بتمويل النقابة العامة



تم شراء  
الأرض بسعر  
اج



تطوير نادى المحامين بسوهاج واعداده لاستقبال المحامين كنادى اجتماعى ورياضى



# حصاد مشوارنا النقابى ٢٥

محافظة بورسعيد

## نادى المحامين ببورسعيد



تم طرح النادى بمناقصة عامة  
ومن المقرر البدء فى تنفيذ  
المناقصة والأنشاءات خلال الايام  
القادمة بمشيئة الله

من المقرر ان يحتوى النادى على  
قاعات حفلات \* قاعات اجتماعات



النادى  
بأرقى  
المواقع  
ببورسعيد



الانشاءات بمشيئة الله سوف تكون على افضل  
مستوى نظرا لان بورسعيد تستقبل المحامين  
على مستوى الجمهورية



تطوير غرف المحامين بالمجمع وتأثيثها بالأثاث اللازم

حصاد مشوارنا النقابي

محافظة المنيا

# نادى المحامين بالمنيا

اول نادى اجتماعى للمحامين بالمنيا

من المقرر ان يحتوى على ( مول تجارى - مدرسة - ملاعب رياضية - حديقة أطفال - مسجد

النادى  
على مساحة  
٢م٦٠٠٠



تم تأييد غرف المحامين على مستوى المنيا تحت  
إشراف النقابة الفرعية بتمويل النقابة العامة



تم وضع الأساس وبيشاء الاعمده وانشاء الدور الاول للنادى



استخراج رخصة لبناء مقر لنقابة المحامين وفندق للمحامين وقاعة افراح وقاعة مؤتمرات



# حصار مشوارنا النقابي

محافظة الفيوم

تطوير وتأثيث غرف المحامين بالمحافظة

إنشاء غرف  
جديدة  
للمحامين



العديد من معارض الكتب التي تم إقامتها



العديد من الأنشطة النقابية والمهنية  
لأبناء المحافظة بإشراف النقابة الفرعية  
وتمويل النقابة العامة

إضافة مساحة من الأرض لنادي المحامين ببنها  
إنشاء قاعة حفلات وأفراح واجتماعات بالنادي



# حصار مشوارنا النقابي

٢٨

## محافظة السويس

تطوير وتأثيث جميع غرف الجامين بمحافظة السويس بتكلفة وقدرها خمسة وسبعون ألف جنيه  
إعادة تطوير قاعة الأفراح والمؤتمرات والمكتبة النادي وسقاية الجامين بالسويس بتكلفة قدرها خمسة وعشرون ألف جنيه  
صرف إعانات من لجنة الصندوق للمحامين المستحقين وأسرهم قدرها ثلاثمائة وخمسون ألف جنيه  
سداد مستحقات المستشفيات ومعامل التحليل والأشعة بالسويس وقدرها ثلاثمائة خمسة وعشرون ألف جنيه



- سداد محصن النقابة الفرعية بالسويس لعامين وقدره ثلاثمائة ألف جنيه من حسابات النقابة العامة وعدم توريد ثمة مبالغ من صالة الأفراح لمدة سنتين والبالغ جملة التحصيل فيها خمسمائة ألف جنيه لدعم محامين السويس بالاتفاق مع النقيب العام وعضو النقابة العامة بالسويس.
- تنظيخ معارض الكتب والبدل السنوية بأسعار مخفضة ومدعمة من النقابة العامة لجامي السويس
- إضافة مساحة أرض لنادي الجامين وتطوير حديقة النادي وعمل مظلة للنادي



# حصار مشوارنا النقاىى

٢٩

## محافظة البحرة

تطوير وتأثيث جميع غرف المحامين  
على مستوى المحافظة



شراء قطعة ارض مساحتها ٥٠٠ متر م  
بتكلفة ٦٢٥ الف جنية  
لاعداد نادى المحامين



معارض كتب وملابس للمحامين



من المقرر ان النادى يحتوى على  
قاعات حفلات \* وافراح  
واجتماعات للمحامين

# حصار مشوارنا النقابي

محافظه جنوب سيناء

محافظه شمال سيناء



★ تطوير وتأثيث جميع غرف المحامين بالمحافظتين .

★ معارض الكتب بأسعار مخفضة للمحافظتين .



★ معهد محاماة للمحامين .

★ رحلات لشباب المحامين .

★ إنشاء مقر للنقابة الفرعية برأس سدر وإعداده وتأثيثه .



★ تطوير وتأثيث غرف المحامين بمحكمة الطور .

★ إنشاء مقر لنقابة المحامين بجنوب سيناء بالطور .

★ تطوير غرف المحامين بنويبع .



★ معارض للكتب بأسعار مخفضة ومدعمة .

★ معارض للملابس مع تدعيمها .

# حصار مشوارنا النقابي

## محافظه البحر الأحمر



★ تطوير وتأثيث جميع غرف الحمامين علي مستوى المحافظة .

★ إضافة مساحات عديدة لعدد من غرف الحمامين .

★ تخصيص أرض من المحافظة وتشكيل جمعية إسكان



للمحامين بالبحر الأحمر لبناء مدينة سكنية .



★ إنشاء نادي اجتماعي للمحامين بالفردفة .

★ إنشاء مقر لنقابة محامي البحر الأحمر .



★ نادي المحامين والذي شهد إنشاء دار حضانة

ومركز ترجمة ومركز كمبيوتر .



★ طرح قرية السندباد في مناقصة عامة للاستفادة

منها علي نحو يحقق الصلحة العامة للمحامين .

# حصار مشوارنا النقابي

## محافظة كفر الشيخ



\* سداد كافة مستحقات المستشفيات التي كانت متوقفة

بسبب عدم سداد مستحقاتها مثلما تم سداد مستحقات

كل المستشفيات علي مستوي المحافظات .

\* الموافقة المبدئية علي تخصيص قطعة أرض من المحافظة

لإنشاء قرية سياحية للمحامين ببلطيم .

\* الموافقة علي إنشاء وحدات مصيفيه للمحامين بمصيف

بلطيم علي قطع الأراضي السابق رسوا المواد عليها لنقابة

المحامين في عهد النقيب المرحوم / أحمد الخواجه .

\* رحلات لشباب المحامين علي مستوي المحافظة .

\* تطوير وتأثيث غرف المحامين علي مستوي المحافظة .

\* العديد من الأنشطة النقابية والمهنية لمحامي كفر الشيخ .

\* إقامة العديد من معارض الكتب بأسعار مخفضة ودعمها

من النقابة .

\* إقامة العديد من معارض الملابس بأسعار مخفضة ومدعمة .



## حصار مشوارنا النقابي

محافظة الشرفية

### نادي المحامين الرياضي بالشرقية والمسمى بنادي النقيب أحمد لطفي ( نادي الصالحية )



أول نادي رياضي واجتماعي بالشرقية

مساحة النادي ٢٨٠٠٠ م مربع .

من المقرر أن يحتوي النادي علي دار حضانة

مبني اجتماعي .. قاعات حفلات وأفراح

.. مساحات خضراء .. حمامات سباحة .

تم تخصيص أرض النادي مقابل

جنيه واحد للمتر الواحد

### نادي المحامين الرياضي والاجتماعي بالشرقية والمسمى بنادي النقيب مكرم عبيد نادي العاشر من رمضان



\*من المقرر أن يحتوى النادي علي قاعات

حفلات وأفراح .. مساحات خضراء ..

حمامات سباحة \* مقر بنك

\* تطوير وتأثيث جميع غرف المحامين

علي مستوي المحافظة

\* تطوير وتأثيث نادي المحامين بالشرقية

حصار مشوارنا النقابي ٣٤

## مشروعات نقابية

### مشروع تطوير مبنى النقابة العامة

مبنى النقابة والمنشآت وبوابه  
النقابه وغرف النقابه بعد  
التجديدات  
فى الثوب الجديد



قاعة اجتماعات مجلس النقابة كيف كانت وكيف أصبحت



قبل و بعد

تم تطوير النقابة من الداخل بما يتوافق مع اسم نقابة المحامين



قبل و بعد

نم البدء فى تطوير النقابة من الخارج ومن المقرر الحصول على ترخيص لبناء برج بالمساحة المجاورة للنقابة

# حصار مشوارنا النقابي

## مشروعات نقابية

تم تطوير الدور الثالث للنقابة والاستفادة منه كمقر للموقع الالكتروني وادارة الاسكان والادارة الهندسية وادارة الحسابات بعد ان كان هذا الطابق مركز للحشرات الضارة

تم تطوير قاعة الحريات  
بالنقابة بحيث أصبحت  
تضاهي كبرى القاعات  
في أفضل الأماكن



قبل



من شاهد الطابق الثالث من قبل وشاهده الان يعرف الفرق

بعد



الدور الثالث لمقر النقابة بعد تطويره واستغلاله لموقع النقابة الالكتروني ملحقا به ميكنة النقابة العامة مع النقابات الفرعية



# حصار مشوارنا النقابي

## الأداء النقابي والمهني برتوكول تدريب المحامين على الكمبيوتر برتوكول مع جامعة الدول العربية

### دورات مجانية في تكنولوجيا المعلومات للمحامين

كثبت ياسين القاسم وأميرة عبد الهادي، نائبتا نقابة المحامين الشباب لحواسر 20 ألقا من أعضائها وأسهرهم للحصول على دورة تدريبية على أحدث برامج وتطبيقات استخدام الكمبيوتر، واستغلتي دورات التدريب التي ألقاها المحاميان بالشعرة والتعاطفات، من خلال بروتوكول تعاون وقعته حديثي خليفة نقيب المحامين مع جمعية أفاق المتخصصة في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشغل دورات التدريب انطلاقا من أساسيات نظم الشبكات والشبكات لتشكل مولدات، والتصميم، وأجهزة الحفظ والتبرامج لتكنية أمين أليزيه، ونقل حديثي خليفة لتأوير



### زيادة معاشات المحامين في اجتماع لنقابة اليوم

كتب - خالد عبدالعظيم  
بعد حوالي ثلاثة أسابيع من التماس المحامين بزيادة معاشي خليفة نقيب المحامين ورئيس نقابة المحامين العرب اجتماعا اليوم بطن النقابة لمتابعة عدد من القضايا والقضايا كان لهم جميع المحامين من بينها زيادة المعاشات ومراجحة المحامين وأسره ونظيرة الجديان - وقد قرر أن يوافق مجلس النقابة على قرار بزيادة معاشي الذين زادت معاشيهم من 6000 لفرانك التشيلي والرسوم الكبيرة التي كانت مطروحة من الأتلافيا، بحضور مبلغ ألف جنيه فقط كرسوم لإنشاء قيد الباني مرة أخرى بالعدل.  
صرح حديثي خليفة نقيب المحامين لجمهوريون، بأنه لم يقرر عقد اجتماع لوزراء العدل للقاء كل المبرمجين بحضور 16 عدداً بطن مجلس النقابة العامة والقضايا الفرعية كريمة ما يستند من أمور لسامح المحامين

### لتدريب الكوادر الشابة:

### بروتوكول تعاون بين نقابة المحامين ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية

قادر على التعامل مع سوق العمل، وتلقي التهام والشبكات الجديدة على جميع المستويات، وهي شهادات والتخصصات، ومن ثم المساهمة في تطوير المهنة وتنمية الوعي لدى شباب المحامين من كافة الدول العرب.

في إطار التوجه العربي والإقليمي لرفع كفاءة المصنوع العربي كالمعلم وعالم التنمية الشاملة وتكوين وأعمال الكوادر الواعدة والشابة على عرض شعار تنويع الإجابة الاقتصادية، وقع كل من المجلس العربي للوحدة الاقتصادية العربية ومجلس نقابة المحامين بروتوكول التعاون والاتفاق على تدريب جيل جديد

### تتسيق بين «الخارجية» و«المحامين» لحماية المصريين في الخارج

وتمتددة بين النقابتين في أن عقد اجتماعاً مشتركاً بين نقابة المحامين المصريين ووزارة الخارجية المصرية، وذلك بهدف حماية المصريين في الخارج، وذلك في إطار التعاون بين المجلس العربي للوحدة الاقتصادية العربية ومجلس نقابة المحامين بروتوكول التعاون والاتفاق على تدريب جيل جديد

الكتابة - طارق الجديان  
تسعى نقابة المحامين المصريين بالتعاون مع وزارة الخارجية المصرية، وذلك بهدف حماية المصريين في الخارج، وذلك في إطار التعاون بين المجلس العربي للوحدة الاقتصادية العربية ومجلس نقابة المحامين بروتوكول التعاون والاتفاق على تدريب جيل جديد

## برتوكول مع نقابة المحامين بالمانيا



برتوكول مع نقابة المحامين بالمانيا  
لتدريب شباب المحامين  
واثراء التعاون فيما بين النقابتين



# الأداء النقابي والمهني

البروتوكول الذي تم توقيعه بين نقابة المحامين  
والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بهدف ميكنة النقابة العامة



هذه هي الرحلة الأولى في ميكنة النقابة وكان سيعقبها ربط النقابة العامة والنقابات الفرعية بوزارة العدل والحاكم وكافة الجهات الادارية بحيث يتسنى لكل محامي الاستعلام والاتصال بهذه الجهات وكذا الاطلاع على القضايا وإقامة الدعاوى من خلال مكتبه



من أهم المشروعات المهنية ميكنة النقابة التي سوف تكون قاسم مشترك بين المحامين سواء في تبادل المعلومات مع بعضهم البعض أو الربط بينهم وبين النقابة



ميكنة النقابة تربط بين النقابة العامة والنقابات الفرعية بحيث يكون هناك لا مركزية في العمل



ايضا من خلال النقابة يكون الربط مع الموقع الالكتروني للنقابة وهو باسم نقابة المحامين . مصر

ميكنة النقابة تهدف الى احكام الرقابة على الصروفات والابرادات بحيث يعلم كل محامي مصروفات وابرادات النقابة لحظة بلحظة وبالتالي يتسنى لنا ان نقول ان أعضاء الجمعية العمومية يشاركون مجلس النقابة العامة في ادارة النقابة



وهو أول اسم لأول موقع الكتروني للنقابة

المبكرة جاهزة للعمل الان

تم توقيع البروتوكول بين نقيب المحامين ورئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بحضور من أعضاء مجلس النقابة العامة

# حصار مشوارنا النقابي

## الأداء المهني

### مشروع قانون



### مهام الإدارات القانونية

### مشروع قانون المحاماة الجديد

### لا يجوز القبض على المحامي أو حبسه إجبارياً بسبب ممارسة المهنة

و لا يمكن متساوياً عمل غير قانوني... عبارة لسحب الشا من التقدير أو...  
ويشترط للتعيين ألا تتسم قرار المجلس بطلب لتتالي من خمسة...  
المعاصر في نفسها أيضاً الأسماء...  
تجسباً على القارئ، لا يجوز...  
التحقيق أو القبض على محام أو...  
مجلسه لتتاليها في جرائم...  
كثرت رجاء الفهم...  
تأخذ قلة المحامين طلباً...  
أما أعضاء الجمعية...  
أعمالها وللشأن للجمعية...  
تزوجت من المحاماة التي...  
كثيرة المعرفه...



جمهورية مصر العربية  
نقابة المحامين

### مشروع قانون المحاماة الجديد

### مشروع قانون المحاماة - مشروع قانون الإدارات القانونية

انشاء معهد للتحكيم الدولي له الصفة الرسمية  
ويحقق الصالح العام للمحامين على النقيض  
مما يسرى ببعض الاماكن التي اتخذت من التحكيم  
وسيلة للكسب وبالمخالفة للقانون

مساواة الإدارات القانونية بهيئة قضايا الدولة  
تم تثبيت جميع محامين الإدارات القانونية  
جاري تفعيل نص المادة ٤٧ من قانون السلطة القضائية  
والتي توجب تعيين المحامين بالقضاء

بل وتفعيل المحور المهني من خلال أداء متميز لمهنة  
المحاماة الذي سوف يحاضر فيه كبار المحامين والمستشارين  
وأساتذة الجامعات ليتم نقله على الهواء مباشرة عبر كافة  
الوسائل الإعلامية والالكترونية وعلى المستوى المحلي والعالمي



**قرار الدعوى لجمعية عمومية لزيادة العائلات**  
**قرار زيادة إعانة مقابل مصاريف الجنائز**  
تواصل النقابة العامة مع النقابات الفرعية  
وعقد العديد من اللقاءات والاجتماعات

تم حصر أتعاب المحاماه عن طريق اللجنة  
التي تم تشكيلها من وزير العدل وجارى تحصيلها بالكامل

حصار مشوارنا النقابي ٢٩

## الأصدارات القانونية



بعض الأصدارات التي صدرت بالمجهود الشخصي  
خلاف العديد من الأصدارات التي اصدرتها لجنة الفكر ولجنة الشباب



حصاد مشوارنا النقابي

# قرضايا مهنية قضية محامين طنطا

المجهودات التي بذلت في ازمة طنطا  
كانت تهدف لحل جذري لوضع ضوابط  
للعلاقة بين الطرفين

جمهدى خليفة يهدد بتصعيد المواجهة مع القضاة  
تقيب المحامين اجتمع عاجل للجمعية العمومية.. وتتسكون بالحصول القضائية

الازمة كانت في طريقها للحل في ساعاتها الاولى وحال دون ذلك بعض التصرفات  
الغير مسئولة التي كانت تهدف الى عدم احتواء الازمة ولاسباب شخصية

تبيان  
صدار من الجباب سائلي الدين ومصطفى فتوح  
للحامين

في الايام الاولى من الازمة...  
الاجتماعات...  
الاجتماعات...  
الاجتماعات...



هذه الازمة كانت نتيجة تراكمات سلبيات الماضي التي لم تكن تضح حلا  
جذريا بل كان حل الخلافات عن طريق المسكنات



لاول مرة يتوحد المحامين حول قرار يدعم اذانتهم المهني

اجتماع...  
اجتماع...  
اجتماع...

من نتائج الازمة الايجابية توطيد الصلة  
بين المحاماة والقضاء ووضع ضوابط واليات  
للعلاقة بين الطرفين تائب العام يقرر وقف تنصيد  
الحكم والإفراج عن المحامين



# حصار مشوارنا النقابي

## قضايا قومية

### قضية مروة الشربيني

للمرة الاولى في تاريخ القضاء الالماني أن يترافع محامون مصريون باللغة العربية حيث ترافع كل من نقيب المحامين وخالد ابو بكر وجوزيف هلال

فريق الدفاع في

قضية شهيدة الحجاب

**اليوم خليفة في لائحة المحامين المصريين**  
**الاستماع في قضية شهيدة الحجاب**

**نقيب المحامين: الجاني حائل.. رد المحكمة تأتية بلا جدوى.. بعد تأكيد تعاقبه تماماً من أي مساعمة نفسية**

**خالد أبو بكر يعبر الخطاب الألماني.. وخالد أبو بكر يعبر الخطاب الألماني.. وخالد أبو بكر يعبر الخطاب الألماني.. وخالد أبو بكر يعبر الخطاب الألماني..**



للمرة الاولى في تاريخ القضاء الالماني  
**المحكمة توافق على مرافعة محام مصري**  
**باللغة العربية في قضية مروة الشربيني**



هذه القضية من ضمن القضايا التي تحدث عنها العالم وهي من أهم القضايا القومية التي تبنتها نقابة المحامين ضمن العديد من القضايا الأخرى

**خليفة.. مصر أكدت عربيتها حين تحدثت**  
**محاموها بالعربية أمام القضاء الألماني!**

**رسالة لائحة المصريين**  
**القائل حصل على نص حكيم وثقاً للقانون الألماني!**

**بدء محاكمة قاتل مروة الشربيني.. اليوم**



أردنا أن نوصل رسالتنا إلى العالم لتؤكد أن الدين الإسلامي دين تسامح والاسلام لا يعرف الارهاب



الحكم الصادر ضد المتهم في القضية هو السجن مدى الحياة وهي أقصى عقوبة في القضاء الالماني

حصار مشوارنا النقابي ٤٢

# قضايا قومية

## مؤتمر الوحدة الوطنية



تحت شعار  
معاً من أجل مصر

مؤتمر نقابة المحامين، معاً من أجل مصر  
الضرب بيد من حديد... على مشرقي الفتنة الطائفية



المحامين والكنيسة ينادون  
لاجتماع مشترك لمواجهة  
حرق الوطن بنيران  
الفتنة الطائفية



## ذكرى انتصار 6 أكتوبر



حصار مشوارنا النقابي ٤٢

# قضايا قومية

## مناقشة تقرير جولدستون



الوقفات الاحتجاجية  
حظر بناء المآذن بسويسرا  
والعديد من المواقف القومية الاخرى



نقابة المحامين تستنكر حظر بناء المآذن في سويسرا  
كتب - هشام زكي:

أعرب مجلس نقابة المحامين برئاسة حمدي خليفة تقيي المحامين عن استنكاره  
لما أسفرت عنه نتيجة الاستفتاء الشعبي في سويسرا عن تشييد أغلسة للمآذن.



حصار مشوارنا النقابي

# قضايا قومية الوقفات الاحتجاجية



كانت الوقفات الاحتجاجية والمؤتمرات القومية سمة مميزة  
لنقابة المحامين في كل المناسبات القومية او التحديات  
التي تفجرها النقابة او المواقف القومية التي كنا نسعى اليها دائما



# حصار مشوارنا النقايجي

## قضايا قومية

### «المحاميين» تطالب بإزالة الضوлады

تطالب المحاميين والمنظمات الحقوقية الفلسطينية بضرورة إزالة الضوлады من واجهات المباني السكنية في قطاع غزة، وذلك في إطار جهودها لتأمين حياة المواطنين الفلسطينيين من مخاطر الحرائق التي تسببها هذه النوافذ الزجاجية.

### وقف بناء الجدار ومراجعة سياسة الحكومة تجاه غزة

في مظاهرة حاشدة أمام نقابة المحامين



محمد حنانيا  
ممثل نقابة المحامين في قطاع غزة، وهو من المشاركين في المظاهرة.



محمد حنانيا  
ممثل نقابة المحامين في قطاع غزة، وهو من المشاركين في المظاهرة.

تطالب نقابة المحامين بإزالة الضوлады من واجهات المباني السكنية في قطاع غزة، وذلك في إطار جهودها لتأمين حياة المواطنين الفلسطينيين من مخاطر الحرائق التي تسببها هذه النوافذ الزجاجية. وتطالب الحكومة بمراجعة سياستها تجاه قطاع غزة، ووقف بناء الجدار الذي يفصله عن الضفة الغربية.

### البابا شنودة وتقييب المحامين يدينان الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات

بت رجاء الأمن: أدان قدااسة البابا شنودة الثالث بابا سكونية ومطربوك الكرزة الرئيسية مسكن خليفه تقييب المحامين اعتداءات الاسرائيلية على المسجد صى والمقدسات الاسلامية. جاء خلال استقبال البابا شنودة أمس تقييب المحامين بمقر الكاتدرائية قسية بالعجيسة. كما أكد ادانتهمأ ارائم الغزبية التي تهدد سلامة الأمن استقرار بين افراد الشعب المصري لم يعرف الطائفية على مر تاريخه.

ش أ

## الإمام الأكبر يشارك المحامين مؤتمرهم لمناصرة الأقصى

سلبى في المجتمع وإشارة الفتن. وقال انه قد دعا شيخ الأزهر إلى حضور المؤتمر الدولي لمناصرة الأقصى والذي ستعقده النقابة بقاعة المؤتمرات الكبرى والذي سيشترك فيه تقييب محاسي دول العالم والسفراء والوزراء والشخصيات العامة وقل المهتمين بمصطفى الأقصى.

اكتوير التي اضطلقت فيها الذماء المسيحية بالمسلمة دفاعا عن الوطن. وصرح حمدي خليفة تقييب المحامين بأن شيخ الأزهر ركز خلال الزيارة على مسئولية الإعلام ورسالتهم في نقل الأحداث والظهار الصورة الحقيقية بعيدا عن الهوى والانتارة، لكي تنقل الصورة كاملة بمصادقية ولا تؤثر بشكل

استقبال الإمام الأكبر د. أحمد الطيب تقييب المحامين حمدي خليفة الذي ذهب إليه مهتفا وتباحثا حول ما يجري على الساحة.. وعلق شيخ الأزهر على ان ما يدعيه البعض بأنها فتنة طائفية ما هي إلا حوادث قردية لا ترقى إلى الطائفية ضاريا المثل بالوحدة والتضامنك بين طوائف الأمة منذ الأزل وخير شاهد على ذلك حرب

### مؤتمر نقابة المحامين

تقريب - يماس التلاوى اك حمدي خليفة تقييب المحامين ان القباية دعت للقراء العرب، وجميع سفراء الدول العربية والإسلامية وجامعة الدول العربية وانتصرت العربية المشاركة في المؤتمر للوضع الذي تعقده انتقالية لرئيس المعون الإسرائيلي على الأقصى. قال خليفة إن اتفاقية سوف توضع خلال المؤتمر وسيتم عقد الأتلاء القادم طرق زبوسائل الدفاع عن الأقصى ومراجعة الاعتداءات الإسرائيلية، مشددا على أن اتفاقية تدرس اتخاا اجراءات قانونية ضد الحكومة الإسرائيلية.

### المحاميين، تدين اعتداءات نجح حمادى

كتب: أحمد أبو حجر



أدت نقابة المحامين الأحداث القامرة نجح حمادى وكثيرا داع ضجعاها 15 قتلى 165 مسليا وأشارت اتفاقية هي بيان لها في ضرورة الالتزام بالواجب الوطني ووحدة الصف، بين المسلمين والقبائل، وأكد البيان ضرورة التضامن بالوحدة التي كانت أصلا مشهرا التي أبو حمص الربيعي في أوقات القومية التي سردها بها من طائف الأشراف والمسلمين بأعمال صوابا مستخدمين في التصرف الأول في العمل الوطني، مبدئا أن مسر ان تحقيق التقدم والاستقرار والأمن إلا بوحدة الصف لتضاهيا. وبعنا قريان التي الشفا على محمد الأجداد التي اختلقت فيه دعاء السلم والهدى في حروب مصر دفاعا عن حرية وكرامة وإستقلال مصر. وبة النبان أن ما حدث من تطلعات غير مسئولة عن أشخاص وتصميم النهم المصحح لزوح الاتصاه، وأكد وحدة الصف وجمع الشمل تحت ربه مسر وشهد البيان على أن شعبه مصرون لقولهم وصامات شارة ودعت القباية لراى الصبر حتى لا يستغل ضعفه لتوسع هذا الحادث لتتوه صورة مصر والاعتزاز بها.

### الزعماء نظموا تظاهرة عالية الصراة الأقصى

أمن حمو خليفة تقييب المحامين زهير السيد الخميني الذي التعداد لتظاهرة على لمرسا الأقصى بشا المرين في لاسر بالمعزين من أول العري يحضو عدد كبير من السفراء العرب وعلماء الفقه والشعراء الإسلاميا في مصر يمكن أحداث كبرى والأقوى. وكان حمو خليفة تقييب المحامين في لمرسا الأقصى في لاسر بالمعزين من أول العري يحضو عدد كبير من السفراء العرب وعلماء الفقه والشعراء الإسلاميا في مصر يمكن أحداث كبرى والأقوى. وكان حمو خليفة تقييب المحامين في لمرسا الأقصى في لاسر بالمعزين من أول العري يحضو عدد كبير من السفراء العرب وعلماء الفقه والشعراء الإسلاميا في مصر يمكن أحداث كبرى والأقوى.

### ووقف من الزعماء برئاسة خليفة، لمناصرة تحقيقات نجح حمادى

كتيب: أحمد أبو حجر  
قرو نقابة المحامين تشكل لجنة برئاسة حمدي خليفة تقييب المحامين ومحمدا حنين الجمل أمين عام النقابة، ومسر حمدي أمين المدعي، وراشد العبدى ومحمدا تقييب محاسي، لتقديم لمرسا كترميم الأضرار المتكبلة بنجح حمادى وتلبية دور العدالة في ارفاقه التي راع ضحايا 1 قتلى أكثر من 160 شهيدا. من وقلت أن عقد لجنة الأتلاء والمهنة برئاسة محمد المدعالي عضو المجلس اجتمعتها لأول اأجاء القائم لتتولى الااتراعات التي من شأنها القضاء بالفة. قال حمص المدعالي رئيس اللجنة ان لولبة التطلعات مستولى إرادة مبراة قلوب للمعامة مسئلة تقاها إلا لا كان حاصلا على قدر جيد للعبة مشددا بوضع خليفه الأوام كزوك الحقون بإجراءات التسوية بتقبل أمداء عقابيا، وكذا لمرسا على ان اتفاقية تدرس ماله عدم قيد الحامي يوافقا إلا لا كان حاصلا على قدر جيد من طاقن الشفا التطلعات. وفي سياق متصل وعتد أس القباية وبتواكؤ تعاون مع جامعة الخن الغزبية للتدوير المعاصر الذي على التامل مع الوقت حتى يمكن عقدان لتقويم دول مشاكل البطالة والتربية وانصاعا فكر العدل.

# قضايا قومية

## الإمامون نظموا وقفة احتجاجية على سلالهم النقابية اعتراضاً على الدعوة لحرق المصحف الشريف

كتب - أسماء عثمان  
 نظموا الإمامون ليلة الخميس والجمعة الماضية تظاهرة تشيخاً للمؤمنين ولقمة احتجاجية على سلالهم النقابية التي استعملوا على دعواتهم بقتل المشركين وأمريكا أميركا أصبحت الشريك معينين أن ذلك الاعتداء حصص على القديسات الإسلامية. وكان نائب الإمامين حمزة طهلاً إن هذه الوقفة احتجاجياً على الاعتداءات التي لا تزال قائمة ضد المسلمين بهدف النيل من أمانة النبوة والشعب الإسلامية، مشيراً إلى تفرار مثل هذه الأحداث خاصة في قضايا متشابهة مثل مقتل مروج الشريفي على يد أحد المتطرفين الألمان.



### نشأة اتحاد عالمي

استدكرت نقابة الإمامين بتستكر حادث مصرع الشاب المصري بلبنان  
 استدكرت نقابة الإمامين بمصرع الشاب المسلم في لبنان الذي قتل بواسطة أهالي قرية كزمايا جنوب بيروت والتشيل بجثته وقال حمزة خليفة نقيب الإمامين إن القضاء اللبناني نثق في قدرته على لقصاص العادل من الجريمة والاحتكام

### قضايا اقتصادية

سرح حمدي خليفة نقيب المحامين  
 سرح حمدي خليفة نقيب المحامين في بيان له وجهه لغيره من المحامين في مصرع الشاب المصري بلبنان، مشيراً إلى أن القضاء اللبناني نثق في قدرته على لقصاص العادل من الجريمة والاحتكام

### نقابة الإمامين تطالب بتقديم مرتكب جريمة التمثيل بجثة المصري للمحاكمة

كتب - أحمد أبو حجر  
 في بيان من نقابة الإمامين تطالب بتقديم مرتكب جريمة التمثيل بجثة المصري في لبنان للمحاكمة، مشيراً إلى أن القضاء اللبناني نثق في قدرته على لقصاص العادل من الجريمة والاحتكام

### الإمامون يطعنون على قرار منع

سائل الإعلام من متابعة الأحكامات  
 أقيم عدد من المصاحم طعناً أمام كمة القضاء الإداري ضد قرار منع سائل الإعلام من متابعة بث وقائع أحكامات أو تسجيلها أو تصويرها.. الإمامون أن القرار خالف الدستور قانون والمواثيق الدولية.. ويحد من حرية الرأي والتعبير.

### قانون موحد للمحاماة

انتهت نقابة المحامين من إعداد مشروع قانون موحد  
 انتهت نقابة المحامين من إعداد مشروع قانون موحد للمحاماة، مشيراً إلى أن القضاء اللبناني نثق في قدرته على لقصاص العادل من الجريمة والاحتكام

### الإمامين، تدعو الأزهر والكنيسة و المجتمع المدني

لا اجتماع مشترك لمواجهة حرق الوطن بغيران الفتنة  
 تدعو الإمامين، الأزهر والكنيسة و المجتمع المدني لا اجتماع مشترك لمواجهة حرق الوطن بغيران الفتنة، مشيراً إلى أن القضاء اللبناني نثق في قدرته على لقصاص العادل من الجريمة والاحتكام

### اتحاد عالمي لنقابات المحامين بمصر

خليفة: اتحاد برو تو كول لدعم السفارات المصرية بالإمامين  
 خليفة: اتحاد برو تو كول لدعم السفارات المصرية بالإمامين، مشيراً إلى أن القضاء اللبناني نثق في قدرته على لقصاص العادل من الجريمة والاحتكام

### إتجاه الإمامين العرب يدين الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان

نظمت لجنة الشؤون الفلسطينية بقية الإمامين صباح أمس وقفة احتجاجية على الأحداث التي شهدتها المسجد الأقصى  
 نظمت لجنة الشؤون الفلسطينية بقية الإمامين صباح أمس وقفة احتجاجية على الأحداث التي شهدتها المسجد الأقصى، مشيراً إلى أن القضاء اللبناني نثق في قدرته على لقصاص العادل من الجريمة والاحتكام

### نقابة الإمامين تتبنى قضية الضحايا

كتب - خالد عبد الحليم  
 قررت النقابة العامة للمحامين برئاسة حمدي خليفة الدفاع عن أسير الضحايا والمصابين في حادث قطارين مجاناً.. توجهت أمس قافلة لجنة الشؤون السياسية والنقابية إلى موقع الحادث وزارت المصابين والمستشفين ووزعت عليهم الملابس والأغطية.



# حصار مشوارنا النقابي

## قضايا قومية

### مشروع قانون جديد من نقيب المحامين تعديل قانون محامي الإدارات القانونية

### القانون يمنح شأغلي الوظائف القضائية بدل نفع ١٠٠٠ وبلد انتقال ٢٠٠٠ جنيهه

كتب - محمود الشاذلي:

وافقت لجنة الانتراحات والشكاوى بمجلس الشعب أمس بالإجماع

### خليفة، يطالب بإحياء قانون المحاماة لإعادة هيكلة المحامير

الإمام، تبدأ نقابة الجداول - خليفة، يدخل لحل أزمة محامي النقابة

ملعون جنه سنويا قيمة معنات بنابل لها  
هونها لكل نعمة بما يشي طيار جنه سنويا  
موازه مالية صافية لنقابة المحامين وهو ما تم  
طرهه مؤخرًا في لقاءه مع الرئيس مبارك

كتب - ولاد وحيد:  
لكه حندي خليفة تنهب المحامين ويورد فهدا بن  
السلطة القضائية بين المحامين عقب تطو  
الأوضاع بين المحامين من جهة والجهات القضائية

### نقابة المحامين تتوصل لاتفاق مبدئي مع مجلس الدولة لحل أزمة الرسوم القضائية

### « مؤتمرفى « النقابة » يهاجم مواقف شيخ الأزهر و« الأوقاف » فى قضية مروة الشرييني

صدر خليفة  
محكمة المفسدين ضرورة حتمية  
الصفحة ١ أبريل 2013 - 2013

### خليفة، تعديل جديد لقانون المحاماة يجعل من القضاء الفرعيين أعضاء فى مجلس النقابة العامة

### نقيب المحامين له الرستور - مشروع القانون سيتمتع حيس المحامي احتياطيًا

### إلا فى حالات التلبس.. وعمر هريدى يرأس لجنة إعداد القانون

صدر خليفة  
استم مسيجي - زين عطرية  
الصفحة ١ أبريل 2013 - 2013

### جانون يقاضون وزير العدل لانقاع

صدر خليفة  
ميدان التحرير يلقى أمام التحليلات  
الصفحة ١ أبريل 2013 - 2013

### تعديلات مهمة فى قانون المحاماة

صدر خليفة  
ميدان التحرير يلقى أمام التحليلات  
الصفحة ١ أبريل 2013 - 2013

### فى مشروع قانون المحاماة الجديد

### عدم جواز القبض على المحامي احتياطيًا.. وزيادة فى العاشات ومزايا فى العلاج

صدر خليفة  
ميدان التحرير يلقى أمام التحليلات  
الصفحة ١ أبريل 2013 - 2013

## حصاد مشوارنا النقابي

# مؤتمر السودان



الاحتفال بتعيين نقيب السودان السابق  
حاكما لولاية الشمال



نقيب محامي السودان الدكتور  
عبد الرحمن وحمدي خليفة  
نقيب المحامين ورئيس اتحاد المحامين العرب

خليفة ونائب  
رئيس جمهورية السودان

خليفة في كلمته يدعوا إلى توحيد  
الأمة العربية لمواجهة  
العدوان الخارجي

## الاتحاد الدولي للمحامين



خليفة... دائما نردد مقولة عبد الفتاح باشا حسن أن الحامي غنيا بلا مال، رقيقا بغير حاجة إلى مال، سعيدا بغير ثروة، نبيلاً عن غير طريق الولادة والميراث  
خليفة... أن الاعلان عن الاتحاد العالمي لنقابات المحامين لهو بمثابة أمل رائد يجمع فيما بين الاسره القانونية لتستظل بمظله واحده



خليفة... الأيام القادمة بإذن الله سوف تجد تفعيلاً لروح التعاون فيما بين المحامين العرب ونقابة المحامين المصرية وفيما بين نقابة أنقره بتر كيا





# قضايا قومية

## المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب

بالمغرب (الدار البيضاء)

أول مكتب دائم لاتحاد المحامين العرب بعد اعلان نتيجة الانتخابات والذي شهد أحداث مؤسفة اراد الغير من خلالها نقل رئاسة اتحاد المحامين العرب من مصر الى الدول العربية الاخرى بالتداول



خليفة... إن قضية الحرية والدفاع عن الوطن تحتاج إلي مجلدات تاريخ بغداد ومقدمة ابن خلدون في كيفية التعامل ولكننا عبر هذه النافذة المستنيرة التي تمثل كل المحامين العرب نطرح ما يتطلبه الموقف وإن وقفنا اليوم لهي خير دليل علي وحدتنا واتفاقنا علي الخطوط العريضة موجهين بذلك

ضربة قاضية للعدو المتربص بنا .



خليفة... إن هذا الحصار  
البعيض يهدف إلي مسلسل  
تجويع العرب في غزة التائر  
لكرامة بلدهم وعروببتهم



خليفة... أصبح العربي في فلسطين  
غير أمن علي ماله أو عرضه في ظل  
المستوطنات الجديدة ومحاولات  
هدم الأقصى الأسير وتضييق الخناق  
علي طقوس العبادة



ناشدنا العرب بضرورة التوحد  
لواجهة العدو الصهيوني  
الذي يتربص بنا



اقترحنا اعداد مشروع قانون محاماه  
موحد لجميع المحامين علي مستوى  
الدول العربية حتى تكون الخطوة  
الاولى في بداية توحيد الامة العربية



حصاد مشوارنا النقابجي

٥٠

# قضايا قومية

## مؤتمرات اتحاد المحامين العرب

### اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بسوريا



خليفة .... إن التاريخ لن ينسى للأمة  
العربية صفحاتها التاريخية التي  
سطرتها على أرض الواقع في  
نصر أكتوبر العظيم؛



أعمال الدورة الثانية للمكتب الدائم  
لاتحاد المحامين العرب في دمشق، تحت  
عنوان تحرير الجولان وكافة الأراضي  
العربية المحتلة، بمشاركة عدد من  
الوزراء السوريين والنقابيين العرب.



خليفة ... إن الصهاينة أعداء الحرية والسلام  
ونفوذهم الاستعماري الذي فاق الحد وطفح  
منه الكيل يحتاج إلى ثقافة جديدة في مواصلة  
التحدي وتقليم أظافر العدو الغاشم



خليفة ... إن قضية فلسطين ومحاكمة  
مجرمي الحرب في الكيان الصهيوني، الذين  
ارتكبوا المجازر بحق الشعب العربي في  
الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في  
قطاع غزة وجنوب لبنان لهي من أخطر  
القضايا التي نواجهها .



حصاد مشوارنا النقابي ٥١

# قضايا قومية

## مؤتمرات اتحاد المحامين العرب

### المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ببيروت



خليفة ... الأخوة الأعزاء ... بني الوطن الواحد والأرض  
الواحدة والسماء الواحدة واللغة الواحدة يحدونا الأمل  
في عزة وكرامة لهذا الواجب المقدس مهما تسللت بيننا  
دعوى الشر والفرقة وزعزعة الاستقرار والغزو الفكري



خليفة ... نحن المحامين العرب  
ممثلي هذه الأمة في أرضنا وخارج أسوار وطننا  
ندافع عن كل عربي مستجير في أي بقعة علي أرض الكون



خليفة ..

لقد كانت مروه الشرييني هي الضحية التي أقت حتفها ليعيش ملايين البشر علي الأرض الأوروبية  
في حرية تامة وأي محاولات للمساس ستواجه بكل حزم وورائها حماة القانون وسدنه  
العدالة محامي الأمة العربية الشرفاء الذين لا يبتغون سوي وجه الله ..



**الجزء الأول**  
**مذكرات أمام محاكم الجنايات**

**Hamdy Khalifa**

Lawyer of the Supreme Courts

**Sherif Hamdy Khalifa**

Lawyer OF High Court

Master's degree in Commercial Law

Hertfordshire university (England)

**حمدي خليفة**

المحامي بالنقض

**شريف حمدي خليفة**

المحامي بالقضاء العالي

ماجستير في القانون التجاري

جامعة هارتفورد شاير (انجلترا)

**محكمة جنايات ؟؟؟؟**

**جنايات ؟؟؟؟**

**الدائرة التاسعة**

**مذكرة بالدفاع مقدمه**

**من**

**متهم ثاني**

**السيد /**

**ضد**

**سلطة اتهام**

**النيابة العامة**

**وذلك في القضية رقم ؟؟؟؟ لسنة ؟؟؟؟ جنايات ؟؟؟؟**

**المقيدة رقم ؟؟؟؟ لسنة ؟؟؟؟ كلي شمال ؟؟؟؟**

**والحدد لنظرها جلسة ؟؟؟؟**

Egypt – 56 Syria Street - engineers – Giza

00201098122033–00201222193222-00201004355555 : Mobile

Tel : 0020233359996

Fax : 0020233359970

Hamdy\_Khalifa\_2007 @ yahoo.com البريد الالكتروني

[www.HamdyKhalifa.com](http://www.HamdyKhalifa.com)

مصر – ٥٦ شارع سوريا – المهندسين – الجيزة

موبايل: ٠٠٢٠١٠٩٨١٢٢٠٣٣ – ٠٠٢٠١٢٢٢١٩٣٢٢٢٢ – ٠٠٢٠١٠٠٤٣٥٥٥٥٥

تليفون : ٠٠٢٠٢٣٣٣٥٩٩٩٦ : فاكس : ٠٠٢٠٢٣٣٣٥٩٩٧٠

ك :

## الموضوع

مذكرة بدفاع ودفع المتهم الثاني / ؟؟؟؟؟ .. المؤكدة علي براءته مما هو مسند إليه مع

آخرين .. وهم

متهم أول - ؟؟؟؟؟

متهم ثالث - ؟؟؟؟؟

متهم رابع - ؟؟؟؟؟

متهم خامس ؟؟ - .....

وهؤلاء المتهمين جميعا .. اتهمتهم النيابة العامة .. بزعم أنهم في الفترة من ؟؟؟؟؟؟ وحتى

؟؟؟؟؟ .. بدائرة قسم ؟؟؟؟؟ - محافظة ؟؟؟؟؟ :

- سرقوا مبلغ مالي حوالي خمسون ألف جنيه وكذا المتعلقات الشخصية الخاصة بالمجني عليه / ؟؟؟؟؟ - وذلك بأن استوقفوه حال استقلاله سيارته وأشهبوا في مواجهته سلاح ناري بندقية آلية وأسلحة بيضاء "مطواة" وأطلقوا عدة أعيرة نارية مهددين إياه وهو ما بث الرعب في نفسه وشل مقاومته وتمكنوا بتلك الوسيلة القهريّة من الاستيلاء علي المسروقات حال كونهم أكثر من شخص وبحوزتهم أسلحة ظاهرة .. علي النحو المبين بالتحقيقات .
- قبضوا علي المجني عليه سالف البيان واحتجزوه عنوة لمدة خمسة أيام وذلك بدون أمر أحد الحكام المختصين وفي غير الأحوال التي تصرح بها القوانين واللوائح بغرض ارتكاب الجريمة محل الاتهام اللاحق .
- حصلوا بطريق التهديد علي مبلغ مالي وقدره مائتين وخمسين ألف جنيه من أهلية المجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ وذلك نظير إطلاق سراحه علي النحو المبين بالتحقيقات .
- حازوا وأحرزوا سلاحا ناريا مششخنا مما لا يجوز الترخيص بحيازته وإحرازه " بندقية آلية" .
- حازوا وأحرزوا ذخائر مما تستعمل في سلاح لا يجوز الترخيص بحيازته وإحرازه

" السلاح موضوع التهمة السابقة " .

- حازوا وأحرزوا بغير ترخيص وبغير مسوغ من ضرورة شخصية أو حرفية سلاح أبيض " مطواة " .

### هذا .. وبناء علي هذه الاتهامات

معدومة السند والدليل .. أنفة الذكر .. فقد أحالت النيابة العامة المتهمين سألني الذكر إلي محكمة الجنايات ، وطالبت بعقابهم بمواد الاتهام الواردة بالأوراق .. رغم افتقار الأوراق وعجزها عن ميلاد دليل مادي معتبر قبل المتهم الثاني ، وهو الأمر الذي ينم عن عدم إلمام النيابة العامة بالواقعة الراهنة وظروفها وملابساتها .

### الوقائع

تخلص واقعات الاتهام المائل حسبما أسفرت عنه الأوراق .. المستهلة بداءة بالمحضر المؤرخ ؟؟؟؟ الساعة ١١ صباحا .. المحرر بمعرفة الملازم أول / ؟؟؟؟ .. معاون مباحث ؟؟؟؟ .. الذي أثبت حضور السيد / ؟؟؟؟ .. مبلغا عن اختطاف شقيقه الذي يدعي / ؟؟؟؟ .. من قبل ثلاث أشخاص مجهولون كانوا يستقلون سيارة ملاكي " ماركة فيرنا " زرقاء اللون .

### واستطرد المبلغ قائلاً

بأنه أثناء تواجده بالحنوت الخاص به فوجئ بأحد جيرانه يخبره بأن شقيقه (المجنني عليه) يتشاجر داخل المحل الخاص بشقيقه والكائن بجوار مسجد آل ؟؟؟؟ - بإسكان ؟؟؟؟ - ويتوجهه إلي هناك فوجئ بصاحب (سوبر ماركت) مجاور لمحل شقيقه يخبره بأن ثلاث أشخاص معهم أسلحة آلية ويستقلون السيارة أنفة الذكر (لا يعلم أرقامها) قاموا بختطف شقيقه من داخل سيارته (ماركة تويوتا كرولا) قبل وصوله للحنوت ملكه .. وكان بصحبته نجلته التي تركت السيارة .. وبذلك لا يعلم شيء عن شقيقه .

### ملحوظة

في الوقت الذي يقرر فيه شقيق المجني عليه بأن الرسالة التي وصلته هي أن شقيقه كان يتشاجر بالمحل الخاص به مع آخرين .. عاد وقرر بأن من أبلغه قد قرر له



**أن هناك ثلاث أشخاص معهم أسلحة وسيارة قد اختطفوا شقيقه من سيارته قبل وصوله للجانوت الخاص به؟؟**

### **واستطرد المبلغ قائلاً**

بأن ذلك كله حدث اليوم ؟؟؟؟؟ الساعة العاشرة صباحا .. بمنطقة إسكان ؟؟؟؟؟ - أول ؟؟؟؟؟ .. أمام سوبر ماركت ؟؟؟؟ - ؟؟؟؟؟ .. وأنه لا يوجد ثمة خلافات بين شقيقه وبين أي شخص ، وأنه صاحب محل حدايد وبويات .. وأنه " نسي " هاتفه المحمول في منزله.

**هذا .. وبذات التاريخ ؟؟؟؟؟**

### **الساعة ١٠ مساءً تحرر محضر**

بمعرفة النقيب / ؟؟؟؟؟ .. يفيد بأنه بالتحري عن الواقعة تبين أن الجناة قاموا بالاتصال بأهلية المجني عليه .. وطلبوا منهم فدية " اثنين مليون جنيه " وأن تتبع الخطوط الهاتفية أرقام ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ قد يفيد في كشف غموض الحادث .. وطلب الإذن بمخاطبة شركات المحمول الثلاثة لبيان المكالمات الصادرة والواردة من هذه الأرقام .

### **وبعرض الأوراق علي النيابة العامة**

**بتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة ١٢ر١٥ مساءً**

قررت استدعاء شقيق المجني عليه (المبلغ) وكذا الاستعلام من شركات المحمول عن المكالمات الصادرة والواردة من الأرقام الثلاثة أنفة الذكر وتحديد النطاق الجغرافي لها .

### **ومرفق بالأوراق محضر مؤرخ ؟؟؟؟؟**

محرر من النقيب / أيمن دياب .. مقررا بحضور المدعوة / ؟؟؟؟؟ (دون إيضاح أي صلة لها بالواقعة) مقررة بأنها ترغب في إضافة أقوال (رغم عدم ثبوت سؤالها قبل ذلك) وقررت بأن ثمة شخص هاتفها من رقم (؟؟؟؟؟) وقام ذلك الشخص بتهديدها وطلب مليوني جنيه لترك زوجها !؟.

**ثم يوجد محضر آخر مؤرخ ؟؟؟؟؟**

**محرر من الرائد / ؟؟؟؟؟ مقررا**

بان تحرياته (المزعومة) أسفرت بأن تتبع الرقم (؟؟؟؟؟) قد يفيد في كشف غموض

الحادث (ملحوظة : هذا الرقم هو الذي قررت عنه المدعوة / الشيماء .. وليس تحريات المذكور)؟.

**ولا يوجد بالأوراق ثمة تصرف في الواقعة حتى تاريخ ؟؟؟؟؟ أي بعد الواقعة بشهر**

**وعشرون يوماً**

وحيث تحرر محضر بمعرفة الرائد / ؟؟؟؟؟ .. بتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة العاشرة صباحاً .. أورد من خلاله بأنه بشأن واقعة اختطاف المجني عليه واحتجازه في مكان غير معلوم " لمدة خمس أيام تقريباً" والاستيلاء من أهليته علي مائتي وخمسون ألف جنيه لإطلاق سراحه؟!!

**ملحوظة :**

**ما قرره الضابط يعني بأن المجني عليه قد تم إطلاق سراحه**

**وعاد لمسكنه قبل أكثر من شهر من تحرير هذا المحضر**

فقد قرر بأن هذه الواقعة تمثل خطورة إجرامية شديدة فقد تم وضع خطه بحث

**(بعد الواقعة بأكثر من شهر ونصف!؟).**

وفجأة قرر .. بأن جهود البحث توصلت إلي أن وراء ارتكاب الواقعة المذكورة .. كلا من :

– ؟؟؟؟؟ (المتهم الثاني).

– ؟؟؟؟؟ (المتهم الثالث).

– ؟؟؟؟؟ (المتهم الرابع).

– ؟؟؟؟؟ (المتهم الأول ومدرج أيضاً بأمر الإحالة بأنه المتهم الخامس).

**وقرر محرر المحضر .. بأن الأخير محبوس علي ذمة القضية رقم ؟؟؟؟؟ لسنة ؟؟؟؟؟ إداري**

**؟؟؟؟؟.**

هذا .. وبدون إيراد ثمة أدلة أو إشارة لأسباب القول بأن سالفوا الذكر هم مرتكبي الواقعة

.. أقفل الرائد / ؟؟؟؟؟ محضره .. وقرر عرضه علي النيابة لاستصدار الإذن بضبط وإحضار

المشار إليهم .

**والأكثر من ذلك .. وفي مفاجئة أخري تسفر الأوراق عن أن**

المحضر المتهماتر سنده أنف الذكر .. قد تم عرضه علي النيابة العامة بذات التاريخ

؟؟؟؟؟ الساعة ٢٣٠ مساءً وقررت .. بأنها تطمئن إلي جدية التحريات " وإلي شخص

**مجريها** "وأن ما جاء بها يشكل جريمة !! ثم تم محو هذه العبارات ووضع كلمة "صح" عليها؟! بلا أسباب واضحة؟!.

### **ثم تتوالي المفاجآت بالأوراق**

حيث تفتتح النيابة العامة المحضر بتاريخ ؟؟؟؟ الساعة السادسة مساءً؟! لإثبات ورود المحضر المحرر بمعرفة الرائد / ؟؟؟؟ .. ثم تقرر النيابة .  
ضبط وإحضار المتهمين الواردة أسماؤهم بالمحضر ،  
وإخراج الأخير (؟؟؟؟) من محبسه ، وإحضار شهادة  
عن القضية رقم ؟؟؟؟ لسنة ؟؟؟؟

### **ملحوظة هامة جدا**

لا يوجد بالأوراق ثمة محاضر ضبط أو قبض أو تفتيش بل أسفرت الأوراق .. عن أنه بتاريخ ؟؟؟؟ الساعة ٣٠ ر ٤ مساءً قررت النيابة العامة .. بوجود المتهم / ؟؟؟؟ .. خارج غرفة التحقيق .. وبدون حضور محام .. تم التحقيق معه كالتالي بداية .. أنكر المتهم المذكور ما هو مسند إليه .. وقرر بأنه بتاريخ ؟؟؟؟ كان نائماً في مسكنه وعند الفجر فوجئ بحضور رجال الشرطة وقاموا بالقبض عليه هو وزوجته وأولاده .. وتم الاعتداء عليه بالضرب ، وتم استوقاعه علي محاضر لا يعلم مضمونها.

### **واستطرد قائلاً**

بأنه يتهمونه في قضايا خطف وقتل لا يعلم عنها شيء ، وأنه قد تم تفتيش مسكنه ولم يتم العثور علي شيء .. هذا وبمواجهته بجميع ما سطر بالأوراق .. نفي صلته بالواقعة وجميع ما سطر في الأوراق بشأنها .

### **هذا .. وبتاريخ ؟؟؟؟**

### **تم التحقيق مع الرائد / ؟؟؟؟**

### **الذي قرر بأن**

تحرياته حول الواقعة أسفرت عن اشتراك المتهمين الخمسة الواردة أسماؤهم بالمحضر المؤرخ ؟؟؟؟ في ارتكاب الواقعة .. وأن مصادره السرية شاركتها في التحريات التي استغرقت مدة

كافية (لم يحددها) .

### وأردف قائلاً (بشكل مرسل)

أن قصد المتهمين هو ابتزاز المجني عليه والاستيلاء علي أمواله ، وبمواجهته بإنكار المتهم / ؟؟؟؟؟ .. وإنكاره للواقعة .. قرر بأنه يدافع عن نفسه .

### وعقب ذلك وبتاريخ ؟؟؟؟؟ وأول مرة

تم التحقيق مع المجني عليه / ؟؟؟؟؟

### مقررًا بأن

بأنه بتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة ٩ صباحا .. اصطحب نجلته / ؟؟؟؟؟ .. لتوصيلها إلي المدرسة .. ونزل لشراء بعض الأشياء من السوبر ماركت .. وأثناء رجوعه .. فوجئ بسيارة فيرنا بها أربع أشخاص .. أحدهم كان يحمل بندقية آلية ، والباقي كانوا يحملون أسلحة بيضاء .. وتم إجباره علي ترك نجلته في السيارة ، ثم الركوب معهم في سيارتهم ثم قاموا بوضع " غمامه " علي عينيه .

### ملحوظة :

بتاريخ ؟؟؟؟؟ توجد مدارس وبفرض وجود مدارس فكيف كانت التاسعة ولم تزل نجلته لم تصل إلي مدرستها !؟

### أردف قائلاً

بأن الجناة قاموا بنقله إلي أكثر من سيارة ملاكي (كيف علم بأنها ملاكي وهو معصب العينين) حتى وصلوا إلي منطقة سكنية !؟ وتم تصعيده إلي شقة في الدور الثالث !؟ وظلوا معصبين عيناه لمدة سبعة أيام !؟ وأنه كان مربوط الأيدي والأرجل .. وذلك كله بعدما أخذوا منه الهاتف المحمول والساعة ومبلغ خمسين ألف جنيه كانت معه .

### واستطرد قائلاً

بأن الجناة ظلوا يتفاوضوا مع أهليته حتى استقروا علي مبلغ مائتي وخمسون ألف جنيه .. والذي قام بتسليمهم هذا المبلغ شخص يدعي / ؟؟؟؟؟ (صديق له) وعقب تمام التسليم .. قاموا بالركوب في سيارة .. ثم موتوسيكل .. وتركه في مكان ، ولدي إزالة الغمامة فوجئ بأنه بمزرعة بط !!

## وعن أوصاف المرتكبين للواقعة

قرر بأن أحدهم كان سمين ويرتدي جلباب ، وكان يقود السيارة ، وكان يرتدي جاكيت فوق الجلباب ، وأحدهم كان قصير مكشوف الوجه ، والاثنان الآخران طوال القامة أحدهم أسمر اللون ، وكان يمسك بالبندقية الآلية .

## وأردف مسترسلا

بأن مرتكبي الواقعة لم يتحدثوا معه ، وأنهم اصطحبوه إلى مكان مجهول يبعد حوالي ساعة أو ساعة ونصف عن محل الواقعة .. وقرر بأنه لم يشاهد الواقعة ثمة شخص .. وأن الجناة قاموا بإكراهه بأن تم إطلاق عدة أعيرة في الهواء .

## وقرر بأنه

طول الوقت كان معصب العينين ، وانه تم احتجازه ستة أو سبعة أيام .. وعن المسروقات قرر بأنها عبارة عن هاتف ماركة نوكيا ومبلغ ثلاثون ألف جنيه بالإضافة إلي مبلغ عشرين أو أربعة وعشرين ألف جنيه أخري ، وساعة ، ومائة دولار .

## وأضاف بأن عملية تسليم النقدية

تمت عن طريق صديقه / ؟؟؟؟ .. الذي يتعهد بإحضاره .. هذا وبمواجهته بما قرره شقيقة بمحضر جماع الاستدلالات .. قرر بصحة ما قرره وأشار بأن عدد الجناة أربعة وليس ثلاثة .. وأضاف بأن أيا من الجناة لم يعتد عليه بالضرب .

## هذا .. وبرغم أن المجني عليه ذاته قرر بأنه

## يتعهد بإحضار صديقه / ؟؟؟؟

## بينما يؤكد أنه لم يكن موجود .. إلا أن الأوراق

أسفرت عن أنه بمجرد الانتهاء من التحقيق معه ، كان سالف الذكر خارج غرفة التحقيق ؟؟ وتم استدعائه .. وقرر بما يلي :

أن المجني عليه تم خطفه بتاريخ ؟؟؟؟ الساعة ٩ صباحا .. وكان الجناة يتواصلون مع زوجته / ؟؟؟؟ ، وشقيقة ؟؟؟؟ .. وتم التفاوض حتى وصل المبلغ مائتي وخمسون ألف جنيه .. وتم وضعهم في شنطة ثم الاتصال بالجناة فأخبروه بالتوجه إلي الطريق الدائري - اتجاه المرج - ثم ألقى المبلغ وانصرف ، وكان معهم موتوسيكلين ، وبعد واقعة التسليم

بثلاث ساعات تم إطلاق سراحه .. وقرر بأن واقعة التسليم هذه كانت إما ؟؟؟؟ أو ؟؟؟؟ الساعة ١٢ر٣٠ مساءً .. وكان آنذاك بمفرده ؟!.

### وأضاف المذكور

بأن المجني عليه سبق له إجراء عملية جراحية بالقلب وأنه يعاني من مرض السكر وأحيانا يعاني من أزمات قلبية ويحتاج حينها إلى حقته بمبلغ ١٧٠٠ جنيه ويحتاج لرعاية صحية خاصة .. لذلك فقد سارعوا بتسليم المبالغ المالية المطلوبة .

### ملحوظة :

لم يتم سؤال المذكور عن سبب الاستعانة به تحديدا ولماذا لم يقيم بدوره شقيق المجني عليه ، كما أنه لم تتم مواجهته وسؤاله عن سبب عدم الاتصال بالشرطة والاستعانة بها لضبط الجناة متلبسين باستلام المبلغ ؟!

وقرر الشاهد المائل .. بأن المتهم / ؟؟؟؟ (المتهم الرابع) يشتري منه " بذور" ولا توجد معه ثمة خلافات أو مع غيره من المتهمين (وهذا يعني أن هذا الشاهد يعلم المتهمين شخصيا) .

### هذا .. وبتاريخ ؟؟؟؟ تم التحقيق مع

### المدعو/ ؟؟؟؟

وقرر بأنه شريك وصديق المجني عليه .. وعلم من شقيقه بأنه قد تم اختطافه .. والخاطفين طلبوا مبلغ مليوني جنيه .. وقد تم التفاوض معهم حتى وصل المبلغ ٢٥٠ ألف جنيه .. وتم تسليم هذا المبلغ عن طريق / ؟؟؟؟ .. وأنه كان بصحبة المذكور وقت التسليم ؟؟ .

### ملحوظة :

سبق وقرر المدعو / ؟؟؟؟ .. بأنه كان بمفرده وقت تسليم المبلغ للجناة .

وأضاف بأن واقعة الخطف تمت يوم ؟؟؟؟ وأن واقعة تسليم النقود كانت يوم ؟؟؟؟ أو ؟؟؟؟ الساعة ١٢ر٣٠ مساءً (وذلك بالتطابق مع أقوال المدعو/ ؟؟؟؟ مما يؤكد أن أقوالهما مملأة عليهما .. فليس من المنطقي ألا يتذكر كلاهما يوم التسليم بشكل محدد وجازم).

## وأقر المائل بأنه

يعرف المتهم / ؟؟؟؟ وسبق أن شاهده مرتين أما باقي المتهمين فقد سمع عنهم فقط.

### هذا .. وبإعادة سؤال المتهم الأول بشأن اتهامه بحيازة سلاح ناري

أنكر هذا الاتهام تماما .. كما نفي ما نسب إليه من الحصول بالتهديد علي مبلغ مالي من أهلية المجني عليه نظير إرجاعه دون إلحاق أذي به .

### لما كان ما تقدم

وحيث أن النيابة العامة قد قررت فجأة إحالة الأوراق إلي محكمة الجنايات الموقرة .. دون تحقيق باقي عناصرها وبرغم أنها كانت قد استدعت زوجة المجني عليه ، وشقيقه للتحقيق معها .. كما طلبت ضبط وإحضار باقي المتهمين .. إلا أنه وبرغم عدم تنفيذ أي مما تقدم .. وبرغم عدم صدور قرار صريح بالاستغناء عما تقدم .. إلا أن النيابة العامة .. قامت برفع الأوراق إلي السيد المستشار المحامي العام لإحالتها إلي محكمة الجنايات حيال المتهمين .. برغم انعدام وجود ثمة دليل علي علاقة المتهمين بهذه الواقعة سوي مجرد تخمين وافترض من عنديات أحد ضباط المباحث أما بخلاف ذلك فلا يوجد بالأوراق ثمة دليل علي إتيان هؤلاء المتهمين لهذه الواقعة أو اشتراكهم فيها .. وهو الأمر الذي يقطع بانهياب الاتهام المائل وانعدام سنده .. ذلك أن الأوراق قد جاءت خلوا من ثمة دليل من الممكن نسبته للمتهم المائل أو للمتهمين جميعا وأنها مجرد ظنون وافتراضات فاقدة للسند القانوني والواقعي وهو الأمر الذي نشرف ببيانه للهيئة الموقرة من خلال أوجه الدفاع التالية :

### الدفاع

**الوجه الأول : أن الاتهام المنسوب للمتهم من قبل النيابة العامة والذي أوردته بأمر**

**الإحالة قد جاء مشوبا بالفساد في الاستدلال .. فقد جاءت الأوراق خلوا من أي**

**دليل مادي يؤكد تواجد المتهم بمسرح أحداث الواقعة .. أو اشتراكه بها .. وهو**

**الأمر الذي يسقط ما اعتصمت به النيابة بأمر الإحالة .**

**بداية .. فقد نصت المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية علي أن**

يقوم مأمورو الضبط القضائي بالبحث علي الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي

تلتزم للتحقيق في الدعوى .

### كما نصت المادة ٣٤ علي أن

لمأمور الضبط ..... أن يأمر بالقبض علي المتهم الحاضر الذي توجد

دلائل كافية علي اتهامه .

### وكذا نصت المادة ٢/٣٥ علي أن

..... وفي غير الأحوال المبينة في المادة السابقة ، إذا وجدت دلائل كافية

علي اتهام الشخص بارتكاب جناية أو جنحه ..... جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة .

### وأيضاً نصت المادة ٦٣ علي أن

إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء علي الاستدلالات التي جمعت ، وتكلف المتهم مباشرة أمام المحكمة المختصة ..... الخ .

### وكذلك .. قضت المادة ١٥٩ علي أن

إذا رأي قاضي التحقيق أن الواقعة جنائية وأن الأدلة علي المتهم كافية يحيل الدعوى إلي محكمة الجنايات ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً .

### **لما كان ذلك**

ومن خلال جملة النصوص القانونية أنفة الذكر يتضح وبجلاء تام أن المشرع قد اشترط لصحة القبض علي المتهم وتفتيشه وكذا لصحة إقامة الدعوى الجنائية ضده وإحالته إلي محكمة الجنايات .. أن تقوم وتتوافر أدلة ودلائل كافية قبل المتهم تنفيذ ارتكابه أو اشتراكه في الواقعة المنسوبة إليه .. وإلا وجب علي النيابة العامة أو قاضي التحقيق حسب الأحوال حفظ الأوراق أو إصدار أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية .

أما وأن تقوم النيابة بإحالة الأوراق إلي محكمة الجنايات دون توافر ثمة دلائل جديّة أو كافية علي صحة الاتهام المنسوب إلي المتهم فإن ذلك يعيب أمر الإحالة بالبطلان .

### وهذا عين ما قرره محكمة النقض بقولها بأن

يجب أن يتم تقدير الأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسؤولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسؤولية ومقدار العقوبة ، وأن يكون



ذلك في حدود القانون إيثارا من المشرع لمصلحة المتهم .

(الطعن رقم ٩٣٧٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٧/١١/٨)

### كما قضي بأن

لما كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها أو عناصرها المختلفة ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما في أوراق الدعوى ، في الأحكام يجب أن تبني علي أسس صحيحة من أوراق الدعوى ، فإذا استند الحكم إلي رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات ، فإنه يكون معيبا لا بتناؤه علي أساس فاسد بحيث إذا كان لا اثر لها في شيء منها فإن عمل القاضي في هذه الصورة يعتبر ابتداعا للوقائع وانتزاعا لها من الخيال .

(الطعن رقم ٢٥٩٥١ لسنة ٨٥ ق جلسة ٢٠١٦/٢/٦)

### **لما كان ما تقدم**

ويتطبيقه علي أوراق الاتهام المائل يتضح وبجلاء تام خلو هذه الأوراق من ثمة أدلة كافية علي إثبات الاتهام الراهن في حق المتهمين أو في إثبات أنهم مرتكبي هذه الواقعة أو أنهم هم من تواجدوا علي مسرح الواقعة .

### **فالثابت أولا**

أنه لم يتم ضبط أي من المتهمين المائلين حال ارتكابه هذه الواقعة المسندة إليهم بهنانا .. رغم ثبوت أن الواقعة علي فرض حدوثها فقد .. حدثت في وضح النهار (الساعة التاسعة صباحا حسبما زعم المجني عليه) ، وفي أهم شارع رئيسي بمدينة ؟؟؟؟؟ (شارع السبعين - بمنطقة إسكان الشباب) بما يجعله يعج بالمارة سواء قائدي السيارات أو السائرين علي الأقدام .. ومع ذلك كله لم يتم ضبط أي من مرتكبي هذا الجريمة بما ينفي أي دليل قبل هؤلاء المتهمين الذين تم الزج بهم في هذا الاتهام بلا ثمة سند يذكر .

### **كما أن الثابت ثانيا**

أنه علي الرغم من وصف مكان الواقعة علي النحو السالف بيانه .. وبرغم ثبوت أن الشارع الذي حدثت به الواقعة يعج بالمارة وقائدي السيارات .. إلا أن الأوراق قد خلت

من أي شاهد رؤية يمكنه وصف ما حدث أو وصف أي من مرتكبي الواقعة (لاسيما وأن أحدا لم يقل بأنهم كانوا ملثمين أو ما شابه) أو بيان أرقام السيارة مرتكبه الحادث (رغم القول بأنها ماركة هيونداي – فيرنا – زرقاء اللون) ومع ذلك لم يقرر أحد بأرقامها؟! وهو الأمر الذي يؤكد انعدام وجود ثمة دليل قبل هؤلاء المتهمين .

### كما أن الثابت ثالثا

أن شقيق المجني عليه (القائم بالتبليغ ابتداءا) زعم بأن من أبلغه بالحادث .. هو أحد الجيران الملاصقين لحانوت شقيقه (صاحب السوبر ماركت) .. بما يدل علي أن ذلك الشخص صاحب السوبر ماركت قد شاهد الحادث وتفصيله وشاهد بلا شك المتهمين والسيارة وكيفيه حدوث الواقعة .. وهو ما يجعله من أهم الشهود والشخصيات في هذه الواقعة علي الإطلاق .. وبرغم ذلك .. لم يقدم هذا الشخص من ضمن الشهود ، ولم يتم السعي نحو التحقيق معه وحثه علي الإدلاء بأقواله .. لكشف غموض الواقعة .. وهذا في ذاته يدعو للشك والريبة فيما قرره شقيق المجني عليه .. ويدعو للريبة في صحة وجود ذلك الشخص (صاحب السوبر ماركت) ابتداءا .

### وقد ثبت رابعا

أنه من أهم عناصر هذا الاتهام التي يمكن أن تدلنا إلي شخص مرتكبي الواقعة أو حتى يبدأ من عندها الخيط الموصل إلي هؤلاء الجناة .. وهي السيارة المستعملة في الواقعة ، والمقال بأنها ماركة هيونداي – فيرنا – زرقاء اللون .. وبرغم أهمية هذه السيارة في الواقعة إلا أنه لم يتم الاهتمام بالبحث عنها وإجراء التحريات اللازمة للتوصل إليها .. بل صار إهمالها تماما .

### وحيث ثبت خامسا

أن الضابط / ؟؟؟؟؟ .. معاون مباحث قسم شرطة ؟؟؟؟؟ .. قد زعم في محضره المؤرخ ؟؟؟؟؟ الساعة ١٠ مساءً أن البحث والتحري والتقصي وراء أرقام الهواتف الآتية

– ؟؟؟؟؟ – ؟؟؟؟؟ – ؟؟؟؟؟

قد يفيد في كشف غموض الحادث ، وبرغم أن النيابة العامة قد استجابت إلي مطلب هذا الضابط .. بالتصريح بالاستعلام عن هذه الأرقام وبيان المكالمات الصادرة منها والواردة

## إليها وتحديد لنطاق الجغرافي لها .

### **إلا أن الأوراق قد عقيمت**

عن بيان ما توصل إليه الاستعلام عن هذه الأرقام وما كشفت عنه من أدلة إثبات أو نفي .. وهذا أن دل فإنما يدل علي أننا أمام أحد أمرين :

**الأول :** أن عناصر الواقعة الراهنة لم تحقق كما يجب وأنه قد تم إهمال الأدلة حتى ضاعت واندثرت

**الثاني :** أن الاستعلام عن هذه الأرقام قد تم بالفعل ، وأسفر عن عدم صحة هذا الاتهام قبل المتهمين .. ومن ثم صار إخفاء هذا الاستعلام وما أسفر عنه

وفي كلتا الحالتين ينتضم أنه لم يقيم ثمة دليل مادي معتبر علي صحة نسبة الاتهام المائل للمتهمين أو علي أنهم اشتركوا فيها من قريب أو بعيد ،

### **فضلا عن أن الثابت سادسا**

أنه علي الفرض الجدلي بصحة الواقعة الراهنة حسبما سطرت ووصفت بالأوراق .. فإن القدر المتيقن أن المجني عليه .. قد يكون هو الشخص الوحيد الذي شاهد مرتكبي الواقعة الحقيقيين .. بما يسهل عليه وصفهم والتعرف عليهم .. أما وأن يأتي في أقواله بأوصاف واهية بأن يقرر بأن أحدهم سمين والآخر قصير والثاني طويل والرابع أسمر اللون .. فهي أوصاف لا يمكن من خلالها التعرف علي مرتكبي الواقعة أو الجزم من خلالها بأن المتهمين المائلين هم مرتكبي الواقعة .. ذلك أن تلك الأوصاف تنطبق علي ملايين الأشخاص .. حيث أنها لم تتضمن ثمة علامات مميزة أو أوصاف محددة بما لا يمكن الجزم بأن المتهمين هم مرتكبي هذه الواقعة .

### **أضف إلي أن الثابت سابعاً**

أنه إزاء ما تقدم .. وما ورد في الثوابت أنفة الذكر .. يتنضم أن السبيل الوحيد للتأكد من أشخاص مرتكبي الواقعة هو العمل علي ضبطهم أو ضبط أي منهم حال استنلامه مبلغ الفدية من أهلية المجني عليه .. إلا أن الثابت بالأوراق .. أن هذه الواقعة قد صار إهمالها تماماً من قبل رجال الضبط ومن أهلية المجني عليه .. وهذا ينتضم من أمرين

## الأمر الأول

أنه برغم الإبلاغ عن الواقعة بعد ساعة واحدة من حدوثها من شقيق المجني عليه ، وبرغم إدلاء زوجة المجني عليه من أقوال أشارت بأنها تلقت اتصالات تهديد وطلب فدية ، وبرغم تصريح النيابة العامة بالاستعلام عن أرقام الهواتف التي تم الزعم بأنها تفيد في التوصل إلي مرتكبي الواقعة .. وبرغم زعم الضابطين (النقيب / ؟؟؟؟ ، الرائد / ؟؟؟؟) بأنهما قاما بإجراء تحريات بتاريخي (؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟) .

### إلا أننا نلاحظ

اختفاء ثمة دور لرجال الشرطة في واقعة تسليم مبلغ الفدية ، وهو ما يثبت العجز التام عن التوصل إلي ثمة دليل علي أن مرتكبي الواقعة هم المتهمين المائلين .

## أما الأمر الثاني

فهو موقف أهلية المجني عليه وعدم إبلاغهم للشرطة والنيابة العامة التي تتولي التحقيق في الواقعة عن اتفاقهم مع مرتكبي الواقعة علي التقابل وتسليمهم مبلغ الفدية .. وذلك للعمل علي تأمين عملية التسليم والسعي نحو ضبط مرتكبي الواقعة متلبسين باستلام مبلغ الفدية .

### ومن هذا الغموض والإبهام في موقف الشرطة ورجالها

#### وموقف أهلية المجني عليه

حيال موقعة تسليم مبلغ الفدية .. يضحى ظاهرا أن للواقعة برمتها صورة مغايرة تماما لما ورد بالأوراق ، بما يقطع بانتفاء صلة المتهمين المائلين بالواقعة وانعدام وجود ثمة دليل علي ارتكابهم لها أو اشتراكهم فيها

#### وكذلك فقد ثبت ثامنا

أنه علي الرغم من ثبوت عجز رجال الضبط القضائي عن التوصل إلي مرتكبي الواقعة .. سواء أثناء ارتكابها أو بعدها ، وعجزهم عن التوصل إلي شاهد رؤية واحد للواقعة ، وعجزهم عن التوصل إلي تحديد أشخاص مرتكبي الواقعة من خلال أرقام الهواتف التي يتحدثون منها طالبن مبالغ الفدية والتفاوض عليها ، وعجزهم عن التنسيق مع أهلية المجني عليه للإيقاع بمرتكبي الحادث متلبسين حال استلامهم مبلغ الفدية ،

بل وعجزهم عن العلم بأن الفدية قد دفعت وأن المجني عليه قد أطلق سراحه .

**يأتي بعد كل ذلك الرائد / ؟؟؟؟؟ بتاريخ ؟؟؟؟؟**

**أي بعد الواقعة بأكثر من شهر ونصف**

ليزعم بعبارات غامضة ومبهمة ومجهلة بأن تحرياته توصلت إلي ارتكاب المتهمين الماثلين للواقعة .. وذلك دونما أن يقدم ثمة دليل قاطع وجازم علي ما يزعمه .. وهذا دليل قاطع علي أن مبني اتهام هؤلاء المتهمين والزج بهم في الواقعة هو محض تخمين وظن معدوم السند من الضابط المذكور .. وهو الأمر الذي يؤكد وبحق انهيار سند هذا الاتهام .. وعجز النيابة العامة عن التوصل إلي أي دليل مادي معتبر يشير إلي ارتكاب المتهمين الماثلين أو اشتراك المتهم الثاني تحديدا .. في هذه الواقعة .

**وهو الأمر الذي يقطع**

ببطلان أمر الإحالة الصادر عن النيابة العامة .. لعدم ابتناؤه حيال المتهمين علي ثمة أدلة كافية تبرر أحالتهم إلي محكمة الجنايات .. وهو ما يؤكد براءتهم مما هو مسند إليهم .

**الوجه الثاني : وفي ذات السياق .. فإن ما اعتصمت به النيابة العامة بأمر الإحالة من اتهام نسبته للمتهم (والمتهمين الآخرين) بأنهم حازوا وأحزروا أسلحة نارية مشخنة (بندقية إليه) وكذا طلقات مما تستعمل في هذا السلاح .. رغم عدم ضبط أي سلاح من أي نوع في هذه الواقعة .. ومن ثم ينتفي أي دليل علي أن هناك أسلحة مشخنة في الواقعة من عدمه ولا يوجد دليل بأنها (علي فرض وجودها) كانت مشخنة وصالحه للاستعمال .**

**ذلك أن المستقر عليه في قضاء النقض أن**

معيار التمييز بين الأسلحة النارية غير المشخنة والمشخنة ماهيته؟! مجرد قول الشهود بأن المطعون ضده كان يحمل بندقية آلية وقت ارتكاب الجريمة أو ضبط مطروف فارغ مما يستخدم علي هذه البنادق غير كاف لاعتبار السلاح مشخنا ، عله ذلك ، أن إدانة المطعون ضده بجريمة إحراز سلاح ناري مشخن لا يجوز الترخيص به وإنزال مواد العقاب المقررة لها

قانونا دون ضبط السلاح المستخدم في الجريمة وفحصه فنيا .. خطأ في تطبيق القانون .  
(الطعن رقم ٢٠٢٢١ لسنة ٨٣ ق جلسة ٢٠١٤/٥/١٢)

### كما قضي بأن

من المقرر أن معيار التمييز بين الأسلحة النارية غير المششخنة الواردة في الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ وهي الأسلحة النارية ذات المأسورة المصقولة من الداخل وبين الأسلحة النارية المششخنة الواردة في الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون المذكور هو ما إذا كانت مأسورة السلاح الناري مصقولة من الداخل أم مششخنة دون اعتبار لنوع الذخيرة التي تستعمل عليه هي مسألة فنية بحتة تقتضي فحص مأسورة السلاح من الداخل بواسطة احد المختصين فنيا لبيان ما إذا كانت مأسورة السلاح مصقولة من الداخل أم مششخنة حتى تتمكن المحكمة من تحديد الجدول واجب التطبيق وتطبيق القانون علي الوجه الصحيح فلا يكفي في ذلك مجرد قول الشهود أن المطعون ضده كان يحمل بندقية آلية وقت ارتكاب الجريمة أو ضبط مطروف فارغ عيار ٣٩×٧,٦٢ مما تستخدم علي هذه البنادق ومن ثم يكون الحكم قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٣٠٧٥ لسنة ٨٣ ق جلسة ٢٠١٤/٤/٧)

### **لما كان ذلك**

ويتطبيق جملة المفاهيم والأصول القانونية والقضائية أنه الذکر علي أوراق الاتهام المائل .. وعلي الأخص منها قرار النيابة العامة بتحريك الاتهام (أمر الإحالة) يتضح وبجلاء تام أنه نسب للمتهمين بلا سند .. أنهم :

- حازوا وأحرزوا سلاحا ناريا مششخنا مما لا يجوز الترخيص بحيازته وإحرازه (بندقية آلية) .
- حازوا وأحرزوا ذخائر مما تستعمل في سلاح لا يجوز الترخيص بحيازته وإحرازه (السلاح موضوع التهمة السابقة) .

**هذا .. وبرغم أن الثابت بالأوراق**

انه لم يتم ضبط أي سلاح من النوع الموصوف بأمر الإحالة

"بندقية أليه" والمزعوم حيازتها وإحرازها من جانب المتهمين .

وبالتالي لم يتم

فحص أي سلاح فنيا لبيان عما إذا كان مششخنا أو غير مششخن من

عدمه .

وحيث خالفت النيابة العامة هذا النظر

وقد وصفت السلاح الذي لم يتم ضبطه ولم يثبت ثمة دليل علي وجوده ولم يثبت أنه قد تم فحصه للوقوف علي أنه مششخن من عدمه .. وهو الأمر الذي يؤكد أن اتهامات النيابة العامة هي مجرد افتراضات وتخمينات ظنية لا سند لها ولا دليل عليها .

لاسيما وأن الثابت بالأوراق

أن المجني عليه قد ادعي بأن أحد مرتكبي الواقعة قد استعمل السلاح الناري المزعوم وجوده ، وأنه أطلق ثمة أعيرة نارية في الهواء لإرهابه .. وهذا يقطع بوجود فوارغ طلقات كان يجب التحصل عليها للتأكد من وجود هذا السلاح .. أو عياره أو أي أوصاف له.. كما لم يثبت انتقال رجال الشرطة أو النيابة العامة إلي مكان الواقعة لمعاينته وفحصه للتأكد من وجود ثمة أدلة علي وجود سلاح من عدمه وضبط ما قد يوحد بمكان الواقعة من فوارغ والوقوف علي نوعه أو عياره أو أي شيء من هذا القبيل .

ومن ثم

وإزاء عدم ضبط ثمة أسلحة أو ذخائر أو حتى فوارغ يضحى زعم النيابة العامة بأن المتهمين قد حازوا وأحرزوا أسلحة نارية وذخائر .. هو زعم باطل ومعيب وخالي من السند والدليل ، والأكثر من ذلك فإن القول بأن هذا لسلاح المزعوم مششخن دون وجود تقرير فني يؤكد ذلك .. فهذا كله يؤكد بطلان أمر الإحالة بما يسلس بالضرورة نحو القضاء ببراءة المتهم الثاني مما هو مسند إليه .

**الوجه الثالث : انهيار ثمة دليل قد يستمد من أقوال المجني عليه / ؟؟؟؟ .. وذلك لما شابها من انعدام للمعقولية والتضارب والتناقض مع أقوال شقيقه ومع ما ورد زعما بالتحريات (علي فرض إجرائها) وهو ما يؤكد قطعاً بأن للواقعة صورة مغايرة تماماً لما هو موصوف بالأوراق ، وهو ما يسلس بالضرورة نحو القضاء ببراءة المتهم الثاني مما هو مسند إليه .**

### **حيث تواترت أحكام النقض علي أن**

إذا كان الدفاع قد قصد به تكذيب شاهد الإثبات ومن شأن ذلك لو صح أن يغير وجه الرأي في الدعوى ، كان لزاماً علي المحكمة أن تمحصه وتقسطه حقه بتحقيق تجريه بنفسها بلوغاً إلي غاية الأمر منه ، أو ترد عليه بما يدحضه إن هي رأت طرحه ، أما وقد أمسكت عن تحقيقه وكان ما أوردته رداً عليه بقاله الاطمئنان إلي أقوال الشاهد فهو غير سائغ لما ينطوي عليه من مصادرة الدفاع بأن حكمها يكون معيباً يستوجب النقض .

(نقض جلسة ١٠/٥/١٩٩٠ س ٢١ ق ١٢٤ ص ٧١٤)

### **كما قضي بأن**

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها علي بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلي أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(الطعن رقم ١٨٣٦٣ لسنة ٨٣ ق جلسة ١٢/٦/٢٠١٤)

(الطعن رقم ٢٤١١٨ لسنة ٨٣ ق جلسة ٧/٦/٢٠١٤)

### **لما كان ذلك**

وكان الثابت من خلال أوراق الاتهام المائل أن ثمة شك وريبة يحيطان بأقوال شاهد الإثبات الأول / ؟؟؟؟ (المجني عليه) وذلك لما شابها من تناقض وتضارب في بعض الأمور الجوهرية التي كان يجب أن تكون قاطعة وجازمة ، وهو الأمر الذي يؤكد بأن للواقعة صورة مغايرة لما هو موصوف بالأوراق .. ومن هذه التناقضات ما يلي :



## التناقض الأول

أن الثابت بالأوراق من البلاغ المقدم من شقيق المجني عليه أنه قد أشار في البلاغ أن الرسالة التي وصلتته من صاحب السوبر ماركت كانت عن واقعة تشاجر فيما بين شقيقه وآخرين بداخل المحل المملوك لشقيقه .. ثم عاد وقرر بأن صاحب السوبر ماركت قد أبلغه بأن هناك ثلاث أشخاص قد تعدوا علي شقيقه بالسيارة واختطفوه وهو الأمر الذي يؤكد أن للواقعة صورة أخري غير الصورة التي حاول أن يرسمها مقدم البلاغ .

## التناقض الثاني

بداية .. فإنه باستقراء المحضر المستهله به الأوراق والذي أبلغ بموجبه شقيق المجني عليه .. عن الواقعة .. يتضح أن شقيقه قرر بأن الشخص الذي أبلغه بالواقعة (صاحب السوبر ماركت) أكد له أن مرتكبي الواقعة حيال شقيقه هم " ثلاثة أشخاص "

## في حين زعم المجني عليه

بأن مرتكبي الواقعة حباله عددهم " أربعة أشخاص " متناقضا مع ما قرره شقيقه وصاحب السوبر ماركت المجاور للجانوت الخاص به .

## التناقض الثالث

وفي ذات السياق ... ففي الوقت الذي أكد فيه المجني عليه بان مرتكبي الواقعة " أربعة أشخاص " ... يأتي الضابط / ؟؟؟؟؟ ( محرر المحضر المسمى تحريات والمؤرخ ٢٣/١٠/٢٠١٤ ) ليقرر أن مرتكبي الواقعة عددهم " خمسة أشخاص " .

## وهذا تضارب آخر

بين أقوال المجني عليه وما قرره الضابط / ؟؟؟؟؟ ... بما يسقط الدليل المستمد من

أقوال كلاهما .

## التناقض الرابع

قرر شقيق المجني عليه في أقواله بأن المجني عليه ... في ذات يوم حدوث

الواقعة ... قد " نسي " هاتفه المحمول في مسكنه !!!!!

## في حين أورد المجني عليه ذاته

أن هاتفه كان معه وقت اختطافه ، وأنه ماركة نوكيا وأبلغ أنه من ضمن المسروقات التي تحصل عليها مرتكبي الواقعة ... وهو ما يؤكد تناقض وتضارب سالف الذكر في أقوالهما .

### التناقض الخامس

باستقراء أقوال شقيق المجني عليه ... يتضح انه أكد على أن نجلة المجني عليه ... استطاعت الجري والهرب من مكان الواقعة أثناء حدوثها ... وقرر بأن الواقعة حدثت في تمام الساعة العاشرة صباحاً .

## في حين قرر المجني عليه

بأن مرتكبي الواقعة قد أمره بترك نجلته في السيارة والركوب معهم في السيارة المستخدمة في الحادث ... وهو ما يؤكد التناقض والتضارب فيما بين أقوال سالف الذكر ... أضف إلى هذا التضارب أن المجني عليه قرر بأن الواقعة تمت في تمام التاسعة صباحاً وهذا تناقض آخر مع أقوال سابقة .

### التناقض السادس

جاء بأقوال المجني عليه بأنه كان في التاسعة صباحاً في طريقه لتوصيل نجلته البالغة من العمر سبع سنوات إلى المدرسة ... وأنه نزل من سيارته لشراء بعض الاحتياجات من السوبر ماركت ... فحدثت الواقعة .

## وحيث أن هذا القول معيب ومشوب

### بالشك والريبة للأسباب الآتية

السبب الأول : أنه بتاريخ؟؟؟؟ لا توجد مدارس ولم تكن الدراسة قد

بدأت في المدارس ... حيث أن الثابت أن الدراسة تبدأ سنوياً

في منتصف سبتمبر وما بعدها ... أما ما قبل ذلك فلا توجد

دراسة بالمدارس ... وهذا يقطع ببهتان أقوال المجني عليه

السبب الثاني : أنه على فرض جدلي بوجود دراسة في المدارس ،

وأن المجني عليه كان يقوم بتوصيل نجلته المذكورة إلى

مدرستها ، فإنه يستحيل عقلاً أن تكون الواقعة حدثت في التاسعة صباحاً ( أو العاشرة كما قرر شقيق المجني عليه ) ... ذلك أنه لمن المعلوم أن الدراسة تبدأ بالمدارس في الساعة والنصف صباحاً أو الثامنة بأقصى تقدير ... فكيف كانت الساعة التاسعة وكان المجني عليه ما زال في الطريق إلى المدرسة ؟؟؟!!!

**السبب الثالث :** أنه بفرض صحة أقوال المجني عليه ... فقد قرر بان الواقعة برمتها حدثت أمام السوبر ماركت الذي كان يعتزم شراء بعض الاحتياجات منه ... ومن المؤكد أن هذا السوبر ماركت كان به صاحبه أو بائع فضلاً عن الزبائن ... فالسؤال هنا : لماذا لم يستشهد المجني عليه بالمتواجدين بالسوبر ماركت سواء كان مالكة أو بائع أو زبائن ؟؟؟!!! إذا كانت الواقعة صحيحة !!؟

وهذا كله يثير الشك والريبة في أقوال المجني عليه ومزاعمه التي تناقضت مع الحقيقة والواقع .

#### التناقض السابع

فقد زعم المجني عليه بأنه ما أن تم اختطافه ... حتى قام مرتكبوا الواقعة بتعصيب عينيه وتغميتهما ... واستمر هذا الحال لمدة ستة أيام أو سبعة متواصلة ... فلم ترفع عنه عصابة العينين إلا بعد إطلاق سراحه .

#### وهذا أمر يستحيل تصوره عقلاً

ذلك أن إغلاق العين جبراً طوال هذه الفترة بشكل متواصل ومستمر .. يصيب العين بأضرار جسيمة وأمراض ... قد تصل إلى حد العمى ... وحيث لم يدم المجني عليه بأية أضرار بعينيه .. الأمر الذي يؤكد أن للواقعة صورة مغايرة تماماً لما ورد على لسان المجني عليه

#### التناقض الثامن

باستقراء أقوال المجني عليه يتضح أنه تارة يقر بأنه كان معه مبلغ قدره خمسون

ألف جنيه .. تم الاستيلاء عليها من مرتكبي الواقعة ، وتارة أخرى يزعم بأن هذا المبلغ عبارة عن ثلاثين ألف جنيه ، وتارة يقرر بأنه عشرين أو أربعة وعشرون ألف ... وهذا الاضطراب في الأقوال يجزم بأن الواقعة برمتها صورة أخرى وبالمخالفة للحقيقة والواقع قرر المجني عليها بعكسها .

### التناقض التاسع

أدلى المجني عليه بأوصاف لمرتكبي الواقعة ... فقرر بأن أحدهم سمين ، والآخر قصير القامة والأخر أسمر اللون ... وهكذا ، كما قرر بأن عددهم أربعة ، وكان أحدهم بحمل السلاح الآلي والباقي يحملون سنج ومطاوي ، فضلا عن أنه زعم بأنه إبان نقله إلى مكان احتجازه تم نقله من سيارة إلى أخرى ، وأن احتجازه كان بشقة كائنة بالدور الثالث ، وفي منطقة شعبية .

### ومع كل هذه المزاعم

يقطع المجني عليه بأنه كان مغمى ومعصب العينين طوال الوقت .. فإذا كان كذلك .. فكيف علم بكل المعلومات السابق بيانها والتي تستوجب شخص مبصر للقطع بها .

### التناقض العاشر

أن المجني عليه قد أكد في أقواله بأنه كان معسوب العينين ومقيد باليدين وقدميه طوال الفترة التي تم احتجازه بها .. وهي مدة ستة أيام أو سبعة أيام علي حد قوله .. ومن ثم فالسؤال الذي يطرح نفسه هل ظل المجني عليه طوال هذه الفترة دون أن يتناول الطعام أو الشراب حال كونه مقيد بقدميه ويديه .. وهل من المتصور أن يظل حيا بعد هذه الفترة في حالة عدم تناوله الطعام .. أم أن المتهمين خصصوا له من يقوم بإطعامه وشرابه وإذا كان ذلك فلماذا لم يدل بهذه الأقوال بالتحقيقات ولماذا لم تستعلم منه النيابة بهذا الأمر في التحقيقات التي أجرتها معه .. لعل أن ذلك يؤكد للهيئة الموقرة أن للواقعة صورة أخرى غير الصورة التي حاول أن يرسمها المجني عليه والشهود بأوراق الدعوى .

### لما كان ذلك

ومن جملة ما تقدم يضحى ظاهرا مدى التناقض والتضارب اللذين شابا أقوال

المجني عليه ، مع نفسها ومع ما قرره شقيقه وغيره ممن استمعت النيابة العامة لإقرارهم ، وهو الأمر الذي يهدم أي دلاله لأقوال هذا الشاهد الذي اتخذت منه النيابة العامة دليلاً أول من أدلة الثبوت وهو ما ينم عن عدم إلمام بالواقعة وعناصرها بما يؤكد وبحق براءة المتهم الثاني بما هو مسند إليه .

**الوجه الرابع : بطلان الدليل المستمد من أقوال المدعو / ؟؟؟؟؟ ؟؟؟؟؟ ، والمدعو/ ؟؟؟؟؟ ..**

**وذلك لكونها لم تأت بثمة ما يمكن أن يستمد منه أي دليل حيال المتهم**

**الثاني فضلاً عن تضارب أقوالهما وتناقضهما بما تسقط كلا منهما الأخرى .**

### **فإن المستقر عليه في قضاء النقض أنه**

إذا أوردت المحكمة في حكمها دليلين متعارضين في ظاهرهما وأخذت بهما معا وجعلتهما عمادها في ثبوت إدانة المتهم دون أن تتصدي لهذا التعارض وتبين ما يفيد أنها وهي تقضي في الدعوى كانت منتبهة له فمحصلته واقتنتت بعدم وجوده في الواقع فإنها تكون قد اعتمدت علي دليلين متساقطين لتعارضهما وهذا يجعل حكمها كأنه غير مسبب متعينا نقضه .

(مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٢٤ ص ٤٢٢)

### **كما قضي بأن**

إذا كان الحكم بعد أن أسس إدانة المتهم علي رؤية شاهد إياه في مكان الحادث يعتدي علي اثنين من المجني عليهم ثم عاد فنفي حضوره في مكان الحادث وقت أن أصيب جميع المصابين وأسس علي ذلك قضاؤه فإن هذا تخاذل وتناقض يعيبان الحكم بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٧٣/١/٢٩ س ٢٤ ص ١١٤)

### **لما كان ذلك**

ويتطبيق جملة ما تقدم على أوراق الاتهام المائل يتضح وبجلاء تام ... أن أقوال شاهدي الإثبات الثاني والثالث ... لم تأت بثمة دليل يفيد تحديد شخصية مرتكبي الواقعة .. أو التأكيد على أن المتهمين هم من ارتكبوا تلك الواقعة .. حيث أن كل ما شهدا به .. لا يتعدى إثبات واقعة اختطاف المجني عليه ، وأن هؤلاء المختطفين طلبوا من أهليته فدية ، وأن تلك الفدية قد تم التفاوض عليها وتم دفعها مما تسبب في إطلاق سراح المجني عليه .

أما فيما يخص إثبات أن مرتكبي هذه الواقعة هم المتهمين الحاليين فهو أمر يستحيل استخلاصه من أقوال هذين الشاهدين .. إذا لم يدل أي منهم بأي أوصاف لمرتكبي الواقعة أو ثمة معلومات عنهم تساهم في التوصل إليهم ، كما لم يدم أي منهما أنه حضر واقعة الخطف ابتداءً .

### بل على العكس

فكلاهما أقر بأنه سمع بحدوث الواقعة من آخرين ..  
وأنهما لم يحضرا الواقعة تماماً .

وهذا .. يجزم وبحق أن تعويل النيابة العامة على أقوال سالف الذكر ... تعويل باطل ومعيب يؤكد قيام الاتهام المائل على غير سند صحيح من الواقع أو القانون .

### ليس هذا فحسب

بل والأكثر مما تقدم جميعه أن القارئ لأقوال هذين الشاهدين يتضح له أنهما تناقضا وتضاربا في أقوالهما بما تسقط كلا منهما الأخرى .. ذلك أن الثابت أن الشاهد / ؟؟؟؟ .. قرر صراحة بأنه أثناء تسليمه مبلغ الفدية لمرتكبي الواقعة .. كان بمفرده ليس بصحبه أي شخص .

### في حين قرر الشاهد / ؟؟؟؟

بأنه كان بصحبة المدعو / ؟؟؟؟ إبان توجهه لتسليم مبلغ الفدية لمرتكبي الواقعة .

ومن ثم ... يضحى ظاهراً وبجلاء قيام الاتهام المائل على دليلين متناقضين .. فضلا عن أن كلاهما لا يشير من قريب إلى ارتكاب المتهمين الماثلين ( وعلى الأخص المتهم الثاني) للواقعة محل هذا الاتهام مبتور السند والدليل ... وهو ما يجزم وبحق براءة المتهم الثاني مما هو مسند إليه .

**الوجه الخامس : بطلان الدليل المستمد من التحريات المزعومة والمؤرخ محضرها**

**٢٣/١٠/٢٠١٤ المحرر بمعرفة الرائد /؟؟؟؟. وذلك لتناقضها وعدم جديتها وأن**

**مبناها محض افتراض وتخمين غير قائم على عدة معلومات او حقائق ، وهو**

**لأمر الذي يجعلها مجرد رأي لحررها يخالف الحقيقة والواقع**

### **حيث أن المستقر عليه في قضاء النقض أن**

ولئن كان لمحكمة الموضوع أن تعول في تكوين عقيدتها علي التحريات باعتبارها معززه لما ساقته من أدلة ، إلا أنها لا تصلح وحدها أن تكون دليلا بذاته أو قرينة بعينها علي الواقعة المراد إثباتها ، وكان الحكم قد اتخذ من التحريات دليلا وحيدا علي ثبوت التهمة في حق الطاعين ، فإنه يكون فضلا عن فساده في الاستدلال قاصرا في بيانه .

(الطعن رقم ٢٢٧٨١ لسنة ٨٤ ق جلسة ٢٠١٥/٥/٩)

### **كما قضي بأن**

لما كان الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها علي التحريات باعتبارها معززه لما ساقته من أدلة مادام أنها كانت مطروحة علي بساط البحث إلا أنها لا تصلح لأن تكون قرينة أو دليلا أساسيا علي ثبوت التهمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في التدليل علي ثبوت الجريمة في بحق الطاعن علي تحريات الشرطة دون أن تكون معززة بأدلة أخري ، فإن الحكم يكون قد بني علي عقيدة حصلها من رأي محرر محضر التحري من تحريه لا علي عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها وهو يعيبه بالقصور والفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٦٥٠٥ لسنة ٤ ق جلسة ٢٠١٤/١/٢٦)

### **وقضي كذلك بأن**

التحريات لا تصلح بمفردها أن تكون دليلا كافيا بذاته إذ هي لا تعدو أن تكون مجرد رأي لصاحبها يخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلي أن يعرف مصدرها ويتحدد ، وحتى يتحقق القاضي بنفسه من هذا المصدر يستطيع أن يبسط رقابته علي الدليل ويقدر قيمته القانونية في الإثبات .

(الطعن رقم ١٠٣٢٣ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٦/٤/١٩)

## لما كان ذلك

ويتطبيق جملة المفاهيم القانونية والقضائية ألفة الذكر .. على واقعات وأوراق الاتهام المائل .. يتضح وبجلاء أنها احتوت على أكثر من محضر تم الزعم بأنه تحريات منها ما هو معاصر للواقعة وعجز عن التوصل إلى ثمة معلومة حول تحديد شخصية مرتكبي الواقعة ، ومنها ما هو مسطر بعد الواقعة بأكثر من شهر ونصف وقام بالزعم بتحديد الأشخاص مرتكبي الواقعة .. بشكل غامض وبلا تقديم ثمة دليل على صحة ما سطر به ... وذلك كله على التفصيل التالي .

## المحضر الأول المسمى تحريات

وهو ذلك المحضر المؤرخ في ذات تاريخ حدوث الواقعة ؟؟؟؟؟ الساعة العاشرة مساء

..المحرر بمعرفة النقيب / ؟؟؟؟؟ .. والذي زعم من خلاله :

بعجزه عن كشف غموض الحدوث ، وان تتبع خطوط الهواتف أرقام (؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟) قد تفيد في كشف هذه الغموض ، ومن ثم طلب من النيابة التصريح له بمخاطبة شركات المحمول لتتبع هذه الأرقام والمكالمات الصادرة والواردة منها وتحديد نطاقها الجغرافي .

وباستقراء ما سطر بهذا المحضر يتضح أنه لم يتحرى عن مدى صحة الواقعة من عدمه .. بل انه افترض حدوثها ولكنها غامضة .. وخمن بأن تتبع أرقام الهواتف المذكور قد يفيد في إزالة الغموض ، والأكثر من ذلك ، ويرغم تصريح النيابة العامة بالاستعلام عن تلك الأرقام وتتبعها ... إلا أن الأوراق قد خلت من بيان ما إذا كان ذلك الاستعلام قد تم من عدمه ، وما إذا كان نتج عن ذلك ثمة ما يفيد كشف غموض الحادث !!!

## وخلصه القول

فإنه على الرغم من تحرير هذا المحضر بذات تاريخ الواقعة إلا أن محرره قد عجز عن التوصل لأي معلومة تفيد في تحديد أشخاص مرتكبي الواقعة .

## أما المحضر الثاني المسمى أيضا بالتحريات

فقد تحرر بمعرفة الرائد / ؟؟؟؟؟ ... بتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة الحادية عشر صباحاً ... وقد تضمن ذات العيوب والمآخذ التي شابته المحضر الأول ... وتقرر من خلاله ... بأن تتبعم



رقم هاتف؟؟؟؟؟ قد يفيد ، كشف غموض الحادث .

### ويتضح كذلك من هذا المحضر

أنه برغم تحريره في توقيت معاصر للواقعة ، وبعد أربعة أيام فقط من حدوثها .. إلا أنه عجز عن تحديد هوية مرتكبي الواقعة ... وذلك على الرغم من أن تاريخ تحريره هو ذاته التاريخ المتفق عليه لتسليم مبلغ الفدية بين مرتكبي الواقعة وبين أهليه المجني عليه.

### وهو الأمر الذي يؤكد

عدم جدية تلك التحريات وتهاتها بما يؤكد عدم صحة جملة ما سطر بها .

### أما المحضر الثالث

فهو ذلك المحضر المؤرخ؟؟؟؟؟ ( أي بعد الواقعة بأكثر من شهر ونصف ) والمحمر بمعرفة الرائد /؟؟؟؟؟ .. محرر المحضر الثاني أنذ الذكر .. وقد زعم من خلاله بأنه توصل إلى ارتكاب المتهمين الماثلين للواقعة .

### وباستقراء هذا المحضر يتجلى ظاهرا

- ١- أنه محرر بعد الواقعة بأكثر من شهر ونصف ... بما يستحيل معه تصور صحته ، وأنه يمكن التعويل عليه .. فإذا كان المحضرين المؤرخين؟؟؟؟؟،؟؟؟؟؟ المعاصرين للواقعة عجزاً عن التوصل لتحديد شخصية المتهمين ... فهل يعقل أن يسفر المحضر المحرر بعد شهر ونصف وأكثر عن تحديد أشخاص المتهمين!!??
- ٢- أنه إبان حدوث الواقعة ، وأثناء احتجاز المجني عليه ( بفرض صحة ذلك ) لمدة خمس أيام .. عجزت التحريات عن التوصل إلى أي شيء .. فهل يعقل أن يتم الكشف عن غموض الحادث بعد كل هذه المدة ، بعد دفع الفدية ، وإطلاق سراح المجني عليه .

٣- أن هذا المحضر شابه الغموض والإبهام بما يجعله عاجز عن حمل الاتهام المائل ..  
ذلك أنه اكتفى بالقول بأن

**فقد تم وضع خطة بحث ، والتي توصلت إلى أن  
وراء ارتكاب الواقعة المتهمين دون بيان  
لثمة دليل أو سند يبرر له القول بذلك...  
وهذا الغموض والإبهام جازم بأن للواقعة صورة  
مغايرة تماما لما هو ثابت بالأوراق .**

**حيث لو كان ما سطر بها صحيحا**

لكان من الأسهل والأسهل ... التوصل إلى ذلك في تاريخ معاصر للواقعة .. حيث كان  
من الأسهل والأسهل التوصل لمعلومة التفاوض بين أهلية المجني عليه وبين مرتكبي الواقعة  
ومن ثم القبض على الأخيرين أثناء تسلمهم مبلغ الفدية.

**هذا بالإضافة**

إلى أنه لو كان ما تم تسطيره بهذا المحضر الأخير صحيحاً لكان قد تضمن ثمة أدلة  
كافية على القول بان المتهمين هم مرتكبي الواقعة ... أما وأن يأتي هذا القول مرسلًا  
ومتهاترا وخاليا من الدليل والصحة ... والأمر الذي يعيب هذا المحضر برمته .. ويبطل أي  
دليل قد يستمد منه ، وبالتالي يكون تعويل النيابة العامة على أقوال محررة استدلال  
باطل ومعيب بما يبرر معه القضاء براءة المتهم عما هو مستند اليه.

**الوجه السادس : اضطراب النيابة العامة وقصور تحقيقاتها في الاتهام المائل ، حيث**

**أمسكت وتعدت عن اتخاذ ما هو واجب عليها من اجراءات على نحو أثر سلباً**

**في قيام الاتهام المائل على سند صحيح وهو ما يقطع براءة المتهم الثانى عما**

**هو مستند اليه .**

**حيث نصت المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية علي أن**

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جنائية أو جنحة أو مخالفة وأن الأدلة علي  
المتهم كافية رفعت الدعوى إلي المحكمة المختصة ، ..... ، وترفع الدعوى في مواد  
الجنایات بإحالتها من المحامي العام أو من يقوم مقامه إلي محكمة الجنایات بتقرير اتهام تبين

فيه الجريمة المسندة إلي المتهم بأركانها المكونة لها وكافة الظروف المشددة أو المخففة للعقوبة ومواد القانون المراد تطبيقها ، وترفق به قائمة بمؤدي أقوال شهوده وأدلة الإثبات ويندب المحامي العام من تلقاء نفسه محاميا لكل متهم بجناية صدر أمر بإحالته إلي محكمة الجنايات إذا لم يكن قد وكل محاميا للدفاع عنه ، وتعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلي محكمة الجنايات خلال العشرة أيام التالية لصدوره .

### **وفي هذا المقام استقرت أحكام محكمة النقض علي أن**

إقامة الدعوى الجنائية علي خلاف ما تقضي به المادة ٢١٤ إجراءات جنائية - أثره - انعدام اتصال المحكمة بها ، وجوب أن يقتصر حكم المحكمة الاستئنافية علي القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى - تعلق بطلان الحكم لهذا السبب بالنظام العام .  
(الطعن رقم ١٥١٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٢٦)

### **كما قضي بأن**

كل ما يكون من خلل في إجراءات التحقيق الابتدائي مهما كان نوعه فهو محل للطعن أمام محكمة الموضوع ، والمحكمة تقدر قيمة هذا الطعن كما تقدر كل دليل يقدم لها وتحكم في الموضوع بما تحكم به ولا تستطيع أن تلغي التحقيق أو تعيد القضية لسلطة التحقيق ثانيا .  
(طعن بتاريخ ١٩٣١/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ص ٢٧٦)

### **لما كان ذلك**

وبتطبيق المفاهيم القانونية والقضائية أنفة البيان على أوراق الاتهام المائل ... يتضح ويجلاء أن هناك العديد من الإجراءات التي كان على النيابة العامة اتخاذها وصولا لوجه الحق في الدعوى ، إلا أنها أمسكت عن ذلك .. الأمر الذي تولد عنه ذلك الاتهام المشوه الذي لا سند له ولا دليل عليه .. وهذا بلا شك يعيب تحقيقات النيابة العامة بالقصور الشديد الذي تعددت صورة ... وذلك على النحو التالي :

## وجه القصور الأول

**أنه على الرغم من ادعاء شقيق المجني عليه ، ومن بعده المجني عليه ذاته .. بأنه قد تم اختطافه وتهديده بإطلاق أعيرة نارية في الهواء .. إلا أن النيابة العامة لم تكلف نفسها أو احد الضباط عناء الانتقال لمعاينة مكان الحادث .**

### **حيث نصت المادة ٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن**

ينتقل قاضى التحقيق إلى أي مكان كلما رأى ذلك ليثبت حالة  
الأمكنة والأشياء والأشخاص ووجود الجريمة ماديا وكل ما  
يلزم إثبات حالته.

### **لما كان ذلك**

وحيث ادعى المجني عليه وشقيقه بأن مرتكبي الواقعة كانوا يحملون أسلحة نارية آلية ..  
وأنهم أطلقوا عدة أعيرة في الهواء لإرهاب وتخويف المجني عليه .. الأمر الذي كان يستوجب  
على النيابة العامة الانتقال إلى حيث مكان الواقعة المزعومة .. لمعاينته وبيان ما إذا كان هناك  
استقرار لأحد الأعيرة في المنازل أو الحوائط .. أو على أقل تقدير بيان أماكن الفوارغ ، إذا  
وجدت في الأصل .. بما يستتبع التأكد من إحراز المرتكبين للواقعة أسلحة نارية من عدمه ،  
والوقوف على عيارها ومواصفاتها .

### **فضلا عن أنه**

كان يتعين علي النيابة العامة الانتقال بنفسها لمكان الواقعة لمعاينته علي الطبيعية ..  
لبيان عما إذا كان من الممكن ارتكاب الواقعة بالوصف الذي أدلي به الشهود من عدمه .. وعما  
إذا كان هذا المكان أهل بالسكان من عدمه .. وعما إذا كان توقيت الواقعة يكون فيه مواطنين  
من عدمه .. وكذا بيان عما إذا كان هناك شهود شاهدوا الواقعة المدعي بها ونفي حدوثها من  
المتواجدين بالمحل الذي حدثت أمامه الواقعة من عدمه .. وبصفة عامة كان حريا علي النيابة  
معاينة المكان لبيان عما إذا كان من الممكن ارتكاب الواقعة بناء علي هذا الوصف من عدمه  
وذلك توصلا لوجه الحق في الدعوى .. أما وأن النيابة قد قعدت عن هذا الإجراء الجوهرى فهو  
الأمر الذي يصيب تحقيقاتها بالقصور والعيور .

### **وبرغم جوهرية هذا الإجراء**

إلا أن النيابة العامة لم تعن بتحقيقه .. ليس هذا فحسب .. بل وجهت للمتهمين اتهامها

بحياسة وإحراز سلاح ناري ( بندقية آلية) بناء على ادعاءات مرسله كان يجب التحقق منها ومن صحتها .

### وجه القصور الثاني

**أن النيابة العامة قامت بالتحقيق مع المتهم / إبراهيم سيد محمد متولي .. بغير حضور محام معه وبدون استدعاء لمحام .. الأمر الذي يؤكد قصور النيابة في تحقيقاتها .**

### فقد نصت المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن

لا يجوز للمحقق في الجنايات وفي الجناح المعاقب عليها بالحبس وجوباً أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين والشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور .....

وإذا لم يكن للمتهمين محام أو لم يحضر محاميه بعد دعوته ، وجب على المحقق من تلقاء نفسه أن ينتدب له محامياً ...

### لما كان ذلك

وكان الثابت أن النيابة العامة أمرت باستخراج المتهم /؟؟؟؟ من محبسه .. وقامت التحقيق معه دون استدعاء محاميه أو انتداب محامى له .. الأمر الذي يؤكد اضطراب النيابة العامة في تحقيق هذه الواقعة بما أوقعها في بطلان ومخالفة واضحة للقانون .

### الوجه القصور الثالث

**انه رغم ثبوت وجود محضري تحري زعماً بأن تتبع أرقام الهواتف المسطرة بها قد يفيد في كشف الجريمة ، وبرغم تصريح النيابة للضابط /؟؟؟؟؟ بذلك ... إلا أنها لم تتابع بعد ذلك ماذا تم بالتصريح الصادر عنها .**

### لعله من المعلوم

أن المهمة الأولى للنيابة العامة .. هو التوصل إلى حقيقة الواقع في الدعوى ، وإقامة الدليل على ارتكاب المتهم لما هو مسند إليه من عدمه .. وحيث زعم الضابط /؟؟؟؟؟ بأن تتبعض أرقام الهواتف المذكورة بالمحضر المؤرخ؟؟؟؟؟ الساعة العاشرة مساءً سوف يفيد في كشف غموض الحادث .

## وهذا الأمر الذي صدر من النيابة العامة

نحو التصريح له بالاستعلام من شركات المحمول عن المكالمات الواردة والصادرة من هذه الأرقام وتحديد موقعها الجغرافي .

### هذا ومنذ صدور هذا التصريح

ولم تأت للنيابة العامة ثمة نتائج للبحث والتحري والتتبع المذكور .. وما إذا كان قد أفاد في كشف غموض الحادث من عدمه ، وما إذا أثبت عدم صحة ادعاءات هذا الضابط من عدمه ... ولم تعبأ النيابة العامة بمتابعة ذلك ... الأمر الذي يعيب تحقيقاتها القصور .

### وجه القصور الرابع

قرر شقيق المجني عليه بأن من أبلغه عن الواقعة صاحب السوبر ماركت المجاور لجانوت شقيقه ، وأقر المجني عليه ذاته بأن الواقعة حدثت أمام السوبر ماركت المذكور ... بما كان يستوجب استدعاء صاحب السوبر ماركت أو البائع المتواجد به لأنه يعتبر شاهد الرؤية الأوحد للواقعة

### وهذا الأمر لم تهتم به النيابة العامة

رغم أهمية هذا الشاهد وأهمية التحقيق معه في كشف غموض الحادث وفي الإدلاء بأوصاف مرتكبي الواقعة ، وأوصاف السيارة مرتكبة الواقعة وأوصاف الأسلحة المستعجلة فيها .. وما إلى ذلك من معلومات غاية في الأهمية والخطورة .

### ولعل أبرزها

أنه كان سيتم مواجهته بالمتهمين المائلين للقطع بأن أي منهم قد اشترك في الواقعة من عدمه؟! .

أما وأن تغافلت النيابة العامة عن ذلك الأمر الذي يعيب تحقيقاتها بالقصور المبطل .

## وجه القصور الخامس

**رغم ثبوت إطلاق مرتكبي الواقعة لسراح المجني عليه منذ تاريخ ؟؟؟؟؟ أو ؟؟؟؟؟؟  
إلا أن النيابة العامة لم تستدعه إلا بتاريخ ؟؟؟؟؟؟ للتحقيق معه ، وهو ما يؤكد  
القصور لدي النيابة العامة .**

الثابت بالأوراق أن الواقعة المزعومة محل هذا الاتهام حدثت بتاريخ ؟؟؟؟؟ . ولم يستمر الاحتجاز المزعوم للمجني عليه سوى خمسة أيام فقط .. أي أنه قد تم إطلاق سراحه بتاريخ ؟؟؟؟؟ أو ؟؟؟؟؟ حسب أقرار المجني عليه ذاته .. ورغم ذلك .. لم تقم النيابة العامة باستدعائه .. مما يقطع بقصور تحقيقاتها .

### لما كان ذلك

ومن جملة أوجه القصور أنه البيان يضحى ظاهرا أن الاتهام المائل قائم علي أدلة واهية وبدون تحقيقات جدية ، وأن هناك العديد من الإجراءات الجوهرية التي كان من الواجب اتخاذها إلا أن النيابة العامة قد أمسكت عنها مما أدبي إلي تهاتر هذا الاتهام وعدم ثبوته في حق المتهمين بما يجدر معه القضاء ببراءة المتهم الثاني مما هو مسند إليه .

### بناء عليه

**يلتمس المتهم الثاني من عدالة الهيئة الموقرة الحكم**

ببراءته مما هو مسند إليه .

وكيل المتهم الثاني

المحامي

**Hamdy Khalifa**

Lawyer of the Supreme Courts

**Khalifa Hamdy Sherif**

OF High Court Lawyer

Commercial Law Master's degree in  
(England)Hertfordshire university



**حمدي خليفة**  
**المحامي بالنقض**  
**شريف حمدي خليفة**  
**المحامي بالقضاء العالي**  
ماجستير في القانون التجاري  
جامعة هارتفورد شاير (انجلترا)

**مذكرة جنایات ؟؟؟؟**

**جنایات ؟؟؟؟**

**الدائرة (؟؟؟؟) جنایات**

**مذكرة بالدفاع مقدمه**

**من**

**متهم أول**

**السيد /**

**ضد**

**سلطة اتهام**

**النيابة العامة**

**وذلك في الجنایة رقم ؟؟؟؟ لسنة ؟؟؟؟ جنایات ؟؟؟؟**

**والمقيدة برقم ؟؟؟؟ لسنة ؟؟؟؟ كلي جنوب ؟؟؟؟**

**المحدد لنظرها جلسة ؟؟؟؟**

Egypt – 56 Syria Street - engineers – Giza

00201098122033–00201222193222-00201004355555 : Mobile

Tel : 0020233359996

Fax : 0020233359970

Hamdy\_Khalifa\_2007 @ yahoo.com البريد الالكتروني

[www.HamdyKhalifa.com](http://www.HamdyKhalifa.com)

ك :



## الموضوع

مذكرة بالدفاع والدفع القاطعة والجازمة علي براءة المتهم الأول / ؟؟؟؟؟؟ .. من الاتهام معدوم السند والقائم علي مجرد تخمين مفتقرا للأدلة المادية بما يؤكد انعدام السند الواقعي والقانوني الذي أسندته النيابة العامة للمتهم .. فقد زجت النيابة العامة بهذا المتهم .. مع أربعة عشر متهما آخرين .. بزعم أنه بتاريخ ؟؟؟؟؟ قام:

## المتهمون من الثاني حتى الأخير

- سرقوا المصوغات الذهبية المبينة وصفا وقيمه بالأوراق ، وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع علي ..... الخ .
- حازوا وأحرزوا بذات والواسطة أسلحة نارية مشخنة " بنادق آلية " لا يجوز الترخيص بحيازتها وإحرازها .....
- حازوا وأحرزوا بذات والواسطة بغير ترخيص أسلحة نارية مشخنة " طبنجات " علي النحو المبين بالتحقيقات .
- حازوا وأحرزوا بذات والواسطة بغير ترخيص أسلحة نارية مشخنة " أفراد خرطوش " .....
- حازوا وأحرزوا بذات والواسطة بغير ترخيص ذخائر مما تستخدم علي الأسلحة محل الاتهامات السابقة .....
- حازوا وأحرزوا بذات أسلحة بيضاء " سيف وسنجه ومطواة " بغير مسوغ من الضرورة المهنية والحرفية .....

## أما المتهم الأول

أشترك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع باقي المتهمين في ارتكاب واقعة السرقة بالإكراه موضوع الاتهام الأول بأن بث في أنفس باقي المتهمين فكرة ارتكابها وانفقوا سويا علي ذلك لقاء حصة من المسروقات وساعدتهم بتقديم خطة ارتكاب الجريمة وقد وقعت الجريمة بناء علي ذلك التحريض والاتفاق والمساعدة ، علي النحو المبين بالتحقيقات.

## وبناء علي هذا الوصف والتخمين الباطل المعيب

فقد تم الزج بالمتهم الأول في برائن هذا الاتهام بادعاء التحريض والمساعدة (لباقي المتهمين) والذي لم يقم عليه ثمة دليل مادي .. علي نحو ينم عن عدم إمام النيابة العامة بظروف الواقعة وملابساتها ، وأنها لم تحط بما هو ثابت بالأوراق .. وقدمت المتهم الأول للمحاكمة عن اتهام لا يمت له بصله .

### الوقائع

تتلخص واقعات الاتهام المائل وحسبما أسفرت عنه الأوراق .. المستهلة بالمحضر المؤرخ ؟؟؟؟؟ الساعة ١١,٥٥ مساءً .. المحرر بمعرفة المقدم / ؟؟؟؟؟؟ .. رئيس مباحث قسم ؟؟؟؟؟؟ .. الذي أورد من خلاله أنه قد تبلغ إليه من الأهالي بوجود حادث سطو مسلح علي أحد محلات الذهب " الملكة والأمير " بطريق ترعة السيبي - نزله الريس - ؟؟؟؟؟؟ ، وحيث انتقل إلي مكان الحادث وتبين له أن المحل مغلق بغير إحكام .. كما تبين تناثر الزجاج أمام المحل ، وقد تقابل مع المدعو / ؟؟؟؟؟؟ (صاحب المحل) .

### واستطرد قائلاً

بأنه عثر علي عدد (٢٣) ظرف فارغ عيار ٧,٦٢ × ٣٩ م وكذا ثلاثة فوارغ لطلقات خرطوش عيار ١٢ وكذا واحد مقذوف عيارا ٧,٦٢ × ٣٩ وكذا أربعة فوارغ ٩ م ، وكذا حذاء رياضي .

### وبالدلوف إلي الحل

تبين تهشم الزجاج الخارجي بالكامل ، وكذا الداخلي ، وعثر علي ثلاث طلقات ، وبمناقشة المجني عليه المذكور .. قرر بأنه حال تواجده بالمحل مع شقيقه (؟؟؟؟؟؟؟ نجيب) فوجنا بقيام مجموعة من الأشخاص (عددهم ثمانية تقريباً) ملثمون ويحملون الأسلحة النارية عبارة عن (آلي ، وخرطوش ، وطبنجات) فضلا عن أسلحة بيضاء .. وقد قاموا بإطلاق أعيرة نارية خارج المحل لإرهابهما ، وإرهاب المواطنين ضمناً لعدم تدخلهم .. ثم قام مجموعته من مرتكبي الواقعة بالدلوف للمحل . وظلت مجموعة أخرى خارجه .. كما كان هناك سيارتين يقودهما شخصان (إحدهما ماركة كيا سيراتو .. نبيتي اللون .. والأخرى : هيونداي فيرنا فضي اللون) .

### وعن وصف مرتكبي الواقعة

قرر بأن بعضهم كان يرتدى الملابس الإفرنجية ومنهم من كان يرتدي الجلباب ، وأنهم

تمكنوا من الاستيلاء علي كمية كبيرة من الذهب (ذكر بعضها بالمحضر) .

### **وأردف قائلاً**

بأنه قد نتج عن الحادث إصابة شقيقه / ؟؟؟؟؟؟ .. بالساقين اليمنى واليسرى ، وتم تحويله للمستشفى .

### **وعقب ذلك**

قرر الضابط محرر المحضر بتحريز الطلقات والفوارغ وتم النشر عن المصوغات الذهبية .. كما زعم بأنه قد تم النشر علي المستشفيات عن قدوم أحد مرتكبي الواقعة جراء طلق نارى .!؟

### **ملحوظة**

**من أين أتى هذا الضابط أن ثمة مصاب من بين مرتكبي الواقعة .. حتى يقوم بالنشر عنه ؟!**

### **كما أثبت محرر المحضر**

أنه قد ورد إليه التقرير الطبي الخاص بالمجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ .. الذي اثبت بأنه مصاب بتهتك بالإصبع الكبير .. وجرح بالجهة الداخلية للقدم اليمنى ، وظهر القدم اليمنى من طلق نارى ، وتم إصلاح الجروح المتهتكة مع حدوث تورم بالقدم اليمنى ..... الخ .

### **هذا .. وبتاريخ ؟؟؟؟**

تحرر محضر الساعة ٤,٣٠ مساء بمعرفة الرائد / ؟؟؟؟؟؟ .. الذي أورد من خلاله زعماً .. أنه قام بعمل خطة لضبط مرتكبي الواقعة .. واستطرد الضابط قائلاً .. بأنه أبلغ كافة الأمانة.

### **وقد أسفر ما تقدم عن أن**

تم ضبط السيارة ماركة كيا سيراتو التي تحمل أرقام ؟؟؟؟؟؟ حمراء اللون (موديل ٢٠٠٨) وذلك عن طريق الاشتباه .. وتبين أن بداخلها

- ؟؟؟؟؟ (المتهم الثامن) .
- آثار دماء قرر زعماً بأنها تخص المتهم / ؟؟؟؟؟ (المتهم العاشر) .

وزعم محرر المحضر أن الشخص المضبوط قرر بأنه اشترك مع آخرين في واقعة السطو

المسلح محل الاتهام المائل .. وأن المتهم العاشر أصيب في كتفه ودخل مستشفى الحوامدية للعلاج ، وأنه قد اشترك معه المتهم المصاب المذكور وكذا المدعو /؟؟؟؟؟ (المتهم الخامس عشر) والمدعو/؟؟؟؟؟ (المتهم الرابع عشر) وآخرين في هذا الواقعة .

### كما أرفد محرر المحضر

بأنه انتقل إلي مستشفى ؟؟؟؟ ، وتحصل علي تقرير طبي خاص بالمصاب المذكور .. أورد بأنه مصاب بعيار ناربي أدي إلي مكان دخول بالصدر .. وأثناء وجود محرر المحضر بالمستشفى تقدم إليه أحد الأشخاص الذي يدعي /؟؟؟؟؟ .. والذي قرر بأنه سائق توك توك ، وأنه عثر علي المصاب المذكور أمام المستشفى فقام بنقله لداخلها .

### هذا .. وبتاريخ ؟؟؟؟

تحرر محضر تحريات مسطر بمعرفة المقدم /؟؟؟؟؟ .. الذي زعم بأن تحرياته أسفرت عن أن وراء ارتكاب الواقعة كلا من :

- ؟؟؟؟ (المتهم الثالث) .
- ؟؟؟؟ . (؟؟؟؟)
- ؟؟؟؟ (المتهم السادس) .
- ؟؟؟؟ (المتهم الثاني) .

### وذلك بالاشتراك مع

- مصطفى حسن محمد عبد الغني (المتهم الثامن) .
- ؟؟؟؟ (المتهم التاسع) .
- سلمان سيد سليمان (المتهم العاشر) .

ويدون أي معلومات أو أدلة إلا الزعم بارتكاب سالف الذكر للواقعة .. طلب محرر المحضر استصدار الإذن بضبطهم وضبط ما معهم من أسلحة نارية وذخائر ....

### هذا .. وبتاريخ ؟؟؟؟

تحرر محضر آخر بمعرفة ذات المقدم /؟؟؟؟؟ .. والذي أشار أنه بتكثيف التحريات تبين أن وراء ارتكاب الواقعة كلا من :

- ؟؟؟؟ (المتهم التاسع) .

• (المتهم الرابع) .

• ؟؟؟؟؟

• (المتهم الحادي عشر) .

• ؟؟؟؟؟

ويدون أي معلومات أخرى .. طلب محرر المحضر الإذن له بضبط وإحضار سألقي الذكر

### وفي محضر آخر مؤرخ ؟؟؟؟

زعم محرر المحضر السابق بأنه تبين أن المدعو/ ؟؟؟؟ (المتهم الخامس) ضمن

المرتكبين للواقعة .. وطلب أيضا الإذن بضبطه وإحضاره .

### هذا وتاريخ ؟؟؟؟

حرر المقدم / ؟؟؟؟ .. محضر أورد من خلاله أنه نظرا لخطورة البلاغ ، وما يشكله من

تهديد للأمن العام .. فقد تم اتخاذ إجراءات سريعة وفورية منها إخطار غرفة عمليات النجدة

والتعميم والنشر عن " أوصاف الجناة " والسيارات المستخدمة وعمل أكمنة غلق حدودية في

خطوط سير هروب الجناة أسفر إحداها عن ضبط السيارة رقم (؟؟؟؟) ماركة كيا سيراتو ..

"حمرء اللون " !! وضبط بها شخصان وتبين أن السيارة مستخدمة في الحادث ومن بها ضمن

مرتكبي الواقعة.

### ثم تم إصدار التوصيات له باتخاذ الإجراءات الآتية

- أ- إعادة معاينة مسرح الحادث .....
- ب- إعادة مناقشة المجني عليهما عن ظروف وكيفية ارتكاب الواقعة .....
- ج- حصر وفحص العقارات والمحلات الملاصقة والمجاورة لمسرح الحادث .....
- د- حصر وفحص علاقات وتعاملات وخلافات المجني عليهما .....
- هـ- حصر وفحص النوعيات الخطرة والمسجلين المفرج عنهم حديثا .....
- و- تعميم النشر عن أوصاف المسروقات والمشغولات الذهبية المستولي عليها .
- ز- الاستفادة من المعلومات المصادر السرية الموثوق فيها .

واستطرد محرر المحضر أنه بتنفيذ البنود أنه الذكر

تبين له أن مرتكبي الواقعة هم كلا من

• (المتهم التاسع) .

• ؟؟؟؟؟

• (المتهم الثامن) .

• ؟؟؟؟؟

- (المتهم العاشر) . ??????
- (المتهم الثاني) . ??????
- (المتهم الخامس) . ??????
- (المتهم الحادي عشر) . ??????
- (المتهم السادس) . ??????
- (المتهم الثالث) . ??????
- (المتهم السابع) . ??????
- (المتهم الرابع) . ??????
- (المتهم الرابع عشر) . ??????
- (المتهم الخامس عشر) . ??????
- (المتهم الأول) .??
- (المتهم الثالث عشر) . ??????
- (المتهم الثاني عشر) . ??????

### وأردف قائلاً

بأنه بعد تقنين الإجراءات واستئذان النيابة العامة بضبطهم وإحضارهم وإعداد عدة

مأموريات والتنسيق مع ضباط مباحث مركز ؟؟؟؟؟ وفي أحد الأكمنة .. فقد تم ضبط كلا من :

- ??????
- ??????
- ??????
- ??????

• كما عثر مع المتهم / ؟؟؟؟؟ .. علي جوال بلاستيك عثر بداخله علي بندقية آلية عيار ٧,٦٢ × ٩ م تحمل رقم ٠٣٤٨ HT وكذا عدد اثنين خزينة حديدية .. أحدهما فارغة والأخرى بها عدد عشرين طلقة من ذات العيار السابق .

• كما عثر مع المتهم / ؟؟؟؟ .. علي جوال بلاستيك عثر بداخله علي بندقية آلية عيار ٦٢ × ٩ م بمقبض حديد برقم ٥٦٠٤١٩٠٥ ورقم آخر ٤٤١٥٨ ، وكذا عدد اثنين خزينة تحتوى أحدهما على ستة عشر طلقة .

• وعثر مع المتهم / ؟؟؟؟ .. بين طيات ملابسه علي سلاح أبيض (مطواة).

### ثم استرسل محرر المحضر قائلاً بأنه

قد تم ضبط كل من / ؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟ ، بالقرب من مساكنهم .

### وأردف بأنه لم يتمكن من ضبط باقي المتهمين

وزعم بأنه بمواجهة المتهمين المضبوطين اعترفوا بأن المتهم الهارب / ؟؟؟؟ .. يوجد بينه وبين المجني عليه بعض الخلافات .. فاتفق وطلب من المتهم / ؟؟؟؟ .. الانتقام من المجني عليه عن طريق سرقة بالاستعانة بآخرين .. علي أن يقتسموا غنيمة السرقة .. فاستحسن الأخير الفكرة .. وبدأ يدبر ويرتب للتنفيذ ، وعرض الأمر علي المتهم / ؟؟؟؟ .. وقام بالاتصال بالمتهمين الآخرين .. وتم الاتفاق علي السرقة .. ثم الاتفاق مع المتهم / ؟؟؟؟ .. لتصرف المسروقات .. كما تم الاتفاق مع المتهم / ؟؟؟؟ .. علي أن يكون له نصيب من المسروقات فضلا عن رعاية أسرته نظرا لأنه سيختفي عن سكنه لفترة بعد الواقعة .

### وعقب ذلك

بدأوا في الإعداد والتجهيز لارتكاب الواقعة .. فقام كلا من / ؟؟؟؟ ، محمود محمد سيد ، بتجهيز قطعتي سلاح آلي ، وقام الشقيقان / ؟؟؟؟ ، بتجهيز قطعة سلاح أخرى .. وقام المتهم / ؟؟؟؟ بتجهيز سيارته ، وقام بتجهيز السيارة الأخرى / ؟؟؟؟ .

### ثم قاموا

برصد المحل محل الواقعة بمعرفة المدعو / ؟؟؟؟ .. لتحديد طريقة الدخول والخروج .. واستطرد محرر المحضر في شرحه للواقعة .. وطريقة ارتكابها من نسيج خياله دون ثمة دليل علي صحة ما زعمه .

### ملحوظة

من خلال استقراء هذا المحضر ينضم وبجلاء انتفاء وجود ثمة دور للمتهم الأول في الواقعة فيما عدا

ما زعمه الضابط (بلا سند) من أنه توجد خلافات بينه وبين المجني عليهما وأنه أبدى فكرة لأحد المتهمين للانتقام منه بسرقة ، أما فيما عدا ذلك من أعمال التجهيز والتدبير والتخطيط وتجهيز الأسلحة والسيارات وتدبير طريقة الدخول والخروج وتصريف المسروقات وإخفائها .. وما إلي ذلك فلم يستطع الضابط الزعم بوجود ثمة دور للمتهم الأول في جملة ما تقدم .. وهو ما يؤكد أن الزم باسمه في الواقعة كان بالكيد والتلفيق وبدون ثمة سند صحيح ، فضلا عن أن المتهم ليس له ثمة سوابق .

#### وتاريخ ؟؟؟؟

تم تحرير محضر بمعرفة ذات المقدم / ؟؟؟؟؟ الذي أشار من خلاله بأنه لم يستطع ضبط المتهم الأول / ؟؟؟؟؟ (المعترف عليه من المدعو / ؟؟؟؟؟) .. إلا أنه حضر من تلقاء نفسه .

هذا .. وحيث أحيلت الأوراق إلي النيابة العامة

التي تولت التحقيق علي النحو التالي

بالتحقيق مع المتهم / ؟؟؟؟؟ علي (المتهم الثالث) بتاريخ ؟؟؟؟؟ فنسبت له

#### الأقوال الآتية :

بأن ثمة شخص يدعي الحاج / ؟؟؟؟؟ .. كان يصلح سيارته لدي المدعو / ؟؟؟؟؟ ، وكذلك كان المدعو / ؟؟؟؟؟ يصلح سيارته في ذات الورشة .. وفي أحد الأيام قرر المدعو / ؟؟؟؟؟ ان لصاحب الورشة بأنه يحتاج ناس " تجيب له حقه " من شخص لديه محل ذهب سيق وأخذ منه نقود ونصب عليه وكسر له المحل .. فهو يريد تكسير محل الذهب وسرقة بالكامل .. بشرط ألا يقوم المنفذون بالحصول علي شيء من الذهب المسروق بل يحصلون علي أتعابهم فقط ويقومون بتسليمه الذهب .



## واستطرد قائلاً بأن المدعو / ؟؟؟؟

أحضر أشخاص من منطقة العمرانية إلا أنهم فشلوا في تنفيذ المطلوب .. فقام المدعو/؟؟؟؟؟ .. بالاتصال بالمتهمين الحاليين .. وتم الاتفاق فيما بينهم علي تنفيذ هذه العملية .

### وأضاف بأن القبض عليه تم

بمسكن المتهم ؟؟؟؟؟ منذ ستة أيام سابقة علي التحقيق (أي بتاريخ ؟؟؟؟؟) بطريق ؟؟؟؟؟ .. الساعة العاشرة مساء ، وكان برفقته المدعو / ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ (المتهمين السابع ، والخامس ، والثاني) .

وقرر صراحة بأنه لا يعرف ؟؟؟؟؟ .. ولا يعرف شكله ووصف باقي المتهمين .

### هذا .. وبالتحقيق مع المدعو/ م ؟؟؟؟؟ (المتهم الخامس) وشهرته ميدو .. قرر

بأنه تلقي اتصال هاتفي من المدعو / ؟؟؟؟؟ .. والذهاب إليه وجد عنده باقي المتهمين (فيما عدا ؟؟؟؟؟ المتهم الأول) وأخبره بأن هناك مشكلة لدي صديق لهم ويجب الوقوف معه ، وسيتم التوجه إلي منطقة ؟؟؟؟؟ ، وفي اليوم التالي اتصل به المدعو / ؟؟؟؟؟ مرة أخري الساعة ١١ مساء وطلب منه الحضور ، وبالفعل توجه معهم إلي حيث المحل (مكان الواقعة) وتم تنفيذ الواقعة .. وأشار بأن السلاح المستخدم يخص المتهمان / ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ .

### ملحوظة

لم يقرر هذا المتهم بثمة إشارة إلي المتهم الأول سواء كشريك في ارتكاب الواقعة أو محرض عليها .

### هذا .. وبالتحقيق مع المتهم / ؟؟؟؟؟ (المتهم السادس)

أنكر صلته بالواقعة .. وأنه قد تم القبض عليه فقط لأن شقيقه المدعو / ؟؟؟؟؟ (المتهم الثالث) .. أما عن الواقعة فلا يعلم عنها شيء .. كما أنه لا يعرف أيا من المتهمين سوي شقيقه فقط.

### كما أنه وبالتحقيق مع المتهم / ؟؟؟؟؟ (المتهم السابع)

اعترف بأن المدعو / ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ قاما بالاتصال به هاتفيا واستدعوه .. وبمقابلتهم

وجد عندهم باقي المتهمين .. وأخبروه بأن ثمة شخص صاحب محل ذهب .. نصب علي الحاج/؟؟؟؟؟ .. ويريدهم أن يسرقوا المحل مقابل خمسين ألف جنيه (دون مساس بالذهب) .. وفي يوم الواقعة توجه معهم واشتركوا في السرقة .. مستخدمين السيارة الكيا سيراتو (حمراء اللون) وأخري ماركة هيونداي فيرنا .. كما استخدموا أسلحة تخص المدعو/ ؟؟؟؟؟ ، و ؟؟؟؟؟ .. كما قرر بأنه قد تم بيع كيلو ذهب لشخص يدعي / ؟؟؟؟؟ (تاجر مخدرات) مقابل مبلغ ١٦٥ ألف جنيه.. وتم ضبط مبلغ ١٦٠ ألف جنيه منهم .

### **وبالتحقيق مع المدعو / ؟؟؟؟؟ (المتهم الثامن) قرر**

بأنه تلقى اتصال من المدعو / ؟؟؟؟؟ .. واتفق معه علي سرقة محل ذهب ... واستخدام السيارة الخاصة به ، وبالإشتراك مع آخرين معهم أسلحة .. علي أن يتم اقتسام حصيلة السرقة عليهم بالتساوي .. وبالفعل تم التقابل يوم الواقعة .. وتم تنفيذ السرقة .. وقد تم ضبطه في احد الكمائن يوم ؟؟؟؟؟ الساعة الثالثة صباحا .. وأن صاحب فكرة السرقة هما / ؟؟؟؟؟ (المتهم الحادي عشر) والمدعو/ ؟؟؟؟؟ (المتهم التاسع) وأنها كانا يراقبون المحل منذ أربعة أشهر سابقة علي الواقعة

وعلموا أن به ذهب كثير ويقف فيه (شاب صغير) ص ١٢١ .

### **ملحوظة**

لم يبشر هذا المتهم من قريب أو بعيد إلي المتهم الأول سواء كشريك في ارتكاب الواقعة ، أو محرض عليها ، كما أشار إلي أنهم يراقبون المحل منذ أربعة أشهر بما يقطع بانتفاء أي صلة للمتهم الأول بالواقعة وأن المدبر للواقعة (حسب قوله) ؟؟؟؟؟ و ؟؟؟؟؟.

### **وتجدر الإشارة**

إلي أنه قرر بأنهم حاولوا سرقة هذا المحل منذ شهر مضي ولكنهم لم يستطيعوا آنذاك بسبب وجود الكثير من المحلات مفتوحة ، فضلا عن وجود زحام بالمنطقة (ص ١٢٢) .. ومن ثم تم تغيير الموعد والخطة فبدلا من استخدام الموتوسيكلات تم

الاتفاق علي استخدام السيارتين .. كما تم استخدام أسلحة ملك المتهمان / أحمد نصار، محمود نصار.

### ملحوظة

هذا المتهم الوحيد ممن تم سؤا لهم سابقا الذي حضر معه التحقيق محام تم انتدابه من النقابة !!!؟

### هذا وبالتحقيق مع المدعو / ؟؟؟؟ (المتهم التاسع) قرر

بداية .. فقد تلاحظ للسيد المحقق بأن المتهم المعروض عليه به آثار ضرب واعتداء وبه عدة إصابات .. وبسؤاله عنها زعم أنها نتجت بسبب سقوطه من علي السلم !!!.

### وقرر المتهم

بأن المتهمان / ؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟ اتصلا به واتفقا معه علي السرقة .. ولم يتم الإشارة في أقواله تماما إلي المتهم الأول أو أنه المحرض علي ارتكاب الواقعة كما تم الزعم بذلك من ضابط الواقعة .

**بل أنه قام بسرد أسماء المشتركين في الواقعة جميعا ص ١٣٢**

**ولم يشر إلي المتهم الأول من قريب أو بعيد**

**بل قرر صراحة بأن أصحاب فكرة السرقة هما (؟؟؟؟؟) ،**

**(؟؟؟؟؟) .. وأنها من اختاروا الأفراد المشتركين في الواقعة.**

### وبالتحقيق مع المدعو/ ؟؟؟؟ (المتهم الحادي عشر) .. قرر

بأن لديه ورشة ميكانيكا .. وأن المتهم الأول زيون عنده ، وأنه أبلغه عن ثمة خلافات بينه وبين شخص يملك محل ذهب .. ويريد بعض الأشخاص ليعيد حقه .. وبالفعل تم الاتصال بالمدعو/؟؟؟؟؟ .. الذي جمع عدة أشخاص .. وتم التقابل والاتفاق معهم علي ارتكاب الواقعة.

**ثم زعم بأن ما تقدم وأخبره به المتهم الأول**

**تم قبل عشرة أيام من الواقعة (ص ١٧٢)**

**وأقر بأن دور المتهم الأول اقتصر علي ذلك .. حيث قام هو بمتابعة الواقعة مع**

## هذا .. وبتاريخ ؟؟؟؟ تم التحقيق مع المتهم الأول / ؟؟؟؟؟ .. قرر بما يلي

أنكر المتهم المائل كافة الاتهامات المنسوبة إليه .. وأضاف بأنه كان بمنطقة ؟؟؟؟؟؟  
.. وعلم بأن الشرطة تبحث عنه فقام بتسليم نفسه بتاريخ ؟؟؟؟؟ ولم يكن يعلم سبب البحث  
عنه .

### **وأضاف**

**بأن بينه وبين المتهم /؟؟؟؟؟ (المتهم الحادي عشر) خلافات قديمة .. بسبب عدم  
استطاعته تصليح السيارة الخاصة به .**

### **وقرر صراحة**

بأنه لا يعرف المجني عليهما (؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟) وأنكر جماع ما سطر بالأوراق من  
الزعم بتحريضه لباقي المتهمين علي سرقة المحل الخاص بهما.

## هذا .. وبالتحقيق مع المدعو /؟؟؟؟؟ (والد المجني عليه) قرر بالآتي

بأنه مالك للعقار الكائن به المحل مكان الواقعة .. وأن محل الذهب يخص نجله /؟؟؟؟؟  
.. ومحل المفروشات المجاور له ملكه هو .. وأنه أثناء حدوث الواقعة كان بمحل المفروشات ..  
ولم يخرج منه إلا بعد انتهاء إطلاق الأعيرة النارية ففوجئ بإصابة نجله /؟؟؟؟؟ وتحطم زجاج  
محل الذهب وسرقة محتوياته .. ولم يشاهد أي من المتهمين أو السيارات المستخدمة في  
الواقعة .. ولم يشاهد الواقعة ذاتها.

**وقرر بأنه لا يعرف المتهم الأول /؟؟؟؟؟ ولا يوجد بينهما**

**ثمة خلافات.**

**ليس هذا فحسب .. بل قامت النيابة العامة بمواجهته**

**بالمتهم الأول .. وصمم والد المجني عليه بأنه لا يعرف**

**المتهم المائل ولم يسبق له التعامل معه .**

## وقرر بأنه لا يعلم سبب ما قرره ضابط الواقعة بشأن وجود خلافات بينه وبين المتهم الأول

**هذا .. وبالتحقيق مع الجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ .. قرر**

بأنه أثناء تواجده بالمحل رفقه شقيقه / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ . تلقي اتصال هاتفي .. فخرج من المحل وكانوا علي وشك إغلاق المحل .. وأثناء ذلك فوجئ بسيارتين ملاكي تقفان أمام المحل .. وهبط منهما أحد الأشخاص يرتدي جلباب وممسك " بسنجه " ويجري نحو شقيقه / ؟؟؟؟؟؟ . وكاد أن يضره بها لولا صراخه علي شقيقه الذي جري نحو محل المفروشات الخاص بوالده .. ثم فوجئ بإطلاق أعيرة نارية مكثفة وأشخاص ملثمين وتمت إصابته في رجله .. فتم نقله إلي المستشفى بعد انتهاء الواقعة وسرقة المحل .

**وأقر صراحة بأنه لا يعرف المتهم الأول (؟؟؟؟؟؟) ولا يعرف**

**أي من المتهمين .**

**هذا .. وبالتحقيق مع الجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ .. قرر**

بما لا يخرج عن أقوال سابقه .. وأكد بأنه لا يعرف المتهم الأول / ؟؟؟؟؟؟ .. أو غيره من المتهمين .

**وكذا .. وبالتحقيق مع الشقيق الثالث / ؟؟؟؟؟؟ .. قرر**

بذات ما قرره سابقه مؤكدا علي أنه لا يعرف أي من المتهمين وعلي الأخص المتهم الأول .

ومع ذلك قرر بأنه يتهمه بأنه من حرض المتهمين علي السرقة !؟.

**هذا .. وبالتحقيق مع المقدم / ؟؟؟؟؟؟ (محرر التحريات) .. قرر**

بذات ما قرره بمحضر التحريات .. مع تدارك الزعم بأن المتهم الأول أخبر باقي المتهمين أن بينه وبين الجني عليهم خلافات سابقة .

**حيث زعم في أقواله أمام النيابة**

بأن المتهم الأول أوهم المتهمين الأخيرين بوجود تلك الخلافات المزعومة .. وقد

جاء هذا التناقض الواضح .. بعدها علم بأن المجني عليهم ذاتهم نفوا معرفتهم بالمتهم الأول وأقروا بعدم وجود ثمة خلافات معه .

### واستطرد زاعما

**بأن تحرياته الأولي أسفرت عن وجود خلافات .. وأن التحريات التكميلية النهائية فقد أسفرت عن عدم وجود خلافات وأنه أوهم المتهمين الباقين بذلك !؟.**

### ملحوظة

لا- يوجد بالأوراق ثمة محاضر تسمي تحريات تكميلية .. بما يؤكد أن تراجع وتناقض الضابط في مزاعمه سببه أن المجني عليهم أنفسهم أقروا بعدم معرفتهم بالمتهم الأول وأنه لا توجد خلافات معه .

وأشار الضابط .. بأن تحرياته لم تتوصل إلي مصدر تحصل المتهمين علي الأسلحة النارية والبيضاء .

### لما كان ذلك

ومن جملة ما تقدم بيانه .. ومن جملة ما هو مسطر بالأوراق .. يتجلى ظاهرا عدم وجود ثمة سند للاتهام الموجه للمتهم الأول / ؟؟؟؟؟؟ .. وأن الدور المنسوب له (التحريض) لم يقم عليه ثمة دليل مادي معتبر وهو فقط من صنع خيال الضابط / ؟؟؟؟؟؟ .. ولم يأت إلا علي لسان المتهم / ؟؟؟؟؟؟ .. الذي أقر المتهم الأول بأن ثمة خلافات فيما بينه وبين المذكور .. هذا بالإضافة إلي عدم وجود ثمة سبب أو دافع أو مصلحة أو عائد للمتهم الأول من هذه الواقعة .. بما يضحى معه أمر الإحالة المتضمن اتهامه والزج به في هذه الواقعة .. باطل ومعيب وغير قائم علي ثمة دلائل كافية .. وهو ما يحق معه للمتهم الأول

طلب البراءة مما هو مسند إليه تأسيسا علي انتفاء صلة المتهم الأول بالواقعة .. وقد تعددت الأدلة والدلائل المؤكدة علي ذلك.. والتي تؤكد يقينا براءة ساحة المتهم مما هو منسوب إليه .. وهو الأمر الذي نؤكد من خلال أوجه الدفاع التالية

## الدفاع

**الوجه الأول : أن الأوراق قد أفصحت عن مدي القصور العوار الذي شاب قرار الإحالة الصادر من النيابة العامة بإحالة المتهم للمحاكمة .. حيث قد جاءت الأوراق خلوا من أي دليل من الممكن الاعتصام به في توجيه الاتهام المائل للمتهم .. ودون توافر أي أدلة أو دلائل جدية من الممكن الركون إليها في توجيه الاتهام .. وهو الأمر الذي يصيب قرار الإحالة القصور والعوار .**

### بداية .. فقد نصت المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية علي أن

يقوم مأمورو الضبط القضائي بالبحث علي الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في الدعوى .

### كما نصت المادة ٣٤ علي أن

لمأمور الضبط ..... أن يأمر بالقبض علي المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية علي اتهامه .

### وكذا نصت المادة ٢/٣٥ علي أن

..... وفي غير الأحوال المبينة في المادة السابقة ، إذا وجدت دلائل كافية علي اتهام الشخص بارتكاب جناية أو جنحه ..... جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة .

### وأیضا نصت المادة ٦٣ علي أن

إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء علي الاستدلالات التي جمعت ، وتكلف المتهم مباشرة أمام المحكمة المختصة ..... الخ .

### وكذلك .. نصت المادة ١٥٩ علي أن

إذا رأي قاضي التحقيق أن الواقعة جنائية وأن الأدلة علي المتهم كافية يحيل الدعوى إلي

محكمة الجنايات ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً .

### لما كان ذلك

ومن خلال جملة النصوص القانونية أنفة الذكر يتضح وبجلاء تام أن المشرع قد اشترط لصحة القبض علي المتهم وتفتيشه وكذا لصحة إقامة الدعوى الجنائية ضده وإحالته إلي محكمة الجنايات .. أن تقوم وتتوافر أدلة ودلائل كافية قبل المتهم تنفيذ ارتكابه أو اشتراكه في الواقعة المنسوبة إليه .. وإلا وجب علي النيابة العامة أو قاضي التحقيق حسب الأحوال حفظ الأوراق أو إصدار أمر بالأمر وجه لإقامة الدعوى الجنائية .

أما وأن تقوم النيابة بإحالة الأوراق إلي محكمة الجنايات دون توافر ثمة دلائل جديّة أو كافية علي صحة الاتهام المنسوب إلي المتهم فإن ذلك يعيب أمر الإحالة بالبطلان .

### وهذا عين ما قرره محكمة النقض بقولها بأن

يجب أن يتم تقدير الأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسؤولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسؤولية ومقدار العقوبة ، وأن يكون ذلك في حدود القانون إيثارا من المشرع لمصلحة المتهم .

(الطعن رقم ٩٣٧٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١/٨/١٩٩٧)

### كما قضي بأن

لما كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها أو عناصرها المختلفة ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما في أوراق الدعوى ، في الأحكام يجب أن تبني علي أسس صحيحة من أوراق الدعوى ، فإذا استند الحكم إلي رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات ، فإنه يكون معيبا لا يتناؤه علي أساس فاسد بحيث إذا كان لا اثر لها في شيء منها فإن عمل القاضي في هذه الصورة يعتبر ابتداعا للوقائع وانتزاعا لها من الخيال .

(الطعن رقم ٢٥٩٥١ لسنة ٨٥ ق جلسة ٢/٦/٢٠١٦)



## لما كان ذلك

ويتطبيق جملة ما تقدم من مفاهيم قانونية وقضائية علي أوراق الاتهام المائل . يتضح ويجلاء تام أنها جاءت خالية تماما من ثمة دليل مادي معتبر علي تواجد المتهم الأول بمسرح الواقعة أو أنه اشترك فيها بأي وسيلة من الوسائل أو ساهم فيها بثمة صورة من الصور .. بل علي العكس فقد تعددت الحقائق والثوابت القاطعة بأن هذا الاتهام مبتور سنده حيال المتهم الأول .. بما يستوجب القضاء ببراءته مما هو مسند إليه .. وذلك لثبوت ما يلي :

### فالثابت أولا

أن المجني عليهم ذاتهم .. وهم / ؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟ .. قد أجمعوا علي الإقرار والتأكيد بأنه لا توجد ثمة معرفة بالمتهم الأول وبالتالي فلا توجد ثمة خلافات فيما بينهم وبين هذا المتهم .. وهذا دليل قاطع علي زور وبهتان ما سطره ضابط الواقعة (المقدم / ؟؟؟؟) بمحضرة المزعوم تسميته بأنه تحريات (المؤرخ ؟؟؟؟) .. وذلك حينما زعم بأن تحرياته أسفرت له عن وجود خلافات بين المتهم الأول والمجني عليهم .. دفعت الأول نحو التحريض علي سرقة المجني عليهم وتحطيم الحانوت الخاص بهم .

### فذلك كله كما أشرنا سلفا

من صنع خيال ضابط الواقعة ومجرد تخمين لا يقوم علي ثمة سند أو دليل من الواقع أو القانون أو الأوراق .

### كما ثبت ثانيا

أن ضابط الواقعة ذاته .. أقر بعدم صحة ما سطره بمحضر تحرياته المزعوم والمنسوب له بتاريخ ؟؟؟؟ حيث أنه بعدما زعم بوجود خلافات بين المتهم الأول والمجني عليهم دفعت الأول نحو انتواء الانتقام منهم وذلك بتحريض باقي المتهمين علي سرقة الحانوت الخاص بهم وتحطيمه .

### وبعد مثول المجني عليهم الأربعة

أمام النيابة العامة .. وإقرارهم بعدم معرفتهم بالمتهم الأول وأنه لا توجد معه ثمة خلافات.

## فقد جاء في أقواله أمام النيابة العامة

مقررا ببهتان تلك المزاعم المسطرة بالمحضر المؤرخ ؟؟؟؟ .. وفي محاولة لرأب الصدع ومعالجة التناقض والتضارب أنف الذكر .. جاء الضابط ليزعم بأن المتهم الأول أوهم باقي المتهمين بأنه علي خلاف مع المجني عليهم .. وهذا بلا شك محاولة يائسة من الضابط لمحاولة علاج ما هوي فيه من بهتان ومخالفة للحقيقة .. هذا بالإضافة إلي أنه زعم بأنه توصل إلي ذلك من خلال تحريات تكميلية علي الرغم من خلو الأوراق تماما مما يدل علي وجود ثمة تحريات تكميلية وهو ما يؤكد عدم صحة ما يزعمه هذا الضابط .

### كما ثبت ثالثا

أن ضابط الواقعة .. قد استقي تلك المعلومة المكذوبة (القائلة بوجود خلافات بين المتهم الأول والمجني عليهم) من المتهمان / ؟؟؟؟ علي (المتهم الثالث) ، ؟؟؟؟ (المتهم الحادي عشر).

### وعلي فرض صحة أقوالهما

### وعلي فرض صحة التعويل عليها

### فقد ثبت زورها وبهتانها

حيث زعم المتهمان المذكوران بأن معلومة الخلافات بين المتهم والمجني عليهم .. مؤكده وكلا منهما يعلمان بها .. في حين يزعم الضابط بأنه أوهم باقي المتهمين بأن ثمة خلافات .. وهو ما لم يأت علي لسان المتهمان المستقي من أقوالهما هذه المزاعم .

### كما أن الثابت رابعا

أن المتهم / ؟؟؟؟ علي (المتهم الثالث) وهو أول من أشار إلي المتهم الأول وزعم بهتاننا بأنه المحرض علي ارتكاب الواقعة برمتها .

### عاد وقرر صراحة

بأنه لا يعرف المتهم الأول ولم يسبق له مقابلته أو التعامل معه .. فكيف علم بأنه القائم بالتحريض علي الواقعة !؟.

### وأیضا ثبت خامسا

بأن باقي المتهمين جميعا .. لم يقرر أي منهم بوجود ثمة دور أو مساهمة للمتهم

الأول سواء بالفعل أو التحريض في هذه الواقعة .. بل أن معظمهم قطع جازما بأن المسئول عن هذه الواقعة برمتها والمخطط والمدبر لها هو المدعو /؟؟؟؟؟ (المتهم التاسع) والمدعو/؟؟؟؟؟ (المتهم الحادي عشر) .. فلماذا تم استبعاد جماع ما سطره المتهمين الآخرين بمحاضر جمع الاستدلال وتحقيقات النيابة العامة .. وتم التمسك والاعتصام فقط بأقوال هذين المتهمين الغير صحيحة تماما .

### كما ثبت سادسا

فإن المتهم الحادي عشر الذي أورد بذكر المتهم الأول في هذه الواقعة .. وهو /؟؟؟؟؟ عبد السلام .. فقد أقر المتهم الأول ذاته أنه فيما بينه وبين المذكور خلافات سابقة .. وهو ما يثبت يقينا عدم صحة مزاعم المتهم الحادي عشر .. ويثبت أنه يحاول الزج بالمتهم الأول في برائن اتهام لا يد له ولا إسهام فيه .

### كما ثبت سابعاً

تضارب وتناقض أقوال المتهمان (الثالث ، والحادي عشر) فيما قرراه بشأن المتهم الأول .. وأنه هو الذي حرضهم علي ارتكاب الواقعة علي ألا يمسا الذهب المسروق وأنهم سيحصلون علي نقود منه فقط .

### إذ ثبت بهتان هذا الهراء الذي لا يعدو أن يكون

### محاولة لإلصاق الاتهام بالمتهم الأول علي خلاف الحقيقة والواقع

### وإظهاره بمظهر المنتقم والثائر لحقه

في حين أقر باقي المتهمين أن الاتفاق فيما بينهم (مرتكبي الواقعة) كان يرمي إلي اقتسام حصيلة السرقة بالتساوي فيما بينهم .. وليس أدل علي ذلك .. من قيام بعض المتهمين بالتصرف فعلا في بعض المصوغات المسروقة (وزن واحد كيلو جرام منها) لشخص يدعي /؟؟؟؟؟ .. مقابل مبلغ ١٦٥ ألف جنيه .. فإذا كان الاتفاق علي عدم المساس بالمسروقات .. فلماذا تم التصرف في هذه الكمية؟! ولماذا تم السعي وراء المتهم /؟؟؟؟؟ (المتهم الرابع) ليتولى تصريف المسروقات.

### كل ذلك يؤكد

بهتان مزاعم المتهمان اللذين حاولا الزج بالمتهم الأول في هذا الاتهام .. وهو ما

يؤكد أن ما قرراه في هذا الشأن مملي عليهم ومخالفا للحقيقة والواقع .

### كما ثبت ثامنا

أن المتهم الأول لم يشترك في الواقعة محل هذا الاتهام ولم يثبت أنه أمر أي من مرتكبيها بمعلومات أو عتاد أو معدات أو أسلحة .. كما لم يثبت أنه تحصل علي أي شيء من منحصلات السرقة ، ولم يدبر أو يضع الخطة لارتكاب الواقعة (كما زعم ضابط الواقعة)

### ذلك أن الثابت

من أقوال المتهمين الباقين (مرتكبي الواقعة المعترفون بها) أنهم قاموا بتوزيع الأدوار علي أنفسهم فمنهم من تولي مراقبة الحانوت محل جريمة السرقة ، ومنهم من عمل علي تجهيز السيارات التي ستستعمل في السرقة ، ومنهم من تولي تدبير الأسلحة المستعملة في الواقعة .

### كما أقروا واعترفوا صراحة

بأن ذلك كله كان يتم تحت إشراف ومتابعة من

المتهمان/؟؟؟؟؟ (التاسع) و؟؟؟؟؟ (الحادي عشر)

### وهو الأمر الذي يؤكد

بأن القول بأن المتهم الأول هو واضع الخطة والتدبير .. هو قول مبتور سنده ومعدوم الصحة ومخالف للحقيقة .. الغرض منه خلق دور وهمي للمتهم الأول والزج به في هذا الاتهام بلا سند .

### كما ثبت تاسعا

انعدام وجود أي دافع أو مصلحة أو عائد للمتهم الأول أو ستعود علي المتهم من جراء ارتكاب هذه الجريمة .. فقد ثبت أنه لا علاقة له ولا سابقة معرفة أو خلافات مع المجني عليهم .. بما يقطع بانتفاء ثمة نية للانتقام منهم .. فضلا عن أنه لم يحصل علي ثمة شيء من المسروقات أو حصيلة بيعها .. كما لم يثبت أنه منح لأي من مرتكبي الواقعة ثمة مقابل لارتكابها .. وهذا كله يقطع بانتفاء صلته بهذه الواقعة جملة وتفصيلا .

### والثابت عاشرا

أن المتهم الأول .. ما أن علم بأن الشرطة تبحث عنه .. ولأنه علي يقين من أنه لم يرتكب ثمة جرم .. ولأنه ليس له سوابق (كباقي المتهمين) وأنه ابيض اليد .. فقد توجه إلي قسم الشرطة بنفسه .. مستفسرا عن سبب البحث عنه .. دونما أن يعلم بأن المتهم الحادي عشر قد كاد له وزج به في برائن اتهام لا يمتد له بصلة .

### والثابت الحادي عشر

أن المتهم الأول من كبار تجار المواشي في محافظة ؟؟؟؟؟ .. ومن أكبر عائلاتها ، ولديه من المال الوفير ما يكفي لحاجته وحاجة عائلته لأجيال قادمة وهذا يؤكد استحالة تصور اشتراكه أو تحريضه علي واقعة سرقة دون سبب أو دافع .. فهو ليس بحاجة للمال حتى يقوم بالسرقة ، كما أنه ليس بينه وبين المجني عليهم ثمة خلافات (حسبما ثبت يقينا سلفا) للقول بأنه حرض علي الواقعة بغرض الانتقام .. هذا يؤكد وبحق بانعدام أي سند أو دليل علي إتيان المتهم الأول لهذه الواقعة أو الاشتراك فيها من قريب أو بعيد .

### والثابت أخيرا

وما يقطع الشك باليقين من الأقوال المستقاة من أقوال المتهمين ذاتهم الذين أدلوا بها بتحقيقات النيابة والتي كشفت عن زيف ما يدعيه المتهم / ؟؟؟؟؟ (الحادي عشر) حينما قرر في أقواله بتحقيقات النيابة (ص ١٧٢) أن اتفاهه مع المتهم الأول علي سرقة المحل كان منذ عشرة أيام .. وقد تعارض هذا المتهم مع المتهم الثامن في أقواله مع ما أدلي به وذلك علي النحو التالي :

أن المتهم الثامن / ؟؟؟؟؟ .. أقر أمام النيابة العامة (ص ١٢١) أن صاحب فكرة

سرقة المحل هما :

(المتهم الحادي عشر) - ؟؟؟؟؟

(المتهم التاسع) - ؟؟؟؟؟

وأنتهما كانا يراقبان المحل منذ أربعة أشهر سابقة علي الواقعة .. وهذا دليل قاطع .. علي زور وبهتان أقوال المدعو / ؟؟؟؟؟ (المتهم الحادي عشر) حينما زعم في أقواله (ص ١٧٢) بأن اتفاه مع المتهم الأول علي سرقة المحل كان منذ عشرة أيام .. فكيف يكون الاتفاق من عشرة أيام فقط سابقة علي الواقعة .. في حين أنه وباقي المتهمين يراقبون المحل منذ أربعة أشهر؟! .

ليس هذا فحسب

بل أقر المتهم الثامن / ؟؟؟؟؟ .. بأنهم حاولوا القيام بسرقة ذات المحل قبل شهر تقريبا إلا أنهم فشلوا في ذلك بسبب المحلات المجاورة المفتوحة وزحام المنطقة .. وهذا أيضا دليل قاطع بانتفاء صلة المتهم الأول بالواقعة .. إذ سبق لكل المتهمين الآخرين القيام بالسرقه قبل شهر أي أن الزعم بأن المتهم الأول حرضهم علي ارتكابها قبل عشرة أيام فقط .. هو قول مكذوب وغير صحيح تماما .. بما يؤكد وبحق انقطاع صلة المتهم الأول تماما بهذه الواقعة .

## لما كان ذلك

ومن جملة ما تقدم .. وعلي الرغم من انعدام وجود ثمة دلائل كافية علي المتهم الأول ، بل ثبوت أكثر من دليل جازم بانقطاع صلة المتهم الأول بهذه الواقعة برمتها .. إلا أن النيابة العامة قد خالفت القانون وأقامت ضده هذا الاتهام دونما سند أو دليل .. وهو الأمر الذي يؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك ببطلان أمر الإحالة فيما تضمنه من مزاعم في حق هذا المتهم .. الذي يجدر وبحق براءته مما هو مسند إليه .

**الوجه الثاني : بطلان القرار بالقبض علي المتهم الأول (بعد تسليمه نفسه) وبطلان قرار حبسه علي ذمة هذه القضية ، وذلك لانعدام ثمة دلائل كافية في حقه تشير إلي اشتراكه في الواقعة بأي صورة من الصور ولا استمرار احتجاز المتهم أكثر من ثمانية وأربعين ساعة دون عرض علي النيابة العامة .**

**بداية .. فقد نصت المادة ٥١ من الدستور المصري علي أن**

الكرامة حق لكل إنسان ، ولا يجوز المساس بها ، وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها .

**كما نصت المادة ١/٥٤ علي أن**

الحرية الشخصية حق طبيعي ، وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس ، لا يجوز القبض علي أحد ، ولا تفتيشه ، أو حبسه ، أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق .

**ونفاذ لذلك .. فقد نصت المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية علي أن**

لا يجوز القبض علي أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا ، كما يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولا يجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا .

**هذا ومن خلال النص الدستوري أنف الذكر**

**ونص الإجراءات الجنائية**

التالي له .. يتجلى ظاهرا أن إجراء القبض له خطورة وأهمية حيث أنه يمثل الاعتداء علي الحرية الشخصية المفترض أن تكون مصونة ولا يجوز المساس بها .. فقد أحاطها

**المشرع بسياج من الحماية .. ووضع الشروط الجازمة التي يجب أن تتحقق حتى يتم السماح بالنيل من هذه الحرية .. وإلا كان الإجراء الماس بهذه الحرية باطل ومعيب .**

### **لما كان ذلك**

وحيث أن الثابت وبما لا يدع مجالاً للشك أن المشرع قد استوجب للقبض على المتهم وتقييد حريته أن تتوافر في حقه دلائل كافية وقوية تشير إلى ارتكابه واقعة تستوجب معاقبة المتهم ومؤاخذته عليها .. أما إذا لم تتوافر تلك الدلائل الكافية فلا يجوز القبض على المتهم أو تقييد حريته .. وإذا تم ذلك كان هذا الإجراء باطل ومعيب .

### **وهذا عين ما شاب الإجراءات التي تمت مع المتهم الأول**

فعلي الرغم من أن هذا المتهم لم يتم القبض عليه .. بل أنه هو القائم بتسليم نفسه ، والاستفسار عن سبب البحث عنه .. وذلك بتاريخ ؟؟؟؟ إلا أنه قد تم احتجازه والقبض عليه وتقييد حريته إلي أن تم عرضه علي النيابة العامة بتاريخ ؟؟؟؟ التي قررت حبسه احتياطياً علي ذمة هذه القضية .. ولا يزال محبوس حتى الآن .. وهذه الإجراءات قد عابها البطلان في أكثر من وجه .

### **أولاً**

**أن المتهم الأول قام بتسليم نفسه بنفسه إلي قسم الشرطة .. وهو ما يجزم بحسن النية لديه وأنه بعيد كل البعد عن الواقعة محل هذا الاتهام .. ولم يشترك فيها من قريب أو بعيد ومع ذلك تم احتجازه لأكثر من ثمانية وأربعون ساعة وبالمخالفة للقانون.**

### **فقد نصت المادة ٣٦ ق قانون الإجراءات الجنائية على أن**

يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المضبوط ، وإذا لم يأت بما يبرئه ، يرسله في مدي أربعة وعشرين ساعة إلى النيابة العامة المختصة ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو إطلاق سراحه .

### **وحيث كان ما تقدم**

وكان المتهم قد قام بتسليم نفسه إلي قسم الشرطة بتاريخ ؟؟؟؟ ... إلا أنه لم يتم سماع أقواله ... وبرغم مناقشة ضابط الواقعة وتأكده بالدليل القاطع على براءته مما هو



مسند إليه ، وأنه منبت الصلة تماما عن الواقعة ، وأنه لا خلافات ولا سابقة معرفة حتى مع المجني عليهم بما يقطع باستحالة التصور أن يكون المحرض لباقي المتهمين على ارتكاب الواقعة .

### **إلا أن هذا الضابط**

لم يعمل على تنفيذ القانون ... لا من حيث سماع أقوال هذا المتهم فورا ، ولا من حيث إرساله إلى النيابة العامة خلال مدة أقصاها أربعة وعشرين ساعة ... بل أنه لم يرسله إلى النيابة إلا بتاريخ ؟؟؟؟ أي بعد ما يزيد على ثمانية وأربعين ساعة ... وهذا بلا شك مخالفة صارخة للقانون تبطل تلك الإجراءات المتخذة حيال المتهم الأول .

### **ثانيا**

**أن النيابة العامة لم تظن للبطان الذي شاب احتجاز المتهم الأول بقسم الشرطة بدون مقتضى لأكثر من ٤٨ ساعة ، بل والأكثر من ذلك فإنها قررت حبسه وتقييد حريته دون أن يكون لديها ثمة سند أو دليل كافي على اشتراكه في الواقعة .**

### **وفي هذا المقام تواترت أحكام النقض على أن**

لما كان ذلك ، وكانت المادتان ٣٤ ، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتان لا تجيز لمأمور الضبط القضائي أن يقبض على المتهم الحاضر إلا في أحوال التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا وجدت دلائل كافية على اتهامه ، وكان من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه ، ولا يغنيه عن ذلك تلقي نبأها عن طريق النقل من الغير شاهدا كان أو متهما يقر على نفسه ما دام هو لم يشاهدها أثرا من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها .

(الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٨٢ ق جلسة ١١/١٠/٢٠١٤)

### **كما قضي بأن**

وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة إن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه ولا يغنيه عن ذلك تلقي نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير ما دام هو لم يشاهدها أو يشهد أثراً من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها ولئن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة

وتحيط بها وقت ارتكابها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمرا موكولا إلي تقدير محكمة الموضوع دون معقب إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلي النتيجة التي انتهت إليها .

(الطعن رقم ١٤٧٧٨ لسنة ٨٤ ق جلسة ٢٠١٤/٨/٤)

(الطعن رقم ٣٣١٦ لسنة ٨٣ ق جلسة ٢٠١٤/٣/٦)

### لما كان ذلك

وكان الثابت من جملة ما تقدم ، ومن خلال أوراق الاتهام المائل ... أنها قد خلت من ثمة دليل قاطع وجازم يشير إلي نسبة الاتهام للمتهم الأول أو إتيانه له أو مساهمته واشتراكه فيه بأي صوره من الصور ... ورغم ذلك كله تقرر النيابة العامة حبسه احتياطيا على ذمة هذه القضية ... وذلك في إجراء باطل وقرار معيب تبطل بالتبعية له كافة الإجراءات النيابة عليه ... وهو ما يجدر معه القضاء ببراءة المتهم الأول مما هو مسند إليه والمخالفة للحقيقة بلا سند وبإجراءات معيبة .

**الوجه الثالث : انهيار ثمة دليل قد يستمد من أقوال الجني عليهم الأربعة (شهود الإثبات الأربعة الأوائل) في شأن اتهام المتهم الأول الذي لم يثبت في حقه ثمة فعل مادي أو معنوي أو خلافه يشير إلي اشتراكه في الواقعة ، بل أن الثابت ... أن أقوال هؤلاء الشهود الأربعة دليل قاطع على براءته لإقرارهم بعدم وجود ثمة خلافات أو معرفه سابقة معه .**

### حيث تواترت أحكام النقض على أن

إذا كان الدفاع قد قصد به تكذيب شاهد الإثبات ومن شأن ذلك لو صح أن يغير وجه الرأي في الدعوى ، كان لزاما على المحكمة أن تمحصه وتقسطه حقه بتحقيق تجريه بنفسها بلوغا إلي غاية الأمر منه ، أو ترد عليه بما يدحضه إن هي رأت طرحه ، أما وقد أمسكت عن تحقيقه وكان ما أوردته ردا عليه بقاله الاطمئنان إلي أقوال الشاهد فهو غير سائغ لما ينطوي عليه من مصادرة الدفاع بأن حكمها يكون معيبا يستوجب النقض .

(نقض جلسة ١٠/٥/١٩٩٠ س ٢١ ق ١٢٤ ص ٧١٤)

## كما قضي بأن

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها علي بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلي أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(الطعن رقم ١٨٣٦٣ لسنة ٨٣ ق - جلسة ٢٠١٤/٦/١٢)

(الطعن رقم ٢٤١١٨ لسنة ٨٣ ق - جلسة ٢٠١٤/٦/٧)

### **لما كان ذلك**

وكان الثابت من خلال واقعات وأحداث وملابسات الاتهام المائل أن الزج باسم المتهم المائل في برائن هذا الاتهام لم يكن بزعم أنه حمل سلاح ناري أو غيره واشترائه في السطو على الحانوت الخاص بالمجني عليهم ، كما لم يكن بزعم أنه قاد سيارة أو دراجة بخارية مما استعملت في الواقعة ، كما لم يكن بزعم اعتدائه على أي من المجني عليهم أو إحداث إصابة المجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ ، كما لم يكن بزعم أنه سرق المصوغات والمشغولات الذهبية أو حاول بيعها أو ..... أي شيء من هذه الأفعال المادية.

### **بل أن**

**الثابت أن الأساس الذي اعتمدت به النيابة في توجيه الاتهام للمتهم .. هو افتراض وجوده علي مسرح أحداث الواقعة من خلال أقوال أحد المتهمين التي جاءت منبئة الصلة عن الواقع الذي رسمته أوراق الدعوى .. بل جاءت متناقضة مع ما حاول ضابط الواقعة أن يرسمه بالأوراق .. فضلا عن أن ضابط الواقعة بنفسه قد أقر بهذا التناقض .**

### **إضافة**

**إلي أن ما ذكره احد المتهمين بالإشارة إلي المتهم الأول .. والتي جاءت إشارته غير معبرة عن اشتراك فعلي في الأحداث .. أو أنه يعلم بها .. خاصة وقد نفى المجني عليهم .. أي علاقة لهم بالمتهم أو سابقة وجود أي**

## هذا فضلا

عما تناقض فيه المتهمين أنفسهم سواء فيمن ذكر أسم  
المتهم الأول .. أو سواء فيما لم يذكر أسمه .. بحيث يستنب أن  
للا واقعة صورة أخرى غير الصورة التي حاول أن يرسمها ضابط  
الواقعة بالأوراق .

## لاسيما وأن الثابت

أن جميع المجني عليهم قد نفوا علاقتهم أو صلتهم بالمتهم الأول ، وقرروا صراحة  
بأنهم لا يعرفونه ولا توجد خلافات بينهم وبينه ... وهو ذات الأمر الذي تمسك به المتهم  
الأول قاطعا وجازما بأنه لا يعرف أي من المجني عليهم ولا خلافات سابقة معهم .

## لما كان ذلك

وكان المجني عليه / ؟؟؟؟؟ (الوالد المجني عليهم) عرض عليه المتهم الأول ... وتمت  
مواجهتهما أمام النيابة العامة .. وتمسك كلاهما بأن لا يعرف الآخر ولا صلة ولا علاقة ولا  
خلافات بينهما .

## فهو الأمر الذي يؤكد وبيقين

أن مبنى الاتهام المائل في حق المتهم الأول قد انهار وتساقط ...  
فإذا لم يكن هناك خلافات ، ولا قصد الاتهام ، وإذا لم يكن هناك ثمة  
فائدة أو مصلحة أو عائد ستعود على المتهم الأول ... فلماذا إذن  
سيقوم بتحريض المتهمون الباقون على ارتكاب الواقعة .

**ومن ناحية أخرى ... فما هو الدليل الذي يمكن أن يستمد**

**من أقوال المجني عليه ويصلح سندا لإدانة المتهم الأول !!؟؟**

بل على العكس فإن إنكار المجني عليهم وجود أي علاقة تربطهم بالمتهم الأول أو  
خلافات قد جمعت بينهم ... فيه دليل قاطع على براءة المتهم مما هو مسند إليه ... وهو  
الأمر الذي يؤكد صحة دفاع المتهم وأقواله بما يستوجب الحكم ببراءته ما هو مسند إليه

## الوجه الرابع

**بطلان ثمة دليل قد يستمد من تحريات المباحث – المزعوم إجرائها – والمسطر  
محضرها بمعرفة المقدم / ؟؟؟؟؟؟ .. وذلك لتهاورها وتناقضها في حق المتهم الأول  
، ومبناها محض افتراض وتخمين غير قائمين علي معلومات أو حقائق .. بما  
يجعلها مجرد رأي يخالف الحقيقة مبدي من محررها .**

### حيث أن المستقر عليه في قضاء النقض أن

ولئن كان لمحكمة الموضوع أن تعول في تكوين عقيدتها علي التحريات باعتبارها معززه  
لما ساقته من أدلة ، إلا أنها لا تصلح وحدها أن تكون دليلا بذاته أو قرينة بعينها علي الواقعة  
المراد إثباتها ، وكان الحكم قد اتخذ من التحريات دليلا وحيدا علي ثبوت التهمة في حق  
الطاعين ، فإنه يكون فضلا عن فساده في الاستدلال قاصرا في بيانه .  
(الطعن رقم ٢٢٧٨١ لسنة ٨٤ ق جلسة ٢٠١٥/٥/٩)

### كما قضي بأن

لما كان الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها علي التحريات باعتبارها معززه  
لما ساقته من أدلة مادام أنها كانت مطروحة علي بساط البحث إلا أنها لا تصلح لأن تكون قرينة  
أو دليلا أساسيا علي ثبوت التهمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في التدليل علي ثبوت  
الجريمة في حق الطاعن علي تحريات الشرطة دون أن تكون معززة بأدلة أخري ، فإن الحكم  
يكون قد بني علي عقيدة حصلها من رأي محرر محضر التحري من تحريه لا علي عقيدة  
استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها وهو يعيبه بالقصور والفساد في الاستدلال .  
(الطعن رقم ٦٥٠٥ لسنة ٤ ق جلسة ٢٠١٤/١/٢٦)

### وقضي كذلك بأن

التحريات لا تصلح بمفردها أن تكون دليلا كافيا بذاته إذ هي لا تعدو أن تكون  
مجرد رأي لصاحبها يخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلي أن يعرف  
مصدرها ويتحدد ، وحتى يتحقق القاضي بنفسه من هذا المصدر يستطيع أن يسطر رقابته  
علي الدليل ويقدر قيمته القانونية في الإثبات .  
(الطعن رقم ١٠٣٢٣ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٦/٤/١٩)

## لما كان ذلك

وكان الثابت من خلال أوراق الاتهام المائل .. أنه برغم أن الواقعة حدثت بتاريخ ؟؟؟؟ وبرغم تحرير السيد المقدم / ؟؟؟؟؟؟ لأكثر من محضر أسماه محضر تحريات .. وفي كل محضر كان يزعم أنه توصل إلي شخص أو أكثر من مرتكبي الواقعة .. إلا أنه وحتى تاريخ ؟؟؟؟ لم يشر من قريب أو بعيد إلي اشتراك المتهم الأول في الواقعة أو إتيانه لأي من أفعالها المادية .

### إلا أنه فجأة وبلا أي سند من الواقع أو القانون

ومن خلال تسطيره للمحضر المؤرخ ؟؟؟؟؟ أشار زاعما بأن المتهم المائل قد اشترك مع باقي المتهمين في الواقعة الراهنة .. بزعم أنه قام بتحريضهم علي ارتكابها .. وأنه من بث في نفوسهم الفكرة وساعدهم بتقديم خطة ارتكاب الواقعة .

### وذلك كله بناء علي ادعاء مكذوب

وهو الزعم بأن ثمة خلافات فيما بين المتهم الأول والمجني عليه .. تجعله يحمل لهم ضغينة ويرغب في الانتقام منهم .

### أي أن الواقعة برمتها أساسها الانتقام

### لخلافات سابقة فيما بين المتهم الأول والمجني عليهم

وهو الأمر الذي تبين بهتانه .. حيث أقر المتهم الأول بأنه لا يعرف المجني عليهم ولا صلة له بهم ولا خلاف بينه وبينهم .

### ليس هذا فحسب

بل أن المجني عليهم أنفسهم أقرروا ما تقدم وجزموا بأنهم لا يعرفون المتهم الأول ولا علاقة لهم به ولا خلافات بينهم وبينه .. وهو الأمر الذي يهدم الأساس الذي بني عليه محرر محضر التحريات وبرأي شخصي منه ومن صنع خياله .. الاتهام الراهن .

### ولا يقدر في ذلك

ما زعمه الضابط المذكور من خلال أقواله أمام النيابة العامة .. من أن تحرياته

التكميلية أشارت إلي أن المتهم الأول أوهم باقي المتهمين بوجود تلك الخلافات المزعومة بينه وبين المجني عليهم.

### **وهو أمر بلا شك معدوم الصحة والسند**

**ولم يقصد منه قائله**

إلا محاولة رآب الصدع الذي عاب تحرياته بشأن المتهم الأول .. والذي بلا شك يجب أن يهدم الاتهام في حقه من أساسه .. وذلك لثبوت خلو أوراق هذا الاتهام من ثمة دليل يمكن التعويل عليه في القول بأن ثمة تحريات تكميلية أجريت أو ثمة دليل آخر يشير إلي اشتراك المتهم الأول في هذه الواقعة .

### **أضف إلي جملة ما تقدم**

**أن المتهم الثامن / ؟؟؟؟؟ .. قد أقر صراحة أمام النيابة العامة أن صاحب فكرة واقعة**

**السرقعة وخطه تنفيذها هما المتهمان الحادي عشر ، والتاسع**

**وأنهم يراقبون المحل منذ أربعة أشهر**

وأنهم حاولوا القيام بالسرقعة قبل شهر من تاريخ ارتكابها إلا أنهم فشلوا آنذاك بسبب وجود زحام بمكان الحانوت .

### **وهذا كله يؤكد**

زور وبهتان الزعم بأن المتهم الأول هو القائم بتحريض باقي المتهمين وعلي الأخص المتهم الحادي عشر .. علي ارتكاب الواقعة .. قبل عشرة أيام من الواقعة !! فكيف يكون ذلك رغم ثبوت محاولتهم السرقعة قبل شهر من الواقعة ، ورغم ثبوت أنهم يراقبون هذا المحل المسروق قبل الواقعة بأربعة أشهر .. وهذا كله يقطع بعدم صحة ما ورد بالتحريات المزعومة بما يجدر الالتفات عنها واطراحها وعدم التعويل عليها .

### **لما كان ذلك**

وحيث أن باقي أدلة الثبوت المساقاة من النيابة العامة تأكيدا علي صحة الاتهام في حق جميع المتهمين .. قد عجزت عن إثباته في حق المتهم

الأول ولا تصلح أن تكون أدلة سائغة تبرر إدانته .. الأمر الذي يؤكد بأن النيابة العامة قد جانبها الصواب في التعويل علي تلك الأدلة للقول بنسبة هذا الاتهام للمتهم الأول ، كما يتضح من خلال قائمة الأدلة أنها لم تفتن لصحيح واقعات التداعي وذلك حيث زعمت بأن الضابط / ؟؟؟؟؟؟ توصل للقبض علي المتهمين من الأول حتى السابع .

### **في حين أن الثابت بالأوراق**

أن المتهم الأول هو من قام بتسليم نفسه ولم يتم القبض عليه بمعرفة الضابط المذكور وهو الأمر الذي يقطع باهتزاز صورة الواقعة لدي النيابة العامة بما أسلس إلي أنها حركت هذا الاتهام دون دلائل كافية وبلا سند صحيح وبالمخالفة للقانون .. وهو ما يقطع وبحق ببراءة المتهم الأول مما هو مسند إليه .

### **الوجه الخامس : ثبت من تقرير الفحص الفني المرفق بأوراق الدعوى ودفاع باقي**

#### **المتهمين أمام المحكمة انقطاع صلة المتهم الأول بالواقعة محل الاتهام .**

من ضمن المستندات المرفقة بأوراق الاتهام اسطوانتين مدمجتين وتم تفريعهما لبيان الصور الموجودة بداخلها علي الصور المأخوذة للمتهمين وثبت بعد إتمام عملية المضاهاة لصور المتهمين تبين اتفاق الشكل العام لصور المتهمين الثاني ، والثالث ، والخامس ، والسابع ، والتاسع ، والعاشر .

وتعذر إجراء المضاهاة بين صور باقي المتهمين وبين صور باقي الأشخاص الآخرين الظاهرين في مقطع الفيديو لعدم ظهور الملاح الوصفية .

### **وهو الأمر الذي يبين منه**

أن تلك الصور تخص المتهمين الثاني ، والثالث ، والخامس ، السابع ، والتاسع والعاشر .. وليس من ضمن هؤلاء المتهمين أي صور للمتهم الأول سواء في مقطع الفيديو أو الصور التي تمت عملية المضاهاة عليها .

ويتأكد بالدليل الفني أيضا عدم صحة الاتهام المسند للمتهم الأول وبراءته من التهمة المسندة إليه.



## ومما سبق وأن تشرّفنا بعرضه علي عدالة الهيئة المحقّرة

فإنه يبين وبحق ويقين من أن المتهم الأول منبت الصلة تماما عن هذه الواقعة .. وقد تعددت الأدلة والدلائل التي تؤكد براءة ساحته من الاتهام المنسوب إليه .. ولعل أبلغ دليل علي ذلك هو أقوال المتهمين علي النحو السالف ذكره والمجني عليهم الذين لم يتعرفوا عليه .. بما يناقض تحريات مجريها .. فضلا عن ذلك فإن المتهم الأول يتقدم بعدد من حوافظ المستندات التي تؤكد مصداقية دفاعه والتي نطرحها من خلال الحقائق التالية :

### الحقيقة الأولى : إذ طويت الحافظة الأولى علي

صورة ضوئية من بطاقة الرقم القومي الخاصة بالمتهم الأول يبين منها أنه مقيم بناحية ؟؟؟؟؟ - عزبة ؟؟؟؟؟ - مركز ؟؟؟؟؟ - محافظة ؟؟؟؟؟ - خلاف ما زعمه ضابط التحريات المقدم / ؟؟؟؟؟ بمحضره المؤرخ ؟؟؟؟؟ من أن المتهم مقيم ؟؟؟؟؟ - مركز ؟؟؟؟؟ - محافظة ؟؟؟؟؟ - ومقتضي ذلك عدم صحة هذه التحريات ذلك أن الخطأ في اسم المتهم أو مهنته أو محل إقامته يؤكد عدم صحة التحريات التي لو كانت أجريت فعلا أو كانت نتاج تحري حقيقي لاستطاع مجريها التوصل لمحل إقامة المتهم الصحيح وهو ما يؤكد وجوب استدعاء ضابط التحريات لسؤاله في هذا الخصوص وصولا لإبطال تحريه وما نتج عنه .. أضف إلي ذلك أن الثابت من مطالعة بطاقة الرقم القومي المقدم صورتها طي هذه الحافظة أنها سارية حتى عام ٢٠١٧ وقد كان المتهم يحملها حال توجهه إلي قسم شرطة الأهرام بتاريخ ؟؟؟؟؟ ليقوم بتسليم نفسه ولا يعقل أن يتوجه المتهم للقسم لتسليم نفسه دون أن يكون حاملا بطاقة الرقم القومي الخاصة به ومع ذلك تعمد ضابط الواقعة عرض المتهم علي النيابة دون أن تكون بطاقته الشخصية رفقة محضر العرض ويتجلى سبب ذلك في أمرين الأول أن الضابط تبين له أن عنوان المتهم في البطاقة خلاف عنوانه الذي أثبتته في تحرياته مما حداه لمحاولة إخفاء هذه المعلومة حتى يستر العيب الواضح الذي شاب تحريه والثاني أنه أثبت في المحضر الذي حرره إثباتا لحضور المتهم من تلقاء نفسه وتسليم نفسه أثبت فيه عنوان ثالث لا علاقة للمتهم به في محاولة يائسة لإثبات أن للمتهم أكثر من محل إقامة وتأكيذا علي عدم إجراء هذا الضابط لثمة تحري حقيقي أصلا .

### الحقيقة الثانية : بينما طويت الحافظة الثانية علي

عدد من فواتير شراء أعلاف مواشي تفيد شراء المتهم هذه الأعلاف للمواشي التي يقوم بتربيتها والاتجار فيها .. نظرا لكونه أحد كبار تجار المواشي في محافظة ؟؟؟؟؟ ومن أكبر

عائلاتها وليس في حاجة إلي المال حتى يقوم بسرقة أو الاشتراك في سرقة .. يضاف إلي ذلك أنه لم يقدم في الأوراق ثمة دليل يفيد اشتراك المتهم في الواقعة أو تداخله في ارتكابها سوي أقوال بعض المتهمين والتي جاءت متضاربة فيما بينها .. وقصرت ادعاءاتهم علي أن المتهم أبدي الفكرة دون أن ينسب له ثمة فعل مادي من الأفعال التي تعد في حكم القانون من أفعال الاشتراك .. وحيث ثبت من أوراق الدعوى أن المتهم الأول لم يكن متواجدا وقت اتفاق باقي المتهمين علي ارتكاب الواقعة .. فضلا عن إقرارهم بأن التخطيط للواقعة كان منذ أربعة أشهر .. أي قبل التاريخ الذي زعم فيه المتهمين أن المتهم الأول اتفق معهم علي ارتكاب الواقعة انتقاما من المجني عليهم .. وقد تأكد كذب هذه المقولة مما شهد به المجني عليهم من عدم وجود ثمة خلافات بينهم وبين المتهم الأول بل وقرروا بعدم وجود سابق معرفة بينهم وهو ما يقطع بعدم صحة التحريات المجراه بمعرفة ضابط الواقعة وهو ما يلزم معه استدعاؤه ومواجهته بأقوال المتهمين والمجني عليهم وسؤاله عن سبب تغيير أقواله بعدما أكد بوجود خلافات بين المتهم الأول والمجني عليهم ثم عاد ليقرر بعدم وجود خلافات في تناقض يؤكد أن تحرياته مكتوبة ولم تكن نتاج تحري حقيقي علي أرض الواقع بل كانت مجرد ترديد للأقوال التي ألقيت علي لسان باقي المتهمين وهو ما يتأكد معه عدم صحة ما نسب للمتهم الأول .

### **الحقيقة الثالثة : فضلا عن ذلك فقد طويت الحافظة الثالثة علي**

أصل إقرار موثق بالشهر العقاري - تحت رقم ٢٤٦١ لسنة ٢٠١٦ حرف ( أ ) توثيق  
 ؟؟؟؟ - ؟؟؟؟ .. والثابت من خلاله شهادة السيد / ؟؟؟؟ .. المقيم بذات محل سكن المتهم  
 الأول / ؟؟؟؟ .. بمدينة ؟؟؟؟ - مركز ؟؟؟؟ - قرية ؟؟؟؟ .

### **والذي يشهد بأن**

في غضون شهر أكتوبر ٢٠١٥ كان هناك خلاف فيما بين المتهم الأول وبين المتهم  
 الحادي عشر / ؟؟؟؟ (الميكانيكي) وأن الأول ظل متواجد ببلدته (مركز ؟؟؟؟ - ؟؟؟؟) منذ  
 ٢٠١٥/١١/١ حتى ٢٠١٥/١١/١٩ ولم يغادرها تماما حتى قام بتسليم نفسه إلي الشرطة  
 ب ؟؟؟؟ وانه كان دائم التواجد معه خلال الفترة المذكورة (١١/١ حتى ٢٠١٥/١١/١٩)

### **ولعل هذا يؤكد وبحق**

أن ادعاء المتهم الحادي عشر / ؟؟؟؟ عبد السلام حيال المتهم الأول والزعم بأنه هو

القائم بتحريضه وباقي المتهمين علي ارتكاب الواقعة .. هو ادعاء مكذوب أنساق ورائه ضابط الواقعة/؟؟؟؟؟؟ .. وجعله يزعم تارة بأن المتهم الأول هو المحرض علي الواقعة لوجود خلافات مع المجني عليهم ، وتارة أخري أن المتهم الأول أوهم باقي المتهمين بوجود خلافات ، وهذه كلها أمور مغايرة للحقيقة تستوجب علي الهيئة الموقرة استدعاء هذا الضابط ومناقشته حولها وبمواجهته بتضاربه في أقواله ، وكذا استدعاء الشاهد المرفق إقرار شهادته لمناقشته أيضا لإثبات زور وبهتان هذا الاتهام في حق المتهم الأول وأن المتهم الحادي عشر زج باسمه فيه انتقاما منه لوجود خلافات سابقة بينهما ، وكذا إجراء المواجهة بين هذا الضابط والشاهد المرفق إقرار شهادته ، مواجهة المتهم الحادي عشر بأقواله وسؤاله عما إذا كان هناك خلاف بينه وبين المتهم الأول من عدمه وعما إذا كان الأخير قد تحصل علي أي فائدة أو نصيب من حصيلة السرقة أم أنه حرص علي ارتكابها انتقاما من المجني عليهم كما زعم كذبا من قبل كما يستوجب استدعاء المجني عليهم لمواجهتهم بأقوال المذكور وللإقرار بعدم وجود أي خلافات بينهم وبين المتهم الأول .. بما يقطع بزور وبهتان ما تم تسطيره بشأن المتهم الأول في أوراق هذا الاتهام ، وأنه تم الزج به فيها بناء علي أقوال كيديه وملفقة من المدعو/ أحمد صلاح عبد السلام (المتهم الحادي عشر) .

### وهو الأمر

الذي يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أحقية المتهم الأول في طلب البراءة مما هو مسند إليه بعد جملة ما سبق من حقائق واضحة الدلالة في إثبات براءة هذا المتهم .

### الحقيقة الرابعة : أيضا فقط طويت الحافظة الرابعة علي

أصل إقرار موثق بالشهر العقاري - تحت رقم ؟؟؟؟؟ لسنة ٢٠١٦ ( أ ) توثيق ؟؟؟؟؟ - ؟؟؟؟؟ .. الثابت من خلاله إقرار وشهادة السيد / ؟؟؟؟؟ .. والمقيم أيضا رفقه المتهم بذات البلدة (قرية ؟؟؟؟؟ - مركز ؟؟؟؟؟ - ؟؟؟؟؟).

### والذي شهد بأن

ثمة خلاف نشب فيما بين المتهم الأول / ؟؟؟؟؟؟ ، وبين المتهم الحادي عشر / ؟؟؟؟؟؟ .. وذلك في غضون شهر أكتوبر عام ٢٠١٥ ، وأنه ظل مقيما في بلدته (قرية ؟؟؟؟؟؟ - ؟؟؟؟؟؟) في الفترة من ؟؟؟؟؟؟ حتى ؟؟؟؟؟؟ ولم يغادرها أبداً إلي أن تم تسليم نفسه لقسم شرطة ؟؟؟؟؟؟ .

## ومن خلال هذا إقرار

يتضح استحالة تصور اشتراك المتهم الأول في الواقعة محل هذا الاتهام .. فهو لم يخرج من بلدته لما يقرب من العشرين يوم السابقة علي تسليم نفسه .. ومن ثم فإن القول بأنه تقابل مع المتهم الحادي عشر أو غيره من المتهمين .. هو قول مبتور السند .. لم يأت إلا على لسان ضابط الواقعة والمدعو / ؟؟؟؟؟ (المتهم الحادي عشر) .. على نحو ثبت زورهما وبهتانهما .. في الوقت الذي تم الزعم فيه بأن المتهم الأول حرض على الواقعة للانتقام من المجني عليهم .. فقد ثبت من أقوال المجني عليهم ذاتهم بأنه لا خلافات تماما بينهم وبين المتهم الأول ولا يعرف الطرفان بعضهما البعض ، وهو الأمر الذي يستوجب استدعاء ضابط الواقعة والمجني عليهم الأربعة الأوائل لمواجهتهما ، وبيان سند الضابط في القول بأنه قام بإجراء تحريات تكميلية فأين تلك التحريات المزعومة .. وكذا لمواجهته بما أقر به المتهم الثامن / مصطفى حسن .. الذي جزم بأنهم حاولوا سرقة المحل ذاته قبل شهر من الواقعة ، كما أقر صراحة بأنهم كانوا يراقبون المحل منذ أربعة أشهر سابقة علي الواقعة .. وحيث قرر المتهم الحادي عشر أن اتفاق المتهم المائل (المخالف للحقيقة) علي ارتكاب الواقعة قد تم قبل عشرة أيام فقط .. فهذا يؤكد يقينا بعدم مصداقية أقواله وأنه حاول الزج بالمتهم الأول كيدا وتلفيقا لوجود خلافات سابقة بينهما .. وهو ما يؤكد براءة المتهم مما هو مسند إليه .

### بناء عليه

## يلتمس المتهم الأول من عدالة الهيئة الموقرة الحكم

ببراءته مما هو مسند إليه .

وكيل المتهم الأول

المحامي

**Hamdy Khalifa**

Lawyer of the Supreme Courts

**Khalifa Hamdy Sherif**

Lawyer OF High Court

Commercial Law Master's degree in  
(England)Hertfordshire university



**حمدي خليفة**

**المحامي بالنقض**

**شريف حمدي خليفة**

**المحامي بالقضاء العالي**

ماجستير في القانون التجاري

جامعة هارتفورد شاير (انجلترا)

## محكمة جنايات الجيزة

جنايات ؟؟؟؟؟

الدائرة ؟؟؟؟؟ جنايات

مذكرة بالدفاع مقدمه

من

متهم ثالث

/ السيد

ضد

سلطة اتهام

النيابة العامة

وذلك في القضية رقم ؟؟؟؟؟؟ لسنة ؟؟؟؟؟؟ جنايات ؟؟؟؟؟؟

المقيدة برقم ؟؟؟؟؟؟ لسنة ؟؟؟؟؟؟ كلي جنوب الجيزة

المحدد لنظرها جلسة ؟؟؟؟؟؟

Egypt – 56 Syria Street - engineers – Giza

00201098122033–00201222193222-00201004355555 : Mobile

Tel : 0020233359996

Fax : 0020233359970

Hamdy\_Khalifa\_2007 @ yahoo.com البريد الالكتروني

[www.HamdyKhalifa.com](http://www.HamdyKhalifa.com)

مصر – ٥٦ شارع سوريا – المهندسين – الجيزة

موبايل: ٠٠٢٠١٠٩٨١٢٢٠٣٣ – ٠٠٢٠١٢٢٢١٩٣٢٢٢٢ – ٠٠٢٠١٠٠٤٣٥٥٥٥٥

تليفون : ٠٠٢٠٢٣٣٣٥٩٩٩٦ فاكس : ٠٠٢٠٢٣٣٣٥٩٩٧٠

ك :

## الموضوع

مذكرة بدفاع ودفوع المتهم الثالث / ؟؟؟؟؟؟ .. والمؤكدة علي براءته مما هو مسند

إليه من اتهام أقيم ضده مع خمسة آخرون .. هم

☒ ؟؟؟؟؟؟ (متهم أول) .

☒ ؟؟؟؟؟؟ (متهم ثان) .

☒ ؟؟؟؟؟؟ (متهم رابع) .

☒ ؟؟؟؟؟؟ (متهم خامس) .

☒ ؟؟؟؟؟؟ (متهم سادس) .

وهذه المذكرة متضمنة أوجه العوار والبطلان التي شابت أمر الإحالة الصادر عن

النيابة العامة في حق المتهم الثالث (علي الأقل) .. حيث جاء قيد ووصف الاتهام كالتالي :

لأنهم في يوم ؟؟؟؟؟؟ بدائرة مركز شرطة ؟؟؟؟؟؟ - محافظة ؟؟؟؟؟؟

### المتهمين الأول وحتى الخامس

- استعرضوا وآخرين مجهولين القوة ولوحوا بالعنف والتهديد لترويع المجني

عليه / ؟؟؟؟؟؟ (المتهم السادس) وأيا من المتواجدين علي مسرح الحادث وكان

من شأن ذلك إلقاء الرعب في أنفسهم والمساس بحرية المجني عليهم بقصد

ترويعهم وفرض السطوة عليهم ونتج عن ذلك جناية القتل العمد والشروع فيه

موضوع التهمتين التاليتين علي النحو المبين بالتحقيقات .

١- قتلوا وآخرين مجهولين المجني عليهما / ؟؟؟؟؟؟ و ؟؟؟؟؟؟ عمدا مع سبق

الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتلها وذلك لخلافات سابقة فيما بينهم بأن

أعدوا لهذا الغرض سلاح ناري طبنجه ونفاذا لمخططهم وباعثهم الانتقام سعوا إليهم

بمكان تواجدهما ضامرين لهما الشر وما أن لاحا لهم حتى ظفروا بهما وباغتوهما

بإطلاق أعيرة نارية من السلاح الناري الذي كان بحوزتهم - تالي الوصف - قاصدين

من ذلك قتلها فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بتقرير ؟؟؟؟؟؟ التشرحية والتي

أودت بحياتهما علي النحو المبين بالتحقيقات .

٢- شرعوا وآخرين مجهولين في قتل المجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ .. عمدا مع سبق

الإصرار بأن عقدوا العزم وبيتوا النية علي قتله وأعدوا لهذا الغرض السلاح الناري أنف البيان ونفاذا لمخططهم أطلق أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق إلا أنه قد خاب أثر جريمتهم لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو مداركه المجني عليه للعلاج علي النحو المبين بالتحقيقات .

حازوا وأحرزوا بغير ترخيص سلاح ناري مشخن (طبنجه) علي النحو المبين بالتحقيقات .

حازوا وأحرزوا ذخائر مما تستعمل علي السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازته أو إحرازه علي النحو المبين بالتحقيقات .

### المتهم السادس

- استعرض وآخرين متوفين وآخرين مجهولين القوة ولوحوا بالعنف والتهديد لترويع المجني عليهم / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، وأيا من المتواجدين علي مسرح الحادث وكان من شأن ذلك إلقاء الرعب في أنفسهم والمساس بحرية المجني عليهم بقصد ترويعهم وفرض السطوة عليهم ونتج عن ذلك جناية القتل العمد والشروع فيه موضوع التهمتين التاليتين علي النحو المبين بالتحقيقات .

١- قتل وآخرين مجهولين المجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتله وذلك لخلافات سابقة فيما بينهم بأن أعدوا لهذا الغرض سلاح ناري " بندقية آلية " ونفاذا لمخططهم وباعثهم الانتقام سعوا إليه بمكان تواجده ضامرين لهم الشر وما أن لاح لهم حتى ظفروا به وباغتوه بإطلاق أعيرة نارية من السلاح الناري الذي كان بحوزتهم - تالي الوصف - قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير ؟؟؟؟؟؟؟ التشرحية والتي أودت بحياته علي النحو المبين بالتحقيقات .

٢- شرع وآخرين في قتل المجني عليهم / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ .. عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدوا العزم وبيتوا النية علي قتلهم وأعدوا لهذا الغرض السلاح الناري أنف البيان ونفاذا لمخططهم أطلق أعيرة نارية

قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبية وكذا تقارير الطب الشرعي المرفقين بالأوراق إلا أنه خاب أثر جريمتهم لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو مداركه المجني عليهم للعلاج علي النحو المبين بالتحقيقات .

٣- أحدث وآخرين بالمجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ عمدا مع سبق الإصرار الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعي المرفق بأن أطلقوا صوبه وإبلا من الأعيرة النارية من سلاحا ناريا - محل الاتهام التالي - إصابته احدها بالرأس والتي ترتب عليها عاهة مستديمة تمثلت في فقد بعظام الجبهة اليمنى والصدغية والجدارية اليمنى وتجاوزت العجز الكلي (١٠٠%) علي النحو المبين بالتحقيقات

- حازوا وأحرزوا سلاح ناري مششخن (بندقية آلية) مما لا يجوز الترخيص بحيازتها أو إحرزها علي النحو المبين بالتحقيقات .
- حازوا وأحرزوا ذخائر مما تستعمل علي السلاح الناري سالف البيان مما لا يجوز الترخيص بحيازته أو إحرزه علي النحو المبين بالتحقيقات .

### هذا .. وبالبناء علي هذه القيود والأوصاف

### المخالفة للحقيقة والواقع والأوراق

قدمت النيابة العامة المتهمون للمحاكمة ، وطالبت بعقابهم وفق مواد الاتهام الواردة بالأوراق .. المعيب بعضها بعدم الدستورية .. وفقا لما سيأتي تفصيله في الدفاع .

### الوقائع

تتلخص واقعات الاتهام المائل حسبما أسفرت عنها الأوراق .. المستهله بداعة بالمحضر المؤرخ ؟؟؟؟؟؟ الساعة ١١,٣٠ صباحا .. المحرر من الرائد / ؟؟؟؟؟؟ .. نائب مأمور مركز شرطة ؟؟؟؟؟؟ .. الذي أورد من خلاله بأنه :

قد تبلغ إليه من غرفة عمليات النجدة عن وجود "مشاجرة" بالأسلحة النارية - بناحية قرية ؟؟؟؟؟؟ - دائرة المركز .. وأنه قد نتج عن هذه "المشاجرة" مصابين ومتوفين ، وحيث أنتقل إلي مكان الحادث للفحص بصحبة زملائه ..



تبين أن " المشاجرة " بين عائلة ؟؟؟؟ ، عائلة ؟؟؟؟ .. وأن المشاجرة نشبت بسبب خلافات الجيرة وألوية المرور بالشارع .. حيث نشبت " مشادة كلامية " تم تطورت إلي " مشاجرة " وتم استخدام أسلحة نارية وبيضاء ونتج عن هذه " المشاجرة " وفاة كلا من

؟؟؟؟؟ .. وشهرته (؟؟؟؟؟) مصاب بطلق ناري بمؤخرة الرأس .

؟؟؟؟؟ .. مصاب بطلق ناري .

وقد تم نقل المتوفيان إلي رحمة الله .. لمستشفى ؟؟؟؟ المركزي .

**كما نتج عن المشاجرة أيضا إصابة كل من**

- ؟؟؟؟؟ (من أفراد عائلية ؟؟؟؟؟) .

- ؟؟؟؟؟ (من عائلة ؟؟؟؟؟) .

- ؟؟؟؟؟ (من عائلة ؟؟؟؟؟) .

- ؟؟؟؟؟ (من عائلة ؟؟؟؟؟) .

- ؟؟؟؟؟ - المتهم المائل - (من عائلة ؟؟؟؟؟) .

وقد تم نقلهم جميعا إلي مستشفى اليوم الواحد .. قبل حضور محرر المحضر .. وجاري انتداب أحد السادة الضباط للانتقال لهذه المستشفى لسؤال سألني الذكر .

**هذا .. وأعيد فتح المحضر بذات التاريخ**

**الساعة ١ ظهرا بمعرفة الملازم أول / ؟؟؟؟؟**

**وذلك لإثبات الآتي**

**تواجد إحدى المجني عليهم / ؟؟؟؟؟ (١٨ سنة) وبسؤالها عن تفاصيل ما حدث**

**.. قررت**

بأن عمها / ؟؟؟؟؟ (المتهم الأول) كان خارجا من بيته (بالمواشي) وفي ذات الوقت كان المدعو/ ؟؟؟؟؟ (المتهم السادس) يقف بسيارته في الشارع .. وأراد أن يمر عمها ففوجئ بالطرف الآخر يتعدى عليه سبا وشتما .. ثم غادر المكان وعاد ومعه أشقائه

والمدعو/ ؟؟؟؟؟؟ (الذي كان يحمل سلاحا ناريا) .. ومعه شقيقه / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ .. فقام المدعو/ ؟؟؟؟؟؟ .. بإطلاق أعيرة نارية مما أدى إلي حدوث إصابتها مع عمها .. وآخرين

هم:

- ؟؟؟؟؟؟؟

- ؟؟؟؟؟؟؟

- ؟؟؟؟؟؟؟

- ؟؟؟؟؟؟؟

- ؟؟؟؟؟؟؟

وأردفت قائلة .. بأن ذلك حدث بذات اليوم (؟؟؟؟؟؟) الساعة التاسعة صباحا .. أمام جميع سكان البلدة .. وأنها مصابة في قدمها اليمني ، ومحدث إصابتها هو المدعو/ ؟؟؟؟؟؟ مستخدما سلاح آلي .. وكانت المسافة بينهما تقريبا عشرون متر .. ووجهت إليه الاتهام (علما بأنه سيتضح فيما بعد بأنه توفي إلي رحمة الله في ذات المشاجرة) كما وجهت الاتهام لباقي أقاربه السالف ذكرهم .

**هذا وقد استطرده محرر المحضر (الملازم أول / ؟؟؟؟؟؟)**

**بأنه قد وردت إليه تقارير من مستشفى ؟؟؟؟؟؟ بيانها كالتالي**

**التقرير الأول**

باسم / ؟؟؟؟؟؟ .. تاريخ الدخول ؟؟؟؟؟؟ وحضرت بادعاء طلق ناري بالفخذ الأيمن .. وتم

عمل الفحوص اللازمة ، وتبين خلو المريضة من أي جروح للأعصاب والشرابين

**التقرير الثاني**

باسم / ؟؟؟؟؟؟ (المتهم المائل) .. وتبين أنه يعاني من طلق ناري بالساق اليمني ،

مع إصابة شرايين الساق ، كسر بالعظام ، مع إصابة بالساعد الأيسر ، مع تأثير شرايين الساعد .. ويحتاج تدخل جراحي للأوعية الدموية .. وتم تحويله دون استقرار حالته .

**التقرير الثالث**

باسم / ؟؟؟؟؟؟ - تبين أنه ادعاء طلق ناري للبطن مع تدهور الحالة العامة ، تم

تحويل المريض .....

### التقرير الرابع

باسم / ؟؟؟؟؟؟ .. تبين أنها تعاني من طلق ناري بالمنطقة اليمنى خلف الركبة ،  
وتعاني من ضعف للنبض بالأوعية الدموية ، وتحتاج لعملية جراحه أوعية دموية ، وتم  
تحويل الحالة .

### التقرير الخامس

باسم / ؟؟؟؟؟؟ .. الذي تبين أنه يعاني من الإصابة بطلق ناري بالناحية اليمنى من  
البطن ، مع خروج الطلقة من الظهر ، وتم عمل اللازم .....

وقد أعيد فتح المحضر بذات التاريخ الساعة ٣ عصرا

بمعرفة الملازم أول / ؟؟؟؟؟؟ .. أثبت انتقاله

إلى مستشفى ؟؟؟؟؟؟ ي .. لسؤال السيدة / ؟؟؟؟؟؟ .. التي أفادت بأنها سمعت بوجود  
مشجرة بين عائلتها(؟؟؟؟؟؟) وبين عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. ولدي خروجها من منزلها لتقصي الأمر ..  
أصيبت بطلق ناري في رجلها اليمنى .. من سلاح آلي من مسافة عشرين متر تقريبا .. وأضافت  
بأن

المشكو في حقهم ومحدثي إصابتها من نفس عائلتها ..

وهم/؟؟؟؟؟؟؟ وأشقائه ؟!.

وطلبت اتخاذ اللازم ضدوم قانونا .. وهذا إن دل فإنما يدل علي أن محدث إصابات  
جميع المجني عليهم من العائلتين هم أفراد عائلة / ؟؟؟؟؟؟ .. وذلك وفق شهادة المذكورة.

هذا .. وبسؤال المتهم المائل / ؟؟؟؟؟؟ (٧٧ سنه) قرر بالآتي

بأنه كان نائما في منزله ، وعلم بأن ابن شقيقه (؟؟؟؟؟؟) - المتهم الأول) يتشاجر مع  
أحد أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ ، ولدي خروجه لتقصي الأمر وجد المشجرة دائرة ، وفوجئ  
بطلقين ناريين قد وجها إليه من المدعو/ ؟؟؟؟؟؟ وأشقائه (جيرانه) وأصيب في رجله  
اليمنى .. بسلاح آلي من حوالي عشرين متر .

## ووجه اتهامه إلي كل من

؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ .. وطلب اتخاذ اللازم قانونا ضدهم .

## هذا .. وأردف محرر المحضر أنه

### بالاستفسار عن حالة / ؟؟؟؟؟؟

تبين أنه في غرفة العمليات ، وحالته سيئة ، ولا يمكن استجوابه .. كما تسلم تقرير طبي باسم / ؟؟؟؟؟؟ .. ثابت به أنه يعاني من

كسر مفتت مفتوح بالفخذ الأيمن ناتج عن طلق ناري ، مع شرخ في

الكعبرة اليمنى مفتوح ، مع وجود رصاصتين في الفخذ والساق اليمني .

هذا .. وبذات التاريخ ورد إلي مركز الشرطة .. تقرير طبي من مستشفى القوات

المسلحة بالمعادي .. عن حالة / ؟؟؟؟؟؟ (١١ سنة) يفيد أنه وصل بادعاء طلق ناري ، ويعاني

من طلق ناري بالبطن أدبي إلي تجمع دموي بالبطن ، ونزيف داخلي ، وهبوط حاد بالدورة

الدموية ، وتم إنعاش القلبي رئوي متقدم لمدة أربعين دقيقة ولكن المريض لم

يستجيب ، وعلي أثر ذلك توفي إلي رحمة الله تعالى .

هذا .. ويعرض الأوراق علي النيابة العامة .. وبعد أن قامت بالانتقال إلي مستشفى

؟؟؟؟؟ لمعاينة ما بها من جثامين كلاً من المرحوم / ؟؟؟؟؟؟ ، والمرحوم / ؟؟؟؟؟؟ .. ثم انتقلت

إلي مستشفى ؟؟؟؟؟؟ ، لمعاينة جثمان المرحوم / ؟؟؟؟؟؟ .. ثم قررت

- نقل الجثامين إلي مشرحة زينهم .

- ندب الطب الشرعي لإجراء ؟؟؟؟؟؟ التشريحية لهذه الجثامين .

- يصرح بدفن الجثامين عقب إجراء ؟؟؟؟؟؟ التشريحية .

- يوالي الاستعلام عن حالة المصابين .

- تطلب تحريات المباحث .

وعقب ذلك .. ورد إليها المحضر المؤرخ ؟؟؟؟؟؟ المحرر بمعرفة الرائد / ؟؟؟؟؟؟ .. الذي

أثبت من خلاله .. معاينته للمكان الذي حدثت فيه الواقعة .. وتبين وجود آثار طلقات نارية

بحوائط المنازل ، وأثار دماء علي الأرض ، وعثر علي فارغين لطلقتين عيار ٦٢×٧،٣٩ م ،

وثلاث فوارغ لطلقات عيار ٩ ملي ، وثلاثة مقذوف مختلف الأنواع .

**وبالبناء علي ذلك وبعد التأكد من سلامه إحرار الفوارغ أنفة الذكر**

**قررت النيابة العامة**

**- إرسال حرز الفوارغ إلي الأدلة الجنائية .**

**- انتداب أحد ضباط الأدلة الجنائية لمعاينة مكان الواقعة ، لبيان وجود أثار أعيرة نارية بالمنازل من عدمه وبيان عيار تلك الطلقات وتحديد اتجاه إطلاق هذه الأعيرة.**

ثم انتقلت النيابة العامة .. إلي مستشفى ؟؟؟؟؟؟ حيث يتواجد المجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ -  
بقسم الجراحة .. وبسؤال الطبيب ؟؟؟؟؟؟ .. أفاد بأن المذكور لا يمكن استجوابه .. وأردف قائلاً  
بأنه نائب الطبيب المعالج للحالة .. وأن المجني عليه في مرحلة المتابعة بعد العملية الجراحية  
ولا يمكن سؤاله ، وقد أجريت عملية استكشاف عاجلة بالبطن لإنقاذ حياته حيث تبين

وجود نزيف داخلي بالبطن ، وجرح تهتكى بالكبد ، وجرح تهتكى بالقولون  
الأيمن ، وتهتك بجدار البطن الخلفي ، مع كسر بعظام الحوض .. وتم عمل  
رقعه للكبد ، واستئصال القولون الأيمن وتوصيل الأمعاء بالقولون ، مع تنظيف  
جرح الظهر وتركيب درنقة للكبد ، وأخري بالحوض ، وثالثة بالجرح الخلفي .

وعقب ذلك .. انتقلت النيابة العامة إلي مستشفى ؟؟؟؟؟؟ .. لاستجواب/ ؟؟؟؟؟؟ ..  
وبمقابلة الطبيب المعالج له .. أفاد بأن حالته الآن مستقرة ويمكن استجوابه .. وأنه كان يعاني  
من

من كسر مفتت مفتوح بالفخذ الأيمن ، وجرح مكان دخول طلقات بالفخذ  
، وجرح بالساق الأيسر ، وقد تم استخراج الطلقتين من أعلي القصبه  
اليمني .. وطلقة أسفل الفخذ الأيمن ، وتم عمل مسمار نخاعي تشابكي  
للفخذ الأيمن .

**هذا .. وبسؤال المتهم المائل أجاب**

بأن المتهم الأول (أبن شقيقه) كان خارج من منزله " بالبهايم " فوجد سيارة متوقفة في  
الشارع فطلب من قائدها (وهو من عائلة ؟؟؟؟؟؟) الرجوع حتى يستطيع المرور إلا أنه رفض  
وطالبة هو بالرجوع .. فقرر كيف أرجع " بالبهايم "؟؟ ثم حدثت بينهم مشادة وتبادلا الشتائم ..

ثم قرر أولاد ؟؟؟؟؟؟ " إنا نعملها معاكوا النهاردة يا ؟؟؟؟؟؟ " .. وقام قائد السيارة بالاتصال بأهليته فحضر إليه كل من (؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟) وآخرين) ومعهم أسلحة نارية ، وبدأوا في ضرب النار عليهم مباشرة وكان متواجد من عائلته (؟؟؟؟؟؟؟) كل من (الحاج ؟؟؟؟؟؟ وأولاده ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟) ومن كان يحمل شيء منهم كان يحمل " شومة " لذلك كلهم أصيبوا من ضرب النار .

### واستكمل مقررنا

عن سبب تواجده بمكان الواقعة .. قرر بأنه منزله ويقيم فيه .. وكان آنذاك نائم واستيقظ بسبب المشاجرة وروي له ما كان بين ؟؟؟؟؟؟ وقائد السيارة .. لكن عندما حضر مرة ثانية ومع أهليته كان متواجد يحاول فض المشاجرة ، ورأي أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ وكانوا يحملون الأسلحة الآلية وكانوا يطلقون الأعيرة النارية صوبهم مباشرة ولم يطلقوا في الهواء .

### وأردف قائلاً

بأنه قد أصيب ولا يقدر علي تحديد محدث إصابته التي هي عبارة عن طلقتين في رجله اليمني .. كما أنه لم يستطع رؤية محدث إصابات باقي المصابين من عائلته حيث أنه لم يكونوا يحملون سلاح وكان يمتلكهم الرعب ، وكل منهم كان يحاول الهرب من ضرب النار .. وممكن يكون هناك آثار للضرب علي جدران منزله والمنزل المجاور له من الناحية الغربية .

### واسترسل قائلاً

بأن المسافة بينهم وبين مطلقى الأعيرة النارية (عائلة ؟؟؟؟؟؟) حوالي ١٥ أو ٢٠ متر تقريبا وكانوا مواجهين له تماما ، وكانوا علي مستوي أعلي من الأرض حيث أن الشارع من جهتهم أعلي والرؤية كانت واضحة جدا (الساعة ٩ صباحا) .. وقرر بأنهم لم يستطيعوا رد الاعتداء لأنه حصل فجأة ثم أنه أصيب ولم يدري شيئا .. كما أن أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ يعلمون جيدا بتواجدهم في هذا الزمان والمكان .. فهذه منطقة منازلهم (عائلة ؟؟؟؟؟؟) وكانوا متفقيين علي الاعتداء عليهم بسبب المشادة المذكورة سلفا .

### واستكمل مقررنا

بأنه كان في استطاعه أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ مولاة التعدي عليه .. إلا أن عدد المصابين

وتجمع الأهالي جعلهم يهربون .. وأضاف بأن هناك خلافات سابقة بين العائلتين بسبب أن منازل عائلة؟؟؟؟؟ علي الطريق أما منازل عائلة؟؟؟؟؟ فهي مكان الوحدة .. ولم يكن للعائلة الأولى السير في شوارع العائلة الثانية ، ولكن كان ذلك يحدث مما يسبب الخلافات التي كانت دائما تحل بشكل ودي .

**وعن محدث إصابة المجني عليهم من عائلة؟؟؟؟؟**

**طالما أنهم (أي عائلة؟؟؟؟؟)**

لم يكونوا يحملوا أسلحة أو ردوا الاعتداء؟؟ .. فقرر بأنه من المؤكد أنهم أصابوا بعضهم البعض لأن "الشارع ضيق" .. وعن قصدهم .. قرر بأن قصدهم القتل لأنهم كانوا يطلقون الأعيرة النارية في اتجاههم مباشرة لقتلهم .

### **ملحوظة**

**حتى الآن كانت التحقيقات تسير في إطارها الصحيح وهو أن أفراد عائلة؟؟؟؟؟ هو المعتدون بالسلاح الناري علي أفراد عائلة؟؟؟؟؟ (المجني عليهم) وإن كل من سقط جريحا أو قتيلا كان نتاج تعدي أفراد؟؟؟؟؟ فقط الذين كانوا يحملون السلاح الناري دون سواهم .**

إلا أنه بتاريخ؟؟؟؟؟ وردت إلي النيابة العامة تحريات المباحث المحررة بمعرفة الرائد/؟؟؟؟؟ .. الذي قرر بأن تحرياته أسفرت عن حدوث مشاجرة بين المتهم الأول ، والمتهم السادس علي أولوية المرور .. وعلي أثرها أحضر الأول كل من (؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟) وتطورت المشاجرة وقاموا بإحضار أسلحة نارية وإطلاق الأعيرة النارية علي بعضهم بطريقة عشوائية ، ونتج عنها وفاة كل من (؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟) وإصابة كل من (؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، الطفل / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟) .

**هذا .. وبناء علي هذه التحريات**

أمرت النيابة العامة بضبط وإحضار كل من (؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟) .

## ومن ثم .. ورد المحضر المؤرخ ؟؟؟؟ الساعة ٤ صباحا

الذي ورد فيه ضبط وإحضار المتهمان الأول والثاني (؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟) والمقال بأنه بمواجهتهما بالواقعة أعترفا بها وأنهم استعملا سلاح ناري وأبدي الأول استعداده للإرشاد عن السلاح داخل منزله .. فتوجه معه الضابط (محرر المحضر وهو النقيب /؟؟؟؟؟) إلى منزله وقام بضبط طنجة ٩ ملي تحمل رقم ؟؟؟؟؟؟ مقررًا بأنه السلاح المستخدم في الواقعة .

### ملحوظة

أمر الضبط والإحضار لم يتضمن النصريح للضابط المذكور الدخول إلى مسكن المتهم الأول وضبط ما به .. بما كان يستوجب استصدار إذن من النيابة قبل الدلوفا إلى مسكن المتهم المذكور .

## هذا .. وبسؤال المتهم الأول أمام النيابة العامة .. قرر

بإنكار كافة الاتهامات المسندة إليه .. وأردف قائلا بأنه في يوم الأحد الماضي كان خارجا من مسكنه " بالبهائم " وفوجئ بالمدعو / ؟؟؟؟؟؟ .. يقف بسيارة ميكروباس في الشارع ويرفض مروره إلا من مكان ضيق جدا .. فأخبره بأن المرور من هذا المكان الضيق سينتج عنه تلفيات في سيارته ، وبالفعل قام بالمرور " والبهائم " اصطدمت بالسيارة .. فقام المذكور بسبه وشتمه .. ولدي تدخل زوجته (هدي ؟؟؟؟؟؟) لفض المشادة .. قام المذكور بضربها بقبضة يده علي وجهها ودفعها علي الأرض .. ثم تهجم علي المتهم الأول ومزق ملابسه .. ثم حضر أقاربه (؟؟؟؟؟ و ؟؟؟؟؟؟ وآخر لا يعرفه) وقاموا بالتعدي علي المدعو / ؟؟؟؟؟؟ .. الذي غادر المكان وهو يهدد أولاد ؟؟؟؟؟؟ بالقتل .

### وعقب ذلك وبعد برهة

عاد المدعو / ؟؟؟؟؟؟ ومعه بعض أقاربه (؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟) وآخرين عدد حوالي عشرين راجل) ومعهم عصي وشوم وحاولوا التعدي عليه وعلي أقاربه إلا أن الأهالي قد تجمعت فعاد المذكورين إلي منازلهم .. وأحضروا أسلحة نارية (بندقتين آلي) ثم أطلقوا النيران



عليهم بشكل عشوائي مما نتج عنه أن هناك من أصيب وآخرون قد ماتوا .. أما هو فقد اختبأ من ضرب النار .. ثم فوجئ في ذات يوم الواقعة بعضو مجلس الشعب (أ.؟؟؟؟؟) يتصل به ويخبره بأن الشرطة طلبته .. فتوجه إلي المباحث وظل هناك من يوم الواقعة (؟؟؟؟؟) حتى تاريخ مثوله أمام النيابة (؟؟؟؟؟) وفي مساء يوم الواقعة فوجئ بضابط المباحث يحضر له عدد ٢ طبنجة .. ويسأله عن أيهما استخدم في الواقعة؟! .

### وأضاف المتهم الأول

بأن صاحب السيارة (المدعو / ؟؟؟؟؟؟) يسكن في ذات الشارع محل الواقعة .. وهو وعائلته دائمي المرور منه .. ولا يعلم سبب لتعديه عليه .. وقد نتج عن إطلاق النار من جانب عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. أن أصيب / ؟؟؟؟؟؟ ثم توفي إلي رحمة الله في المستشفى ، كما أصيب / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ .. ولا يدري كيفية إصابة كل منهم ولكنه شاهد المدعو / ؟؟؟؟؟؟ ومعه / ؟؟؟؟؟؟ حال حملهما لسلاح آلي ويطلقان عليهم النيران من مسافة عشرة أمتار تقريبا في المواجهة .. وهذا السلاح احضروه من منازلهم .

### وفي المقابل أكد المتهم الأول

بأنه وأفراد عائلته (؟؟؟؟؟؟؟) لم يكونوا يحملوا ثمة أسلحة نارية ، ولا يعرف كيفية حدث إصابة / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ التي أودت بحياتهما .. وكان ؟؟؟؟؟؟ يقف أمام ؟؟؟؟؟؟ علي مسافة متر واحد تقريبا .

### ثم نفي ما جاء بمحضر التحريات

وهنا .. طلب المحاميان الحاضران مع هذا المتهم الإطلاع علي محضر التحريات .. فرفضت النيابة إطلاعهم عليه لسرية التحقيقات .. فما كان من المحاميان إلا أن انسحبا من التحقيق .. وأثبت وكيل النيابة إرساله إلي غرفة المحامين لانتداب محام لحضور التحقيق إلا أن أحدا لم يحضر .. فقام باستبدال سكرتير التحقيق؟! ثم واجه المتهم بما هو مسند إليه فانكر جميع الاتهامات .

### ثم تم استدعاء المتهم الثاني / ؟؟؟؟؟؟ .. وبسؤاله أجاب

بانكار كافة الاتهامات المسندة إليه .. وأضاف بأنه كان نائما في مسكنه .. واستيقظ

علي صوت عال وضرب نار ، فخرج من بيته لتقصي الأمر .. فوجد أقاربه متواجدون بالشارع ويحاولون الهرب من ضرب النار الذي كان يطلقه؟؟؟؟؟؟ (من بندقية آلي) ومعه آخرون .. ثم شاهد سقوط المصابين .. فقاموا بنقلهم إلي المستشفيات .

### ثم علم بأن الشرطة طلبته

فتوجه رفقه المتهم الأول (عمه) وسلما نفسيهما إلي المباحث .. وظلا هناك حتى تم إحضارهم اليوم إلي النيابة العامة .

### وأضاف بأنه حال الواقعة

كان نائما وعندما استيقظ وخرج لتقصي الأمر لم يكن معه ثمة أسلحة .. وأنه شاهد أقاربه يتساقطون أرضا جراء إطلاق النار من جانب عائلة؟؟؟؟؟؟ .. الذي لم يشاهد منهم إلا؟؟؟؟؟؟ لأنه نظر سريعا ثم اختبأ من ضرب النار .

### ثم نفي تماما

جملة ما سطر بالأوراق من أقوال غيره أو تحريات مباحث .. وقرر بأنه ليس لديه ثمة سوابق .

### وبتاريخ؟؟؟؟؟؟ ورد إلي النيابة

### المحضر رقم؟؟؟؟؟؟ أحوال

المؤرخ؟؟؟؟؟؟ الساعة ١٢,٥ م بمعرفة النقيب /؟؟؟؟؟؟ .. الذي أثبت من خلاله بأنه نفاذا لإذن النيابة بضبط وتفتيش مسكن المتوفى إلي رحمة الله /؟؟؟؟؟؟ .. لضبط ما به من أسلحة أو ..... فقد تم التوجه إلي ذلك المنزل والدلوف إليه وتم العثور علي سلاح ناري (بندقية آلية) عيار ٦٢,٧×٣٩ تحمل أرقام؟؟؟؟؟؟ ذات دبشك حديد ينفرد وينطوي .

### هذا .. وبتاريخ؟؟؟؟؟؟ الساعة ١١,٣٠ صباحا

### ورد للنيابة محضر ضبط المتهم السادس

والذي كان مصابا ويعالج بمستشفى؟؟؟؟؟؟ .. والذي بسؤاله أمام النيابة العامة .. قرر بالآتي :

بانكار المتهم لما هو منسوب إليه .. وأضاف بأنه كان هناك مشاجرة بين عائلته (عائلة

وبين عائلة ؟؟؟؟؟؟ بسبب المرور في الشارع ونتج عن ذلك موت عدة أشخاص وإصابة آخرين .. حيث أنه من ضمن المصابين .. فقد تم حجزه بالمستشفى لمدة خمس أيام .. وبمجرد استرداد عافيته تقريبا تم طلبه للتحقيق .

**ونفي المتهم الحاضر كافة ما نسب لغيره من أقوال أو تحريات أو اتهامات واعترف بأن شقيقه / ؟؟؟؟؟؟ كان يحمل سلاح آلي يشبه ذلك السلاح المضبوط في منزله (بندقية آلية) ولكن لا يعرف إن كانت هي ذاتها من عدمه؟! وكان شقيقه يطلق أعيرة نارية .. وهو كان معه ومع ؟؟؟؟؟؟ .. إلا أنه أصيب وكذا أصيب خالد (توفي إلي رحمة الله).**

### كما قرر المتهم المائل (السادس)

بأنه لم يضرب أحد بالنار ولم يكن يحمل سلاح أصلا .. وإذا قرر أي شخص خلاف ذلك .. فلأنه كان بجوار شقيقه (الذي كان يحمل سلاح ناري ويطلق منه الأعيرة) فاعتقد أن هذا المتهم أيضا كان يحمل سلاح ويطلق الأعيرة!؟

### ثم وجهت إليه النيابة تهمة قتل كلا من

– ؟؟؟؟؟؟

– ؟؟؟؟؟؟

فانكر الاتهام .. ثم وجهت إليه النيابة مع آخرين الشروع في قتل كل من :

– ؟؟؟؟؟؟

– ؟؟؟؟؟؟

– الطفل / ؟؟؟؟؟؟

– ؟؟؟؟؟؟

– ؟؟؟؟؟؟

فانكر هذا الاتهام وغيره من الاتهام بحمل سلاح وذخائر .

### وبسؤاله كمجني عليه

قرر بأنه كان يمر بسيارته من الشارع (الخاص بعائلة ؟؟؟؟؟؟) فوجد المتهم الأول

.. خارج " بالبهايم " خاصته .. فقام بإفراح الطريق له ليمر .. فقام الأول بشتمه وتوجه إليه حاملا شومة ليعتدي عليه .. فاشتباكا حتى قام الأهالي بالتجمع وفض المشاجرة .. ثم توجه إلي منزله وقام بركن السيارة .. فسمع أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ تأمرهم بعدم المرور من الشارع مرة أخرى .. فخرج إليهم (حاملا شومه) للدفاع عن نفسه .. فقاموا بضربة وهم (؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟) وزعم بأنهم كان لديهم أسلحة نارية وسنج .. وكان ؟؟؟؟؟؟ بيضرب في الجدران؟! وقاموا بضربه بالسنج والعصي والمطاوي .. وعندما حضر شقيقه / ؟؟؟؟؟؟ .. وفوجئ بالمشكلة قام بإحضار البندقية الآلي وضرب نار فيهم (عندما رآه مصاب) كما قام / خالد (نجل عمه) بالخروج من مسكنه .. ثم أصيب هو و؟؟؟؟؟؟؟ شقيقه .. وتوفوا إلي رحمة الله .. وقد اغشي عليه وتم نقله للمستشفى .

### ثم عاد وقرر

بأن أي من سالفوا الذكر (المشكو في حقهم) لم يستخدم سلاح في ضربه .. بل قاموا بضربه بأيديهم .

### وأضاف مقررا

بأن ؟؟؟؟؟؟ كان أول الأمر يضرب نار في جدران المنزل .. وعندما خرج عليه ؟؟؟؟؟؟ (شقيقه) ليضربهم جميعا بالنار .. قام ؟؟؟؟؟؟ بالضرب عليهم في المليان ؟!

### ثم عاد وقرر

بأن محدث إصابة شقيقة / ؟؟؟؟؟؟ .. هو ؟؟؟؟؟؟ .. حيث أخذ الطنبجة من والده وضربه بها .. أما محدث إصابة / خالد (نجل عمه) فلا يستطيع تحديده .

### وعن محدث إصابته

قرر بأن محدث إصابته في الظهر / ؟؟؟؟؟؟ .. مستخدما سنجه ، أما العيارين الناريين في رأسه ورجله فلا يعلم من أطلقهما عليه .

### وصراحة قرر

بأنهم كانوا قادرين علي مولاة الضرب عليهم .. إلا أنهم

توقفوا .. وأضاف بأن السلاح الذي كان معهم أحضروه من منازلهم.

### وأردف قائلاً

بأنه وشقيقه / ؟؟؟؟؟؟ .. ونجل عمه / خالد .. كانوا يتحركون كثيراً لتفادي ضرب النار .. وكانوا يدورون في دائرة لا يزيد محيطها عن أربعة أمتار .. وكان شقيقه / ؟؟؟؟؟؟ يحمل سلاح آلي .. ويطلق منه الأعبرة صوب الطرف الآخر (عائلة ؟؟؟؟؟؟) ومن المؤكد أنه أصاب بعضهم ولكنه لا يستطيع معرفتهم تحديداً .

هذا .. وبتاريخ ؟؟؟؟؟؟ تم سؤال / ؟؟؟؟؟؟

مرة أخرى أمام النيابة العامة .. التي أثبتت ما يلي

بأنه رجل طاعن في السن .. في العقد الثامن من ال (؟؟؟؟؟؟؟ ٧٦ عام) .. ومقعد علي كسري (نحيف البنية) .. وبسؤاله قرر .

بانكار الاتهامات المسندة إليه .. وقرر بأنه كان نائماً في مسكنه وفوجئ بضجة كبيرة خارج منزله .. فسأل أولاده .. فأخبروه بأن نجل شقيقه / ؟؟؟؟؟؟ (المتهم الأول) يتعارك مع عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. الذين تجمعوا وبدعوا في ضرب النار .. وخرج من بيته ليري ما يحدث فوجئ بإصابته بعيارين ناريتين في رجلة اليميني من الخلف (ولا يعلم مطلقهما تحديداً) من أولاد عائلة ؟؟؟؟؟؟ .

وأردف قائلاً بأن الحاج / فاروق كان معاه طبنجة ٩ م

فقام بإخراجها وبدأ يضرب بها ثم سقط علي الأرض مصابين .. ثم أصيب بالإغماء ولم يفتق إلا في المستشفى .. وانكر تماماً ما جاء بمحضر التحريات .. وأكد بأن أولاد ؟؟؟؟؟؟ كانوا يحملون أسلحة نارية آلية (كما أكدت التحريات)

كما قرر بأنه قد علم

بأن المرحوم / ؟؟؟؟؟؟ .. هو من أصاب المجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ .. ولكنه لم يري ذلك بعينه .. ولكنه هو الوحيد الذي كان يحمل طبنجة من عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. واختتم أقواله بنفي كافة الاتهامات المسندة إليه .

**هذا .. وحيث قام المتهم / ؟؟؟؟؟ بتسليم نفسه  
بتاريخ ؟؟؟؟؟ إلى مركز الشرطة بعد خروجه من المستشفى  
فقد تم التحقيق معه من النيابة العامة .. وقرر**

بانكار الاتهامات المسندة إليه .. وأضاف بأنه كان نائما في بيته وقت المشاجرة ..  
وفوجئ بزوجته تخبره بوجود مشاجرة بين والده وأقاربه وبين عائلة ؟؟؟؟؟ .. ولدي  
خروجه شاهد والده مصاب .. فتوجه لحمله فأصيب هو الآخر .. وشاهد أولاد ؟؟؟؟؟ حال  
تعديهم عليهم بالأعيرة النارية .. حتى حضر أقاربه واصطحبوه إلى المستشفى هو ووالده  
والمرحوم / ؟؟؟؟؟ .. وقد فوجئ بان ثمة حراسة معينة عليه في المستشفى وبمجرد أن  
كتب له الطبيب علي الخروج أصطحبه الحارس إلى مركز الشرطة وسلم نفسه .

**وقرر بصحة ما ورد بالتحريات**

**فيما عدا أن أولاد ؟؟؟؟؟ لم يكن معهم ثمة أسلحة نارية**

وبسؤاله كمجني عليه .. قرر بذات أقواله السابقة وأنه ما أن خرج من مسكنه رأى  
والده مصاب وحال توجهه لحمله .. تمت إصابته ، ثم شاهد نجله / ؟؟؟؟؟ وهو مصاب ،  
كما شاهد الحاج / ؟؟؟؟؟ .. كان يحمل طبنجة وحاول الضرب بها للدفاع عنهم .. حتى  
قام أقاربه بحملة إلى المستشفى .

**هذا .. وبتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة ١٢,٤٥ م**

**حضر المدعو / ؟؟؟؟؟ علي عبد الله ؟؟؟؟؟**

**بالتحقيق معه وقرر**

بأنه يقيم في قرية أخرى .. وتلقي اتصالا هاتفيا يبلغه بأن ثمة مشاجرة بين عائلته  
وبين عائلة ؟؟؟؟؟ .. وأن شقيقه / ؟؟؟؟؟ قد توفي إلى رحمة الله ، وأن نجله عمه / خالد ..  
قد توفي كذلك .. فتوجه إلى المستشفى مباشرة ثم أخذ شقيقه / ؟؟؟؟؟ ورجع المنزل ؟!  
ثم فوجئ بالشرطة في القرية كلها .. وأنه لا يعلم شيئا عن الواقعة ولم يشترك فيها .. لعدم  
وجوده في القرية أصلا وقتها .

وحيث تم احتجاز المذكور لباكر لإعادة عرضة مع تحريات المباحث التي وردت بعدم

تواجهه بمكان الواقعة فقررت النيابة إخلاء سبيله .

**هذا وبتاريخ ؟؟؟؟؟؟ ورد إلي النيابة العامة**

**التقرير الطبي الخاص بالمرحوم / ؟؟؟؟؟؟**

**بنتيجة مفادها**

١- الآثار الإصابية الموصوفة ببطن المتوفى هي إصابات حيوية حديثة .. حدثت من سلاح ناري مفرد تعذر لنا تحديد عياره أو عيار السلاح المطلق له لعدم استقرار المقذوف بالجسم ، مكان اتجاه الإطلاق من اليسار لليمين من مسافة جاوزت مدي الإطلاق القريب .

٢- تعزى الوفاة إلي الإصابة النارية في البطن وما أحدثته من تهتك بالكبد والأمعاء وقطع بالشريان الأورطي البطني مما أدي صدمه نزفيه غير مرتجعة والوفاة .

٣- كان قد مضي علي الوفاة لحين التشريح مدة يتعذر الجزم بها نتيجة حفظ الجثمان بالثلاجة .

**كما ورد بذات التاريخ تقرير المعمل الجنائي**

**بنتيجة مفادها**

**الحادث عبارة عن بلاغ بإطلاق أعيرة نارية علي منزل / عبده سعيد**

**؟؟؟؟؟؟ / ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ - ؟؟؟؟؟؟**

- تبين وجود آثار بالمنازل يشير إلي إطلاق أعيرة نارية عليه اتخذ

مساء من خارج المنازل علي النحو الموضح ببند المعاينة .

- لم يتم العثور علي مخلفات إطلاق (أظرف فارغة أو مقذوفات) .

- مرفق طيه التقرير المصور ،

**وبتاريخ ؟؟؟؟؟؟ تم التحقيق مع الطفل / ؟؟؟؟؟؟**

**(١٣ سنه) علي النحو التالي**

أنه كان في منزله وكان صاعد في سطح المنزل .. ثم سمع صراخ فنزل فورا ليجد

والدته .. تحاول إيقاظ والده من النوم .. وتطالبه بإغاثة والده (جد الطفل) لأنه مصاب

بالخارج في المشاجرة .. فما كان من والده / ؟؟؟؟؟؟ .. إلا أن نزل من بيته مسرعا .. ونزل الصغير خلفه .. ولم يره بعد ذلك .

### وأضاف بأنه

بخروجه من المنزل وجد المرحوم / ؟؟؟؟؟؟ .. ملقي علي الأرض ، وغارق في دمائه .. وفي ذات الوقت شاهد كلا من (؟؟؟؟؟؟؟ ، و؟؟؟؟؟؟؟ و؟؟؟؟؟؟؟ ، و؟؟؟؟؟؟؟) من عائلة ؟؟؟؟؟؟ وكل منهم يحمل سلاح ناري ويطلق منه الأعيرة النارية . ثم عاد نحو المرحوم / ؟؟؟؟؟؟ .. فحدثت إصابته وأصيب بالإغماء ولم يفق إلا في المستشفى .. وهناك أخبروه بأن محدث إصابته هو / ؟؟؟؟؟؟

**وقرر أنه مصاب في رأسه بعبارة ناري لم يدخل**

**وكذا طلق آخر في ذراعه دخلت ثم خرجت**

**وأن مطلق الأعيرة النارية عليه هو المدعو / ؟؟؟؟؟؟ .. مستخدما سلاح لا يعرف نوعه**

**.. من مسافة عشرة أمتار تقريبا .. وذلك بقصد قتله هو وباقي أقاربه .**

**وأردف بأنه لم يشاهد أي شخص من عائلته**

**(؟؟؟؟؟؟؟) يحمل سلاح ناري**

**هذا .. وبتاريخ ؟؟؟؟؟؟ ورد إلي النيابة العامة تقرير الطب الشرعي الخاص**

**بالمرحوم / ؟؟؟؟؟؟ بنتيجة مفادها**

١ - إصابات المجني عليه حيوية حديثة ذات طبيعة نارية مفردة من أربعة مقذوفات نارية مفردة أطلقت من سلاح أو سلاحين معدان لإطلاق الأعيرة المفردة من مسافة جاوزت مدي الإطلاق القريب للأسلحة المفردة ، حيث كان اتجاه الإطلاق في الأعيرة الأربعة من اليسار إلي اليمين بشكل رأسي ، حيث مر العيار الأول مماسيا فقط علي أعلي الفخذ الأيسر دون اختراق ، ومر الثاني عبر عضلات الفخذ الأيسر ليخرج من مقدم الفخذ من أسفله ، واختراق الثالث تجويف الصدر حيث مر من يسار الصدر حتى خرج من يمين الصدر ، ودخل الرابع من فتحة دخول بيسار أسفل الظهر ليستقر بالإلية اليمنى حيث قمنا



باستخراجه وتبيناه من عيار ٩ مم وقمنا بتحريزه علي ذات القضية .

٢- تعزي الوفاة إلي إصابة المجني عليه النارية بالصدر والبطن ، وما أحدثه من

تهتك بالأعضاء الحشوية ونزيف داخلي غزير أدى إلي صدمه نزفيه غير مرتجعة .

٣- كان قد مضي علي الوفاة لحين التشريح حوالي يوم .

### **وبتاريخ ؟؟؟؟؟ تم التحقيق مع السيدة / ؟؟؟؟؟ . فقررت بالآتي**

بأنها كانت في بيتها حينما سمعت صوت مشاجرة في الشارع ، فخرجت لتقصي الأمر بعد

زوجها / ؟؟؟؟؟ ونجلها / ؟؟؟؟؟ .. وبمجرد خروجها فوجئت بأن زوجها قد أصيب بطلق ناري

، وكذا نجلها / ؟؟؟؟؟ .. ورأت المطلقين للأعيرة النارية وهم أولاد ؟؟؟؟؟ (؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ،

؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟) وكان لديهم أسلحة نارية (عبارة عن بنادق لا تعلم نوعها) وكان يطلقون منها

الأعيرة تجاه

زوجها وأبنائها .. كما أصيب / ؟؟؟؟؟ .. والحاج / ؟؟؟؟؟ .

ثم قام المدعو / ؟؟؟؟؟ .. بإطلاق الأعيرة النارية تجاهها فأصيبت بعيار في رجليها

اليمني .. وأصيبت بالإغماء ولم تدري بشيء بعد ذلك .

### **وأردفت قائلة**

بأنها لم تري محدث إصابة زوجها ونجلها .. ولكن الذين كانوا يحملون أسلحة

نارية هم ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ .. فبالأكد هم الذين أصابوا زوجها ونجلها .. أما

عن ابن نجلها / ؟؟؟؟؟ .. فالذي أصابه هو / ؟؟؟؟؟ .. وأصابتها هي أحدثها المدعو / ؟؟؟؟؟

.. وعن إصابة الحاج / ؟؟؟؟؟ فقد أحدثها كلا من سعيد ، و؟؟؟؟؟؟ .

**وقررت بأنه لم يكن في عائلة ؟؟؟؟؟ من يحمل سلاح ناري**

**سوي الحاج / ؟؟؟؟؟ وكان يحمل طبنجة**

وأضافت بأن قصد سالفوا الذكر من إحداث إصاباتهم أن يقتلوهم واستولت في ذلك بعدد

المصابين والضرب العشوائي .

### **ملحوظة**

**هذه السيدة في الأصل من عائلة ؟؟؟؟؟ ولكنها أثرت أن**

**تقول الحق وتنطق به دون أن تكتمه أو تخشي لومه**

لائم .. وهذا يؤكد بأن عائلة ؟؟؟؟؟؟ بكل من ينتمي إليها من المتهمين .. هو في الأصل مجني عليه وليس جاني .. وبفرض أن من بينهم من استعمل سلاح ناربي (نعم التمسك بإنكار ذلك) فيكون الحاج / ؟؟؟؟؟؟ .. المتوفى إلي رحمة الله .. فتناقضي الدعوى العمومية في حقه ، أما باقي المتهمين فلم يحمل أيا منهم ثمة سلاح فكيف يتم اتهامهم بالقتل باستخدام سلاح ناربي !!

**هذا .. وبتاريخ ؟؟؟؟؟؟ ورد تقرير الأدلة الجنائية .. بشأن الأسلحة المزعوم ضبطها**

**وكذا الذخائر .. وانتهت إلي الآتي :**

- ١- البندقية الواردة للفحص والسابق وصفها ببند الفحص الفني (أولا) عبارة عن بندقية آلية تعمل بنظام ثقب ومنظم الغاز صناعة أجنبية بماسورة مششخنة عيار ٦٢، ٧×٣٩ مم تحمل مفردات (؟؟؟؟؟؟) باللغة الأجنبية علي جسم السلاح من الجهة اليسري والبندقية مزودة بدبشك معدني ينطوي وبخزنة فارغة وهي كاملة وسليمة وصالحة للاستعمال .
- ٢- السلاح الوارد للفحص والسابق وصفها ببند الفحص الفني (ثانيا) عبارة عن سلاح ناربي محول من محدث صوت علي شكل مسدس صناعة أجنبية من المعروف تجاريا بعيار ٩ مم بإزالة الحائل من الماسورة إزالة جزئية لإمكانية خروج أجسام صلبه فأصبح سلاحا ناريا بماسورة غير مششخنة ولا يحمل أي مفردات لأرقام ظاهرة وبخزنة فارغة وهي كاملة وسليمة وصالحة للاستعمال .
- ٣- السلاح الوارد للفحص والسابق وصفه ببند الفحص الفني (ثالثا) عبارة عن مسدس ماركة حلوان صناعة مصرية بماسورة مششخنة عيار ٩ مم يحمل مفردات الرقم (؟؟؟؟؟؟) علي المنزلق والجسم من الجهة اليمني وبخزنة فارغة وهو كامل وسليم وصالح للاستعمال

٤- الأظرف الفارغة الواردة للفحص والسابق وصفها ببند الفحص الفني (رابعا-١) عبارة عن عدد (٢) اثنان ظرف فارغ كل منها مطرق الكبسولة خاص بطلقة من الطلقات المستخدمة علي الأسلحة النارية عيار ٣٩×٧,٦٢ مم سبق لإطلاقها باستخدام بندقية واحدة ذات أجزاء ميكانيكية متحركة عيار ٣٩×٧,٦٢ مم وهي البندقية الواردة للفحص بذات القضية.

٥- الأظرف الفارغة الواردة للفحص والسابق وصفها ببند الفحص الفني (رابعا-٢) عبارة عن عدد (٣) ثلاثة ظرف فارغ كل منها مطرق الكبسولة خاص بطلقة من الطلقات المستخدمة علي الأسلحة النارية عيار ٩ مم طويل سبق إطلاقها باستخدام سلاح ناري واحد ذات أجزاء ميكانيكية متحركة عيار ٩ مم طويل غير المسدس الوارد للفحص بذات القضية.

٦- المقذوف الوارد للفحص والسابق صفه تفصيلا ببند الفحص الفني (رابعا-٣) له قلب من الرصاص وغلاف من النحاس خاص بطلقة من الطلقات المستخدمة علي الأسلحة النارية عيار ٣٩×٧,٦٢ مم تم إطلاق الطلقة الخاصة به باستخدام سلاح ناري مشخن الماسورة غير البندقية الواردة للفحص بالحزر الأول بذات القضية.

٧- المقذوف الوارد للفحص والسابق وصفه تفصيلا ببند الفحص الفني (رابعا-٤) له قلب من الرصاص وغلاف من النحاس خاص بطلقة من الطلقات المستخدمة علي الأسلحة النارية عيار ٩ مم طويل تم إطلاق الطلقة الخاصة به باستخدام

## سلاح ناري مشخن الماسورة غير المسدس الواردة للفحص بالحزر الثالث بذات القضية .

٨- القطعة الرصاص الواردة للفحص والسابق وصفها تفصيلاً ببند الفحص الفني (رابعاً-  
٥) تمثل القلب الداخلي لمقذوف ناي خاص بطلقة من الطلقات المستخدمة علي  
الأسلحة النارية عيار ٦٢,٧×٣٩مم ويتعذر فينا تحديد ذاتية السلاح المستخدم في  
إطلاقها .

**هذا .. بتاريخ ؟؟؟؟؟؟ ورد تقرير الطب الشرعي الخاص بالمرحوم / ؟؟؟؟؟؟ بنتيجة**

### **مفادها ما يلي**

- ١- إصابة المجني عليه بالفخذ الأيسر حيوية حديثة ذات طبيعة نارية مفردة من  
مقذوف ناري مفرد أطلق من سلاح معد لإطلاق الأعيرة مفردة من عيار ٩ مم من  
مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب للأسلحة المفردة حيث كان اتجاه الإطلاق بشكل  
رئيسي من اليسار إلي اليمين في الوضع الطبيعي القائم للجسم .
- ٢- الواقعة بمجملها جائزة الحدوث وفق التصوير الوارد مذكرة النيابة بتاريخ  
معاصر لتاريخ الواقعة .
- ٣- تعزي الوفاة إلي الإصابة النارية المفردة بالفخذ الأيسر ما صاحبها من تهتك  
بالأمعاء الغليظة والدقيقة والشريان الحرقفي الداخلي ونزيف غزير داخل تجويف  
الحوض أدبي إلي صدمة نزفيه غير مرتجعة .
- ٤- كان قد مقضي علي الوفاة لحين التشريح حوالي يوم .

**بتاريخ ؟؟؟؟؟؟ ورد تقرير الطب الشرعي الخاص بالمتهم السادس / ؟؟؟؟؟؟ ..**

### **الذي تبين من الكشف الطبي عليه .. ما يلي**

تبيناه بصحة عامة عادية ، ووعي وإدراك سليم ، ومواضع الإصابة عبارة عن جرح  
مخيط بغرز جراحية في طور الالتئام يقع علي خلفية يمين الرأس بوضع رأسي  
طوله حوالي ٤ سم ، وآخر في منتصف خلفية الرأس ٢ سم ، وجرح مغطي بقشره  
بنية شبة قوسي الوضع خطي الشكل في طور الالتئام يقع أسفل الضلوع بطول

٥ اسم وآخر مماثل علي الجهة الخارجية لأعلي الفخذ الأيسر بطول ٦ سم وأثبتنا حالة المذكور ونرجئ البت في إجابة طلبات النيابة لحين موافاتنا بتقارير طبية تصف إصابته وقت الدخول للمستشفى التي ناظرت حالته لأول مرة .

هذا .. وقد تبين للنيابة العامة.. بتاريخ؟؟؟؟؟ بأن كل من ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، لم يتم عرضهم علي مصلحة الطب الشرعي .. لذلك فقد تم استدعائهم لعرضهم علي الطب الشرعي لإعداد تقارير بشأنهم .

هذا .. وبتاريخ؟؟؟؟؟ ورد تقرير الطب الشرعي الخاص بكلا من ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ منتهيا إلي الرأي بأن

تغيرت المعالم الأصلية الإصابية لإصابات المجني عليهما (١) ؟؟؟؟؟؟ (٢) ؟؟؟؟؟؟ بمضي الوقت وعوامل الشفاء والتطورات الالتئامية والتدخلات الجراحية والعلاجية التي كانت تستدعيهم حالتهم وقت الإصابة للإسعاف والعلاج .. وحكما علي ما جاء بمذكري النيابة العامة المرسلتين وأوراق العلاج الخاصة بالمجني عليهما الصادرة من مستشفى ؟؟؟؟؟؟ التعليمي الجديد ومستشفى ؟؟؟؟؟؟ التابع لوزارة ؟؟؟؟؟؟ وما أوراه كشفنا الطبي الشرعي عليهما والاشعات الخاصة بهما المجراه لهما طرفنا فإننا نري أن

١- إصابات المجني عليهما كانت في الأصل إصابات ذات طبيعة نارية حدثت من أعيره نارية م؟؟؟؟؟؟؟ بمقذوفات مفرجة يتعذر تحديد عيارها وعيار السلاح المطلق منها نظرا لعدم استقرار أي من المقذوفات أو فحصنا لها .

٢- إصابات المجني عليهما ممكنه الحدوث وفقا للتصوير الوارد علي لسانهما بمذكري النيابة المرسلتين (إطلاق أعيرة نارية عشوائيا من أسلحة آلية) وفي تاريخ معاصر للتاريخ الوارد بالأوراق للواقعة ؟؟؟؟؟؟.

٣- بخصوص المجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ / نرجئ البت في باقي طلبات النيابة لحين إعادة عرضه علينا بعد مرور ستة أشهر من تاريخ كشفنا الطبي الشرعي عليه مصحوبا بما يستجد من أية تقارير طبية حديثة خاصة بحالته .

٤- بخصوص المجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ نرجى البت في باقي طلبات النيابة لحين إعادة عرضه علينا بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ كشفنا الطبي الشرعي عليه مصحوبا بما يستجد من أية تقارير طبية حديثة خاصة بحالته وذلك حتي يتسنى لنا إجابة باقي طلبات النيابة .

**وبتاريخ ؟؟؟؟؟؟ ورد تقرير الطب الشرعي الخاص بالطفل / ؟؟؟؟؟؟ .. وكذا المجني عليها / ؟؟؟؟؟؟ .. والذي أنتهي مفادها كالتالي**

**أولا : بالنسبة للطفل / ؟؟؟؟؟؟**

١- تغيرت المعالم الأصبابية الأصلية لإصابة المذكور بالرأس نظرا لما طرأ عليها من تدخلات علاجية وعوامل شفاء بمرور الوقت ولكن حکما علي كل ما جاء بأوراق العلاج فإن إصابته كانت في الأصل ذات طبيعة نارية حدثت من مقذوف مفرد أطلق من سلاح ناري معد لإطلاق مثل هذه الأعبيرة النارية ويتعذر علينا فنيا تحديد عيارها أو عيار السلاح المطلق له نظرا لعدم استقرار المقذوف بالجسم ويتعذر علينا فنيا تحديد اتجاه الإطلاق ومسافة الإطلاق نظرا لقصور الوصف الفني بأوراق العلاج وإن كانت الإصابات تحدث وفق التصوير الوارد بمذكرة النيابة وفي تاريخ معاصر لتاريخ الواقعة .

٢- تخلف لدى المذكور من جراء إصابته بالرأس علي حالتها الراهنة فقد بعظام الجبهة الأيمن والصدغية والجدارية اليميني وهي عانة مستديمة تجاوزت العجز الكلي ١٠٠٪.

٣- أما بشأن إصابته بالساعد الأيمن فإنه نظرا لعدم وجود وصف لها بالأوراق الطبية المرفقة فإنه يتعذر البت في كيفية وتاريخ حدوثها .

**ثانيا : وبشأن المجني عليها / ؟؟؟؟؟؟**

١- تغيرت المعالم الأصبابية الأصلية لإصابة المذكورة بالفخذ الأيمن نظرا لما طرأ عليها من تدخلات علاجية وعوامل شفاء بمرور الوقت ولكن حکما علي كل ما جاء بأوراق العلاج فإن إصابته كانت في الأصل ذات طبيعة نارية حدثت من مقذوف مفرد أطلق من سلاح ناري معد لإطلاق مثل هذه الأعبيرة النارية ويتعذر علينا فنيا

تحديد عيارها أو عيار السلاح المطلق له نظرا لعدم استقرار المقذوف بالجسم ويتعذر علينا فنيا تحديد اتجاه الإطلاق ومسافة الإطلاق نظرا للقصور الوصف الفني بأوراق العلاج وإن كانت الإصابات تحدث وفق التصوير الوارد بمذكرة النيابة وفي تاريخ معاصر لتاريخ الواقعة وقد شفيت إصابتها دون تخلف ما يمكن احتسابه عاهة

**هذا .. وبتاريخ ؟؟؟؟؟؟ استدعت النيابة العامة الرائد / ؟؟؟؟؟؟ .. للتحقيق معه**

**بشأن هذه الواقعة .. فقرر ما يلي**

بأنه غير متذكر أي شيء عن الواقعة نظرا لمرور وقت طويل عليها .. ثم طلب الإطلاع علي محاضر الشرطة المحررة بمعرفته . فاستجابت له النيابة العامة .

### **ملحوظة**

وهنا تجدر الإشارة إلي انتفاء الغاية من التحقيق مع المذكور .. والغرض منها التأكد من مصداقية ما سطره بمحاضر الشرطة وذلك من خلال ما إذا كان سيدلي بذات الأقوال أم سيتناقض معها؟! أما وأن يتم تمكينه من الإطلاع علي محاضره وسرد ما فيها .. فلن يكون هناك بالطبع ثمة تناقض وبالتالي تنتفي الغاية من التحقيق معه!؟

حيث قرر بأنه .. كان هناك مشاجرة بين عائلة ؟؟؟؟؟؟ ، وعائلة ؟؟؟؟؟؟ وكان فيها ضرب نار من الطرفين بصورة عشوائية ، وبمجرد وصول إخبارية بذلك إلي مركز شرطة ؟؟؟؟؟؟ .. صدرت تعليمات بتشكيل فريق بحث لضبط الجناة .. وانه كان من ضمن الفريق .

### **وبمواجهته بعدم تواجده في مركز الشرطة في هذا اليوم**

زعم بأنه كان في راحة .. رغم عدم ثبوت ذلك بأي من دفاتر وسجلات المركز متعللا بأنه شأن داخلي ينظمه رؤسائه والعاملين معه .. كما قرر بأنه قد تم استدعائه من الأجازة فقطعها وحضر لمركز الشرطة بتاريخ ؟؟؟؟؟؟ الساعة ٢ ظهرا ومن هذا التوقيت بدأ إجراء تحرياته وذلك بالمشاركة مع المخبرين السريين والرائد / ؟؟؟؟؟؟ .

## واستطرد قائلاً .. بأن تحرياته

توصلت إلي وجود سلام في منزل المتوفى إلي رحمة مولاه / ؟؟؟؟؟ (وصحة اسمه  
؟؟؟؟؟؟.. مما يجزم بأن الضابط لم يتحرى عن شيء) .. فقام باستصدار إذن من النيابة وقام  
بتنفيذ الإذن وضبط السلام وإرساله إلي النيابة العامة.

## وأكد بأنه لم يتم إثبات أي مما تقدم بدفتر الأحوال

وأضاف .. بأن السلاح المضبوط عبارة عن بندقية آلية .. بدبشك حديد قابل  
للطي .. المستخدمة في الواقعة .

## وأضاف المذكور

بأنه قام بضبط المتهمان الأول والثاني وزعم أنهما أقرآ له بارتكاب الواقعة مع  
آخرين ، وأن الأول أرشده عن السلاح المستخدم وتم ضبطه ، وهو عبارة عن طبنجة ٩  
ملم حلوان.

**هذا .. وبتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة ٣,٣٠ مساء (أي بعد الواقعة بأكثر من عام  
وشهرين) مثل الرائد / ؟؟؟؟؟ (محرر محضر التحريات) أمام النيابة العامة ليطلب  
مزيد من الوقت لتكثيف تحرياته حول الواقعة للوقوف علي حقيقتها؟! ثم عاد  
بتاريخ ؟؟؟؟؟ ليعيد علي النيابة ذات المطلب؟! وبالاتصال هاتفيا بتاريخ ؟؟؟؟؟ تعهد  
بالحضور أمام النيابة العامة بتاريخ ؟؟؟؟؟ وبالفعل حضر وقرر بالآتي**

بأن دوره في الواقعة .. إجراء التحريات حول ظروفها وملابساتها ، تمشيط محل  
الواقعة للعثور علي الطبنجة ٩ ملي مطموسة الأرقام؟! ومعاينة مكان الواقعة .. وقد شاركه  
في ذلك أفراد من الشرطة السريين الذين لا يستطيع البوح عنهم .

## ملحوظة

لم يشر من قريب أو بعيد إلي اشتراك النقيب / ؟؟؟؟؟  
(السابق سؤاله) معه في التحري أو ضبط الطبنجة التي  
أشار إليها .. رغم إقرار الضابط / ؟؟؟؟؟ بأنه اشترك  
مع المائل وأنه كان ضمن فريق البحث؟! وهذا يجزم  
بأنه ثمة تضارب قاطع بأن لصحة الواقعة صورة مغايرة



## للمسطر بالأوراق .

وعلي نحو مرسل .. زعم أنه لا يوجد خلافات بين مصادرة السرية – المجهولة –  
وبين أي من المتهمين .. وأن تحرياته باتت نهائية .

### وقد أسفرت عن

نشوب مشاجرة بين عائلة ؟؟؟؟؟؟ وعائلة ؟؟؟؟؟؟ ونتج عنها وفاة كل من (؟؟؟؟؟؟؟) و  
(؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟) وأصيب فيها كل من (؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟) .

### وبالإضافة للمذكورين فقد تواجد بمجل الواقعة كل من

؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟ ، ومن الطرف الثاني / ؟؟؟؟؟؟؟ وآخرين .. وقد نشبت  
المشاجرة بسبب أولوية المرور في الشارع .. وقد استخدم فيها أسلحة نارية آلية وطبنجة ٩ ملم .

### وتحديداً أقرباًن

عائلة ؟؟؟؟؟؟؟ هم من كان بحوزتهم الأسلحة الآلية .. أما  
عائلة ؟؟؟؟؟؟؟ فقد كان بحوزتها الطبنجة ٩ مم ولا يستطيع  
تحديد محرز السلاح بعينه ، كما لا يستطيع تحديد كيفية  
حصولهم علي تلك الأسلحة .

### وعن قصده من لفظ ” وآخرين ”

قرر بأنهم أشخاص كانوا متواجدين بمحل الواقعة ولم تتوصل التحريات لتحديدهم أو وجود  
صله بينهم وبين الواقعة .

### وقرر بأنه عثر علي طبنجة ٩ مم أثناء تمشيط مكان الواقعة؟!!

### في مكان لا يخضع لسيطرة أحد من الطرفين

ولم تتوصل التحريات لمعرفة صاحب هذا السلاح (رغم أنه زعم أنه ضمن الأسلحة  
المستخدمة في الواقعة) .

وعن محدث إصابات المصابين والمتوفين إلي رحمة الله

قرر بأن تحرياته لم تتوصل لتحديد شخص محدث

الإصابات لأنها كانت مشاجرة وتتسم بالعشوائية .

وعن المطلوب ضبطهم وإحضارهم

؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟

قرر بأنه لم يتمكن من ضبطهما وجاري بذل المزيد من الجهد (رغم أنه أشار إلي

أن تحرياته نهائية) .

وأقر صراحة بأن تحرياته لم تتوصل عما إذا كان كلا من

كانا متواجدين بالواقعة من عدمه ( ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ )

هذا .. وبسؤاله ومواجهته بأقوال من ثم سؤالهم بالأوراق وبالتقارير الفنية .. أشار إلي أن تحرياته لم تتوصل إلي كل ذلك .. وأعاد عبارة " تحرياتي لم تتوصل إلي ذلك " العديد من المرات (مما يؤكد قطعاً بقصور تحرياته وانعدام جديتها وعدم إضافتها لثمة جديد رغم استغراقه في إجرائها أكثر من خمسة عشر شهراً كما (قرر)

**لما كان ذلك**

وبناءً علي ما تقدم .. وبرغم تهاثر الأوراق وانعدام وجود ثمة دليل يقيني حيال المتهم المائل (وكل أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟) وأنهم في حقيقة الأمر ومن خلال الثابت والواضح جلياً بالأوراق أنهم مجني عليهم .. فكل منهم به العديد من الإصابات التي تعجزه تماماً عن إتيان أي فعل في هذه الواقعة .. فضلاً عن أن الشخص الوحيد من عائلة / ؟؟؟؟؟؟ .. المقال بحمله سلاح ناري (طبنجة ٩ مم) هو المرحوم / ؟؟؟؟؟؟ .. الذي توفي إلي رحمة مولاه متأثراً بجراحه التي أصيب بها في ذات الواقعة بما لا يتصور أن يكون قد حمل سلاحاً .

## أما باقي أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟

فقد كانوا عزل من السلام ولم ينسب لأي منهم (في الواقع والحقيقة والتحريات) حمل سلاح واستخدامه أو أنه تسبب في مقتل أي من المجنبي عليهم أو إصابة أي شخص .. بدليل هذا العدد الهائل من المصابين من هذه العائلة (وكلها إصابات غاية في الخطورة) فضلا عن وفاة أحدهم (الحاج / ؟؟؟؟؟؟) .

### وفي المقابل

فقد أكدت الأوراق والتحقيقات وتحريات المباحث أن أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ كانوا يحملون الأسلحة الآلية ، ويطلقون منها الأعيرة النارية بشكل عشوائي مما أسقط جميع الأفراد المنتمين لعائلة ؟؟؟؟؟؟ وهذا يؤكد قطعاً أنهم قد أحدثوا الإصابات التي أودت بحياة المجنبي عليهما المنتمين لنفس عائلتهم (؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟) .

### والقول بغير ذلك

يخالف الواقع والحقيقة وما أسفرت عنه الأوراق والتحريات وكافة ما يمكن استقراء الأدلة منه .. وهو الأمر الذي يؤكد وبحق أن للواقعة برمتها صورة مغايرة تماماً للثابت بأمر الإحالة المقدم علي أساسه المتهمين للمحاكمة .. والذي شابه البطلان وقيامه علي أدلة غير كافية لحمل الاتهامات (التي مبناها الافتراضات والتخمينات والاعتبارات المجردة من الدليل) .. ومن ثم يتأكد براءة المتهم المائل وجميع أفراد عائلته وذلك علي النحو الذي نتشرف ببيانه في دفاعنا التالي

## **الدفاع**

من خلال الوقائع أنفة الذكر والتي تشرفنا بعرضها علي هيئة المحكمة الموقرة .. يتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن الواقعة لها صورة مغايرة تماماً لما هو وارد بأمر الإحالة .. وهو الأمر الذي يستوجب بداءة التصدي لهذا الأمر وتعديل مسار الدعوى وفق صورتها الحقيقية حيال المتهم المائل وجميع أفراد عائلته .. فضلاً عن وجود عدة متهمون آخرون إشتراكوا في الواقعة بما يستوجب إتخاذ اللازم نحو هذا الأمر .. وهذا كله وغيره الكثير من أوجه القضاء براءة المتهم مما هو مسند إليه وذلك علي النحو الذي نشرف ببيانه من خلال أوجه الدفاع التالية .

## **الوجه الأول**

**فقد ثبت من خلال أوراق هذا الاتهام وما جري فيه من تحقيقات ، أن هناك أشخاص آخرون (غير من وجهت إليهم النيابة الاتهام ) من عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. قد اشتروا في الواقعة مع المتهم السادس والمتوفيان ( ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ) وأحدثوا إصابات كل من ( الطفل / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ) وآخرون .. ومع ذلك لم توجه إليهم النيابة العامة الاتهام ولم تأمر بإحالتهم إلي محكماتكم الموقرة ... بما يستوجب إقامة الدعوى ، عليهم وإحالة الأوراق إلي النيابة العامة للتحقيق في ذلك وفقاً للباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية .**

## **بداية .. فقد نصت المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية علي أن**

إذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم ، أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم ، أو أن هناك جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، فلها أن تقيم الدعوى علي هؤلاء الأشخاص ، أو بالنسبة لهذه الوقائع ، وتحيلها إلي النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون .

وللمحكمة أن تندب أحد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق وفي هذه الحالة تسري علي

العضو المنتدب جميع الأحكام الخاصة بقاضي التحقيق .

وإذا صدر قرار في نهاية التحقيق بإحالة الدعوى إلى المحكمة وجب إحالتها إلى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى ، وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية وكانت مرتبطة مع الدعوى الجديدة ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وجب إحالة القضية كلها إلى محكمة أخرى .

### وفي هذا الشأن استقرت أحكام النقض علي أن

الأصل هو الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة حرصا علي الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية ، إلا أنه أجاز بمقتضى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية من باب الاستثناء فيما أجازته لمحكمة الجنايات - لدواع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها المشرع نفسه .. وهي بصدد الدعوى المعروضة عليها .. أن تقيم الدعوى الجنائية عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، ولا يترتب علي استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى الجنائية أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية - حين التصدي - وكانت مرتبطة مع الدعوى الجديدة ارتباطا لا يقبل التجزئة .. وجب إحالة القضية كلها إلى محكمة أخرى ، بمعنى أنه يجب علي المحكمة تأجيل الدعوى الأصلية حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدت لها.

(الطعن رقم ٣٤١١١ لسنة ٨٤ ق جلسة ٢٠١٥/١١/٨)

### كما قضي بأن

لما كانت محكمة الجنايات لم تقم بإحالة الدعوى إلى سلطة التحقيق لإجراء التحقيق في الوقائع والمتهمين الجدد كما لم تقم بندب احد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق في التهم الجديدة والمتهمين الجدد بل اعتبرت أنها بمواجهتها الطاعن الأول بالتهم الجديدة وإعلان المتهمين بالجدد قد تصدت للدعوى وأمرت بإحالة الدعوى إلى

محكمة أخرى فإنها تكون قد أخطأت بمخالفتها صريح نص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٨٢ ق جلسة ٢٠١٢/١٢/٢٠)

### ولما كان ذلك

ويتطبيق جملة المفاهيم و الثوابت والأصول القانونية أنفة البيان علي أوراق وواقعات وتحقيقات النيابة العامة .. في هذا الاتهام .. يتضح أن هناك العديد من الأشخاص المنتمين إلي عائلة ؟؟؟؟؟؟ قد اشتركوا مع المتهم السادس حالياً .. ومع المتوفيان إلي رحمة مولاها / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ... في إحداث إصابات أفراد عائلة " ؟؟؟؟؟؟ " سواء المتوفى إلي رحمة الله / ؟؟؟؟؟؟ .. أو المتهمين الخمسة الأوائل في هذه القضية أو المجني عليهم / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ .. وهو ما كان يستوجب توجيه الاتهام إليهم بقتل المجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ .. وبالشرع في قتل باقي المجني عليهم .. وبإحداث عاهة مستديمة ( بنسبة ١٠٠% ) بالصغير / ؟؟؟؟؟؟ .. إلا أن النيابة العامة .. لم توجه لأي من هؤلاء الأشخاص (التالي ذكرهم ) ثمة اتهام .. وهذا ينم عن قصور شديد في تحقيق الواقعة الراهنة بما يستوجب إتخاذ اللازم قانوناً نحو تصويب هذا الخطأ الجسيم .. وذلك وفقاً لما يلي:

### بداية :

**فإن هؤلاء الأشخاص الذين يجب أن يوجه إليهم الاتهام جنباً إلي جنب مع**

### المتهم السادس .. هم :

١- ؟؟؟؟؟؟ .

٢- ؟؟؟؟؟؟ .

٣- ؟؟؟؟؟؟ .

٤- ؟؟؟؟؟؟ .

وهؤلاء المتهمون الأربعة قد اشتركوا في الواقعة الراهنة وكان لكل منهم دور إيجابي فاعل فيها .. حيث حملوا الأسلحة النارية وتعدوا بها ( علي المتهم السادس والمتوفيان إلي رحمة الله / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ) علي أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ ... وحيث قدمت ضدّهم الدلائل علي نحو ما يلي :

أنه بتاريخ ٢٠٠٠ وحال التحقيق مع / أحمد أفراد عائلة ( ) والمجنبي عليه ، والمتهم في هذه القضية .. فضلاً عن كونه شاهد الإثبات الثاني .. يتضمن أنه قرر صراحة في أقواله ( ص ١١٩/٥٢ ) بأنه لحظة خروجه من بيته شاهد كل من

- والده / ، ، ، الحاج / .. من أفراد عائلته .
- كما شاهد كل من / ، ، (المتهم السادس حالياً) ،
- رحمة مولاة أيضاً) ، ، و / .. من أفراد عائلة .

وقرر بأن جميع أولاد ٢٠٠٠ كانوا حاملين للأسلحة النارية الآلية .. وذلك علي النحو الذي أقر به ضابط المباحث / ( القائم بالتحريات ) في أقواله أمام النيابة العامة ، كما أقر بذلك المتهم السادس بأن أقاربه كانوا يحملون الأسلحة النارية الآلية ، وكذا أقرت السيدة / ٢٠٠٠ .. وقد قاموا بالتعدي بها علي أفراد عائلة ٢٠٠٠ .. كما أضاف / ٢٠٠٠ .. أنه رأي المدعو / ٢٠٠٠ حال حمله لسلاح آلي (طبنجة ) ص ١٢٦/٥٨ .

كما أكد بأن محدث إصابته الموصوفة بالأوراق

هو المدعو / ٢٠٠٠

حيث أطلق عليه عيار ناري واحد أصابه في الجهة اليمنى من البطن مستخدماً في ذلك بندقية آلي .. كما قطع بأن محدث إصابة نجله / ٢٠٠٠ .. هو المدعو / سعيد ٢٠٠٠ .. باستخدام سلاح آلي أيضا .

ومن ثم قررت النيابة العامة

استدعاء كل من / أحمد كمال ، ، و ، و ٢٠٠٠ .. لجلسة تحقيق عاجلة .. لما

تم توجيئه إليهم من اتهامات .

إلا أنه وحتى صدور أمر الإحالة في القضية الراهنة

ولم يتم ضبط كلاً من ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ .. حتى أنه بسؤال

ضابط الواقعة ( الرائد / ؟؟؟؟؟؟ ) عن ذلك .. قرر بأنه لم

يتمكن من ضبطهما وجاري بذل مزيد من الجهد.

ومع ذلك لم تتمهل النيابة العامة

لحين تنفيذ ذلك .. وقررت إحالة القضية بحالتها الراهنة دون تحقيق مع سألني

الذكر أو توجيه أي اتهام لهما .. مما يؤكد وجود قصور شديد في تحقيق الواقعة ، يجب

تصويبه بإحالة الأوراق للنيابة لإدخال هذين المتهمين .. ضمن أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ مرتكبي

الواقعة في حق عائلة ؟؟؟؟؟؟ .

#### الدليل الثاني

**أنه بسؤال جميع شهود إصابات الواقعة من عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. قطعوا باشتراك كلاً**

**من / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ( شقيق المتهم السادس والمتوفى إلي رحمة الله / ؟؟؟؟؟؟ ) في الواقعة .**

حيث قرر المتهم المائل ( شاهد الإثبات الأول ) في التحقيقات (ص ٧٨/١٠) أن

المدعوان / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ( شقيقي المتهم السادس المتسبب في الخلاف ابتداءً ) كانا

متواجدين واشتركا في الواقعة وحملا السلاح الناري وتعديا ( مع أقاربهما ) علي أفراد عائلة

؟؟؟؟؟؟؟ .

#### كما قرر / ؟؟؟؟؟؟

بأن المدعو / ؟؟؟؟؟؟ .. هو العنصر الأساسي في الواقعة .. وهو أول من تعدي عليه

هو وأهليته ، وكان يحمل سلاح آلي (ص ٨٦/١٨)

#### وكذا بسؤال الطفل / ؟؟؟؟؟؟

فقد قرر صراحة بأنه مصاب بعيارين ناريتين احدهما في رأسه والأخر في ذراعه ..

وكلاهما أطلقه عليه المدعو / ؟؟؟؟؟؟ .. (ص ١٣٦/٦٨) .



## وأيضاً بسؤال المجني عليها / ؟؟؟؟؟؟

قررت بوجود المدعو/ ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، وغيرهم .. وأنهم اشتركوا في حمل السلاح الآلي والتعدي به علي أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ ص ١٤٠/٧٢ كما قررت بأنه قاتل عمها / ؟؟؟؟؟؟ ..هو المدعو/ ؟؟؟؟؟؟ (ص ١٤٣/٧٥)

## وكذلك بسؤال السيدة / ؟؟؟؟؟؟

أقرت صراحة بأن محدث إصابتها بطلق ناري في رجلها هو المدعو/ ؟؟؟؟؟؟ .. مستخدماً سلاح ناري ( بندقية ) ص ١٤٦/٧٨ .

## هذا .. وبرغم جماع ما تقدم

تأتي النيابة العامة غير موجهة لثمة اتهام لهؤلاء الأشخاص الثابت بلا مرأء تواجدهم في مسرح الواقعة ، واشتراكهم في التعدي علي أفراد عائلة أولاد ؟؟؟؟؟؟ وإحداث إصاباتهم التي أودت بحياة أحدهم وشرعت في قتل الآخرين علي التفصيل أنف البيان .. وهو الأمر الذي يؤكد قصور تحقيقات النيابة العامة لهذا الاتهام بما يستوجب التصدي لذلك واتخاذ الإجراءات القانونية حيال إدخال المتهمون المذكورون سلفاً في هذا الاتهام .

## الدليل الثالث

أنه باستقراء أوراق الدعوى الراهنة .. يتأكد أن النيابة العامة قد أفسدت في استدلالها وأخطأت خطأً جسيماً في الاستنباط .. حينما اتخذت من بضعة كلمات حررها النقيب/ أحمد بدري بتاريخ ؟؟؟؟؟؟ زاعماً بأن تحرياته لم تتوصل لما إذا كان المدعو/ ؟؟؟؟؟؟ كان في الواقعة من عدمه (ص ١٣٣/٦٥) .

## واتخذت من هذا القول المرسل

**سنداً لعدم توجيه أي اتهام للمذكورين .**

كما أفسدت في استدلالها وأخطأت خطأً جسيماً في الاستنباط .. حينما اتخذت من بضعة كلمات حررها الرائد / ؟؟؟؟؟؟ .. بتاريخ ؟؟؟؟؟؟ بأن تحرياته لم تتوصل لما إذا كان المدعو/ ؟؟؟؟؟؟ .. كان متواجد بالواقعة من عدمه .

**وهذا وجه ثاني للفساد في الاستدلال حيث اتخذت النيابة**

**من هذه الكلمات سنداً لعدم توجه ثمة اتهام**

**للمدعو/ ؟؟؟؟؟ .**

**لما كان ذلك وحيث أن المستقر عليه نقض أن**

لما كان الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها علي التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة مادام أنها كانت مطروحة علي بساط البحث إلا أنها لا تصلح لأن تكون قرينة أو دليلاً أساسياً علي ثبوت التهمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في التدليل علي ثبوت الجريمة في حق الطاعن علي تحريات الشرطة دون أن تكون معززة بأدلة أخرى ، فإن الحكم يكون قد بني علي عقيدة حصلها من رأي محرر محضر التحري من تحريه لا علي عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها وهو يعيبه بالقصور والفساد في الاستدلال .

( الطعن رقم ٦٥٠٥ لسنة ٤ق - جلسة ٢٦/١/٢٠١٤ )

وحيث تساندت النيابة العامة في عدم توجيه أي اتهام لسالفي الذكر علي مجرد

تحريات لا يجوز التعويل عليها بمفردها إذ لا تعدو أن تكون رأي لمجريها .. وهذا خطأ جسيم يستوجب التصدي له بالطلب الراهن .

**وبالبناء علي جملة ما تقدم**

يتضح جلياً .. أن جملة الدلائل أنفة البيان قد قطعت بأن هناك متهمون آخرون يجب

تحريك الدعوى العمومية ضدهم في ذات الواقعة الراهنة .. وهو ما يترتب عليه أمرين .

**الأول:** بطلان أمر الإحالة الصادر عن النيابة العامة

لابتناءه علي عدم إمام بواقعات التداعي

وعناصرها وملابسات الواقعة .

**الثاني:** أن هناك متهمون آخرون يجب توجيه الاتهام

إليهم .. بما يستوجب أن تستعمل عدالة المحكمة

سلطتها وتحيل الأوراق إلي النيابة للتحقيق

واتخاذ اللازم نحو ما تقدم .

## الوجه الثاني

بطلان قيد ووصف النيابة العامة للاتهام الموجه إلي المتهمين من الأول حتى الخامس وذلك لاتهامهم بالقتل العمد مع سبق الإصرار باستخدام سلاح ناري رغم ثبوت أن أي من هؤلاء المتهمين لم يكن يحمل ثمة سلاح ناري وأنهم قد تمت مباغتتهم بالهجوم عليهم وهم عزل من السلاح مما نتج عنه سقوطهم وزويهم مصابين وقتلي .. مما يستحيل اتهامهم بالقتل باستخدام سلاح ناري .

**بداة .. فقد نصت المادة ٢/٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية علي أن**

وترفع الدعوى في مواد الجنايات بإحالتها من المحامي العام أو من يقوم مقامه إلي محكمة الجنايات بتقرير اتهام يبين فيه الجريمة المسندة إلي المتهم وأركانها المكونة لها وكافة الظروف المشددة والمخففة .. وترفق به قائمة بمؤدي أقوال شهود وأدلة الإثبات .

**كما نصت المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات علي أن**

لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور ، كما لا يجوز الحكم علي غير المتهم المقامة عليه الدعوى .

**وفي هذا الشأن تواترت أحكام النقض علي أن**

إذا جاز للمحكمة أن تغير وصف التهمة مع بقاء الوقائع علي حالتها ، فليس لها أن تعدل التهمة بإضافة وقائع جديدة لم يسبق إسنادها إلي المتهم حتى ولو نفتت نظر الدفاع إلي هذا التعديل لأن في ذلك حرمان للمتهم من حقه .

(الطعن جلسة ١٩٣٥/١٢/٢ مجموعة القواعد)

**لما كان ذلك**

وكان الثابت من خلال الإطلاع علي قيد ووصف النيابة العامة للتهمة المنسوبة للمتهمين الخمسة الأوائل يتضح أنها أسست اتهامها لهم بالقتل والشروع فيه علي أساس أنهم استخدموا في ذلك أسلحة نارية في حين أن الثابت بالأوراق أن أي من المتهمين الخمسة لم يكن يحمل ثمة سلاح ناري .. وذلك علي التفصيل التالي :

**فالتهمة الأول**

؟؟؟؟؟؟ .. فهو المتسبب مع المتهم السادس في بدء المشاجرة محل هذا الاتهام ..

حيث كان خارجا إلي " الغيط " بما لديه من " بهائم " ولا يحمل آنذاك سوي عصا " يهش بها علي بهائمها " وبمجرد خروجه من بيته حتى فوجئ بالمتهم السادس بسيارته الميكروباس .. قد أغلق الشارع .. فطالبه بالرجوع ليستطيع المرور " هو وبهائمها " إلا أن ذلك المتهم السادس قد أبي الرجوع ، وطالب الأول بالرجوع؟! وكانت هذه البداية .. التي يستحيل معها القول بأن المتهم الأول كان يحمل سلاح ناري " طبنجة " حال توجهه لممارسة أعمال الفلاحة في غيطه!؟.

### والأكثر من ذلك

فقد شهد المتهم السادس بأن الأول لم يكن معه ثمة سلاح ناري ، وأن كل ما كان لديه آنذاك مجرد عصا .. زعم أنه حاول الهجوم عليه بها .. مما يؤكد قطعا بعدم حمل المتهم الأول لثمة سلاح ناري حال المشاجرة .

### أما المتهم الثاني

?????? .. فقد تم الزج به في هذا الاتهام زجا .. حيث أنه لم يشارك فيه من قريب أو بعيد .. فقد كان نائما في مسكنه واستيقظ علي حدوث المشاجرة وإطلاق الأعيرة النارية .. وعندما خرج من منزلة فوجئ بأقاربه وزويه مصابين وملقين علي الأرض .. فهرع مع الأهالي نحو إنقاذهم ونقلهم إلي المستشفيات .

### ومن ثم يتضح

أن المذكور ليس له ثمة دور في الواقعة وبالطبع لم يكن يحمل سلاحا ، ولم يدع في حقه مدع أنه كان يحمل سلاح أو أنه أصاب أي شخص .. مما يستحيل توجيه تهمة القتل أو

## حتى الشروع باستخدام سلاح إليه .

### وعن المتهم الثالث

فتجدر الإشارة بداعة إلي أنه يبلغ من ال ؟؟؟؟؟؟ ٧٧ عاما .. حسبما هو ثابت بالأوراق .. ومن ثم يستحيل القول بأنه كان يحمل ثمة أسلحة نارية ولو حتى " طبنجة " فهو بالكاد يقوي علي السير في أقدامه .. ذلك أنه مريض بمعظم أمراض الشيخوخة ، وليس لديه القوه أو المقدرة علي حمل سلاح أو استعماله .

### هذا بالإضافة إلي

إلي أنه أيضا أقر بأنه كان نائما واستيقظ بمناسبة المشاجرة ، وما أن خرج من منزله حتى تمت إصابته بعيارين ناربيين في ساقه اليميني .. أعجزتاه تماما عن التحرك.. حيث أنتجا كسر مفتت بالفخذ الأيمن .. الخ وهو ما يستحيل معه القول بأنه كان يحمل سلاح أو انه أصاب أي شخص كان .

### والأكثر من ذلك

فإن الثابت من أقوال المتهم السادس .. أنه قد زعم بأن هذا المتهم كان يحمل سلاح ويطلق منه علي جدران المنزل (فعلي الفرض الجدلي بصحة ذلك) فإن ذلك يجزم بأنه لم يحدث إصابة أي شخص .. فضلا عن استحالة تصور صحة هذا الزعم بالنظر إلي سن هذا المتهم الثالث .. مما يجزم بان توجيه النيابة العامة الاتهام إليه قد جانبه الصواب لاسيما ذاتها سألته ابتداءا كمجني عليه .. فكيف ولماذا تغير الحال ووصفه بأنه متهم .

### أما المتهم الرابع

؟؟؟؟؟؟.. فقد أقر صراحة بأنه لم يكن له ثمة دور أيضا في الواقعة ، حيث كان نائما وأيقظته زوجته وأخبرته بأن والده مصاب في الشارع .. فهرع نحو إنقاذ والده .. وما أن حاول حمله لإنقاذه حتى تمت إصابته غدرا .

## وقد أكد هذه الرواية

الطفل / ؟؟؟؟؟ (نجل المتهم الرابع) حال التحقيق معه علي سبيل الاستدلال .. حيث أقر بذات أقوال والده حرفيا من أنه كان نائما وأيقظته زوجته فهرع بلا تفكير نحو إنقاذ والده .. وهذا يجزم يقينا بأنه لم يكن يحمل ثمة سلاح ويؤكد بطلان قيد ووصف النيابة العامة في حقه .

### هذا .. ومن خلال جملة ما تقدم

يضحى ظاهرا أن الأوراق أسفرت عن أي من المتهمين سالفى الذكر .. لم يكن يحمل ثمة سلاح نارى علي الإطلاق .. وأنهم جميعا قد تمت إصابتهم إصابات خطيرة كادت أن تودي بحياتهم .. كما أصيب في ذات الواقعة أهليهم وذويهم ومنهم (الطفل ؟؟؟؟؟ ، والآنسة / ؟؟؟؟؟ ، والسيدة / ؟؟؟؟؟) فهل يمكن تصور حجم هذه الإصابات والخسائر الجسدية مع القول بحمل المتهمين لأسلحة نارية .. فإذا كان هذا الأمر صحيحا لما بلغت الإصابات فيهم وفي ذويهم هذا المبلغ الهائل ولا سنطاعوا رد الاعتداء عنهم .

### لما كان ما تقدم

وحيث ورد بقيد ووصف النيابة العامة أن ثمة سلاح نارى " طنبجة " كان لدي الطرف الأول في المشاجرة " عائلة ؟؟؟؟؟ " التي ينتمي إليها المتهمون الخمسة الأوائل .. فعلي الفرض بصحة ذلك .. فإن الأوراق قد أسفرت عن أن الوحيد من هذه العائلة الذي كان يحمل سلاحا (طنبجة) هو الحاج / ؟؟؟؟؟ (المجنى عليه) والذي توفي إلى رحمة الله تعالى متأثرا بإصابته بأعيرة نارية .. وهو الأمر الذي يؤكد (أنه مع الفرض بصحة ذلك) فإن السلاح كان بيد المرحوم المذكور .. وأطلق منه .. ومع استمرار الفرض بإحداث إصابة أي شخص .. فإن الدعوى الجنائية المقررة لذلك تكون قد انقضت بوفاة المذكور .. بما يستحيل نسبتها للمتهمين الحاليين .

## وهو الأمر الذي يجزم

وبحق ويقين ببطلان قيد ووصف النيابة العامة للاتهام الموجه إلي المتهمين الخمسة الأوائل وذلك لعدم ثبوت حيازة أي منهم لثمة سلاح ناري .. فكيف إذن توجه إليهم تهمة القتل باستخدام سلاح ناري؟! وهذا يؤكد يقينا ببراءة المتهمين مما هو مسند إليهم .

### الوجه الثالث

**بطلان الاتهام الموجه من النيابة العامة للمتهم المائل – وأفراد عائلته – حيث أن صحة وصفهم في هذه الواقعة أنهم ” مجني عليهم ” وليسوا جناه ، وهو ما لمستة النيابة في بداية التحقيقات ، ولم تغير مسارها إلا بموجب تحريات مكتبية وغير جدية ومعدومة لم تنتج ثمة دليل جدي يمكنه حمل هذا الاتهام بل جاءت معيبة ومرسلة ولم يساندها أي دليل ، مما يؤكد قيام هذا الاتهام دون دلائل كافية مما يسقطه في حق المتهم ويبطل اتصال المحكمة بهذا الاتهام**

**بداية .. فقد نصت المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية علي أن**

**إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جنائية أو جنحة أو مخالفة ،**

**وأن الأدلة علي المتهم كافية دفعت الدعوى إلي المحكمة المختصة .....**

**وهذا عين ما قرره محكم النقض بقولها بأن:**

يجب أن يتم تقدير الأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسؤولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسؤولية ومقدار العقوبة، وأن يكون ذلك في حدود القانون إيثاراً من المشرع لمصلحة المتهم.

(الطعن رقم ٩٣٧٨ لسنة ٦٠ ق – جلسة ١١/٨/١٩٩٧)

**كما قضى بأن:**

لما كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها أو عناصرها المختلفة ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصاً سائغاً وأن يكون دليلاً فيما انتهت إليه قائماً في أوراق الدعوى، في الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات، فإنه يكون معيباً لابتنائه على أساس فاسد بحيث إذا كان لا أثر لها في شيء منها فإن عمل القاضي في هذه الصورة يعتبر ابتداءً للوقائع وانتزاعاً

لها من الخيال.

(الطعن رقم ٢٥٩٥١ لسنة ٨٥ ق - جلسة ٢٠١٦/٢/٦)

**ليس هذا فحسب**

**بل قررت محكمة النقض صراحة بأن**

**إقامة الدعوى الجنائية علي خلاف ما تقضي به المادة**

**٢١٤ إجراءات جنائية أثره انعدام اتصال المحكمة بها .**

(الطعن رقم ١٥١٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٢٦)

**وهذا عين ما عاب الاتهام المائل**

ذلك أن النيابة العامة استهلت تحقيقاتها في هذه الواقعة وانتقلت إلي حيث مكان المتهم المائل في المستشفى ، وتأكدت أولاً من أن حالته الصحية تسمح بالتحقيق معه ، وبالفعل قامت بإجراء التحقيق علي أساس ما أسفرت عنه الأوراق وأكدت .. وهو أن المتهم الراهن وعائلته هم المجني عليهم .. ومن ثم أنهت النيابة تحقيقاتها مع هذا المتهم .. دون أن تتخذ ضده ثمة إجراء تحفظي أو احتجاز أو ما شابه .

**وسارت الأمور في نصابها الصحيح علي نهج ما تقدم**

**حتى ورد للنيابة العامة المحضر المؤرخ ؟؟؟؟؟؟**

**المحرر بمعرفة الرائد / ؟؟؟؟؟؟**

**قولا بأنه محضر التحريات**

والذي أورد من خلاله ما لا يخرج وصفه عن انه مجرد تلخيص للأوراق مضافا إليها تخميناته وافتراضاته من عندياته ، فضلا عن إيراد ما لا يخرج وصفه عن كونه رأي شخصي لهذا الضابط .. ولم يقم عليه ثمة دليل أو سند . حيث قرر بما مؤداه

**" حدوث مشاجرة بين عائلتين هما (؟؟؟؟؟؟؟) ، و(؟؟؟؟؟؟؟) وقد تطورت حيث**

**قاموا بإحضار أسلحة نارية وإطلاق الأعبرة النارية منها علي بعضهم**

**بطريقة عشوائية وبكثافة نتج عنها وفاه كل من ..... وإصابة كل**

**من ..... "**



ومن خلال هذه العبارات المختصرة والمقتضبة .. قرر الضابط أن ذلك هو كل ما توصل إليه .. وهو الأمر الذي يقطع بأن هذه التحريات باطلة ومعدومة وغير جديده ذلك أنها معيبة بالعيوب الآتية :

### العيب الأول

**أن السيد الضابط لو كان كلف نفسه عناء البحث والتحري لتأكد له أن ثمة متهمون آخرون قد اشتركوا في الواقعة من جانب عائلة ؟؟؟؟؟ (المعتدية) وهم**

- ؟؟؟؟؟ (محدث إصابة المتهم الرابع / ؟؟؟؟؟ .. التي كادت أن تودي بحيات).

- ؟؟؟؟؟ .. الذي أكد الأوراق اشتراكه في الواقعة وحمله سلاح آلي فيها .

- ؟؟؟؟؟ .. محدث إصابة المتوفى إلي رحمة الله / ؟؟؟؟؟ ، ومحدث إصابات الصغير / ؟؟؟؟؟ .. والتي خلفت لديه عاهة مستديمة بنسبة (١٠٠٪) .

- ؟؟؟؟؟ .. محدث إصابة المجني عليها / ؟؟؟؟؟ .. والمشارك في الواقعة بما كان لديه من سلاح آنذاك .

أما وأن خلت تحرياته من ثمة ذكر لهؤلاء الأشخاص ودورهم في الجريمة .. الأمر الذي يجزم بعدم جدية التحريات وبطلانها بما لا تصلح سندا وحيدا لهذا الاتهام .

### العيب الثاني

**أن السيد الضابط .. لو كان كلف نفسه عناء التحريات لتبين أن المتهم الثالث / ؟؟؟؟؟ .. يبلغ من العمر سبعة وسبعون عاما .. ويعاني من معظم أمراض الشيخوخة.**

ومن ثم فهو لا يقوي علي الاشتراك في مشاجرة ولا يقدر علي حمل سلاح ناري أو استخدامه .. فهو بالكاد يستطيع السير علي قدميه .. أما التشاجر والشد والجذب والضرب وعكسه .. فهي أمور مستحيلة علي هذا المتهم .. فهو لا يستطيع المناقشة في موضوع ما ولا يستطيع المجادلة فيه .. فكيف يمكن القول بأنه اشترك في مشاجرة أو فرض قوه

واستعراضها؟! بل كيف يمكن القول بأنه يستطيع القتل؟!.

### وبرغم جملة ما تقدم

فقد أشار الضابط في شأن المتهم الثالث . ذات ما زعمه في حق باقي المتهمين؟؟ حتى من ثبت حمله للسلاح منهم .. فهل يجوز المساواة بين شاب فتي يستطيع حمل السلاح الآلي والاستعراض به .. بأخر يبلغ من العمر عتيا وبالكاد يستطيع الوقوف علي قدميه؟! وهذا يؤكد يقينا ببطلان تلك التحريات ومخالفتها للحقيقة والواقع .

### العيب الثالث

أن هذه التحريات قد شابها التناقض والنضارب بين ما سطر بها ، وما ورد بالتحقيقات من أقوال للضابط المذكور (محرر محضر التحريات) بل ومع الحقيقة والواقع وطبائع الأمور .

فقد أشار الضابط في أقواله أمام النيابة العامة صراحة بأن " عائلة؟؟؟؟؟ " فقط هي التي كانت تحمل الأسلحة الآلية ، وأن عائلة؟؟؟؟؟ لم تكن تحمل سوي طبنجة (علي فرض صحة ذلك) .

### ومع ذلك يرتل في محضر التحريات الزعم

**أن العائلتين قاموا بإحضار أسلحة نارية وإطلاق الأعيةر منها بطريقة عشوائية وبكثافة .**

ووصف العشوائية والكثافة ولئن كان ينطبق علي الأسلحة الآلية (التي تحت يد المشتركين في الواقعة من عائلة؟؟؟؟؟) .. إلا أنها لا تنطبق تماما ونهايا علي طبنجة حلوان ٩م كما وصفها الضابط (بفرض حيازة عائلة؟؟؟؟؟ لها) .

### وهو الأمر الذي يؤكد

أنه ساوى بين العائلتين في الأفعال والنتائج .. فكيف يمكن القول بأن أسلحه آلية متعددة تنتج آثار تتشابه مع طبنجه واحدة ٩ م (بفرض وجودها) .. ومن ثم يتجلى ظاهرا بأن الضابط المذكور لم يقم بثمة تحريات جدية للتوصل إلي حقيقة الواقعة .

## العيب الرابع

حتى مع الفرض الجدلي بصفة ما أورده الضابط من أسماء لأفراد العائلتين .. إلا أنه قد عجز من خلال تحرياته الباطلة .. عن بيان دور كل فرد من العائلتين في الواقعة ، ومن منهم كان يحمل سلاحا ، ومن منهم أحدث إصابة أحد المجني عليهم ، ومن هو المجني عليه الذي تسبب في إصابته !؟

### حيث جاءت عبارات التحريات المزعومة

#### عامه ومجهلة وغامضة

زعموا بأن عائلتين تشاجرا ونتج عن المشاجرة سقوط قتلى ومصابين .. فذلك قول يدلي به دلو طفل صغير مر مصادفه بالمشاجرة .. أما وأن، يصدر عن رئيس مباحث المركز دون بيان للتفاصيل أنه البيان أو غيرها .. فهذا أمر جازم بعدم إجراء ثمة تحريات في الواقع والحقيقة وأنها حررت مكتبيا وعلي ضوء ما كانت الأوراق تحويه آنذاك .

## العيب الخامس

رغم أن الواقعة حدثت بتاريخ ؟؟؟؟؟؟ ولم يتم سؤال مجري التحريات (رائد / ؟؟؟؟؟؟) أمام النيابة العامة إلا بتاريخ ؟؟؟؟؟؟ (أي بعد أكثر من خمسة عشر شهرا من الواقعة) ورغم أنه منذ تاريخ الواقعة حتى سؤاله وهو يتحرى عنهم؟! إلا أنه لم يأتي في أقواله بثمة جديد عما سطره باطلا في محضر التحريات

### ذلك أنه بسؤاله عن الآتي

- من أين تحصل المتهمين علي الأسلحة المستعملة في الواقعة ؟.
- أين المطلوب ضبطه / ؟؟؟؟؟؟؟.
- أين المطلوب ضبطهما / ؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟ .
- ما هو دور كل منهم في الواقعة تحديدا ؟.
- وبسؤاله عن محدث إصابة كل من المجني عليهم سواء المتوفين إلي رحمة الله تعالي أو المصابين !؟.
- كما تمت مواجهته بأقوال المتهمين وشهود الواقعة والمجني عليهم ؟.

اعتصم فيما تقدم جميعه بالقول بأن تحرياته لم تتوصل

لذلك

وهذا قطعاً يؤكد بعدم جدية التحريات وقصورها وبطلانها بما لا يجوز الاعتداد بها كدليل منفرد علي ما ورد بها من مزاعم وأباطيل لا سند ولا دليل عليها .

**العيب السادس**

أن ضابط التحريات المزعومة قرر بواقعة أقل ما توصف به أنها غير معقولة ومن المستحيل تصور حدوثها .. وهي أنه أثناء بحثه وتحريه وتمشيطه لمكان الواقعة .. عشر علي طبنجة ٩ م بمكان الواقعة .. وفي أحد الأماكن الغير خاضعة لسيطرة أي من الطرفين

فهل يمكن الاعتداد بهذه الرواية الهزلية في الزعم بأن هذه الطبنجة المستعملة من جانب (عائله ؟؟؟؟؟) في الواقعة ؟!

**العيب السابع**

خلت التحريات من أقل وأبسط المعلومات التي يجب توافرها في محضر التحريات الجدية .. حيث لم تشر إلي الأسماء الكاملة للمتهمين أو أسماء الشبهة أو مجال إقامة كل منهم .. أو أي شيء يدل علي أن هناك تحري جدي قد أجري في الأوراق

فمن المستقر عليه نقضا في هذا الشأن أن

خطأ جامع التحريات في اسم المتهم أو تحديد مهنته ومحل إقامته .. يدل علي عدم جدية التحريات فإذا أبطلتها المحكمة بناء علي قصورها فإن هذا الاستدلال صحيح وسائغ تملكه المحكمة دون معقب عليها في تقديره .

(الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٤)

(نقض ١٩٨٥/٤/٩ سنة ٣٦ ق ص ٥٥٥ رقم ٩٥)

لما كان ذلك .. وكان ذلك هو عيب ما شاب محضر التحريات في الاتهام المائل ..

الأمر الذي يجزم ببطلانه ، وعدم جديته ، وأنه جدير بالإطراح وعدم التعويل عليه .  
لما كان ذلك .. ومما تقدم جميعه يتضح أن التحريات التي اتخذت منها النيابة العامة سندا وحيدا وركيزة مفردة .. لغير مسار تحقيقها في الواقعة الماثلة من الاتجاه الصحيح بأن عائله ؟؟؟؟؟ هي المجني عليها والعائلة الأخرى هي الجانية .. إلي القول بتبادل الاتهامات بين العائلتين علي خلاف الحقيقة .. فإن هذه التحريات باطله ومعيبة ولا تصلح للاستدلال بها لا منفردة ولا مع غيرها من الأدلة (بفرض وجود أي أدله أخرى) .. وهذا كله ما قرره محكمة النقض الموقرة في العديد من أحكامها التالية .  
التحريات الجدية هي تلك التحريات التي تنبى علي أدلة تسوقها وتستند عليها ويكون لها دور هام في مجال الإثبات الجنائي حيث أن للمحكمة أن تقول في تكوين عقيدتها علي ما جاء بتلك التحريات باعتبارها معززه لما ساقته من أدله .

(نقض ١٩٩١/١١/٧ طعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق)

### كما قضي بأن

من الواجبات المفروضة قانونا علي مأمور الضبط القضائي أن يقوم بإجراء التحريات اللازمة بأي كيفية كانت بشرط أن تتضمن هذه التحريات كافة القرائن التي تفيد في معرفه الحقيقة إثباتا أو نفيًا لواقعه معينه .

(نقض ١٩٦٦/١/٣٠ مجموعة أحكام النقض س ١٧ ص ٥)

(الطعن رقم ٤٨٨٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٢/١١/٤)

### وقضي كذلك بأن

إذا أبطلت المحكمة التحريات لعدم جديتها استنادا إلي أن من أجزاها لم يكن يعلم اسم المتحري عنه وموطنه ومحل سكنه ، فإن ذلك استدلال مقبول تملكه محكمة الموضوع دون معقب عليها .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٦)

(الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٩)

### وأيضا قضي بأن

" ولئن كان لمحكمة الموضوع أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززه

لما ساقته من أدلة، إلا أنها لا تصلح وحدها أن تكون دليلاً بذاته أو قرينة بعينها على الواقعة المراد إثباتها، وكان الحكم قد إتخذ من التحريات دليلاً وحيداً على ثبوت التهمة في حق الطاعنين، فإنه يكون فضلاً عن فساده في الاستدلال قاصراً في بيانه .

(الطعن رقم ٢٢٧٨١ لسنة ٨٤ ق - جلسة ٢٠١٥/٥/٩)

### العيب الثامن

أن التحريات محل الواقعة والقائم بها ومجريها الضابط / ؟؟؟؟؟ - رئيس مباحث شرطة ؟؟؟؟؟ والتي سطر محضرها بتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة ١٢ مساءً وأفاد بأنها تحريات مبدئية عن الواقعة وأن التحريات النهائية كانت عند سماع أقواله في التحقيقات بتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة ٥,٣٠ مساءً والتي جاء بها معلومات وبيانات عن الواقعة وظروفها وملابساتها غير جادة

### هذا فضلاً عن

التحريات المجراه بمعرفة الضابط / ؟؟؟؟؟ والتي قام بإجرائها فور استدعائه من الإجازة التي قام بقطعها بالعودة للعمل في ؟؟؟؟؟ الساعة ٢ ظهراً حتى تم الانتهاء منها في اليوم الذي توجه فيه للنيابة العامة لاستصدار إذن بضبط المتهمان / ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ .. وهي أيضاً تحريات غير كافية وغير دقيقة مما يجعلها غير جادة .

### وذلك علي النحو التالي

#### أولاً : من حيث المدة المستخدمة في إجراء التحريات

ولما كانت الواقعة بتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة ٩ صباحاً ومحضر التحريات المبدئية التي سطرها الضابط / ؟؟؟؟؟ بتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة ١٢ مساءً أي بعد مرور أربعة أيام علي الواقعة وهي ليست مدة كافية للتحري عن الواقعة وأطرافها وظروفها وملابساتها وخصوصاً أنها بين عائلتين بينهم خلافات قديمة .. وأن معرفة تلك الخلافات وأسبابها وأطرافها يقتضي من الوقت أياماً وأسابيع لمعرفة تفاصيل تلك الأحداث .. وكذلك التحريات المسطرة بمعرفة الضابط / ؟؟؟؟؟ النهائية والتي قام بها ابتداءً من ؟؟؟؟؟ الساعة ٢ ظهراً حتى ٢٠١٦/٥/٥ قبل صدور الإذن بضبط المتهمان السالف ذكرهم وهي مدة غير كافية ما يقرب من ثلاثة أيام لا تكفي للتحري عن الواقعة وظروفها وملابساتها وأطرافها .

## هذا فضلا عن

معرفة الأسلحة المستخدمة في الواقعة وأنواعها ومن الذي كان يحملها تحديدا .. فضلا عن مالكتها وكونها مرخصة من عدمه والتحري عما إذا كان أيا من العائلتين يحمل سلاحا مرخصا من عدمه وعما إذا كان تم استخدامه من عدمه وغير ذلك من المعلومات الخاصة بالأسلحة .. وهو مما يدل علي كفاية المدة المحددة لإجراء التحريات المبدئية عن الواقعة .. مما جعلها تحريات غير كافية .. فضلا عن كونها غير دقيقة .. بما مؤداه كونها غير جادة.

## هذا بالإضافة إلي أن

التحريات النهائية بمعرفة الضابط / ؟؟؟؟؟؟ والتي بأقواله في التحقيقات في ؟؟؟؟؟؟ الساعة ٥,٣٠ مساءا ولم يسطرها بمحضر خاص بالتحريات النهائية جاءت أيضا غير جادة علي الرغم من أن الضابط مجريها قد مر عليها من تاريخ حدوث الواقعة حتى ساعة وتاريخ سماع أقواله كما جاء بها .. هي مدة كافية ما يقرب من ثلاثة أشهر وأكثر .. إلا أنها أيضا جاءت غير كافية وغير دقيقة .. ولم يأتي بها إضافة من المعلومات والبيانات ما يجعلها جادة ولم تزد عن التحريات المبدئية إلا قليلا .. مما يدل علي أنها تحريات مكتبية .

## وذلك يتضح مما جاء بأقوال الضابط

عند سؤاله عن كثير من الوقائع والأحداث والأقوال المسطرة بالأوراق علي لسان المجني عليهم المصابين وكذلك الضابط القائم بالضبط والتقارير الفنية والطبية بالأوراق .. من إجابة واحدة لم تتغير أن تحرياته لم تتوصل لذلك وأن ما توصلت إليه أفاد به .. علي الرغم ما في تلك الأقوال والمواجهات من معلومات وبيانات عن الواقعة وظروفها وملابساتها مما قد يغير من سير التحقيق والاتهامات المسندة إلي المتهمين فضلا عن دخول متهمين آخرين في الاتهام .. هذا ولاسيما عند سؤاله عن تحريات الضابط / ؟؟؟؟؟؟ والتي جاءت مختلفة عما جاءت بتحرياته .. أفاد بأن الضابط المذكور مسئول عن

تحرياته ويسأل عنها .

### وهو مما يدل علي أن

التحريات سواء كانت المبدئية والنهائية للضابط / ؟؟؟؟؟؟

جاءت مدتها الأولي غير كافية والثانية لم تضاف إليها شيئا مما

يجعلها غير جادة .. وكذلك التحريات النهائية للضابط / ؟؟؟؟؟؟

جاءت مدتها أيضا غير كافية كما سبق إيضاحه .

### ثانيا : من حيث الواقعة وتاريخ حدوثها وأطرافها

فقد جاءت التحريات سواء المبدئية أو النهائية للضباط سالف الذكر بمعلومات عنها غير كافية بل وغير دقيقة .. وذلك لعدم إيرادها أشخاصا كانوا بالواقعة فاعلين أصليين وكانوا يحملون أسلحة نارية وأطلقوا أعيرة منها وأحدثوا إصابات بالمجني عليهم وربما كانوا هم الذين كانوا سببا في إصابات المتوفين سواء كانوا من عائلة ؟؟؟؟؟؟ أو عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. هذا فضلا عن أن التحريات المبدئية للضابط / ؟؟؟؟؟؟ لم يأتي بها إيرادا لتاريخ حدوث الواقعة علي الرغم من أهمية ذلك ولاسيما وكافة الأطراف .

### ويتضح ذلك من

أقوال المجني عليهم والتي جاء بها أشخاصا لم يأتي لهم ورودا بالتحريات السالف ذكرها وهم كلا من / ؟؟؟؟؟؟ ، و ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ .. فضلا عن ؟؟؟؟؟؟ ، وهم جميعا من عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. والتي جاءت التحريات عنهم أنها لم تتوصل لوجودهم بالواقعة وعمّا إذا كانوا شاركوا بها من عدمه .. علي الرغم من أنهم كانوا موجودين بالواقعة .. ولو أن التحريات تم إجرائها فعليا لتوصلت إلي ذلك أو عن أماكن تواجد المذكورين تحديدا إذا ما كانوا غير مشاركين بالواقعة أو متواجدين بها .. وليس كما جاء بالتحريات من أنها لم تتوصل عمّا إذا كانوا متواجدين بالواقعة من عدمه أو مشاركين بها .. بما مؤداه عدم دقة تلك التحريات .

### ثالثا : من حيث الأسلحة المستخدمة في الواقعة

فقد جاءت التحريات بمعرفة الضباط سالف الذكر بمعلومات غير كافية وغير دقيقة عن تلك الأسلحة .. وذلك من حيث تحديد نوعها تحديدا والذخائر المستخدمة عليها .. فضلا عن



الأشخاص الحاملين لها تحديدا ولاسيما مالكي تلك الأسلحة .. ولم يأتي بالتحريات إلا كونها أسلحة نارية دون تحديد نوعها وعيارها وأشخاصها .. وكذلك التحريات النهائية بمعرفة الضابط / ؟؟؟؟؟؟ سوي كونها بندق آلية يحملها عائلة ؟؟؟؟؟؟ دون تحديد نوعها تحديدا أو الأشخاص الذين يحملونها تحديدا والمستخدمين لها أيضا .. فضلا عن مالكيها تحديدا .. هذا فضلا عن عدم إيراد ثمة معلومات عن نوعية الأسلحة البيضاء المستخدمة في الواقعة وماهيتها تحديدا .

### **وهو الأمر الذي يدل علي أنها**

تحريات غير دقيقة وغير كافية من حيث المعلومات الواردة عن الأسلحة النارية أو البيضاء والتي لم تحدد نوعها كما سبق والمحددة حصرا بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .. ولم يأتي لها إيرادا سوي كونها أسلحة بيضاء فقط .

### **وهو مما يدل علي أن**

التحريات مستقاة من أقوال المجني عليهم .. بما مؤداه كونها تحريات مكتبية لم يتم إجراءها فعليا من الضباط القائمين بها والسالف ذكرهم .. مما يجعلها تحريات لا يجوز التعويل عليها أو الاستناد إليها كدليل ثبوت للإدانة ضد المتهمين ومنهم المتهم المائل وذلك لكونها تحريات غير كافية وغير دقيقة .. مما يجعلها تحريات غير جادة .

### **هذا فضلا عن أن**

الطبنجة التي تم العثور عليها بمسرح الجريمة ومكان الحادث والتي اعتبرها الضابط القائم بالعثور عليها وهو نفس الضابط القائم بالتحريات المزعوم كونها مبدئية ونهائية / ؟؟؟؟؟؟ من الأسلحة المستخدمة في الواقعة وعيارها ٩ مم مظموسة المعالم ولا يوجد بها بيانات أو أرقام وتم فحصها وتبين أنها صالحة للاستخدام وأنها كانت محدثة للصوت وأصبحت سلاحا ناريا بعد نزع الماسورة التي كانت بها .. لم يأتي بها إيرادا عن مالكيها ولم تتوصل التحريات عن ثمة معلومات بشأنها .. بل ومكان تواجدها تحديدا .. مما يجعل تلك التحريات غير كافية وغير دقيقة .. بما مؤداهها تحريات غير جادة .

## رابعاً : من حيث مكان الواقعة تحديداً

لم يأتي بالتحريات ثمة معلومة عن مكان الواقعة بداية ونهاية تحديداً .. وأنه لم يأتي معلومات عن مكان الواقعة غير أنها حدثت بناحية الشوبك الشرقي - بدائرة مركز شرطة ؟؟؟؟؟؟ .. وذلك عند سؤال الضابط في التحقيقات بالصفحة رقم (١٨) تحديداً عن المكان الذي اتخذت الواقعة فيه محلاً تحديداً .. فأجاب بما سبق .

### علي الرغم أن

الواقعة قد حدثت بشارع ؟؟؟؟؟؟ وهو الشارع الذي يقطنه كثيراً من أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. فضلاً عن أفراد قله من عائلة ؟؟؟؟؟؟ وهو السبب في حدوث المشاجرة لاعتبار عائلة ؟؟؟؟؟؟ أن الشارع خاص بهم وأن لهم أولوية المرور لكونه باسمهم مما يؤدي إلي حدوث الخلاف بين العائلتين والمشادات بينهم والتي تطورت إلي حدوث الواقعة الماثلة .. فضلاً عن أن ذلك الشارع يقطنه في طرف منه عائلة ؟؟؟؟؟؟ وفي الطرف الآخر المعاكس عائلة ؟؟؟؟؟؟ وكلا منهم علي بوابه مدخل للشارع .. مما يؤدي إلي الخلاف بين العائلتين عند مرور أيهما من المدخل أو البوابة التي تقطنها العائلة الأخرى .

### هذا فضلاً عن أن

الشارع المذكور سلفاً هو شارع ضيق المساحة العرضية مما يجعله لا يسمح بالمرور بالمواشي والبهائم به إذا ما تواجدت سيارة واقفة به .. وهو الأمر الذي لم توضحه التحريات تحديداً ولم تذكر عما إذا كان الشارع يسمح بذلك المرور من عدمه .. وعما إذا كان أقوال المتهم / ؟؟؟؟؟؟ صحيحة من عدمه لعدم استطاعته المرور بالبهائم الخاصة به في وجود السيارة الخاصة بالمتهم / ؟؟؟؟؟؟ والتي كانت سبباً في حدوث الواقعة .. وهي المعلومات التي كان يجب علي التحريات تحديدها بالضبط لبيان مدي صحة أقوال المجني عليهم وأطراف الواقعة .

### مما يدل علي أن

تحديد المكان الذي حدثت فيه الواقعة تحديداً وتفصيلاً عن طولهِ وعرضه وطبيعة الأرض عما إذا كانت ترابية أم صخرية أم أسفلت أم ماذا تحديداً .. وهو ما يكون سبباً في معرفة تفاصيل عن الواقعة

وظروفها .. وهو الأمر الذي لم تحدده التحريات علي الرغم من  
معاينة الضابط / ؟؟؟؟؟؟ لمكان الواقعة والعثور علي طبنجة ٩  
مم بها .. مما يجعلها تحريات غير كافية وغير دقيقة بما مؤداها  
تحريات غير جادة .

### **خامساً : من حيث الدافع والسبب في حدوث الواقعة تحديداً .**

حيث جاءت التحريات بأن السبب في حدوث الواقعة هو أولوية المرور بالشارع .. ولم  
تحدد ثمة معلومات عن ذلك الشارع عما هو اسم الشارع تحديداً ... وكذلك عرضه وطوله ..  
ونوعية الأرض الخاصة بالشارع كما سبق إيضاحه حتى يتبين ما هو مدلول أولوية المرور ..  
فضلاً عن تحديد السبب في الخلاف علي ذلك .. ولماذا هناك أولوية من عدمه وهو شارع يمر  
فيه الجميع ليس ملكاً لأحد من العائلتين .. وعما إذا كان هناك بديلاً عن هذا الشارع من عدمه  
حتى يتم الوقوف عن السبب والدافع الحقيقي لحدوث الواقعة .

### **وهو الأمر الذي لم**

يأتي له إيراداً عما سبق بالتحريات محل الواقعة .. مما يجعل السبب  
والدافع لحدوث الواقعة أمراً غير واضحاً وغير جلياً ولا يمكن التصور  
أن الخلاف علي المرور بالشارع يؤدي إلي حدوث تلك الواقعة وانه  
ربما يكون هناك أسباباً أخرى لم يأتي لها إيراداً بمحضر التحريات  
ولاسيما عندما جاء بأقوال المجني عليهم أن تلك الخلافات حدثت  
قبل ذلك ولم يحدث إطلاق أعيرة نارية وكانت يتم حلها وديا .. مما  
يدل علي وجود أسباب أخرى أدت إلي اشتعال الموقف وتأزمه .

### **مما يجعل**

الوقوف علي الدافع والسبب الحقيقي لحدوث تلك الواقعة أمراً خفياً لم يتم البحث والتحري  
عنه .. وإنما جاءت التحريات بإيراد سبب أولوية المرور بالشارع وذلك مستقاة من أقوال المجني  
عليهم بالتحقيقات وأنهم لم يذكروا إلا هذا السبب في أقوالهم دون التحقق من مدي صحة ذلك من  
عدمه .. بما يدل علي أن التحريات مكتبية لم يتم إجراؤها فعلياً ولم يتم الضباط سألني الذكر  
بإجراء تلك التحريات المزعومة .. مما يدل علي أنها تحريات غير جادة .

## وجملة مما سبق فإن

التحريات سواء المبدئية المسطرة بمحضر التحريات أو النهائية والتي جاءت بأقوال مجريها بالتحقيقات للضابط / ؟؟؟؟؟؟ .. أو المسطرة بمعرفة الضابط / ؟؟؟؟؟؟ والتي جاءت نهائية جاءت تحريات غير كافية وغير دقيقة سواء كانت من حيث الواقعة وتاريخ حدوثها أو مكانها أو أطرافها أو تحديد الأسلحة المستخدمة فيها ونوعها وعايرها ومالكها ومستخدميها .. فضلا عن السبب والدوافع الحقيقية وراء حدوث تلك الواقعة .. مما يجعلها تحريات غير جادة .

## وبالتالي

لا يجوز التعويل عليها أو الاستناد إليها كدليل ثبوت اتهام ضد ثمة أي شخص من المتهمين ومنهم المتهم المائل .. فضلاً عن كونها لا تصلح التعويل عليها في إصدار أمر من النيابة العامة بالقبض والتفتيش ضد المتهمين ومنهم المتهم المائل لكونها تحريات غير جدية ... بما مؤداه بطلان ما تلاها من إجراءات سواء كان إجراء القبض أو التفتيش أو إذن النيابة الصادر بذلك .

## ومما يؤكد ذلك

### ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض والتي نصت علي أن

التحريات وحدها لا تصلح دليلاً منفرداً علي ثبوت التهمة في حق المتهم ، فإن قام الاتهام مستنداً فقط بما ورد بالتحريات فإنه يكون فاسداً في الاستدلال وقاصر في البيان .

( الطعن رقم ٢٢٧٨١ لسنة ٨٤ ق جلسة ٢٠١٥/٥/٩ )

### كما قضت بأن

التحريات يجب أن تكون معززة بأدلة أخرى حيث أنها لا تصلح وحدها أن تكون قرينة أو دليلاً علي ثبوت التهمة وأن اقتصر الدليل عليها فإنه يكون معيب بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

( الطعن رقم ٦٥٠٥ لسنة ٨٤ ق جلسة ٢٠١٤/١/٢٦ )

## كما قضت بأن

التحريات لا تصلح بمفردها أن تكون دليلاً كافياً بذاته إذ هي لا تعدو أن تكون مجرد رأي لصاحبها يخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلي أن يعرف مصدرها ويتحدد .  
( الطعن رقم ١٠٣٢٣ لسنة ٧٠ ق جلسة ١٩/٤/٢٠١٠ )

## كما قضت بأن

القاعدة في القانون أن ما بني علي باطل فهو باطل .  
( الطعن جلسة ١٩/٤/١٩٧٣ أحكام نقض س ٢٤ ق ١٠٥ ص ٥٠٦ )

### **الوجه الرابع**

**أنه علي الفرض الجدلي بصحة نسبه الاتهام المائل لأي من المتهمين الخمسة الأوائل ،  
فإن الثابت أنه إذا كان أيا منهم أقدم علي أي فعل فإنما يكون الغرض منه حماية  
نفسه وعرضه وأهله نساء ورجالا وأطفالا وقد أوجأته إلي ارتكاب الواقعة (بفرض صحتها  
ضرورة الدفاع الشرعي عن نفسه وأهله وعرضه وماله .**

### **بداية .. فقد نصت المادة ٦١ من قانون العقوبات علي أن**

لا عقاب علي من ارتكب جريمة أوجأته إلي ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو  
غيره من خطر جسيم علي النفس علي وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن  
لإرادته دخل في حلوله ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى .

### **كما نصت المادة ٢٤٥ من ذات القانون علي أن**

لا عقوبة مطلقا علي من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعماله حق الدفاع  
الشرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقد بينت في المواد الآتية الظروف التي  
ينشأ عنها هذا الحق والقيود التي يرتبط بها .

### **حيث ورد بالمادة ٢٤٦ أن**

حق الدفاع الشرعي عن النفس يبيح للشخص - إلا في الأحوال الاستثنائية المبينة بعد -  
استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة علي النفس منصوصا عليها في هذا القانون .  
وحق الدفاع الشرعي عن المال يبيح استعمال القوة لرد أي فعل يعتبر جريمة من الجرائم  
المنصوص عليها في الأبواب الثاني والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي

الفقرة ٤ من المادة ٢٧٩ .

### وحيث قضت محكمة النقض بأن

الأصل أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء علي النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد صدر من المجني عليه فعل يخشي منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي ، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة .

(الطعن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق مكتب فني ٢٠ ص ٤٢٠ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١)

### وقضي كذلك بأن

الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدي محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها علي تحقيق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها .

(الطعن رقم ١٢٧٥٤ لسنة ٨٢ ق جلسة ٢٠١٤/٤/٢)

### **لما كان ذلك**

ومع التمسك التام من المتهم المائل وعائلته بأن صحة وصفهم في الاتهام المائل هو أنهم مجني عليهم وليسوا جناه .. فقد ثبت أن أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ سواء المتهم السادس أو المتوفيان إلي رحمة مولاهما (؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟؟) أو الأشخاص الأربعة الذين لم توجه إليهم النيابة اتهامات (بالمخالفة للواقع والقانون) .. وهم (؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟؟؟) فإنه يتضح وبجلاء تام أنه بفرض إتيان المتهمين الخمسة الأوائل ثمة أفعال مما هي منسوبة إليهم (رغم عدم صحة ذلك تماما واستحالة تصوره) فإنهم يكونوا في حالة دفاع شرعي عن أنفسهم وأموالهم وأعراضهم ونسائهم وأطفالهم .. وهذا ليس حديثا مرسلا بل أكدته الحقائق الآتية :

### **الحقيقة الأولى**

من خلال عدد الرجال المنتمين لعائلة ؟؟؟؟؟؟؟؟ والمشاركين في الواقعة والذين يزيدون علي سبعة أشخاص (رجال أقوياء) وكل منهم يحمل سلاح آلي.. ويضرب به عشوائيا تجاه عائله ؟؟؟؟؟؟؟؟ بكل ما فيها من رجال أو نساء أو أطفال .. وحتى كبار السن لم

يسلموا من هؤلاء المعتدين .

### ومن ثم فإن أي شيء يفعله

أي من المتهمين الخمسة الأوائل يندرج بلا شك تحت بند الدفاع الشرعي عن النفس والمال والأهل والولد .. ويكون غير معاقب عليه بثمة عقوبة فكافاه ما لحق بكل منهم من إصابات مادية وجسمانية ومعنوية .

#### الحقيقة الثانية

أنه قد أصيب من عائلته ؟؟؟؟؟ نساء وأطفال بإصابات خطيرة كادت أن تودي بحياتهم ومن ضمن هؤلاء

- المجني عليها / ؟؟؟؟؟ (ابنه شقيق المتهم الأول) .
- المجني عليها / ؟؟؟؟؟ (زوجة المتهم الثالث) .
- المجني عليه / ؟؟؟؟؟ (نجل المتهم الرابع)

فهذا يؤكد أن المتهمين الخمسة الأوائل إذا نسب إليهم ثمة فعل (علي فرض صحة ذلك) فإنهم يكونوا في محاولة لصد اعتداء أفراد عائلته ؟؟؟؟؟ المعتدين عليهم بأسلحة نارية آلية .. والدفاع الشرعي عن أنفسهم وذويهم .. ويا ليت ذلك كان بفائدة وإنما قد أصيب المجني عليهم سالفوا الذكر بإصابات بالغة كادت أن تودي بحياتهم .

#### الحقيقة الثالثة

أن الثابت من خلال أقوال الرائد / ؟؟؟؟؟ (محرر محضر التحريات) أن أفراد عائلة ؟؟؟؟؟ قد استخدموا في الواقعة أسلحة نارية آلية وأنهم أطلقوا منها النيران بعشوائية .. أما أفراد عائلة ؟؟؟؟؟ فلم يكن لديهم سوى طبنجة ٩ م .

### فعلي الفرض بصحة ذلك

فإن ذلك يوضح أن ما هو منسوب للمتهمين الخمسة الأوائل (أفراد عائلته ؟؟؟؟؟) بفرض صحته .. ما هو إلا رد فعل .. ومحاولة للدفاع الشرعي عن أنفسهم ومالهم ونسأؤهم وأطفالهم .

## لعل ما تقدم جميعه يقطع وبيقين تام

### أن أفراد عائله ؟؟؟؟؟

ويفرض ما نسب إليهم .. بأنهم كانوا في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال والعرض ويحق لهم رد الاعتداء السافر عليهم وعلي ذويهم بالأسلحة النارية الآلية .. بكل ما استطاعوا

### وذلك حيث أن المقرر في المادة ٤٤٩ من قانون العقوبات أن

حق الدفاع الشرعي عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع

أحد الأمور الآتية :

أولا: فعل يتخوف من يحدث منه الموت .....

ثانيا: إثبات امرأة كرها أو هتك عرض إنسان بالقوة .

ثالثا: اختطاف إنسان .

### كما قررت المادة ٢٥٠ بأن

حق الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع

أحد الأمور الآتية :

أولا: فعل من الأفعال المبينة في الباب الثاني من هذا الكتاب (الحريق العمد) .

ثانيا: سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات .

ثالثا: الدخول ليلا في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته .

رابعا: فعل يتخوف أن يحدث منه الموت .....

### لما كان ذلك

ومع تمسك المتهمين الخمسة الأوائل بأن أي منهم لم يحمل سلاح أو يتسبب في إصابة أي من المجني عليهم (من عائلة ؟؟؟؟؟) .. وأن الوحيد الذي كان يحمل طبنجة هو المرحوم/؟؟؟؟؟؟ (المجني عليه من عائلة ؟؟؟؟؟) وأنه كان يحاول صد الاعتداء الموجه إليهم وإلي نساؤهم وأطفالهم بالأسلحة الآلية من أفراد عائله ؟؟؟؟؟ .. فإن ذلك يقطع وبحق بأن المتهمين الخمسة الأوائل منقطعى الصلة بالسلاح وما قد يكون قد أحدثه .. وبفرض جدلي بعيد بوجود صلة .. فإنهم كانوا في حالة دفاع شرعي عن النفس يعفيهم



من أي عقاب (بفرض استحقاقهم لذلك) .

### الوجه الخامس

**بطلان قيد ووصف النيابة العامة للاتهام المنسوب للمتهمين الخمسة الأوائل بالقول بأنه قتل عمد .. ذلك أن الثابت بالأوراق انتفاء القصد الجنائي الخاص الواجب توافره وهو نية القتل وإزهاق الروح .**

**بداية .. فقد نصت المادة ٣٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية علي أن**

لا تتقيد المحكمة بما هو مدون في التحقيق الابتدائي ، أو في محاضر جمع

الاستدلالات ، إلا

إذا وجد في القانون نص علي خلاف ذلك .

**كما نصت المادة ٣٠٨ من ذات القانون علي أن**

للمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للمتهم ، ولها تعديل التهمة

بإضافة الظروف المشددة التي ثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ولو كانت لم تذكر

بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور .....

**وفي هذا المقام تواترت أحكام النقض علي أن**

عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة علي الواقعة ، واجبها في

أن تصف الواقعة المطروحة أمامها بالوصف الصحيح ، قعود المحكمة عن بحث ما عساه أن

يكون الفعل المسند إلي الطاعن من جريمة أخري غير التي دانته بها خطأ - أثره - وجوب أن

يكون نقض الحكم مقرونا بالإحالة .

(الطعن رقم ١٤٧١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٢)

**كما قضي بأن**

المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح علي الواقعة التي رفعت بها الدعوى ، غير مقيدة

بذلك الوصف الذي أسبغ علي هذه الواقعة ولا بالقانون الذي طلب عقاب المتهم طبقاً لأحكامه.

(الطعن رقم ١٤٧١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٤)

**وقضي كذلك بأن**

الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت

بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور ، بل أن واجبها أن تطبق علي الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون ، لان وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متي رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلي الوصف الذي تري هي أنه الوصف القانوني السليم

(الطعن رقم ١١٥٧٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٦/٣/١٩٩٣)

(١٤/٦/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٣ ص ٥٩٥)

(٩/٣/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

### لما كان ذلك

وكان الثابت من خلال أوراق الاتهام المائل . أنها قد خلت تماما من ثمة دليل علي توافر نية القتل لدي المتهم الثاني (علي فرض صحة أنه القائم بإطلاق العيار الناري الذي أصاب المجني عليه الأول) .. وحيث أنه لا يجوز للنيابة العامة وصف الواقعة إلا من خلال ماله صدي ثابت وواضح بالأوراق ، وبما يتوافق مع القانون .. وتحديدًا في جرائم القتل .

### لاسيما وأن

فإن جريمة القتل تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي علي النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكاب الفعل الجنائي إزهاق روح المجني عليه ، وهذا العنصر له طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه ولا يكفي في استظهاره مجرد سرد الأفعال المادية وقصد المتهمين إحداث إصابات متعددة بالمجني عليه ولا القول بأنهم أزهقوا روحه للانتقام لأن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه ، وتكشف عنه.

**وللطبيعة الخاصة لهذا القصد الخاص  
فقد أفردت محكمة النقض له مساحة ليست قليلة  
من أحكامها لإيضاح هذا القصد وخصائصه  
وذلك علي نحو ما يلي**

١- مجرد استعمال المتهم لسلاح ناري قاتل بطبيعته وإصابة المجني عليه في مقتل وعلي مسافة قريبة وتعدد إصاباته القاتلة لا يكفي بذاته لإثبات نية القتل في حقه ، ولا يغني عن ذلك ما قاله الحكم من أنه قصد قتل المجني عليه لأن قصد إزهاق الروح هو القصد الخاص المراد استظهاره وثبوت توافره .

(الطعن رقم ٢٢٧١ لسنة ٢ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٢)

(الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢/١١/١٩٧٢)

**٢ - وقضي أيضا بأن**

مجرد استعمال سلاح ناري وإلحاق إصابات متعددة بمواضع خطره من جسم المجني عليه لا يفيد حتما أن المتهم قصد إزهاق روحه ولا يكفي الاستدلال بهذه الصورة في إثبات قيام هذا القصد .

(نقض ٢١/١/١٩٥٨ س ٩ ق ٢٠ ص ٧٩)

**٣ - وقضت كذلك بأن**

لما كان الحكم المطعون فيه تحدث عن نية القتل في قوله " أن نية القتل ثابتة في حق المتهم الأول من تعمد إطلاق عدة أعيرة علي المجني عليه وإصابته بإحداها في مقتل الأمر الذي يقطع في توافر نية هذا المتهم في إزهاق روح المجني عليه " لما كان ذلك ، وكانت جنائية القتل تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي علي النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجني عليه وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، ولما كان ما أورده الحكم لا يغير سوي الحديث عن الفعل المادي الذي قارفه الطاعن ذلك أن لإطلاق النار صوب المجني عليه لا يفيد حتما أن الجاني انتوى إزهاق روحه لاحتمال أن لا تتجاوز نيته في هذه الحالة مجرد الإرهاب أو التعدي ، كما أن إصابة المجني عليه في

مقتل لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حق الطاعن إذا لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفسه لأن تلك الإصابة قد تتحقق دون أن تتوافر نية القتل العمد .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٦ س ٣١ ق ١٣١ ص ٦٧٦)

#### ٤ - كما قضي كذلك بأن

لما كان ما استدل به الحكم المطعون فيه علي توافر نية القتل لدي الطاعن من حضوره إلي مكان الحادث حاملا سلاحا من شأنه إحداث القتل وإطلاقه علي المجني عليه في مقتل - لا يفيد سوي مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادي من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجني عليه في مقتل وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل .

(نقض ١٩٦٥/٣/٢ س ١٦ ق ٤٠٤ ص ٢٠٦)

#### وحيث كان ما تقدم

وبتطبيق جملة ما أوردته محكمة النقض الموقرة في شأن جريمة القتل ووجوب استظهار نية إزهاق الروح وأن حمل المتهم لسلاح ناري قاتل بطبيعته وإطلاق منه علي المجني عليه .. لا يفيد قطعا ولا يكفي للقول بثبوت نية القتل ، وهو ما قد كان في الاتهام المائل .. فعلي الفرض الجدلي بصحة ما هو منسوب للمتهمين من أنهم كان لديهم طبنجة ٩ مم وقت الواقعة .. فإن ذلك لا يجزم بأنهم قد أحدثوا إصابة أيا من المجني عليهم .. وهذا ليس حديثا مرسلا بل يرتكز علي الأسانيد الآتية

#### السند الأول

أنه لم يقدّم دليل واحد علي أن أي من المتهمين الخمسة الأوائل كان يحمل سلاحا

ناريا أو أنه أطلق منه أعيرة عمدا علي أي من المجني عليهم .

فحتى ما ورد في هذا الشأن من تحريات المباحث وأقوال محررها .. جاء علي نحو مرسل خالي من السند والدليل .. ويفتقر للدقة والتحديد (بفرض صحته) فإذا كان المتهمون خمسة .. وكانت هناك طبنجة واحدة فعلي القدر يتبادر إلي الذهن السؤال .. وهو أي منهم من المتهمين الخمسة الذي كان يحمل السلاح؟! حتى يمكن القول بأنه من أطلق الأعيرة منه لإصابة المجني عليهم!؟.

## وبالطبع لن تجد في الأوراق من إجابة

وهو ما يؤكد صحة أقوال المتهم الثالث في هذا الشأن والتي عضدتها باقي أقوال شهود الإثبات .. من أن الوحيد الذي كان يحمل سلاح ناري (طبنجة) هو المرحوم / ؟؟؟؟؟ (المجني عليه من عائله ؟؟؟؟؟).

## وهو توفي إلي رحمة الله تعالى

فعلي فرض أنه من كان يحمل السلاح ويطلق الأعيرة منه .. فإن هذه الواقعة تكون قد انقضت بوفاة فاعلها .. ولا يجوز أن يؤخذ بجريرة فعله أي شخص آخر .

## ومن ثم

وحيث ثبت يقينا عدم حمل أي من المتهمين الخمسة لأي سلاح ناري .. فكيف يقال وينسب لهم القتل وإزهاق الروح بسلاح ناري؟! وهذا يجزم بأن للواقعة صورة أخرى .

## السند الثاني

أن قول النقيب / ؟؟؟؟؟ .. بأنه حال القبض علي المتهم الأول .. نفاذا لأمر الضبط والإحضار الصادر من النيابة العامة .. قرر له بأنه كان يحمل سلاح ناري (طبنجة) وأبدي استعداده للإرشاد عنها ، وأنه اصطبه لمنزله وضبط السلاح .. هو قول معدوم الصحة وباطل وبفرض صحته فالإجراء باطل مما يبطل أقوال لقائم  
فقد نصت المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية علي أن

لا يجوز لرجال السلطة الدخول في أي محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون ، أو في حاله طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق ، أو الغرق أو ما شابه ذلك .

## لما كان ذلك

وكان الضابط المذكور قد قام بضبط المتهم الأول نفاذا لأمر الضبط والإحضار الصادر من النيابة العامة .. ولما كان هذا الأمر لا يبيح للضابط دخول المساكن أو تفتيشها .. فهو الأمر الذي يؤكد بطلان هذا الإجراء الذي سلكه الضابط المذكور .. وبطلان أي دليل قد يستمد منه .. بما يجزم بانتفاء صلة المتهم الأول بهذه الطبنجة تماما .

**وحيث أن الإجراء الباطل يبطل بتبعية والضرورة**

**الدليل المستمد من شهادة من أجراه**

**وهو ما قررت به محكمة النقض بقولها**

لما كان بطلان التفتيش مقتضاه قانونا عدم تعويل الحكم بالإدانة علي أي دليل مستند منه وبالتالي لا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل .

(الطعن رقم ٢١٩٨٢ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢١)

**ومن ثم .. ومن جملة ما تقدم**

**يضحى ظاهرا انعدام وجود ثمة دليل علي حيازة أو إحراز أيا من المتهمين الخمسة الأوائل لثمة أسلحة نارية .. لاسيما وأن الثابت أن تحريات المباحث تشير إلي أن أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ كان لديهم " طبنجة " واحدة فقط .. كما قرر محرر التحريات أنه عثر عليها أثناء تمشيطة المنطقة .. فكيف يكون هناك طبنجة أخري في منزل المتهم الأول (المزعوم ضبطها)؟!.**

**لعل ما تقدم جميعه يؤكد الآتي**

١. أن الطبنجة المزعوم ضبطها بمسكن المتهم الأول .. ضبطت بإجراءات باطلة يقينا مما يلقي بظلال الشك في صحة اتصالها بالأوراق وبالواقعة الراهنة .
٢. أن الطبنجة المزعوم العثور عليها أثناء تمشيطة المنطقة لم يثبت أي صلة بينها وبين المتهمين الخمسة الأوائل أو غيرهم .
٣. أن تحريات المباحث أسفرت عن وجود طبنجة واحدة مستخدمه في الواقعة .. فإيهما تكون .

**لما كان ذلك**

فإن جماع ما سلف بيانه يؤكد بأن للواقعة برمتها صورة مغايرة لما ورد بالأوراق .. وأنه ليس هناك ثمة دليل يقيني يشير إلي حيازة أو إحراز أي من المتهمين الخمسة الأوائل لثمة سلاح ناري .. فكيف يمكن القول بأنه أداة جريمة القتل إذا لم يكن موجودا أو ثابت أصلا في حق أي من المتهمين

### السند الثالث

أن جملة أوراق الاتهام المائل تجزم بأن الأمر لا يعدو أن يكون مشاجرة بين عائلتين بسبب أولوية المرور بالشارع .. وهذه المشاجرة ليس هناك شك في أنها تحدث فجأة بلا ترتيب أو توقع .. وهو ما يتعارض كلياً مع القول بوجود نية للقتل .. فهل يعقل أن شخص يقدم علي قتل آخر لمجرد أنه منعه من المرور أولاً بالشارع .. لاسيما وأن الثابت بالأوراق .. أن المتهم الأول قد مر بالفعل وسار في طريقة إلي "غيطه" ولم يلق بالآ بالخالف الذي حدث .. إلا أن المتهم السادس لم يرتض ذلك .. فقام بتجميع أشقائه وأولاد أعمامه وأهليته وتدججوا بالسلاح الآلي ثم حضروا منهالين بوابل من الرصاص علي عائلة ؟؟؟؟؟ (المنتمي إليها المتهمون الخمسة الأوائل) .

### ومن ثم .. فإن كان هناك نية للقتل وإزهاق الروح

فإنها تتوافر لدي هؤلاء الذين حملوا الأسلحة الآلية النارية واعتدوا بها علي عائلة ؟؟؟؟؟ .. أما المتهمين الخمسة سالفوا الذكر فهم مجني عليهم ويستحيل وصفهم بأنهم يتوافر لديهم ثمة نية للقتل أو إزهاق الروح .

### السند الرابع

أن وصف ضابط المباحث (الرائد / ؟؟؟؟؟) لعملية إطلاق النيران بأنها عشوائية ودون تمييز ، ووصف النيابة العامة للواقعة ابتداءً أنها استعراض قوه وتلويح بالقوة لفرض السيطرة .. كل ذلك يتعارض مع القول بتوافر نية القتل أو إزهاق الروح .. وهذا كله مع الفرض الجدلي بصحة القول بإحراز أو حيازة أي من المتهمين الخمسة الأوائل لثمة أسلحة نارية .

### لما كان ذلك

ومن جملة ما تقدم .. يضحى ظاهراً وبجلاء تام عدم انعقاد ثمة دليل أو حتى قرينة علي انتواء أي من المتهمين الخمسة الأوائل للقتل أو إزهاق الروح ، وهو ما يجزم يقينا بخطأ النيابة العامة في وصف التهمة المسندة لهؤلاء المتهمين الخمسة بما يستوجب القضاء ببراءتهم

## الوجه السادس

**وحيث أنه قد ثبت أن الشخص الوحيد من عائلته ؟؟؟؟؟ الذي كان يحمل سلاح ناري (طبنجة) هو المجني عليه المرحوم / ؟؟؟؟؟ (بفرض صحة ذلك) .. كان يحاول الدفاع بها عن نفسه وأهله وزويه ، وحيث لم يثبت وجود ثمة اتفاق بينه وبين أي من المتهمين الخمسة الأوائل الأمر الذي تنتفي معه الدعوى الجنائية في حقه بوفاته ولا يؤخذ بجريرتها أي شخص آخر (وذلك مع الفرض الجدلي بحمله السلاح).**

## فالمستقر عليه في قضاء النقض في هذا الخصوص أنه

إذا قصرت المحكمة في بيان العناصر التي استخلصت منها ثبوت اتفاق الطاعنين الأول والثاني مع الثالث علي ارتكاب جريمة القتل التي وقعت وجاء حكمها مبنيًا علي الافتراضات الظنية وحدها والاعتبارات المجردة دون سواها فإن الحكم الطعين يكون معيبًا لقصور تسببيه وفساد استدلاله متعين النقض والإعادة ولو أن هذا القصور انصب علي ما يتعلق بمسئولية الطاعن الثالث وذلك لوحدة الواقعة المسندة للمتهمين الثلاثة ولارتباط موافقهم من التهمة ارتباطًا يقبل التجزئة ولحسن سير العدالة ولما هو مقرر بأن المساهمة في ارتكاب الجرائم بالاتفاق وأن كانت تتم غالبًا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليها إلا أن علي المحكمة أن تستظهر في حكمها عناصر هذا الاشتراك وتلك المساهمة وأن تبين الأدلة الدالة عليها بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها - فإذا كان ما أورده الحكم لا يدل علي مجرد التوافق بين المتهمين وتوارد خواطهم علي ارتكابها وكان ذلك لا يكفي لتوافر الاتفاق الجنائي بل يشترط كذلك أن تتحد النية علي ارتكاب الفعل المتفق علي ارتكابه وهو الأمر الذي يدل عليه الحكم ويثبت توافره في جانب الطاعنين ولأن مجرد التوافق لا يوفر في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسئولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولًا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه - فإذا خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون معيبًا واجب النقض .

(نقض ١٩٨٣/٣/١٦ س ٣٤-٧٥-٣٧١ طعن رقم ٥٨٠٣ لسنة ٥٢ق)

(نقض ١٩٦٤/١٠/٢٦ س ١٥-١٢٢-٦١٩ طعن ٤٨٠ لسنة ٣٤ق)

(نقض ١٩٦٧/٣/١٣ س ١٨-٧٣-٣٩٢ طعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٧ق)



## لما كان ذلك

وكان الثابت من الأوراق وعلي الأخص منها تحريات المباحث التي أسفرت - بفرض صحتها - عن أن عائله ؟؟؟؟؟؟ .. لم يكن لديها ثمة أسلحة نارية .. سوي سلاح واحد فقط عبارة عن طبنجة ٩م .. وبمسايرة هذا الأمر وإقرانه مع ما قرر به شهود الإثبات من أن الشخص الوحيد من هذه العائلة الذي كان يحمل سلاحا ناريا عبارة عن (طبنجة ٩مم) هو المجني عليه المرحوم / ؟؟؟؟؟؟ .

### فعلي الفرض الجدلي بصحة ما تقدم جميعه

ومع استمرار الفرض باستعمال المرحوم المذكور للسلاح الذي كان بحوزته وإحداث إصابة أي من المجني عليهم من عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. فلا يسأل عن ذلك أي من المتهمين الخمسة الأوائل حاليا .. وذلك لعدة أسباب

**السبب الأول : أن أي شيء يكون قد ارتكبه المرحوم المذكور يكون انقضت عنه الدعوى الجنائية بوفاته وذلك إعمالا لصريح نص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي نصت علي أن**

### تنقضي الدعوى الجنائية بوفاة المتهم .. الخ..... الخ

وحيث ثبت بوفاة المذكور إلي رحمة مولاه متأثرا بجراحه التي أصيب بها جراء إطلاق عدة أعيرة نارية عليه من أفراد عائله ؟؟؟؟؟؟ .. وعلي الأخص منهم المدعو / ؟؟؟؟؟؟ (كما قرر الشهود) .. الأمر الذي يؤكد بأنه علي فرض جدلي بارتكاب المذكور قبل وفاته أي فعل أو إحداث إصابة أي فرد من أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ بالطبنجة خاصته .. فإن ذلك الفعل تنقضي عنه الدعوى الجنائية بوفاته .. ولا يجوز بحال من الأحوال تحريك هذا الاتهام المنسوب له ضد المتهمين الخمسة الأوائل حاليا .

**السبب الثاني : أنه لمن القواعد الأصلية والدستورية والقانونية المستقر عليها .. أن**

**العقوبة شخصية ولا تحرك الدعوى العمومية إلا على مرتكب الجريمة التي لا يجوز**

**أن يؤخذ بجريرتها إلا مرتكبا**

**حيث أن المستقر عليه في قضاء النقض أن**

من المبادئ الأساسية في العلم الجنائي ألا تذر واذره وزر أخري فالجرائم لا يؤخذ بجريرتها غير جناتها والعقوبة شخصية محضه لا تنفذ إلا في نفس من أوقع القضاء عليه ، وحكم هذا المبدأ أن الإجرام لا يحتمل الإستنابة في المحاكمة ، وأن العقاب لا يحتمل الاستنابه في التنفيذ .

(الطعن رقم ٥٥٧٢ لسنة ٤ ق جلسة ٢٠١٣/١٢/١٨)

**لما كان ذلك**

وكنا قد افترضنا جدلا بأن المرحوم / ؟؟؟؟؟؟ قد استخدم السلاح الناري (الطنجة) التي كانت في حوزته في إحداث إصابة أي من المجني عليهم (من عائله ؟؟؟؟؟؟) ..فالقاعدة التي لا تقبل مراء أنه لا تذر واذره وزر أخري ، ولا يجوز أن يؤخذ بجريمة الجرائم إلي مرتكبا .. وحيث أن مرتكبا هو المرحوم / ؟؟؟؟؟؟ .. فلا يجوز تحريك الدعوى العمومية عن هذا الفعل ضد المتهمين الخمسة الأوائل حاليا .

**السبب الثالث : أنه لم يثبت بالأوراق أو من ظروف الواقعة وملابساتها وجود ثمة اتفاق**

**فيما بين المرحوم / ؟؟؟؟؟؟ وبين أي من المتهمين الخمسة الأوائل ومن ثم فلا يجوز**

**توجيه الاتهام إليهم**

فالثابت بالأوراق أن الواقعة منذ بدأت عبارة عن مشاجرة بين شخصين كلا منهما ينتمي إلي عائله من العائلتين (طرفي التداعي) ثم تطورت المشاجرة حينما توجه المتهم السادس إلي أهله وزويه (أولاد ؟؟؟؟؟؟) وتجمعوا وحمل كل منهم سلاح آلي وعقدوا العزم علي الهجوم علي المتهم الأول (في عقر داره) وفي محيط بيوت عائلته .. ولأن توقيت الواقعة كان الساعة الثامنة صباحا .. وكان كل من أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ لم يزل نائما في مسكنه .

## وما أن بدأ إطلاق الأعيرة النارية من الأسلحة الآلية

### التي بحوزة المشتركين في الواقعة من عائلة ؟؟؟؟؟؟

حتى بدأ أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ في الاستيقاظ والتنبيه والهرولة إلي الشارع لتقصي الأمر .. فيفاجأ بأن أقاربه مصابون .. ثم ما يلبث أن يصاب بعيار ناري هو الآخر فيرقد بجوارهم .. وهذا أيضا حدث مع المتوفى إلي رحمة مولاه / ؟؟؟؟؟؟ .. الذي ما أن شاهد الواقعة حتى استل سلاحه (الطنبجة ٩مم) وحاول صد التعدي عن أقربائه .. إلا أنه أصيب بدوره إصابة نارية أودت بحياته .

### ومن خلال هذا العرض الواقعي

### لأحداث الاتهام المائل يتأكد يقينا

استحالة تصور وجود ثمة اتفاق فيما بين أي من المتهمين الخمسة وبعضهم البعض ، أو اتفاق فيما بينهم وبين المجني عليه المرحوم / ؟؟؟؟؟؟ .. حيث أنهم جميعا كانوا تحت وابل من الأعيرة النارية المطلقة من الأسلحة الآلية التي يحوزها أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. لذلك فإن لكل منهم يومئذ شأن يغنيه .. ولا وقت ولا مكان وتصور الاتفاق .

### وبالبناء علي ذلك

يضحي ظاهرا أن كل فرد من أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ يؤخذ فقط بجريرة فعله .. وحيث أنه نسب للمرحوم / ؟؟؟؟؟؟ .. أنه الوحيد الذي يحمل طنبجة .. وهي السلاح الوحيد الذي كان لدي عائلة ؟؟؟؟؟؟ كلها .. وحيث تم الزعم أن إصابات المجني عليهم (من عائلة ؟؟؟؟؟؟) حدثت من هذه الطنبجة .. الأمر الذي يقطع بأن الفاعل هو المرحوم المذكور ، وأن الدعوى الجنائية قد انقضت بوفاته إلي رحمة الله ، ومن ثم لا يجوز توجيه الاتهام المائل للمتهمين الخمسة الأوائل .. بما يقطع ببراءتهم مما هو مسند إليهم .

## الوجه السابع

**أنه بمطالعة الأوراق يبين بحق وبيقين أنها قد جاءت خلوا من أي دليل من الممكن الركون إليه في الاتهام الموجه للمتهم الثالث .. بل قد تضافرت الأدلة والدلائل علي أنه في حقيقة الأمر مجنيا عليه .. وهو الأمر الذي يعيب قرار الاتهام بالقصور والحوار .**

### حيث أن

### المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص علي أن

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جنائية أو جنحة أو مخالفة وأن الأدلة

**علي المتهم كافية** رفعت الدعوى إلي المحكمة المختصة .....

### وقد استقر الفقهاء علي أن

أول ما يشترط في قرار سلطة الإحالة سواء إلي محكمة الجنح أو محكمة الجنايات هو وجود أدلة كافية علي الاتهام ، أي أدلة يرجح معها صدور حكم بالإدانة ، فلا يشترط وجود أدلة يقينية علي الإدانة ، لأن اليقين شأن المحكمة وليس شأن سلطة الاتهام .

(الموسوعة الجنائية الحديثة في شرح قانون الإجراءات الجزء الثاني المستشار/ إيهاب عبد المطلب ص ٢١٤ طبعة

(٢٠٠٩)

### وقد تواترت أحكام محكمة النقض علي أن

إقامة الدعوى الجنائية علي خلاف ما تقضي به المادة ٢١٤ إجراءات - أثره - انعدام اتصال المحكمة بها ، وجوب أن يقتصر حكم المحكمة الاستئنافية علي القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى ، تعلق بطلان الحكم لهذا السبب بالنظام العام أساس ذلك .

(الطعن رقم ١٥١٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٩٢س ٤٣)

### وكذا قضت بأن

يجب أن يتم تقدير الأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسؤولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسؤولية ومقدار العقوبة ، وأن يكون ذلك في حدود القانون إيثارا من المشرع لمصلحة المتهم .

(الطعن رقم ٩٣٧٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١/٨/١٩٩٧)

## **وكذا قضت بأن**

لما كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها أو عناصرها المختلفة ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما في أوراق الدعوى في الأحكام يجب أن تبني علي أسس صحيحة من أوراق الدعوى ، فإذا استند الحكم إلي رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيبا لابتناؤه علي أساس فاسد بحيث إذا كان لا أثر لها في شيء منها فإن عمل القاضي في هذه الصورة يعتبر ابتداعا للواقع وانتزاعا لا من الخيال .

(الطعن رقم ٢٥٩٥١ لسنة ٨٥ ق جلسة ٢/٦/٢٠١٦)

## **ولما كان ذلك**

فإن آراء الفقهاء وأحكام القضاء قد استقرت علي أن النيابة العامة يجب عليها إذا رأت بعد التحقيق في جنائية أو جنحة ألا تصدر أمر بالإحالة إلي المحكمة المختصة إلا إذا توافرت دلائل كافية علي إدانة المتهم ترجح الحكم بإدانته .. ولم تشترط المادة سالفه الذكر توافر دلائل فحسب .. بل لابد أن تكون تلك الدلائل كافية للإدانة فقد تكون الدلائل متوافرة في التحقيق ولكنها لا تكفي للإدانة .. بما مؤداه عدم تحريك الدعوى الجنائية ضد المتهم .

## **ومن هنا فإن**

المادة سالفه الذكر قد اشترطت وأوجبت علي النيابة العامة صراحة وبوضوح جلي ألا تقوم بتحريك الدعوى الجنائية ضد أي شخص إلا إذا توافرت الدلائل الكافية علي إدانته بالتهمة المسندة إليه والمحال إليها إلي المحكمة المختصة .

## **وبتطبيق تلك المفاهيم ونص المادة سالفه الذكر علي واقعات الاتهام**

**فسوف يتبين بوضوح جلي عدم توافر الدلائل الكافية لتحريك الدعوى الجنائية  
ضد المتهم المائل بالتهمة المسندة إليه طبقا لأمر الإحالة الصادر من النيابة العامة**

## **وهذا علي النحو التالي**

ولما كانت النيابة العامة أحالت المتهم المائل إلي محكمة الجنايات وتحريك الدعوى الجنائية ضده تأسيسا علي أدلة الثبوت المحددة بالأوراق لكونها دلائل كافية ترجح إدانة المتهم

المائل / ؟؟؟؟؟؟ والمتمثلة في شهادة شهود الإثبات الخامس والسادس والسابع وكذلك التقارير الطبية والفنية بالأوراق .. فسوف نبين ونوضح عدم كفاية تلك الأدلة علي توجيه الاتهام للمتهم المائل .

## وذلك علي النحو التالي

### أولا : بالنسبة لشهادة الشاهد الخامس / ؟؟؟؟؟؟

فإنه طبقا لشهادته المبينة بأدلة الثبوت بالأوراق والتي مفادها بحدوث مشاجرة بين عائلتي ؟؟؟؟؟؟ و ؟؟؟؟؟؟ بسبب أولوية المرور بالشارع .. وأن المتهمين من الأول حتى الخامس كانوا يحوزون أسلحة نارية وأطلقوا وابل من الأعيرة النارية تجاهه واتجاه عائلة ؟؟؟؟؟؟ والتي أدت بحياة المجني عليهما/ ؟؟؟؟؟؟ ، و ؟؟؟؟؟؟ ، فضلا عن انه عزي قصد المتهمين إزهاق روحه ومنهم المتهم المائل .

## ومما سبق فإن

شهادة الشاهد السالف ذكره تخالف وتتناقض ما جاء بأقواله بالتحقيقات حيث أنها جاءت متناقضة ومتضاربة بعضها البعض .. وذلك حيث جاء بشهادته بتاريخ ؟؟؟؟؟؟ في الصفحات أرقام ( ٩٧ : ١٠٩ ) .

## ما هو مفاده بأن

شقيقه ؟؟؟؟؟؟و كان يحمل سلاحا آليا .. وأنه الذي كان يطلق الأعيرة النارية لما علم بأن عائلة ؟؟؟؟؟؟ **ضربوه بالعصي** رجال ونساء .. ثم عاد وقرر صراحة الشاهد بأن الاعتداء عليه كان **بالأيدي وليس بالأسلحة** وأحدثوا به جروح سطحية في وجهه .. ثم عاد تارة أخري وقرر بأن أشخاص من عائلة ؟؟؟؟؟؟ أمام منزلة ومعهم أسلحة نارية وبيضاء للتشاجر معهم وهم المتهمون من الأول حتى الخامس فضلا عن المدعو/ ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ وأشخاص آخرين لا يذكرهم .

## ثم استورد الشاهد بأقواله في التحقيقات بأن

المذكورين سلفا كانوا يحملون أسلحة نارية بنادق آلية وطبنجات

وكذلك أسلحة بيضاء وأطلقوا عليه أعيرة نارية كثيرة لا يذكر عددها .. وأن الذي أصابه تحديدا في ظهره بسلاح أبيض المدعو/ماهر فاروق .. أما الطلق الناري في رأسه وقدمه لا يدري ممن أصابه من عائلة ؟؟؟؟؟ .

### **ومن هنا ومما سبق فإنه**

يتضح مدي التضارب والتناقض في أقوال الشاهد فتارة يزعم بأن الاعتداء عليه بالعصي وأخري بالأيدي ثم تارة أخري بالأسلحة البيضاء والنارية .. هذا فضلا عن أنه لم يذكر تحديدا بأن الذي أصابه هو المتهم المائل / ؟؟؟؟؟؟ .. وأن المتهم المذكور سلفا كان بين العائلة يحمل ثمة أسلحة .

### **فكيف إذن**

يكون المتهم بين عائلة ؟؟؟؟؟؟ ويراه تحديدا بينهم ثم لا يدري من الذي أحدث أصابته في رأسه وقدمه وهو قد حدد الأشخاص الموجودين فعليا بالواقعة .. بل حدد الذي أصابه في ظهره بالسلاح الأبيض .. ولم يستطع تحديد الذي أصابه بالسلاح الناري .

### **وهو الأمر الذي يدل**

بما لا يدع مجالاً للشك والريبة بأن أقوال الشاهد المذكور سلفا جاءت متضاربة ومتناقضة .. فضلا عن كونها لا تصلح دليلا علي توجيه الاتهام للمتهم المائل .. حيث أنه لم يذكره صراحة بأنه الذي أحدث به الإصابة علي الرغم من رؤيته في الواقعة .. مما يدل علي انتفاء قيام المتهم المائل بإحداث الإصابة للشاهد المذكور سلفا والمبينة بالأوراق .

### **وهو مما يدل ويؤكد علي أن**

شهادة تلك الشاهد السالف ذكره بما سبق إيضاحه لا تصلح لكونها دليلا للاتهام ضد المتهم السالف ذكره .. أو أنها لا تصلح بان تكون دليلا كافيا علي الاتهام لتضاربها وتناقضها فيما بينها .

### **ثانيا : بالنسبة لشهادة الشاهد السادس الضابط / ؟؟؟؟؟؟ فقد جاء مفادها بأنه**

القائم بالتحريات حول الواقعة والتي ساعده فيها الضابط ؟؟؟؟؟؟ .. والتي قام بإجرائها في اليوم التالي للواقعة فور قيامه بقطع أجازته في ؟؟؟؟؟؟ الساعة ٢ ظهرا وحتى اليوم الذي قام فيه بالذهاب لسراي النيابة العامة لاستصدار إذن الضبط والتفتيش للمتهمين بعد تقديمه محضر

التحري الخاص به فور الانتهاء منها .

### هذا .. وقد جاءت تحرياته

غير كافية وغير دقيقة .. حيث أنه أفاد بأن الواقعة بين عائلتين ؟؟؟؟؟؟ و ؟؟؟؟؟؟ وأنها بسبب أولوية المرور بالشارع .. وأنه حدث إطلاق نار بين العائلتين بصورة عشوائية دون تحديد الأشخاص القائمين بإطلاق الأعيرة النارية .. غير أنه أفاد بأن مصادرة السرية قد أبلغته بأن المتهم الأول / ؟؟؟؟؟؟ / والمتهم الثاني / ؟؟؟؟؟؟ كانوا متواجدين بالواقعة وأطلقوا أعيرة نارية أصابت أشخاصا من عائلة ؟؟؟؟؟؟ .

### وعلي أثر ذلك

قام باستصدار إذن بضبط السالف ذكرهم .. فضلا عن أنه أفاد بالعثور علي سلاح ناري عبارة عن طبنجة عيار ٩ مم في منزل المتهم الأول / ؟؟؟؟؟؟ / وأنه أرشد عليها حين مواجهته بالواقعة واعترافه بارتكابها واستخدامه ذلك السلاح في الواقعة .. وأن المتهم الثاني اعترف بارتكابه الواقعة بإطلاق الأعيرة النارية وأنه كان متواجدا علي مسرح الجريمة .

### وهو الأمر الذي يدل

علي اختلاق تلك التحريات عن تحريات الضابط / ؟؟؟؟؟؟ / والذي أفاد عند سؤاله عنها ومدى صحة ذلك بأن الضابط القائم بها هو المسئول عنها ويسأل في ذلك .

### مما يجعل

التحريات الواردة حول الواقعة يشوبها اختلاف وتضارب بين ما جاء في محضر الضابط / ؟؟؟؟؟؟ / .. وبين ما جاء بتحريات الضابط / ؟؟؟؟؟؟ / سواء من حيث السلاح المضبوط بالواقعة .. أو الأشخاص المتواجدين علي مسرح الجريمة .. بما مؤداه عدم كفاية تلك التحريات وعدم دقتها .. فضلا عن اختلافها وتناقضها فيما بينها .. مما يدل علي عدم جديتها .

### وبالتالي

لا يجوز التعويل عليها كدليل ثبوت في إدانة المتهم المائل أو الاستناد إليها كدليل يكفي



لتحريك الدعوى الجنائية ضد المتهم .. حيث أنه لا يصلح كدليل لذلك التناقض والاختلاف .. فضلا عن عدم الكفاية في المعلومات عن أطراف الواقعة والسبب الحقيقي والدافع لنشوب ذلك الخلاف .. ولاسيما أسباب الخلافات القديمة بين العائلتين والتي أدت إلي الانفجار عند حدوث الخلاف بين العائلتين علي المرور بالشارع .

### **وهو مما يدل علي**

عدم جدية تلك التحريات وعدم كفايتها كدليل ثبوت إدانة ضد المتهم المائل بالاتهامات الموجه إليه بأمر الإحالة .. فضلا عن عدم كفايتها كأدلة كافية لتحريك الدعوى الجنائية ضده .

### **ثالثا : بالنسبة لشهادة الشاهد السابع الضابط / ؟؟؟؟؟؟ فقد جاء مفادها:**

في التحقيقات في ؟؟؟؟؟؟ في الصفحات أرقام ( ١٨٠ : ١٨٨ ) بوصفه القائم بالتحريات محل الواقعة عند سؤاله عما توصلت إليه تحرياته فأجاب بأن الذين كانوا يحملون السلاح الآلي هم من عائلة ؟؟؟؟؟؟ أما الطنبجة عيار ٩ مم كان يحملها عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. وهو الأمر الذي يؤكد عدم صحة ما جاء بأقوال الشاهد الخامس السالف ذكره .. وهو ما لم يأتي إيراده بتحريات الضابط / ؟؟؟؟؟؟ مما يدل علي الاختلاف فيما بينهما .

### **هذا فضلا عن انه**

أفاد بأن الذين كانوا متواجدين بالواقعة هم / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ وآخرين .. ولم يذكر منهم المتهم المائل .. فضلا عن أنه عند سؤاله عن قصده من لفظ آخرين في أقواله السابقة .. أفاد بأنهم أشخاص لا يعرف أسمائهم .. وهو مما يدل علي عدم تواجد المتهم المائل في بداية الواقعة أو أن تواجده أمر مشكوك فيه من بدايتها .. بما مؤداه عدم صحة ما جاء بأقوال الشاهد الخامس السالف ذكره .. وأن تواجد المتهم المائل كان بعد بداية الواقعة وحدث واقعة التشاجر مع الشاهد الخامس .. مما يدل علي صحة أقوال المتهم المائل .

### **هذا فضلا عن أن**

شهادة الشاهد السالف ذكره (ضابط التحريات) لم يأتي بها إيرادا وصراحة بان المتهم المائل /؟؟؟؟؟؟؟ قد أطلق النار علي أيا من عائلة ؟؟؟؟؟؟ وأن ضرب النار كان متبادلا وعشوائيا بين العائلتين مما أدى إلي إحداث الإصابة بالمصابين المجني عليهم ومنهم المتوفين السابق ذكرهم جميعا.

## وهو الأمر الذي يدل ويؤكد علي

خلو تلك الشهادة من دليل اتهام ضد المتهم المائل .. وأنها لا تصلح سوي كونها قرينة قانونية يجوز إثبات عكسها علي أقصى تقدير .. وأنها إذا تم اعتبارها دليلا (علي الفرض الجدلي المنكور) لإثبات الإدانة فإنها لا تكون دليلا كافيا علي الإدانة .. وبالتالي لا يجوز التعويل عليها والاستناد إليها في إدانة المتهم المائل وفي تحريك الدعوى الجنائية ضده لعدم كونها دليلا كافيا علي ذلك .

### رابعاً : وأما بالنسبة للتقارير الطبية والفنية بالأوراق

#### ١- التقارير الطبية

فإنها قد جاءت جميعها خالية من ثمة دليل اتهام ضد المتهم المائل سواء التقارير الطبية الخاصة بالمجني عليهم المتوفين من عائلة ؟؟؟؟؟؟ أو المصابين .. حيث أن المتوفى / ؟؟؟؟؟؟ و ؟؟؟؟؟؟ قد أصيب بطلقات نارية بعدد أربع مقذوفات مفردة لم يستقر منهم في جسد المتوفى إلا العيار الرابع والذي تم دخوله أسفل الظهر واستقر بالآلية اليمنى مما ساعد علي تحديد نوع العيار تحديدا وهو ٩م م .

### بما يؤكد ويدل علي

انتفاء الاتهام الموجه للمتهم المائل حيث أنه لم يثبت بالأوراق أنه كان يحمل طبنجة وأن المتوفى / ؟؟؟؟؟؟ من عائلة ؟؟؟؟؟؟ هو الذي كان يحمل السلاح (طبنجة) عيار (٩م م) طبقا لما جاء بأقوال المجني عليهم المصابين .

### هذا فضلا عن أن

المتوفى / ؟؟؟؟؟؟ من عائلة ؟؟؟؟؟؟ قد أصيب بعيار (٩م م) أيضا كما سبق للمتوفى السالف ذكره .. وكذلك المصاب / ؟؟؟؟؟؟ الشاهد الخامس السالف ذكره والذي سبق إيضاح إصابته وكيفيةها ومن أحدثها .. بما يدل علي انتفاء إدانة المتهم المائل بإحداث أية إصابات بالمذكورين سلفا .. أو أن التقارير قد جاء بها بما يشير إلي ذلك .. مما يجعلها خالية من ثمة دليل ضد المتهم المائل .

### هذا فضلا عن

أنها لا يمكن اعتبارها دليل اتهام بل هي قرينة قانونية علي أقصى تقدير مما يجوز إثبات

عكسها ولا تصلح دليلا كافية .. فضلا عن كونها ليست دليلا علي إدانة المتهم المائل بالتهمة المسندة إليه بأمر الإحالة .

## **٢- التقارير الفنية**

والخاصة بفحص الأحراز والمضبوطات محل الواقعة من أسلحة نارية سواء كانت بندقية آلية أو طبنجة عيار ٩ مم معلومة الأرقام والبيانات والأخرى مطموسة الأرقام والبيانات .. فضلا عن الطلقات الفارغة المتواجدة بمسرح الجريمة ومكان الحادث وقد جاءت جميعها خالية من ثمة دليل اتهام ضد المتهم المائل .

### **بل هي دليلا علي**

استخدام الأسلحة النارية بمسرح الجريمة ونوع تلك الأسلحة علي الفرض الجدلي بصحة تلك الأحراز المضبوطة .. ولما كانت التحريات محل الواقعة قد أفادت بأن الذي كان يحمل الأسلحة النارية من البنادق الآلية هم عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. فإن ذلك دليلا علي انتفاء الاتهام الموجه للمتهم المائل بحمل أسلحة نارية من البنادق الآلية .

### **فضلا عن ما جاء**

بالأوراق من أقوال المجني عليهم من المصابين بخلوها من دليل علي قيام المتهم المائل بحمل سلاح ناري من البنادق الآلية .. وهو ما يؤكد علي عدم صلة المتهم بتلك الأسلحة .. وكذلك ما جاء بأقوال المصابين من عائلة ؟؟؟؟؟؟ من أن الذي كان يحمل الطبنجة عيار ٩ مم هو المتوفى / ؟؟؟؟؟؟ عبد الحكيم .. بما يؤكد علي عدم وانتفاء إدانة المتهم المائل بحمل تلك النوع من السلاح .

### **وهو الأمر الذي يدل علي أن**

المتهم المائل لم يحمل ثمة أسلحة نارية سواء كانت بندقية آلية أو طبنجة عيار ٩ مم وهي الأسلحة التي تم إطلاق أعيرة نارية منها علي المتوفين والمصابين .. وبالتالي خلو تلك التقارير الفنية من ثمة دليل علي اتهام المتهم المائل بحمله تلك الأسلحة والتي منها الطلقات الفارغة التي تم فحصها بتلك التقارير .

### **هذا بالإضافة إلي أن**

تلك التقارير لم يرد بها ثمة معلومات أو بيانات عما إذا كان تم أخذ البصمات الشخصية للمتهمين من عدمه وأن الأسلحة لم يرد بها أي بصمات شخصية ولم تطلب النيابة العامة معرفة

البصمات علي الأسلحة لتحديد المتهم .. وخلوها من ثمة دليل علي وجود بصمات شخصية للمتهم المائل .

### **بما مؤداه أن**

تلك التقارير الفنية لا تصلح كونها دليل اتهام ضد المتهم المائل بارتكابه الجرائم والتهم المسندة إليه بأمر الإحالة الصادر من النيابة العامة .. هذا علي الرغم أنها لا تصلح دليلا أساسيا بل هي كونها قرينة قانونية علي أقصي تقدير لابد من تدعيمها بدليل آخر لكي تكون دليلا علي إدانة ثمة شخص .. مادام لم يأتي بها إيرادا بأن الذي كان يحمل الأسلحة هو المتهم تحديدا .

### **هذا فضلا عن أن**

المتهم المائل لم يتم ضبط ثمة أسلحة معه أثناء ضبطه ونفاذا لأمر النيابة العامة بضبطه وإحضاره .. بل تم التحفظ عليه أثناء علاجه بالمستشفى وبعد إتمام علاجه ثم اقتياده إلي النيابة العامة لاستجوابه ولم يتم العثور معه علي ثمة أسلحة سواء كانت بنادق آلية أو طبنجة.

### **وجملة ما سبق فإن**

التقارير الطبية الخاصة بالمجني عليهم سواء المتوفين أو المصابين قد جاءت خالية تماما من ثمة دليل اتهام علي قيام المتهم المائل بارتكاب الجرائم والتهم المسندة إليه بأمر الإحالة سواء كانت استعراضا للقوة أو القتل العمد مع سبق الإصرار للمتوفين من عائلة ؟؟؟؟؟ .. وكذلك تهمة الشروع في القتل العمد للمصاب / ؟؟؟؟؟؟ .. وهو بما يؤكد انتفاء صلته بتلك التهم المسندة إليه مما يجعلها لا تصلح دليلا لاتهامه أو التعويل عليها .

### **هذا فضلا عن ما جاء**

بأقوال الشهود السالف ذكرهم الخامس والسادس والسابع والتي جاءت خالية من ثمة دليل إدانة ضد المتهم المائل وأنها لا تصلح سوي كونها قرينة قانونية يجوز إثبات عكسها ولا تكفي لكي تكون دليلا للإدانة . فضلا عن كونها ليست دليلا .

### **وهو الأمر الذي يدل ويؤكد علي أن**

الأدلة التي ساققتها النيابة العامة كدليلا لإثبات التهم والجرائم المسندة إلي المتهم المائل /؟؟؟؟؟؟؟ قد جاءت علي غير سند من القانون والواقع .

## وهو مما يؤكد علي

مخالفة أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة للمادة ٢١٤ من قانون الإجراءات السالف ذكرها والتي أوجبت علي النيابة العامة واشترطت عليها وألزمتهما بأن لا تقوم بتحريك الدعوى الجنائية ضد ثمة شخص أو المتهم وذلك بعد التحقيق في جناية أو جنحة إلا إذا توافرت ضد المتهم دلائل كافية علي إدانته بتلك التهم المسندة إليه .. علي أن تكون تلك الدلائل كافية لترجيح التهمة وإدانته وليست يقينا علي الإدانة كما سبق إيضاحه .

## وهو الأمر الذي يدل علي

بطلان أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة لمخالفته المادة ٢١٤ السالف ذكرها لعدم توافر الدلائل الكافية لإدانة المتهم المائل بالتهم المسندة إليه بأمر الإحالة والسابق إيضاحها .. وأن الدلائل التي استندت إليها في إدانته والتي جاءت بقائمة أدلة الثبوت تأسيسا علي ذلك ونفاذا للمادة السالفة الذكر في تحديد وتسبب تحريك الدعوى الجنائية .. لم تكن كافية فضلا عن كونها لا تصلح دليلا علي الإدانة ضد المتهم المائل كما سبق إيضاحه .

## الوجه الثامن

**وبناء علي عدم جدية التحريات والتي استبان أنها تحريات غير صالحة للركون إليها في إصدار إذن من النيابة بالقبض علي المتهم المائل .. ولما كان إذن النيابة قد صدر اعتصاما بهذه التحريات .. ومن ثم فإن الإذن يكون قد صدر بناء علي تحريات غير جدية ومنعدمة .. وهو الأمر الذي من أجله يدفع المتهم الثالث ببطلان الإذن بضبطه وإحضاره .. حال كونه كان طريح الفراش بالمستشفى يعالج علي أثر إصابته علي النحو الوارد بالأوراق .**

## وحيث أن

إذن النيابة العامة الصادر بالقبض والتفتيش ضد المتهم المائل تأسيسا علي التحريات المسطرة بتاريخ ؟؟؟؟ الساعة ١٢ ظهرا .. والذي تم نفاذا لهذا الإذن بالقبض علي المتهم والتحفظ عليه داخل المستشفى المعالج فيها واقتياده إلي النيابة العامة فور تحسن حالته الصحية .. لم يكن صادرا عن تحريات جدية فضلا عن كونها تحريات مبدئية تم إجرائها بمعرفة الضابط / ؟؟؟؟؟ .

## وَأَنْ النِّيَابَةَ الْعَامَةَ

لم تقم باستعجال ورود التحريات النهائية من الضابط سالف الذكر ولم تلزم المباحث علي ورود تلك التحريات وأن الضابط القائم بها ومجريها زعم بأن أقواله في التحقيقات بتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة ٥,٣٠ مساءً هي التحريات النهائية .. والتي جاءت بعد تمام القبض علي المتهم المائل وصدور إذن النيابة بذلك تأسيساً علي تحريات لم تكتمل ولم تكن نهائية عن الواقعة وظروفها وملابساتها .

## هَذَا فَضْلاً عَنْ أَنْ

التحريات المبدئية السالف ذكرها والتي اعتكزت عليها النيابة العامة في إصدارها للإذن بالقبض والتفتيش ضد المتهم المائل .. جاءت تحريات باطلة وغير جادة لكونها تحريات غير دقيقة وغير كافية كما سبق إيضاها بالدفع السابق .

## لَيْسَ هَذَا فَحَسَبَ بَلْ

اعتكزت النيابة العامة في إصدارها للإذن علي تحريات لم تكتمل عن الواقعة وظروفها وملابساتها وأفرادها وأن الضابط القائم بها ومجريها قد سطر صراحة وبوضوح جلي أنها تحريات مبدئية.

## وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيَّ أَنْ

ذلك الإذن الصادر بالقبض والتفتيش ضد المتهم المائل جاء باطلا لاعتكازه علي تحريات غير مكتملة .. فضلا عن كونها تحريات غير جادة لكونها غير كافية وغير دقيقة كما سبق إيضاها .. بما مؤداه بطلانها وبطلان ما تلاها من إجراءات متمثلا في ذلك الإذن الصادر بالقبض والتفتيش .

## وَهُوَ مَا أَكَّدَتْهُ أَحْكَامُ مَحْكَمَةِ النِّقْضِ وَالَّتِي نَصَّتْ عَلَيَّ أَنْ

القاعدة في القانون أن ما بني علي باطل فهو باطل ولما كان لا جدوى من تصريح الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور علي فتات المخدر الحشيش بجيب صديري المطعون ضده يعد إبطال مطلق القبض عليه والتقرير ببطلان ما تلاه متصلا به ومترتبا عليه لأن ما هو لازم بالافتضاء العقلي والمنطقي لا يحتاج إلي بيان لما كان ما تقدم وكان ما أورده الحكم سائغا ويستقيم به ومن ثم تتحسر عنه دعوى القصور .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٥ ص ٥٠٦)

## الوجه التاسع

**وبناء علي ما شاب التحريات من قصور وعوار .. وما ابطني عليها من أذن نيابة باطل .. ومن ثم فإن القبض علي المتهم المائل يكون مشوباً بالبطلان لأنه قد تم وليد إجراءات باطلة .. فضلا عن أنه لم يكن في حالة من حالات التلبس المنصوص عليها قانونا .. وهو الأمر الذي ندفع من أجله ببطلان القبض علي المتهم .**

### ولما كان

المتهم المائل ؟؟؟؟؟؟ قد تم القبض عليه والتحفظ عليه أثناء علاجه بالمستشفى وفور مثوله للشفاء وإمكانية إتمام إجراءات التحقيق معه فقد تم القبض عليه وإرساله للنيابة العامة التي باشرت معه التحقيق بداية بمستشفى ؟؟؟؟؟؟ بتاريخ ؟؟؟؟؟؟ .. ثم بتاريخ ؟؟؟؟؟؟ الساعة ١١:٣٠ في الصفحات من {١١٦-١١١} وذلك بمقر النيابة العامة .

### وحيث أن

المتهم المائل قد تم القبض عليه وليد إجراءات باطلة .. وذلك نفاذاً لإذن النيابة العامة الباطل الصادر بذلك والذي تم صدوره وإبتائه علي إجراءات باطلة وهي التحريات محل الواقعة والمسطرة بتاريخ ؟؟؟؟؟؟ كما سبق إيضاها والتي أدت ببطلانها إلي بطلان ما تلاها من إجراءات تأسيساً عليها والمتمثلة في ذلك الإذن لعدم تحقق النيابة العامة من جدية التحريات .. فضلاً عن عدم استكمالها لكونها تحريات مبدئية لا يصلح التعويل عليها والاستناد إليها في استصدار إذن تأسيساً عليها

### علي الرغم أن

الضابط القائم بإجراءات تلك التحريات المبدئية التي كانت أساساً لاستصدار إذن النيابة العامة بالقبض والتفتيش علي المتهم والتي نفاذاً لها تم إجراء القبض عليه بمعرفة ذلك الضابط القائم بالتحريات الباطلة المبدئية .

### والذي جاء بتحرياته النهائية

عند سؤاله بالتحقيقات بعد اكتشافه نقص المعلومات الواردة

بالتحريات عن الواقعة وأطرافها وظروفها وملابساتها .. مما أدى إلي زعمه بأن أقواله هي بمثابة التحريات النهائية .. والتي كان يجب عليه تحرير محضر بها تكميلي وعرضه علي النيابة العامة .. إلا أنه لم يفعل ذلك وقدم تحرياته المزعومة الباطلة والتي لم يتم بإجرائها بأقواله بالتحقيقات في ؟؟؟؟ .. بعد انتهاء التحقيقات والتي لم تقم النيابة العامة بعدها بإجراء ثمة تحقيق يستفاد من تلك التحريات أو الاستناد إلي المعلومات الواردة بها .. مما يدل علي عدم قيمة تلك التحريات لعدم الاستفادة منها في إجراء ثمة تحقيق .

### **علي الرغم أن**

الضابط القائم بالتحريات ومجريها لم يكن مختصاً بدائرة الواقعة وذلك لترقيته ونقله من مركز شرطة ؟؟؟؟؟؟ إلي إدارة تفتيش شرطة ؟؟؟؟؟؟ .. بما مؤداه أن تحرياته المزعومة والتي لم يسطرها بالأوراق قبل انتقاله من دائرة الواقعة هي تحريات باطلة لعدم اختصاصه باستمرار التحريات عن الواقعة بعد انتقاله .. فضلاً عن عدم قيامه بتسويرها بمحضر تكميلي وعرضه علي النيابة العامة .. وهو الإجراء اللازم فعله من ذلك الضابط .. إلا أنه لم يقم به .

### **وهو الأمر الذي يدل علي أن**

التحريات النهائية باطلة ووليدة إجراءات باطلة أدت إلي بطلان ما تلاها من إجراءات من إذن النيابة العامة الصادر بالقبض والتفتيش علي المتهم والذي كان إبتنائاً عليها .. فضلاً عن إجراءات القبض عليه .. تأسيساً علي قاعدة ما بني علي باطل فهو باطل .

### **وهو ما أكدته**

### **أحكام محكمة النقض واستقرت عليه ونصت علي أن**

من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته يبني عليه عدم التعويل في الإدانة علي أي دليل يكون مترتباً عليه أو مستمداً منه ومن ثم فإن إبطال الحكم المطعون فيه القبض علي الطاعن لازمه بالضرورة إهدار كل دليل تكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتداد به في إدانته ( نقض ١٠/٣/١٩٩٣ رقم ١٣٨٣ السنة ٦١ ق )

### **وكذا قضت بأن**

بطلان القبض يوجب استبعاد الدليل المستمد منه وكذا بطلان كافة الإجراءات المترتبة



عليه .

( نقض ١٢/٧/١٩٩٠ طعن رقم ٢٨ لسنة ٦٠ ق )

### هذا فضلاً عن أن

المتهم المائل لم يتم القبض عليه وهو في حالة من حالات التلبس طبقاً للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية والواردة علي سبيل الحصر ... ولم يأتي بالأوراق ما يثبت ذلك .. بل أنه تم القبض عليه والتحفظ أثناء علاجه بالمستشفى .. بما مؤداه انتفاء توافر حالة من حالات التلبس أثناء القبض عليه .

### وهو الأمر الذي يدل علي

بطلان إجراءات القبض والتفتيش علي المتهم لصدورها وليدة إجراءات باطلة ولعدم توافر حالة من حالات التلبس أثناء القبض عليه وبطلان ما تلاها من إجراءات .

### الوجه العاشر

**بطلان أمر الإحالة الذي أحالت بموجبه النيابة المتهم للاتهام الموصوف بأمر الإحالة  
لثبوت انتفاء أركان هذه الجرائم وهو الأمر الذي يبين من خلاله الحقائق التالية**

### ولما كانت

النيابة العامة قد أحالت المتهم المائل إلي محكمة الجنايات وأسندت إليه التهم المسندة إليه بأمر الإحالة والأوراق وهي كالآتي :

١- استعراض القوة مع آخرين وطالبت بمعاقبته طبقاً لنص المادة ٣٧٥ مكرر ، ٣٧٥/ ( أ )  
١ ، ٣ ، ٤ من قانون العقوبات .

### وكذا

٢- القتل العمد مع سبق الإصرار مع آخرين وطالبت بمعاقبته طبقاً لنص المواد ٢٣٠ ، ٢٣١  
من قانون العقوبات .

### وكذا

٣- الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار مع آخرين وطالبت بمعاقبته بالمادة ١/٤٥ من  
قانون العقوبات .

## وكذا

- ٤- حيازة وإحراز بغير ترخيص سلاح ناري مششخن (طبنجة) .  
٥- حيازة وإحراز ذخائر مما تستعمل علي السلاح الناري بدون ترخيص .  
وطالبت بمعاقبته في الإتهامين السابقين بند (٤ ، ٥) بالمواد ١/١ و٢ ، ٦ ، ٢٦/٢ و٣ و٤ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر .

## ولما كان

المتهم المائل ليس له صلة بالتهم السالف ذكرها ولم يتم باقتراف أي منها أو ارتكابهم ..  
وهو ما سنوضحه ونبينه من انتفاء ركني الجريمة المادي والمعنوي لكل جريمة علي حدي من الجرائم والتهم السالف ذكرها .

## وهذا علي النحو التالي

### الحقيقة الأولى : جريمة استعراض القوة مع آخرين

فقد نص المشرع المصري علي تلك الجريمة في المادة ٣٧٥ مكرر ، ٣٧٥ مكرر ( أ )  
بفقراتها المتعددة والمعاقب عليها بأمر الإحالة في الفقرات (٢ و٣ و٤) ،

## هذا

وقد تم الحكم بعدم دستورية المواد سالفة الذكر في القضية المقيدة بجدول المحكمة  
الدستورية العليا برقم ١٢ لسنة ٣٣ قضائية " منازعة تنفيذ " بالجلسة المنعقدة يوم الأحد الموافق  
الأول من يولييه لعام ٢٠١٢ بجلسة (؟؟؟؟) .

## وهو الأمر الذي

أدي إلي وقوع النيابة العامة في الخطأ في توجيهه الاتهام وتحديد المواد المعاقب عليها  
وذلك في إسنادها لتلك التهمة التي قد تم الحكم فيها بعدم دستورتيتها .. حيث أن الحكم كان في  
عام ؟؟؟؟ .. بينما أمر الإحالة تم صدوره في ؟؟؟؟ .. وهو مما يدل علي الخطأ الجسيم الذي  
وقعت فيه النيابة العامة في إسناد تهمة بمواد معاقب عليها تم الطعن في دستورتيتها والحكم بعدم  
الدستورية دون علمها بذلك الحكم الصادر قبل الإحالة .

## الحقيقة الثانية : جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار

### **حيث أن**

### المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات نصت علي أن

كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الإصرار علي ذلك أو التردد يعاقب بالإعدام .

### **وكذا**

### المادة ٢٣١ من قانون العقوبات نصت علي أن

الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصّر منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقا علي حدوث أمر أو موقوفا علي شرط .

### **هذا .. وقد عرف الفقهاء القتل بأنه**

هو اعتداء علي حياة شخص آخر يؤدي إلي وفاته .. وهو بهذا المعني قد يكون القتل عمدي أو غير عمدي والفيصل بينهما هو الركن المعنوي .

(الدكتورة / فوزية عبد الستار المرجع السابق ص ٣٣٩ وما بعدها)

### وكذا أيضا

بأن القتل عمدا هو القتل المقترن بنية إعدام المجني عليه .  
(الدكتور/ أحمد أمين قانون العقوبات الأهلي القسم الخاص طبعة ١٩٢٠ ص ٣٠٢)

### **ومما سبق فإن**

الركن المادي لجريمة القتل العمدى لا بد له من شروط حتى يتحقق هي

### ١- فعل الاعتداء علي الحياة

ويشترط في جريمة القتل أن يقع بفعل من الجاني من شأنه إحداث الموت ولا يهم بعد ذلك الوسيلة التي يستخدمها الجاني لإحداث الفعل .

### **وكذا**

### ٢- النتيجة الإجرامية

وهي وفاة المجني عليه هي النتيجة في جريمة القتل فهي الأثر المترتب علي سلوك الجاني .

### ٣- علاقة السببية

وهي لا بد أن تكون الوفاة مترتبة علي فعل الاعتداء علي الحياة .. وعلاقة السببية لا تثير صعوبة إذا كان الجاني فعله الوحيد هو الذي أدى إلي وفاة المجني عليه أما إذا تدخلت عدة عوامل تثير صعوبة عن تأثير هذه العوامل في رابطة السببية .  
(الموسوعة الجنائية الشاملة لقانون العقوبات المجلد السابع طبعة ٢٠٠٣ ص ٣٥٩ المستشار الدكتور/معوض عبد التواب) .

### أما القصد الجنائي والمتمثل في الركن المعنوي

### لجريمة القتل العمد فإن الفقه استقر علي أن

جريمة القتل العمد لا تقوم إلا بتوافر القصد الجنائي أي نية القتل عند الجاني فإذا لم تتوافر هذه النية لا تكون هناك جريمة القتل العمد .. وهو في صورته البسيطة لا يتطلب سوى قصد نية القتل فقط ويتوافر ..... بتوافر عنصرَي العلم والإرادة.

### ١- العلم

يجب أن يكون الجاني عالماً إن نشاطه سيؤدي بحياة المجني عليه .. فإذا انتفي العلم انتفي القصد الجنائي .

### ٢- الإرادة

فلا بد أن تكون هناك إرادة أي أن نتيجة إرادة الجاني إلي اتجاه فعل الاعتداء علي الحياة وإلي نتيجته وهي إزهاق الروح فإذا لم تتوافر نية إزهاق الروح فلا يسأل عن قتل عمدي ولا يؤثر الخطأ في توجيه الفعل أو الحيدة عن الهدف في قيام القصد الجنائي .. وكذلك الغلط في شخصية المجني عليه ، كما أن الباعث لا أثر له في ارتكاب جريمة القتل العمد .

### وقد استقرت أحكام محكمة النقض علي أن

سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني ، قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصاً مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا تتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٩ ص ٢٧ ، ٤٤٣ ، ٥٤٦ ، ٥١٠ ، ١٩١ ، ١٢٨)

### كذا قضت بأن

من المقرر في تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات أن سبق الإصرار وهو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن

ثورة الانفعال مما يقتضي الهدوء والروية قبل ارتكابها ، لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى في نفس جاشت بالاضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح افتراضه وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة علي شرط أو ظرف بل ولو كانت نية القتل لدي الجاني غير محددة قصد بها شخصا معيناً أو غير معين صادفه حتى ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير الشخص الذي قصده .. وهو ما ينفي المصادفة أو الاحتمال ، وقد جري قضاء هذه المحكمة علي أن تقدير الظروف التي يستفاد منها توافر سبق الإصرار من الموضوع الذي يستقل به قاضية بغير معقب مادام لاستخلاصه وجه مقبول .

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٦ ص ٢٩ (١٣٦)

**وبتطبيق وإنزال تلك المفاهيم السابقة علي واقعة  
الاتهام المسندة إلي المتهم المائل من حيث توافر أركان  
الجريمة من عدمه فإنه يتضح بوضوح جلي انتفاء  
توافرها بركنيها المادي والمعنوي**

**وذلك علي النحو التالي**

#### **١- ومن حيث الركن المادي للجريمة**

ولما كان ما سبق توضيحه بأن الركن المادي لا بد من توافر شروطه السالفة الذكر .. فإن المتهم لم يقم بفعل الاعتداء علي الحياة للمجني عليهم / ؟؟؟؟؟؟ و ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ . حيث أنه لم يكن متواجدا بمسرح الجريمة في بدايتها لتواجده في منزله وخروجه من المنزل عندما نما إلي علمه حدوث مشاجرة مع أبن شقيقه / ؟؟؟؟؟؟ مع ؟؟؟؟؟؟ ثم فوجئ بالمجني عليهم المذكورين يقومون بإطلاق وابل من الأعيرة النارية عليه وعلي نجله وحفيده وزوجته وأقاربه .. بعدما نما إلي علمهم بحدوث المشاجرة مع عائلة ؟؟؟؟؟؟ والمشادة مع ؟؟؟؟؟؟ .. وحدث اعتداء عليه بالأيدي كما جاء بأقواله .

**وهو مما أدى إلي**

إحداث إصابتهم جميعا بإصابات بالغة الخطورة كما هو مبين بالتقارير الطبية بالأوراق .. وهو الأمر الذي يدل علي أن المتهم

المائل لم يكن يحمل سلاحا ولم يصدر منه ثمة فعل اعتداء علي  
المجني عليهم أو غيرهم وإنما تم الاعتداء عليه وإصابته بطلقات  
نارية مما أسقطه علي الأرض مغشيا عليه .. وذلك طبقا لما حوته  
الأوراق وما سطرته محاضر الاستدلالات والتحقيقات وأقوال المجني  
عليهم من عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. فضلا علي ما جاء بالتحريات وأقوال  
مجريها (علي فرض صحتها)

### **وهو مما يدل علي**

عدم قيام المتهم المائل بالتعدي علي المجني عليهم السالف ذكرهم  
.. بما مؤداه انتفاء فعل الاعتداء علي المجني عليهم .. وبالتالي  
انتفاء باقي عناصر الركن المادي من تحقيق النتيجة الإجرامية  
لانتفاء الفعل الإجرامي .. وكذلك انتفاء علاقة السببية بينهما .. بما  
مؤداه انتفاء الركن المادي للجريمة.

### **وهو الأمر الذي يؤدي إلي**

انتفاء الركن المعنوي والمتمثل في القصد الجنائي بانتفاء اتجاه إرادة  
المتهم المائل لإزهاق روح المجني عليهم وهو الدليل علي نية القتل  
.. وعليه فإن انتفاء الركن المادي للجريمة يؤدي حتما لانتفاء القصد  
الجنائي لها .. سواء بعنصرية العلم والإرادة السابق إيضاحهم ..  
فضلا عن عنصر إزهاق الروح كما سلف بيانه وتوضيحه .

### **وبالتالي**

انتفاء توافر ظرف سبق الإصرار المقترن بجريمة القتل العمد المسندة  
إلي المتهم المائل .. حيث أن ذلك الظرف المشدد مرتبط بتحقق  
الجريمة بركنيها المادي والمعنوي وأن اقترانه بها هو علي سبيل  
الظرف المشدد لها بتغليظ العقوبة علي مرتكبها .. بما مؤداه أن  
توافر ركني الجريمة قد يؤدي إلي توافر ظرف سبق الإصرار ..  
وانتفاء توافر أركان الجريمة يؤدي حتما بانتفاء توافر ظرف سبق  
الإصرار .

## هذا فضلا عن

أن سبق الإصرار هو حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني .. ولكي يتحقق لا بد له من إعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعال مما تقتضي الهدوء والرؤية قبل ارتكابها .. وذلك كما سبق إيضاحه بأحكام النقض سالفه الذكر .. وهو ما لا يمكن تحقيقه للمتهم المائل .. والذي فور خروجه من منزله بعدما نما إلي علمه حدوث مشاجرة بين ابن شقيقه والمجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ حدثت إصابته فور ذلك .

## فكيف يتسنى له

رسم خطه إعداد وسيلة للجريمة والواقعة قد نشبت مفاجئة بين طرفيها .. وأن المتهم المائل فور علمه بحدوث المشادة أسرع بالخروج من منزله للوقوف علي الواقعة وظروفها مما أدي إلي إحداث إصابته .. وهو الأمر الذي يؤدي ويدل علي انتفاء قيام المتهم المائل بإعداد وسيلة للجريمة والخطة .. فضلا عن انتفاء ارتكاب الفعل الإجرامي بالاعتداء علي المجني عليهم كما سبق إيضاحه .. بما مؤداه انتفاء سبق الإصرار وتحقيقه .

## **الحقيقة الثالثة : جريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار**

### وحيث أن

النيابة العامة أسندت إلي المتهم المائل قيامه بارتكاب جريمة الشروع في القتل العمد للمجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ دون سند أو مسوغ قانوني سوي أقوال المجني عليه سالف الذكر والتي لا تصلح كونها شهادة ودليل علي إثبات الإدانة علي المتهم المائل لما بينه وبين العائلتين محدثي المشاجرة من خلافات .. مما يجعل شهادته باطلة لا يجوز التعويل عليها .. فضلا عن أن المجني عليه قد تم توجيه الاتهام له أيضا من النيابة العامة بأمر الإحالة محل الأوراق بالشروع في قتل المتهم المائل لكونه مجني عليه أيضا .. بما مؤداه أن كلا من المتهم المائل والمجني عليه قد تم اتهام كلا منهما الآخر بتهمة الشروع في القتل .. بما يقتضي عدم جواز الشهادة لوجود خلافات بين الطرفين

## هذا فضلا عن أن

ما جاء بالأوراق وشهادة المجني عليه سالف الذكر قد جاءت متناقضة ومتضاربة لكونه قد أفاد بالتعدي عليه تارة بالأيدي وتارة بالعصي وتارة بالأسلحة مما يجعل شهادته متناقضة فيما بينها ..

مما يطرحها جانبا وعدم الأخذ بها والتعويل عليها أو الاستناد إليها كدليل ثبوت ضد المتهم المائل .

### **هذا بالإضافة إلي أن**

المتهم المائل قد تجاوز من العمر عتيا وبلغ ما يقرب من (٧٧) سبع وسبعون عاما بما لا يجعله قادرا علي التعدي علي المجني عليه الشاب الذي لم يتجاوز عمره (٢٥) خمسة وعشرون عاما .. فكيف لرجل تجاوز هذا السن يعتدي علي مثل هذا الشاب بالضرب بالأيدي أو العصي .. فضلا عن أنه هو الذي تم عليه الاعتداء وإصابته بطلقات نارية كادت أن تودي بحياته لولا أن تداركه العلاج .

### **هذا .. ولما كانت المادة ٤٥ في فقرتها الأولى من قانون العقوبات**

#### **المعاقب بها علي جريمة الشروع في القتل العمد قد جاء نصها كالتالي**

الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل .

### **ومن هنا فإن**

الشروع جريمة لا يتم تنفيذ ركنها المادي والواضح من نص المادة ٤٥ سالفه الذكر لا يتحقق إلا إذا بدأ الجاني في ارتكاب الأفعال التي ترمي مباشرة إلي اقترافها وهو ما اصطلح عليه الفقهاء بتسميته بالبدء في تنفيذ الفعل الجرمي وعدم إتمام الجريمة لظروف خارجه عن إرادة الفاعل .

(راجع د/ مأمون سلامه ص ٣٨٧ د/ رمسيس بهنام النظرية العامة للقانون الجنائي ص ٤٧٠ د/نجيب حسني ص ٣٥٢)

### **ومما سبق فإن**

جريمة الشروع في القتل العمد لها أركان ثلاثة لا بد من تحققها حتى تتم وقوع الجريمة وذلك

طبقا لنص المادة سالفه الذكر وهي كالتالي :

#### **١- البدء في التنفيذ**

وهو الركن الأول من أركان الشروع إذ في هذه اللحظة يتحقق الخطر الذي من أجله تدخل المشرع بالعقاب علي الشروع أما المرحلة السابقة علي ذلك فهي مرحلة التفكير والإعداد للجريمة فلا تستأهل التدخل التشريعي نظرا لأنها أفعال لا تتطوي في ذاتها علي خطورة بالنسبة للمصلحة



المحمية جنائيا وإن كشفت عن خطورة صاحبها .

(راجع د/مأمون سلامة ص ٣٩٠)

### وهذا الأمر الذي يدل علي

انتفاء وقوع ذلك الركن المادي للجريمة في حق المتهم المائل حيث أنه لم يتم بالبدء في ثمة فعل إجرامي علي المجني عليه .. بل هو الذي تم الاعتداء عليه كما سبق إيضاحه وإصابته .. فضلا عن عدم قيام المجني عليه بتوجيه الاتهام مباشرة للمتهم المائل بارتكاب جريمة الاعتداء عليه .. وإنما جاء الاتهام لمجموعة أشخاص شاع الفعل بينهم دون تحديد المتهم شخصيا .. هذا فضلا عن اتهام المجني عليه للمدعو /؟؟؟؟؟؟/ بأنه الذي اعتدي عليه بسلاح أبيض وأحدث إصابته وليس المتهم المائل.

### وكذا

#### ٢- الركن الثاني : القصد الجنائي

ولكي يتوافر هذا الركن لابد أن يكون الجاني قد بدأ في تنفيذ الجريمة بقصد تحقيق جناية أو جنحة أي أن سلوكه الإجرامي قد بدأ هادفا إلي تحقيقها .

### وهو أيضا مما يدل علي

انتفاء وقوع ذلك الركن حيث أن المتهم المائل لم يبدأ في تنفيذ ثمة أفعال إجرامية تجاه المجني عليه لخروجه من منزله بعد نشوب واقعة المشادة الكلامية بين المجني عليه والمتهم الأول /؟؟؟؟؟؟/ والذي علي أثرها تم إصابته كما سبق إيضاحه .. بما ينفي توافر تحقق ذلك الركن لانتهاء تحقق الركن المادي للجريمة كما سبق بيانه .

### وكذا أيضا

#### ٣- الركن الثالث : عدم إتمام الجريمة لسبب غير اختياري

وحتى تكتمل إتمام الجريمة لا بد أن يكون وقف التنفيذ أو خيبة الأثر لسبب خارج عن إرادة الجاني .

### وعليه فإن

ذلك الركن ينتفي حدوثه ووقوعه في حق المتهم المائل وذلك لانتهاء الركن المادي والمعنوي السابق إيضاحهم بانتفاء البدء في تنفيذ الفعل الإجرامي .. فضلا عن انتفاء قصده في تحقق

الجريمة بجناية أو جنحة كما سلف ذكره .

### ومما سبق فإن

جريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار لم تتحقق أركانها ولم يقدّم المتهم المائل بارتكابها لانتفاء الأركان سالفة الذكر .. فضلا عن انتفاء ظرف سبق الإصرار والذي حتما لا بد لكي يتم تحققه وتوافره هو ارتكاب الجريمة وتحقق ركنيها المادي والمعنوي .. ولما كان ركنيها لم يتم توافرها وتحققهما وانتفاء حدوثهم في حق المتهم المائل بما مؤداه عدم تحقق الظرف المشدد وهو سبق الإصرار .. وبالتالي انتفاء وقوع الجريمة بركنيها المادي والمعنوي في حق المتهم المائل

**الحقيقة الرابعة : جريمة حيازة وإحراز أسلحة نارية وذخائر مما تستعمل عليها بغير**

### ترخيص

### وحيث أن

الجريمة سالفة الذكر لم يثبت بالأوراق أنه تم ضبط ثمة أسلحة نارية سواء كانت بنادق آلية أو طبنجة مع المتهم المائل أثناء حدوث الواقعة محل الاتهام .. ولم يتم العثور في منزله علي ثمة أسلحة نارية أيا كانت مما تم استخدامها في الواقعة .

### هذا فضلا عن أن

الأحراز المضبوطة محل الواقعة والمثبتة بالأوراق والذخائر ليس في الأوراق ما يدل علي أنه تم ضبط أيا منها مع المتهم أثناء ضبطه وإحضاره أو في منزله بعد تفتيشه .

### حيث أن

البندقية الآلية محل الحرز تم العثور عليها بمنزل المجني عليه /  
?????? والمتوفى وذلك بما جاء في المحضر الذي سطره الضابط /  
?????? - القائم بالتحريات محل الواقعة - والذي عثر علي تلك  
البندقية بتاريخ ????? الساعة ٨ صباحا .

### وكذلك

الطبنجة التي تم العثور عليها في مكان الواقعة بمعرفة الضابط  
سالف الذكر أيضا والذي سطر محضره في ????? الساعة ١ صباحا

وكان يمشط مكان الحادث فقام بالعثور علي تلك الطبنجة محل الأحرار والمطموسة المعالم عيار ٩ مم دون تحديد مالكةا وليس في الأوراق ما يدل أو يثبت علي أنها ملك المتهم المائل أو أنها خاصة به أو قام باستخدامها في الواقعة .. فضلا عن خلو الأوراق من ما يفيد ملكية تلك الطبنجة لأي من المتهمين ولاسيما المتهم الأول .

### وكذا أيضا

الطبنجة التي تم العثور عليها بمنزل المتهم الأول (علي فرض صحة ذلك) علي الرغم من انكارنا له .. وذلك بمعرفة الضابط / ؟؟؟؟؟ (الشاهد السادس للإثبات) وعيارها ٩مم تحمل أرقام (؟؟؟؟؟؟) والذي سطر محضرها بتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة ٤ صباحا بعد القبض علي المتهمان الأول والثاني .

### وهو الأمر الذي يدل علي

انتفاء ضبط الأحرار سائلة الذكر والأسلحة النارية المحددة سلفا بالأحرار مع المتهم سواء كان ذلك أثناء القبض عليه أو حدوث الواقعة أو في منزله وانتفاء صلة بتلك الأسلحة .

### هذا فضلا عن

انتفاء صلته بالذخائر محل الأحرار المضبوطة أيضا والتي تم العثور عليها بمكان الحادث لخلو الأوراق بما يفيد صاحبها أو مالكةا أو تحديد السلاح المستخدمة فيه تحديدا أو تحديد مالكةا أو المستخدم لذلك السلاح .. بما مؤداه انتفاء صلة المتهم بالأحرار الخاصة بالذخائر والمتمثلة في الطلقات الفارغة وكذلك المقذوفات محل المضبوطات بالأوراق .

### ومما سبق فإنه يدل علي

انتفاء صلة المتهم المائل بالأحرار المضبوطة والذخائر محل الأوراق سواء كانت بندقية آلية أو طبنجة معلومة الأرقام أو مطموسة البيانات عيار ٩مم أو الطلقات الفارغة والمقذوفات والسالف بيانهم وتوضيحهم .. بما مؤداه انتفاء حيازة وإحراز المتهم المائل للأسلحة النارية والذخائر المبينة بالأوراق محل الاتهام المسند إلي المتهم المائل .. وكذلك انتفاء حيازة وإحراز المتهم المائل للذخائر المبينة بالأوراق .. وبالتالي انتفاء ارتكابه لتلك الجرائم والتهم المسندة إليه

## هذا بالإضافة إلي أن

التحريات محل الواقعة (علي فرض صحتها) والتي توصلت أن عائلة ؟؟؟؟؟؟ هم الذين كانوا يحملون أسلحة نارية عبارة عن طبنجة عيار ٩ مم وكانوا يتبادلونها فيما بينهم .. وحيث أن الطبنجة محل الأحراز قد تم إثبات انتفاء صلة المتهم المائل بها كما سبق إيضاحه .. وكذلك عدم وجود بصمات شخصية علي الأحراز تدل علي المتهم المائل .. بما مؤداه انتفاء قيام المتهم بحيازة ثمة أسلحة وإنما

جاء اتهامه بذلك علي سبيل أنه فرد من عائلة ؟؟؟؟؟؟ علي الشيعو وهو ما لا يجوز التعويل عليه.

## وجملة مما سبق

دليلا علي انتفاء قيام المتهم المائل لارتكابه واقترافه الجرائم والتهم المسندة إليه بأمر الإحالة سواء استعراض القوة أو القتل أو الشروع فيه العمد مع سبق الإصرار .. فضلا عن حيازة وإحراز الأسلحة والذخائر بغير ترخيص .. وذلك لانتفاء ركني الجريمة المادي والمعنوي للجرائم سالفة الذكر للتهم المسندة إليه .

## الوجه الحادي عشر

**بطلان الدليل المستمد من أقوال الشاهد الخامس / ؟؟؟؟؟؟ والذي اعتصمت بأقواله النيابة في تقديم المتهم للاتهام المائل .. ذلك أن الثابت أن أقوال هذا الشاهد قد جاءت مناهضة لما ثبت بالأوراق من أقوال سائر الشهود والتحريات .. فضلا عن تضاربها في أكثر من موضع .. وهو الأمر الذي كان حريا علي النيابة عدم الركون إليها ضمن قائمة أدلة الثبوت .**

## وحيث أن

الشاهد السالف ذكره طبقا لشهادته المسطرة بأدلة الثبوت والمبينة بالأوراق جاءت متناقضة ومتضاربة مع ما جاء بالأوراق .. مما يجعل في شهادته اختلاف بين وواضح وجلي ويتمثل ذلك في كونه قد أفاد في أقواله بالتحقيقات بأن التعدي عليه من أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ كان بالأيدي وليس بالأسلحة مما أحدث به جروح سطحية .. ثم تارة يأتي بما يفيد بأن التعدي عليه كان بالعصي .. ثم تارة أخري يأتي بما يفيد بأن التعدي عليه كان بالأسلحة النارية وأنهم أطلقوا عليه وابل من

الأعيرة النارية ومنهم المتهم المائل .

### وهذا .. مما يدل علي

التناقض والتضارب البين الجلي في أقواله بالتحقيقات مما يطرح تلك الشهادة جانبا لما فيها من اختلاف فيما بينها .. مما مؤاده عدم جواز التعويل عليها والاستناد إليها في إدانة المتهم المائل بثمة جريمة من الجرائم المسندة إلي المتهم .. وذلك كما سبق إيضاحه أيضا بالدفع الأول بالمذكرة الماثلة .

### هذا فضلا عن أن

الشاهد سالف الذكر كما أنه شاهد للإثبات ضد المتهم المائل .. فإنه أيضا متهما بالشرع في القتل العمد للمتهم المائل طبقا لأمر الإحالة بالأوراق .. وهو الأمر الذي يجعل لشهادته دافعا وسببا في إدانة المتهم لوجود خلافات سابقة وقديمة بين عائلة الطرفين وهما عائلة ؟؟؟؟؟؟ ومنها المتهم المائل وعائلة ؟؟؟؟؟؟ ومنهم الشاهد .. وهو ما أثبته الشاهد في شهادته بتلك الخلافات .

### وهو مما يدل علي أن

شهادة ذلك الشاهد باطلة لوجود تلك الخلافات .. بما مؤاده عدم جواز التعويل عليها أو الاستناد إليها لقيام الشاهد بدرء الاتهام الموجه إليه والسالف ذكره ضد المتهم بالإدانة بتلك الشهادة الباطلة .

### هذا فضلا عن أن

الشاهد لم يذكر صراحة بقيام المتهم بالاعتداء عليه وإنما تم تحديده كونه أحد عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. فضلا عن قيامه بإطلاق وابل من الأعيرة النارية مع أقاربه دون تحديد دوره تحديدا .. مما يجعل تلك الشهادة تخالف الواقع والمنطق لكون المتهم قد تجاوز من العمر؟ (٧٧) سبعة وسبعون عاما .. والشاهد شاب لم يتجاوز عمره (٢٥) خمسة وعشرون عاما .. مما يجعل الاعتداء عليه من شخص في ذلك العمر أمر مستحيلا .. فضلا عن كون المتهم لم يشهد الواقعة ولم يكن حاضرا بها في بدايتها ولكن بعد نشوب الخلاف والمشادة الكلامية والتشاجر بين المجني عليه الشاهد سالف الذكر وبين المتهم الأول/؟؟؟؟؟؟؟ .

### وهو الأمر الذي يدل علي

عدم صحة ما جاء بشهادته فضلا عن كونها شهادة لا يصح الأخذ بها والتعويل عليها أو الاستناد إليها .. وبالتالي بطلان تلك الشهادة .. بما مؤاده بطلان الدليل المستمد منها في إدانة

المتهم المائل .

## **وهذا .. ما استقرت عليه محكمة النقض في هذا المعني**

بأنه لا يقع الحكم في تناقضه أو تضاربه بين الأسباب أو تستند المحكمة علي دليلين متناقضين دون تفسير لهذا التناقض .

(نقض ٢٢/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ رقم ٣١ ص ٧٥)

## **وكذا قضت**

إذا كان الدفاع قد قصد به تكذيب شاهد الإثبات ومن شأن ذلك لو صح أن يغير وجه الرأي في الدعوى ، كان لزاما علي المحكمة أن تمحصه وتقسطه حقه بتحقيق تجريه بنفسها بلوغا إلي غاية الأمر منه أو ترد عليه بما يدحضه إذا هي رأت طرحه ، أما وقد أمسكت عن تحقيقه وكان ما أوردته ردا عليه بقاله الاطمئنان إلي أقوال الشاهد فهو غير سائغ بما ينطوي عليه من مصادرة الدفاع بأن حكمها يكون معيبا يستوجب النقض .

(نقض جلسة ١٠/٥/١٩٩٠ س ٢١ ق ١٢٤ ص ٧١٤)

## **وقضت أيضا**

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها علي بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، مادام استخلاصها سائغا مستندا إلي أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(الطعن رقم ١٨٣٦٣ لسنة ٨٣ ق جلسة ١٢/٦/٢٠١٤)

(الطعن رقم ٢٤١١٨ لسنة ٨٣ ق جلسة ٧/٦/٢٠١٤)

## **الوجه الثاني عشر**

**بطلان الدليل المستمد من شهادة شاهدي الإثبات السادس والسابع .. لما شابهما من**

**تناقض وقصور فضلا عن كونهما القائمين بالإجراءات الباطلة والتحريات المشوبة**

**بالقصور والعيور .**

## **وحيث أن**

الشاهد السادس وهو الضابط / ؟؟؟؟؟؟ القائم بضبط كلا من المتهم الأول والثاني .. وأنه

قام بمساعدة الشاهد السابع في تحرياته وله دور فيها .. حيث قام بإجرائها في المدة من ؟؟؟؟؟ حتى ؟؟؟؟؟ كما جاء بالأوراق .. وجاءت تحرياته غير كافية وغير دقيقة .. بما مؤداه غير جادة كما سبق إيضاحه في الدفع الثاني المذكرة الماثلة .. فضلا عن انه لم يقم بضبط المتهم المائل .

### **لذا فإن**

شهادته ليست دليلا علي صحة الاتهام للمتهم لانتهاء صلته بضبط المتهم .. وكذلك بطلان تحرياته .. فضلا عن اختلاف شهادته عن شهادة الشاهد السابع في مضمونها من حيث المعلومات الواردة عن الواقعة وتحرياتهم .. بما مؤداه عدم جواز التعويل علي شهادة الشاهد المذكور في إدانة المتهم أو الاستناد إليها .. وبالتالي بطلان الدليل المستمد من شهادته في إدانة المتهم المائل .. حيث أنها لا صلة لها بالمتهم سوي ما جاء بالتحريات المزعومة الباطلة .

### **أما من حيث شهادة الشاهد السابع**

#### **الضابط / ؟؟؟؟؟؟ القائم بالتحريات**

فإنه قد تم إثبات بطلان التحريات التي قام بإجرائها والمسطرة بالمحضر بتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة ١٢ مساءً والمسماة بالتحريات المبدئية .. وذلك لعدم كفايتها وعدم دقتها .. فضلا عن عدم صحتها .. مما يجعلها تحريات غير جدية كما سبق إيضاحها في الدفع الثاني بالمذكرة الماثلة .

### **وبالتالي فإن**

بطلان التحريات لعدم جديتها .. يؤدي حتما لبطلان شهادة مجري تلك التحريات .. بما مؤداه بطلان الدليل المستمد من تلك الشهادة والتي لا تعبر إلا عن رأي مجريها وأنها لا تصلح دليلا للثبوت ضد المتهم .

### **وهو ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض في هذا المعني**

التحريات لا تصلح بمفردها أن تكون دليلا كافيا بذاته إذ هي لا تعدو أن تكون مجرد رأي لصاحبها يخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلي أن يعرف مصدرها ويتحدد حتى يتحقق القاضي بنفسه من هذا المصدر يستطيع أن يبسط رقابته علي الدليل ويقدر قيمته القانونية في الإثبات .

(الطعن رقم ١٠٣٢٣ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٦/٤/١٩)

## وكذا قضت بأن

وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد اتخذت من التحريات وشهادة مجريها دليلاً أساسياً في ثبوت الاتهام فإن حكمها يكون قد تعيب في استدلاله الأمر الذي يؤكد قصور الحكم وفساده مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

(طعن جنائي جلسة ١٩٨٨/١١/٣ س ٥٩ ق ١٥٣ ص ١٠١٢)

(طعن جنائي جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ س ٤١ ق ٩٢ ص ٥٤٦)

(طعن جنائي جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٣ س ٤١ ق ١٦٣ ص ٩٣٤)

## **ولما كان ذلك فإن**

من ضروب القول الصحيح أن الشهادة واقعة ذات أهمية قانونية .. ولما كانت الشهادة من نطاق الدعوى الجنائية فإن الواقعة موضوع الشهادة تستمد أهميتها من حيث دلالتها علي وقوع الجريمة ونسبتها إلي المتهم وهو ما يتضح معه أن موضوع الشهادة يمكن أن تؤدي له الحقيقة باستنتاج سائغ يتلاءم مع القدر الذي رواه الشاهد مع عناصر الإثبات الأخرى .

(قالها الفقيه الدكتور/ نجيب حسني في مؤلفه الإثبات الجنائي ٤٤٢)

## **وهو ما قرره أحكام محكمة النقض في قولها**

انه من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء علي أقواله مهما وجه إليه من مطاعن وحام وحولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلي محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متي أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها علي عدم الأخذ بها .

(الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠)

## وقضت كذلك بأن

الحكم إذ حمل أقوال هذا الشاهد علي مجمل الإنكار والكذب ورتب علي ذلك تشككه في صحة الدليل المستمد من أقواله هو والشاهد الثاني فإنه يكون قد نحي منحي التعسف في الاستنتاج وتردي في حومة الفساد في الاستدلال ، فضلا عن أن المحكمة لم تكشف عن وجه ما استولت به الصلة بين .. حتى يسوغ مذهب الحكم في ترجيح وجهه نظر علي أخري بل أن ذلك كان يتطلب من المحكمة أن تجري تحقيقا تنقصي به وجه الرأي في أمر هذا الدفاع .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٤)



## وجملة مما سبق فإن

شاهدي الإثبات السادس والسابع السالف ذكرهم لا يجوز التعويل علي شهادتهم لانتفاء صلة الشاهد السادس بالمتهم لعدم قيامه بضبطه .. فضلا عن قيامه بالاشتراك في التحريات المزعومة الباطلة كما سبق إيضاحه .. وكذلك الشاهد السابع لبطلان تحرياته عن الواقعة لعدم جديتها .. مما يستتبع بطلان شهادتهم لكونهم المجران لتلك التحريات الباطلة .

## وهو الأمر الذي يؤدي حتما

لبطلان الدليل المستمد من شهادة المذكورين سلفا في إدانة المتهم .. وذلك طبقا لما جاء بأحكام النقض سالفة الذكر والتي وضحت وبينت أن الشهادة لما لها من أهمية قانونية وأن الدفاع وما وجه إلي تلك الشهادة من مطاعن وشبهات .. انه يجب علي محكمة الموضوع التحقق من تلك الشهادة والتقصي بنفسها بل أن تجري تحقيقا تتقصي منه وجه الحق في أمر هذا الدفاع حتى تطمئن إما لثبوت الإدانة أو التشكك في تلك الشهادة .. بما يقتضي معها القضاء ببراءة المتهم المائل .

## الوجه الثالث عشر

**أن الأوراق قد أثبتت عدم صحة الاتهام الموجه للمتهم بشأن حيازة الأسلحة والذخائر محل الضبط .. حيث جاءت الأوراق خلوا من أي دليل أو قول يفيد بأنه كان يحمل سلاحا .. أو استخدم سلاحا أو ضبط سلاحا بمنزله .. أو اشترك في الواقعة برمتها .**

## وحيث أن

الأحراز المضبوطة محل الأوراق هي عبارة عن بندقية آلية تم العثور عليها بمنزل المتوفى/؟؟؟؟؟؟ . طبقا لما جاء بمحضر الضبط المسطر في ؟؟؟؟؟ الساعة ٨ صباحا بمعرفة الضابط / ؟؟؟؟؟؟ .. وهو مما يدل علي انتفاء صلة المتهم المائل بتلك الحرز .. فضلا عن انتفاء حيازته وإحرازه لهذا الحرز .

## وكذلك

الحرز الخاص بالطبنجة التي قيل بأنه تم العثور عليها بمنزل المتهم / ؟؟؟؟؟؟ وهي عيار ٩م تحمل أرقام ؟؟؟؟؟؟ علي جسم السلاح طبقا للمحضر المسطر بالأوراق في ؟؟؟؟؟ الساعة ٤

صباحا بمعرفة الضابط السالف ذكره أيضا .. وهو مما يدل علي انتفاء صلة المتهم المائل بذلك الحرز المضبوط مع المتهم الأول (علي فرض صحة ذلك) .. وبالتالي انتفاء حيازة وإحراز المتهم لهذا الحرز .

### وأيا

الحرز الخاص بالطبنجة عيار ٩ مم مطموسة المعالم والبيانات والتي تم العثور عليها بمكان الحادث .. بمعرفة الضابط القائم بالتحريات / ؟؟؟؟؟؟ / والمسطر محضرها في ؟؟؟؟؟ الساعة ١١ صباحا .. والذي جاء خالية من معرفة صاحبها أو مالکها أو المستخدم لها .. فضلا عن خلو الأوراق من ثمة دليل علي صلة المتهم المائل بها .. وهو مما يدل علي انتفاء صلة المتهم بذلك الحرز .. فضلا عن انتفاء حيازته وإحرازه لهذا الحرز .

### وأخيرا

الحرز الخاص بالطلقات النارية والمقذوفات المضبوطة والمبينة بالأوراق والتي تم العثور عليها بمكان الحادث بمعرفة الضابط السالف ذكره القائم بالتحريات / ؟؟؟؟؟؟ / والذي عثر عليها أثناء معاينة مكان الحادث والمسطر محضرها في ؟؟؟؟؟ الساعة ٣ مساء .. والتي جاءت الأوراق خالية من تحديد المالك لها أو المستخدم لتلك الطلقات أو المقذوفات سوي ما جاء أنها تم استخدامها في الواقعة أثناء تبادل الطلقات النارية في المشاجرة بين العائلتين دون تحديد الشخص القائم بها أو مالکها أو مستخدمها تحديدا .

### هذا فضلا عما

أوراه تقرير الطب الشرعي من أن المقذوفات محل الفحص غير خاصة بالطبنجة ٩ مم .. وهو الأمر الذي يؤكد عدم حمل المتهم لهذا السلاح أو أيا من المتهمين من عائلة ؟؟؟؟؟؟ .

### فضلا عن

خلو الأوراق من ثمة دليل علي صلة المتهم المائل بها .. مما يدل علي انتفاء صلته بتلك الأحراز السالف ذكرها .. وبالتالي انتفاء حيازته وإحرازه لهذه الأحراز المضبوطة بالأوراق .

## هذا بالإضافة إلي

ما جاء بالأوراق من شهادة الضابط المجري للتحريات السالف ذكره في ؟؟؟؟؟ الساعة ٥,٣٠ بالتحقيقات.. مفادها أن الذين كانوا يحملون الأسلحة النارية بالواقعة من البنادق الآلية هم عائلة ؟؟؟؟؟ أما عائلة ؟؟؟؟؟ كانوا يحملون طبنجة عيار ٩ مم وذلك علي فرض صحة ما جاء بأقواله .

## علي الرغم أن

ما جاء بأقوال المصابين والمجني عليهم من عائلة ؟؟؟؟؟ في التحقيقات .. مفاده أن الذي كان يحمل الطبنجة عيار ٩ مم من عائلة ؟؟؟؟؟ هو المجني عليه المتوفى / ؟؟؟؟؟ والذي قام بإطلاق الأعيرة النارية منها عندما شاهد أقاربه وهم المجني عليهم من عائلته مصابين علي الأرض والمدعو / ؟؟؟؟؟ و ؟؟؟؟؟ يطلقون وابل من الأعيرة النارية علي عائلة ؟؟؟؟؟ مما أحدث بها إصابات فضلا عن إصابة المجني عليه / ؟؟؟؟؟ مما أودت بحياته بعد أن أصاب المجني عليهم من عائلة ؟؟؟؟؟ والتي أودت إصابتهم للوفاة أيضا .

## ومن هنا مما يدل علي أن

المتهم المائل لم يكن حاملا لتلك الطبنجة عيار ٩ مم والتي جاءت بتحريات الضابط سالف الذكر أن عائلة ؟؟؟؟؟ يحملونها ويتبادلون فيما بينهم .. مما يدل علي انتفاء صلة المتهم المائل بها .. وبالتالي انتفاء حيازته وإحرازه لها .

## هذا

وقد خلت الأوراق من ثمة أحرار لأسلحة بيضاء أيا كانت نوعها .. فضلا عن خلو الأوراق من ثمة دليل علي استخدام أسلحة بيضاء بالواقعة سواء من التقارير الطبية أو الفنية .. ولا يوجد بالأوراق سوى ما جاء بالتحريات وأقوال المجني عليه / ؟؟؟؟؟ الشاهد الخامس والمتهم السادس أيضا والتي لا يجوز التعويل علي شهادته لكونه متهما وشاهدا في نفس الوقت كما سبق إيضاحه .. كذلك التحريات التي ثبت بطلانها وتناقضها وعدم جديتها مما يبطل الدليل المستمد منها .. فضلا عن خلو الأوراق من ثمة دليل علي صلة المتهم

المائل بثمة سلاح أبيض قام باستخدامه بالواقعة .

### **وهو الأمر الذي يدل علي**

انتفاء وجود دليل أو سند بالأوراق علي استخدام أسلحة بيضاء بالواقعة سواء ما سلف ذكره وعدم جواز التعويل عليه كما سبق إيضاحه .. مما يدل علي انتفاء صلة المتهم المائل بثمة أسلحة بيضاء بواقعات الاتهام .. فضلا عن انتفاء حيازته وإحرازه لمثل تلك الأسلحة التي جاء ذكرها بالأوراق دون سند أو مسوغ قانوني يؤكد .. وكذلك خلو الأوراق من ثمة دليل علي وجود تقارير فنية دالة علي وجود بصمات للمتهم المائل علي تلك الأحراز .. وذلك لخلو التقارير الطبية والفنية من تحليل البصمات الوراثية أو الشخصية للمجني عليهم جميعا .

### **وجملة مما سبق فإن**

الأحراز المضبوطة محل الأوراق جميعها السالف ذكرها والمبينة بالأوراق ليس للمتهم ثمة صلة بها طبقا لما جاء بالأوراق من أقوال المجني عليهم المصابين من عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. فضلا عن التحريات النهائية (علي فرض صحة ذلك) علي الرغم من إنكارها وبطلانها .. فضلا عن خلو باقي الأوراق من ثمة دليل علي صلته بها .

### **وهو مما يدل علي**

انتفاء صلة المتهم المائل بالأحراز المضبوطة بالأوراق سواء كانت أسلحة نارية أو بيضاء .. فضلا عن انتفاء صلته بالطلقات والمقذوفات محل الأوراق بواقعات الاتهام كما سبق إيضاحه .. بما مؤداه انتفاء حيازته وإحرازه لتلك الأحراز المضبوطة بالأوراق والمسند إليه حيازته وإحرازه لها سواء كانت أسلحة نارية أو ذخائر مما تستعمل لهذه الأسلحة بغير ترخيص طبقا لأمر الإحالة والاتهام المسند إليه .

## الوجه الرابع عشر

**بمطالعة الأوراق يبين أنها قد جاءت خلوا من ثمة دليل من الممكن الركون إليه في توجيه الاتهام للمتهم المائل .**

### ولما كان

المتهم المائل قد تم إثبات انتفاء وخلو الأوراق من دلائل كافية علي إدانته لتحريك الدعوى الجنائية ضده وإسناد التهم والجرائم المسندة إليه بأمر الإحالة .. وذلك كما سبق إيضاحه بالدفع الأول بالمذكرة الماثلة .. وكذلك انتفاء قيام المتهم بارتكابه لتلك الجرائم لانتهاء ركن الجريمة المادي والمعنوي للتهم المسندة إليه كما سبق إيضاحه بالدفع الخامس

### هذا فضلا عن

ما تم إثباته من بطلان شهادة شهود الإثبات الخامس والسادس والسابع في إدانة المتهم بارتكابه للجرائم والتهم المسندة إليه وذلك كما سبق إيضاحه أيضا بالدفع السالف ذكرها والدفاع المبدي بشأن تلك الشهادة .. وهو مما يدل علي بطلان الدليل المستمد من تلك الشهادة بالأوراق في إدانة المتهم بتلك الجرائم والتهم سواء كان لتضاربها وتناقضها فيما بينها أو لكون الشاهد متهما ومجني عليه في نفس الوقت مما لا يجوز التعويل علي الشهادة المبداء من الشاهد الخامس وعدم صحة الاستناد إليها .

### وكذلك أيضا

بطلان التحريات الواردة بالأوراق لعدم جديتها .. وذلك لعدم كفايتها وعدم دقتها .. مما أدي إلي عدم صحتها بما لا يجوز التعويل عليها والاستناد إليها كما سبق إيضاحه بالدفع الثاني بالمذكرة الماثلة .. وبالتالي بطلان الدليل المستمد من شهادة الضباط القائمين بتلك التحريات ومجريها .

### هذا بالإضافة إلي

انتفاء صلة المتهم المائل بالأحراز المضبوطة محل الأوراق سواء كانت أسلحة نارية باختلاف أنواعها أو ذخائر مختلفة الأنواع .. أو كذلك أسلحة بيضاء لم يرد بها أحراز أو تم ضبطها وجاء إيرادها بالأوراق دون سند قانوني .. بما مؤداه انتفاء حيازه وإحراز المتهم لتلك الأسلحة والذخائر محل الأحراز المضبوطة والمسندة إلي المتهم بحيازته وإحرازه لها .

## هذا فضلا عن

خلو التقارير الطبية والفنية الخاصة بفحص الأحراز المضبوطة محل الأوراق من ثمة دليل إدانة ضد المتهم المائل .. وبالتالي بطلان الدليل المستمد منها في إدانة المتهم كما سبق إيضاحه سلفا .. فضلا عن انتفاء أركان تلك الجرائم المسندة إلي المتهم المادي والمعنوي .. وذلك من حيث انتفاء قيام المتهم بثمة فعل أدي إلي القتل العمد أو الشروع فيه عمدا مع سبق الإصرار محل التهم المسندة إلي المتهم كما سبق إيضاحها بالدفع السالف ذكرها .

## وهو الأمر الذي يدل علي

خلو الأوراق من ثمة دليل اتهام ضد المتهم المائل علي قيامه بارتكاب واقتراف الجرائم والتهم المسندة إليه بأمر الإحالة بالأوراق .. وأن ما جاء بالأوراق لا يعدو كونه قرائن لا ترقى لمستوى الدليل الذي يلزم لإدانة المتهم وصدور حكم بإدانته أن يكون علي وجه اليقين والجزم وليس علي سبيل الظن والتخمين بما لا يدع مجالاً للشك والريبة في إدانته .

## وهو ما قضت به أحكام محكمة النقض وأكدت عليه ونصت علي أن

الأحكام الجنائية يجب أن تبني علي الجزم واليقين لا الشك والتخمين وأن الأحكام الصادرة بالإدانة يجب أن تبني علي حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين .

(٢٨/١٠/١٩٥٨ س ٩ رقم ٢١٠ ص ٨٥٥)

## هذا فضلا عن

وجوب التحقق في الأدلة وفحصها وبحثها وتمحيصها .. وذلك لبلوغ الهدف والغاية في الوصول إلي الحق والعدالة .. فلربما لو تم بحث وتمحيص والتحقق من تلك الأدلة المحال بها المتهم لإثبات إدانته لتغير وجه الرأي في الدعوى من حيث ثبوت الإدانة من عدمه .. فضلا عن أن التشكك في أي دليل منها أو طرح ثمة دليل وتساوقه يؤدي حتما لتساوق باقي الأدلة وانتفاء مبدأ تساند الأدلة التي يكون سندا للحكم علي المتهم بالإدانة .. بما مؤداه براءة المتهم من تلك الجرائم والتهم المسندة إليه بالأوراق .. ولاسيما وجوب الرد علي دفاع المتهم الجوهرى وبحثه وتمحيصه والتحقق منه علي أن يكون الرد سائغا .

## **وفي هذا المعني ما أكدته أحكام محكمة النقض التي قضت بأن**

من المقرر أنه وأن كانت محكمة النقض لا تملك مراقبة محكمة الموضوع في مدي كفاية الأدلة إثباتا أو نفيا إلا أنها تملك في نطاق رقابتها للمنطق القضائي التثبت من مدي صلاحية الأدلة الواردة في الحكم من ناحية موضوعية بحته لأن تكون للوقائع المختلفة عناصرها إثبات أو نفي سائغة .. فالقرائن القضائية لا تصلح للإثبات إلا إذا كانت أكيدة في دلالتها الافتراضية ولا يجوز الاعتماد علي مجرد الدلائل في الإثبات لأنها بحكم طبيعتها لا تدل علي الواقعة المراد إثباتها بطبيعة مثبتة غير قابلة للتأويل

(نقض ١٩٥٩/١١/١٧ مج أحكام س ٢٠ رقم ١٩٠ ص ٩٨٦)

(نقض ١٩٤٥/٤/٢٨ مج القواعد ج ١ رقم ٥٨٢ ص ٨٨)

## **وأيا استقر رأي الفقهاء علي أن**

يجب أن يكون اقتناع القاضي مبينا علي أدلة صحيحة وكيفي أن يتوافر لديه دليل واحد متى كان هذا الدليل كاملا أما إذا هو استند إلي استدلالات وهو ما كان حكمه معيبا .  
(مبادئ قانون الإجراءات الجنائية الطبعة الثانية ٨٤-٨٩-٩٠)

## **وأيا**

ليس للقاضي أن يبني حكمه إلا علي أدلة فيجب أن يتوافر لديه دليل كامل علي الأقل ولا مانع بعد ذلك من أن يعززه بالاستدلالات فيكون حكمة معيبا إذا استند علي الاستدلالات وحدها ولكل دليل قواعد وأصول لا يكتسب حق الدليل إلا بها .  
(شرح قانون الإجراءات الجنائية طبعة ١١ لسنة ٧٩ ص ٤١٦ و ٤١٧)

## **وكذا قضت بأنه**

يتعين علي المحكمة أن تعرض لدفاع الطاعن وتقسطه حقه في البحث مادام منكرًا للتهمة المسندة إليه وكان دفاعا جوهريا وأن الدفاع الجوهري هو الذي يرتب عليه لو صح تغير وجه الرأي في الدعوى فتلزم المحكمة أن تحققه بلوغا إلي غاية الأمل فيه أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدي إلي إطراره.

(نقض ١٩٧٣/١/٢١ مجموعة أحكام نقض س ٢٤ رقم ٩٢ ص ١٥٢)

## وكذا قضت بأن

المحكمة تلتزم دوما بإقامة حكمها علي قدر كافي بتبرير قضائها ويتحقق هذا التقدير بالرد علي أوجه الدفاع دون الجري وراء أدلته وملاحقتها دليلا دليلا شريطة أن تدل بأسباب سائغة في العقل والمنطق علي طرحها لمبني دفاع المتهم ولو لم ترد علي دليل ساقه هذا الدفاع .  
(نقض ٥ يناير ١٩٧٨ س ٢٩ رقم ٨ ص ٤٦)

## وكذا أيضا قضت بأنه

إذا طرح علي المحكمة دفاعا كان عليها أن تنتظر في أثره في الدعوى فإن كان منتجا فعليها أن تقدر مدي جديته فإذا ما رأته متسما بالجدية قضت إلي فحصه لتقف علي أثره في قضائها فإن هي لم تفعل كان حكمها قاصرا .

(طعن رقم ٥١٩ سنة ٤٦ق)

(طعن رقم ٩٨٣ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٤/١٩٩٠ س ٣١ مجموعة ١ ص ١٠٦٩)

### **الوجه الخامس عشر**

**قصور تحقيقات النيابة العامة فيما ركنت إليه من اتهام أسندته للمتهم المائل دون أن يستبين لها حالة شيوع التي أحاطت بالواقعة .. وذلك علي الفرض الجدلي بصحتها .. وهو الأمر الذي يوصم هذه التحقيقات بالقصور الذي كان مؤداه تقديم المتهم للاتهام المائل من خلال قائمة أدلة الثبوت التي أسست عليها اتهامها .**

### **وحيث أن**

النيابة العامة أسندت إلي المتهم المائل التهم والجرائم المسندة إليه بأمر الإحالة وذلك لكونه فاعلا مع آخرين من المتهمين من الأول حتى الخامس فيما بينهم معا بقيامهم بإرتكابهم جميعا الجرائم والتهم المسندة إليهم بالقتل العمد والشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار والناجح عن استعراض القوة .. دون تحديد دور كل منهم في ارتكاب تلك الجرائم تحديدا .. فضلا عن حيازة وإحراز الأسلحة النارية والذخائر التي تستعمل عليها بدون ترخيص والمبينة بالأوراق .

### **علي الرغم أن**

ما جاء بالأوراق وذلك من حيث أقوال المجني عليهم من عائلة ؟؟؟؟؟ والمصاب منهم عدد خمسة من المجني عليهم والمحددين بأمر الإحالة .. بأن الذي كان يحمل سلاحا ناريا هو



المتوفى الوحيد منهم والذي أصيب وأودت إصابته إلي الوفاة غير المصابين السالف ذكرهم وهو المجني عليه /؟؟؟؟؟ .. وأنه هو الذي كان يحمل طبنجة عيار ٩ مم وأطلق بها الأعيرة النارية علي المتوفين من عائلة ؟؟؟؟؟؟ وهم / ؟؟؟؟؟؟ و ؟؟؟؟؟؟ .. وذلك بعدما شاهد أقاربه المجني عليهم مصابين وملقون علي الأرض في دمائهم مما دعاه بإطلاق النار عليهم دفاعا عنهم وعن نفسه .. إلا أنهم أصابوه فأردوه قتيلا

### هذا فضلا عن أن

التقارير الطبية الواردة بالأوراق أثبتت أن إصابة المتوفين السالف ذكرهم كانت بطلق ناري عيار ٩مم أي من طبنجة وهو ما يتوافق مع ما جاء بأقوال المجني عليهم من عائلة ؟؟؟؟؟؟ السالف ذكره .. بما مؤداه أن التقارير تدعم أقوالهم بأن الذي أحدث إصابة المتوفين هو المجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ من عائلة ؟؟؟؟؟؟ والتي تم إصابته بعد ذلك وأودت بحياته .

### هذا .. علي الرغم أن

النيابة العامة أسندت الاتهام بالجرائم والتهمة المسندة إلي المتهم بأمر الإحالة إلي المتهمين الخمسة الأوائل في ذلك الأمر .. مما يجعل التهمة شائعة بينهم وغير محدد فاعلها الذي قام بارتكابها تحديدا من بينهم وأحدث إصابة المتوفين .

### ولا يمكن القبول عقلا ولا منطقا

أن المتهمين الخمسة الأوائل أطلقوا جميعا سواء في وقت واحد أو عدة أوقات مختلفة الأعيرة النارية علي المتوفين وأحدثوا به الإصابات ومن طبنجة واحدة .. ولو كان ذلك صحيحا لتمت إصابة المتوفين بوابل من الأعيرة والإصابات التي تزيد عن العشرات من الطلقات النارية .. وهو الأمر الذي لم يحدث فعليا طبقا لما جاء بالأوراق .

### حيث أن

التقارير الطبية أوردت إن المتوفى / ؟؟؟؟؟؟ قد أصيب بعدد (٤) أربع مقذوفات نارية بالفخذ الأيسر وتجويف الصدر ثم أخيرا المقذوف الرابع الذي أصاب أسفل الظهر واستقر بها .. مما أدي إلي معرفة نوع السلاح المستخدم لاستقرار المقذوف في الجسد وتم تحديده بعيار ٩ مم .. بما مؤداه أن المصاب والمجني عليه المتوفى المذكور قد تم إصابته بعدد أربع مقذوفات .. وذلك طبقا لما جاء بالأوراق .. وأن إصابته قد تكون من سلاح أو سلاحين علي الأكثر .

## وكذلك

المتوفى / ؟؟؟؟؟؟ والذي أصيب بالفخذ الأيسر والذي أدت إلي تهتك الأمعاء الغليظة والدقيقة مما أدى إلي نزيف غزير داخل تجويف الحوض والذي أودى بحياته .. وذلك نتيجة الإصابة بمقذوف ناري واحد فقط .

## وهو الأمر الذي يدل أيضا علي أن

المتهمين الخمسة لم يطلقوا الأعيرة النارية علي المتوفين ولم يحدثوا جميعهم تلك الإصابات .. بما مؤداه شيوع التهمة بينهم وأن الفاعل لا يمكن بأي حال من الأحوال طبقا للتقارير الطبية ونوع الإصابة وتحديدها يزيد عن ثلاثة أشخاص كما سبق إيضاحه .. بما مؤداه وجود شخصين لم يطلقوا النار ولم يكونوا فاعلين في الجريمة .

## وهو مما يدل ويؤكد علي أنه

بما لا يدع مجالا للشك أو الريبة علي شيوع التهمة بين المتهمين دون تحديد الفاعل الأصلي في ارتكاب الجرائم أو الجريمة تحديدا أو الفاعلين الأصليين إذا تعددوا وليس المتهمين جميعا والذي لا يقبله العقل والمنطق والواقع .. فضلا عن ما جاء بالأوراق من أقوال المجني عليهم والتقارير الطبية السالف ذكرهم .. والتي تؤكد علي أن الذي أحدث إصابة المتوفين والمصابين من عائلة ؟؟؟؟؟؟ هو المجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ عندما شاهد أقاربه قد سقطوا علي الأرض مصابين إثر إطلاق النار عليهم من المتوفين المذكورين سلفا .

## وهو مما يؤكد علي

انتفاء قيامهم جميعا بارتكاب الجريمة .. بما يقتضي معه براءة المتهم المائل من التهم المسندة إليه بأمر الإحالة لشيوع الاتهام بين المتهمين كما سبق إيضاحه .. فضلا عن أن محكمة الموضوع إذا تعرضت لهذا الدفع يجب عليها أن تلتزم بالوقائع الثابتة بالأوراق والسالف إيضاها .

## وفي هذا المعني جاءت أحكام محكمة النقض وقضت بأن

من المقرر أنه وإن كان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تظمن إليها ، إلا أنها متي تعرضت للرد عليه تعين عليها أن تلتزم بالوقائع الثابتة في الدعوى ، وأن يكون لما تورده أصل ثابت في الأوراق .. ولما كان ما نقله الحكم عن محضر المعاينة لا أصل له في الأوراق ، وكانت المحكمة قد عولت عليها في قضائها بإدانة الطاعن ، فإن الحكم يكون قد انطوى علي خطأ في الإسناد .

## الوجه السادس عشر

**قصور تحقيقات النيابة العامة .. حيث كان حريا عليها أن تقوم بمعينة مكان الواقعة لبيان عما إذا كان يستقيم حدوث الواقعة علي النحو الوارد بالتحريات من عدمه .. وكذا لبيان موقف الضارب والمضروب وصولا لوجه الحق في الدعوى .. فضلا عن تقصيرها في عدم الإلمام بواقعات الدعوى .. وعدم استدعاء من وردت أسماؤهم بالتحقيقات لمناقشتهم .**

### ولما كانت

الأوراق والتحقيقات قد جاء بها قصورا شديدا لعدم قيام النيابة العامة باستدعاء أشخاص وردت أسماؤهم بالتحقيقات لهم صلة بالواقعة وربما قد يؤدي سماع أقوالهم إلي كشف أدلة جديدة وورود معلومات وبيانات قد تؤدي إلي الوصول إلي حقيقة الواقعة والاتهام والمتهمين .. لو تم سماع أقوالهم واستدعاءهم بالتحقيقات .. وهو ما سوف نبينه كالتالي :

### أولا : قصور في معينة مكان الحادث بالواقعة

#### حيث أن

النيابة العامة لم تقم بمعينة مكان الحادث واكتفت بمعينة الشرطة لمسرح الجريمة وهذا لا يكفي لما للنيابة العامة من رؤية وخبرة بحكم عملها .. فضلا لما عليها من واجب التحقق في مدي صحة الأقوال بالأوراق ومطابقتها بمعينة مكان الحادث .. وهو ما لم تقم به النيابة ولم تورد بالأوراق ما يدل علي وصف الشارع وبياناته تفصيلا وهو مسرح الجريمة وعما إذا كان يسمح بمرور المواشي والبهائم بجوار سيارة واقفة من عدمه كما جاء بأقوال المتهم الأول لبيان مدي صحتها من عدمه .. وهو الأمر الذي إذا ما تم سوف يحدد الطرف الذي تعدي وطغي وبدأ وتسبب في حدوث الواقعة .. وهو ما لم يتم مما يعد ذلك قصورا من النيابة العامة .

#### فضلا عن

سيناريو حدوث الواقعة ومنازل عائلة ؟؟؟؟؟؟ وعائلة ؟؟؟؟؟؟ لكونهم بنفس الشارع .. فضلا عن منازل الجيران وعما إذا كان بالإمكان مشاهدة الواقعة من غير أفراد وأشخاص العائلتين من الجيران من عدمه .. وكذلك إنزال ومطابقة أقوال المجني عليهم والمتهمين جميعا والتحريات علي

مسرح الأحداث ومكان الواقعة لبيان مدى صحتها من عدمه .. وهو ما لم يتم وروده بالأوراق ..  
مما يدل علي قصور تحقيقات النيابة لعدم معاينتها مكان الواقعة ومسرح الجريمة .

### هذا بالإضافة إلي

### ثانيا : الأسماء التي وردت بالتحقيقات دون استدعاءها

فقد ورد بالتحقيقات أشخاصا لهم علاقة وصلة بالواقعة لكونهم من العائلتين سواء كانوا علي مسرح الجريمة ومكان الحادث أو كانوا بعيدا عنه .. إلا أنهم لهم صلة بالواقعة وأهمية استدعائهم قد يؤدي إلي معلومات جديدة تكشف عن حقائق ربما تؤدي للوصول إلي الفاعل الأصلي أو الفاعلين الأصليين في الجريمة .. بل وربما تؤدي إلي إدخال متهمين جدد في القضية .. فضلا عن وجود أسماء أخرى من خارج العائلتين وهم جيران لهم وأصدقاء لهم صلة بالواقعة ودليلا علي صحة الأقوال من عدمها .

### وهم علي النحو التالي

أشخاص من عائلة ؟؟؟؟؟؟ / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ .. والذين سبق اتهامهم بالتحريات والمجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ .. ومن عائلة ؟؟؟؟؟؟ / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ والذين وردت أسمائهم كمتهمين .. بل وصدر إذن من النيابة العامة بالقبض علي الثاني والثالث دون إنفاذه من الشرطة .. فضلا عن ؟؟؟؟؟؟ والذي تم سؤاله من النيابة العامة علي سبيل الاستدلال دون توجيه الاتهام له .. علي الرغم أن المجني عليهم من عائلة ؟؟؟؟؟؟ قاموا بتوجيه الاتهام مباشرة له بإحداث إصابتهم وإطلاق أعيرة نارية عليهم .

### هذا فضلا عن

الأسماء الواردة علي ألسنة المجني عليهم من العائلتين في أقوالهم في التحقيقات وهم كلا من (١) ؟؟؟؟؟؟ (٢) ؟؟؟؟؟؟ (٣) ؟؟؟؟؟؟ (٤) ؟؟؟؟؟؟ والذين جاءت أسمائهم في أقوال المجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ عند إعادة سؤاله في الساعة ٢,٣٠ م بالصفحات من ١٢٤ - ١٢٩ .. وكذلك المدعو / ؟؟؟؟؟؟ والذي جاء اسمه علي لسان المجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ في أقواله بالتحقيقات في ٢٠١٦/١١/٣ وهو الذي أبلغ المجني عليه بحدوث الواقعة واستشهد به المجني عليه المذكور علي أنه علم بالواقعة من ذلك المذكور سلفا .

### إلا أن

النيابة العامة لم تقم باستدعاء المذكورين من عائلة ؟؟؟؟؟؟ وسماع أقوالهم واستجوابهم

بوصفهم متهمين علي لسان المجني عليهم من عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. ولم يأتي ورودهم بالتحقيقات ولو علي سبيل الاستدلال .. فضلا عن لم يتم تنفيذ إذن النيابة بالقبض عليهم جميعا .. وهو الأمر الذي يدل علي القصور الشديد في تحقيقات النيابة العامة .. وكذلك الأسماء الواردة من عائلة ؟؟؟؟؟؟ أيضا وسماع أقوالهم والتحقيق معهم .. هذا فضلا عن الأسماء الواردة من خارج العائلتين السالف ذكرهم لبيان مدي صحة أقوال المجني عليهم من عدمه .

## وكذلك

### ثالثا : قصور التحقيقات في عدم سماع أقوال شهود النفي

قدم الدفاع عن المتهمين من عائلة ؟؟؟؟؟؟ طلبا إلي النيابة العامة بتاريخ ؟؟؟؟؟؟ لسماع أقوال شهود النفي والذين ارتضي بهم الخصوم من عائلة ؟؟؟؟؟؟ بل طالبوا أيضا سماع أقوالهم بحكم كونهم جيران للعائلتين في نفس الشارع مكان الحادث ومسرح الجريمة .. بما كان يستوجب علي النيابة العامة سماع أقوالهم لكونهم أطراف وأشخاص محايدين وأقرب الأفراد لمشاهدة الواقعة بحكم مسكنهم بجوار العائلتين بشارع الواقعة شارع ؟؟؟؟؟؟ .. فضلا عن قبول الطرفين من العائلتين لسماع أقوالهم مما يجعلها حجة عليهم دون إنكار سواء بالإدانة أو البراءة وهم الآتي أسمائهم :

١- ؟؟؟؟؟؟ .

٢- ؟؟؟؟؟؟ .

٣- ؟؟؟؟؟؟ .

## إلا أن

النيابة العامة لم تقم باستدعائهم وسماع أقوالهم .. علي الرغم أن طرفي الواقعة من العائلتين ؟؟؟؟؟؟ و ؟؟؟؟؟؟ قد ارتضوا بسماع أقوالهم وسماع شهادتهم .. مما كان يستوجب سماع أقوالهم .. إلا أن النيابة أرفقت الطلب السالف ذكره بالأوراق ولم تقم بتنفيذه .. وهو ما تم تقديم صورته لعدالة المحكمة بجلسة ؟؟؟؟؟؟ لسماع أقوالهم بالمحكمة لامتناع النيابة العامة عن سماع أقوالهم كشهود نفي للواقعة .. وطلب الدفاع سماع أقوالهم بالمحكمة لعدم سماع أقوالهم بالتحقيقات علي الرغم من أهميتها كما سبق إيضاحه .

## وكذلك

**رابعاً : قصور التحقيقات في عدم طلب النيابة العامة لفحص الأسلحة النارية محل الأحرار المضبوطة بالأوراق من حيث وجود بصمات وراثية وشخصية عليها من عدمه لبيان مدى استخدامها من المتهمين بأمر الإحالة من عدمه .. فضلا عن بيان ما إذا تم استخدامها بالواقعة من عدمه .. وذلك بمطابقتها ببصمات المتهمين في أمر الإحالة**

## وهو الأمر الذي

لم تقم به النيابة العامة .. ولم يرد بالأوراق ولا التقارير الطبية المرفقة بها ثمة ما يفيد عن مدى فحص الأحرار من الأسلحة النارية المضبوطة بالأوراق من عدمه من حيث البصمات الوراثية والشخصية وعما إذا كان عليها بصمات من عدمه .. هذا فضلا عن مطابقة بصمات المجني عليهم جميعا سواء المتوفين أو المصابين بعد أخذ عينة من دمائهم أو بصماتهم الشخصية للأيدي .. وذلك لبيان ما إذا كان المتوفين قد استخدموا الأسلحة المحرزة من عدمه .. أو المصابين كذلك .. وهو ما لم تقم به النيابة العامة أيضا .. بما مؤداه القصور الشديد في التحقيقات .

## هذا بالإضافة إلي

**خامساً : قصور التحقيقات في عدم طلب النيابة العامة بمذكرتها إلي الطب الشرعي بتحديد البصمات الوراثية للمتوفين والمجني عليهم جميعا .**

## وكذلك

لمطابقة تلك البصمات الوراثية علي عينات الدماء بمسرح الحادث وكذلك الأسلحة النارية محل الأحرار المضبوطة .. فضلا عن ملابس المجني عليهم جميعا .. لبيان وتحديد شخص القائم بحمل السلاح واستخدامه بالواقعة .. وهو ما لم تقم به النيابة العامة .. مما يعد ذلك قصورا بالتحقيقات.

## وأخيرا

**سادسا : قصور النيابة العامة في عدم استعجالها للتحريات النهائية عن الواقعة واعتمادها علي التحريات المبدئية في إصدار الإذن بالقبض والتفتيش علي المتهمين ومنهم المتهم المائل .. فضلا عن استنادها عليها في معلوماتها عن الواقعة وظروفها وملابساتها دون استيفاء تلك التحريات الغير مكتملة .**

### وهو الأمر الذي يدل علي

أن النيابة العامة قد اعتكزت في تحقيقاتها علي التحريات المبدئية والمسطرة بتاريخ ؟؟؟؟؟

الساعة

٤ مساء بمعرفة النقيب / ؟؟؟؟؟؟ القائم بها .. فضلا عن كونه القائم بالتحريات النهائية وذلك عند سماع أقواله في ؟؟؟؟؟ الساعة ٥,٣٠ مساء والذي اعتبرها تحريات نهائية دون تسطيرها بمحضر خاص بها وعرضها علي النيابة العامة قبل سماع أقواله وانتقاله من عمله محل المركز بشرطة ؟؟؟؟؟؟ وترقيته إلي مفتش مباحث بشرطة ؟؟؟؟؟؟ و ؟؟؟؟؟؟ .. فضلا عن كونها تحريات قد مر عليها ما يقرب من عام وثلاثة شهور بعد الواقعة حيث تم الإدلاء بها في ؟؟؟؟؟؟ .. بينما تم البداية في إجرائها في ؟؟؟؟؟؟ .. وهو مما يبطل تلك التحريات التي لا فائدة منها بعد انتهاء التحقيق .

### وهو مما يدل علي أن

تلك التحريات سواء المبدئية أو النهائية جاءت تحريات غير جدية لعدم كفايتها ودقتها .. فضلا عن عدم صحتها .. مما جعلها تحريات لا يمكن ولا يجوز التعويل عليها أو الاستناد إليها كدليل كما سبق إيضاحه بالدفع الخاص ببطلان التحريات بالدفع الثاني بالمذكرة الماثلة .

### إلا أن

النيابة العامة علي الرغم من عدم جدية التحريات وعدم استكمالها اعتكزت عليها وأصدرت أدونا بالقبض علي المتهمين .. فضلا عن اعتكازها عليها في التحقيقات .. بما مؤداه قصورها الشديد في التحقيقات والسابق إيضاحها .

### وجملة ما سبق فإن

النيابة العامة لم تقم بعدد من الإجراءات التي كان يجب عليها تحقيقها ونفاذها سواء استدعاء شهود الواقعة وأشخاص لهم صلة بها .. أو ما تم تقديم طلب بهم كما سبق بيانه ..

وكذلك قصورها في عدم طلب تحديد البصمات الوراثية والشخصية للمجني عليهم جميعا سواء المتوفين أو المصابين لعمل مضاهاة عليها بالأسلحة محل الأحرار المضبوطة لبيان القائم باستخدامها تحديدا من المجني عليهم أو براءته منها كما سبق بيانه .. وهو ما لم تقم به النيابة العامة .

### مما يعد ذلك

قصورا شديدا في التحقيقات .. حيث أن تلك الإجراءات أو الأشخاص السالف ذكرها .. لو تم اتخاذها وتنفيذها والتحقق منها ومطابقتها بالواقعة وأطرافها فلربما تغير وجه الرأي في الدعوى .. بل وإدخال متهمين جدد .. أو استبعاد أيا من المتهمين الوارد أسمائهم بأمر الإحالة محل الأوراق .

### وذلك

بالنسبة للمتهم المائل والذي خلت الأوراق من ثمة دلائل كافية علي إدانته .. فضلا عن أنه لو تم سماع أقوال الأشخاص الوارد أسمائهم بالطلب المقدم السالف ذكره بوصفهم شهود علي الواقعة بحكم كونهم جيران لطرفي الواقعة .. فإن ذلك قد يكون سببا ودليلا علي استبعاد المتهم المائل من توجيه الاتهام له من النيابة العامة .. إلا أنها لم تقم بذلك .. بما يصف ذلك بالقصور في التحقيقات .

### الوجه السابع عشر

**بطلان الدليل المستمد من تقرير المعمل الجنائي بشأن الأسلحة المضبوطة بالأوراق ،  
ففي الوقت الذي أكد فيه ضابط المباحث / ؟؟؟؟؟؟ .. وغيره أن الواقعة لم يكن بها إلا  
” طبنجة ” واحدة كانت بحوزة أفراد عائلة ؟؟؟؟؟؟ ؟! تأتي الأوراق لتقرر أنه قد تم ضبط  
” طبنجتين ” وقد تم فحصهما دون تحديد أيهما المستخدم في الواقعة (بفرض صحة  
ذلك)**

### حيث أن المستقر عليه في قضاء النقض بأن

من المقرر أن معيار التمييز بين الأسلحة النارية غير المشخنة الواردة في الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ وهي الأسلحة النارية ذات المأسورة المصقولة من الداخل وبين الأسلحة النارية



المششخنة الواردة في الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون المذكور هو ما إذا كانت ماسورة السلاح الناري مصقولة من الداخل أم مششخنة دون اعتبار لنوع الذخيرة التي تستعمل عليه هي مسألة فنية بحتة تقتضي فحص ماسورة السلاح من الداخل بواسطة احد المختصين فنيا لبيان ما إذا كانت ماسورة السلاح مصقولة من الداخل أم مششخنة حتى تتمكن المحكمة من تحديد الجدول واجب التطبيق وتطبيق القانون علي الوجه الصحيح فلا يكفي في ذلك مجرد قول الشهود أن المطعون ضده كان يحمل بندقية آلية وقت ارتكاب الجريمة أو ضبط مطروف فارغ عيار ٣٩×٧,٦٢ مما تستخدم علي هذه البنادق ومن ثم يكون الحكم قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٣٠٧٥ لسنة ٨٣ ق جلسة ٢٠١٤/٤/٧)

### كما قضي بأن

معيار التمييز بين الأسلحة النارية غير المششخنة والمششخنة ماهيته؟! مجرد قول الشهود بأن المطعون ضده كان يحمل بندقية آلية وقت ارتكاب الجريمة أو ضبط مطروف فارغ مما يستخدم علي هذه البنادق غير كاف لاعتبار السلاح مششخنا ، عله ذلك ، أن إدانة المطعون ضده بجريمة إحراز سلاح ناري مششخن لا يجوز الترخيص به وإنزال مواد العقاب المقررة لها قانونا دون ضبط السلاح المستخدم في الجريمة وفحصه فنيا .. خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٠٢٢١ لسنة ٨٣ ق جلسة ٢٠١٤/٥/١٢)

### **لما كان ذلك**

ويتطبيق جملة المفاهيم القانونية أنه البيان علي أوراق الاتهام المائل يتضح وبجلاء أن تحريات المباحث - بفرض صحتها - أشارت إلي أن الواقعة لم يكن بها سوي " طبنجة " واحدة .. وأشار الرائد / ؟؟؟؟؟ في أقواله بأنها كانت بحوزة أفراد عائلة ؟؟؟؟؟ .

### **كما جاء شهود الإثبات**

بأن السلاح الوحيد الذي يمكن نسبه لعائلة ؟؟؟؟؟ هو ذلك السلاح الذي كان بحوزة المرحوم/ ؟؟؟؟؟ .. وهي طبنجة ٩ مم .

### **وهذا يؤكد**

أن الواقعة برمتها لا يوجد بها إلا " طبنجة " واحدة .. أما أفراد عائلة ؟؟؟؟؟ فقد كانوا يحملون أسلحة آلية ،

## ورغم ما تقدم

تسفر الأوراق عن وجود طنبجتين .. إحداهما زعم محرر محضر التحريات (الرائد/?????) أنه أثناء تمشيته لمكان الواقعة قد عثر عليها في مكان ليس تحت سيطرة أي أفراد العائلتين .. والثانية زعم النقيب /????? .. أنه بعد ضبط وإحضار المتهم الأول نفاذا لأمر النيابة العامة .. وأثناء مناقشته حول الواقعة أقر بها وأنه استخدم سلاحا ناري (طبنجة) وأبدي استعدادة للإرشاد عنها فما كان من الضابط إلا أن اصطحب المتهم الأول إلي مسكنه وضبط السلاح .

### وهنا تجدر الإشارة

إلي أن ضبط هذين السلاحين (الطنبجتين) قد تم بإجراءات غامضة ومبهما ويشوبها البطلان .. بما يقطع بانتفاء صلتها بالواقعة برمتها وذلك علي

النحو التالي

### فالتبنجة الأولى

زعم الرائد /?????? .. أنه عثر عليها أثناء تمشيته لمكان الواقعة .. وأقر أنها كانت موجودة في مكان ليس تحت سيطرة أي من العائلتين محل المشاجرة .. وهذا إن دل فإنما يدل علي انتفاء صلة هذه الطبنجة بالواقعة برمتها .. أو بمعنى أدق انعدام وجود ثمة دليل علي أنها تخص أي من المتهمين أو أحد أفراد العائلتين .

لاسيما وأنه لم يشار بالأوراق عن رفع أي بصمات من علي هذا السلاح يشير عن مالكة أو حائزه أو القائم بإخفائه .  
وكل ذلك يؤكد بقينا بعدم وجود أو ثبوت أي صلة بين هذه الطبنجة وبين الواقعة الراجنة وانهيار أي دليل من ضبطها أو إلحاقها بالأوراق .

**وليس أدل يقينا علي ذلك**

**من أن تقرير المعمل الجنائي قطع بأن هذه الطبنجة عبارة عن " محدث صوت "**  
**علي شكل مسدس .. وقد تم إزالة الحائل من المسوره " جزئيا " لامكان خروج أحسام**  
**صلبه (ليست طلقات ٩ مم)**

**الأمر الذي يؤكد أن المستخدم علي هذا السلاح**

**مجرد بلي أو خرز معدني**

**وحيث لم تسفر أي من تقارير الطب الشرعي (الصفة**  
**التشريحية) لأي من المجني عليهم .. أنه مصاب بأجسام**  
**معدنية (بلي أو خرز) .. فإن ذلك يؤكد يقينا بانقطاع صلة هذه**  
**" الطبنجة " بالواقعة الراهنة تماما .. وأن الضابط زج بها**  
**بالأوراق بإجراءات باطلة ومغايرة للحقيقة .**

**أما الطبنجة الثانية**

**فقد زعم النقيب / ؟؟؟؟؟؟ .. بأنه بعد تنفيذ أمر النيابة العامة بضبط وإحضار**  
**المتهم الأول .. وأثناء مناقشته حول الواقعة .. أقر بها (بحسب رواية الضابط المرسله)**  
**وأنه كان يستخدم طبنجة وأبدي استعداداه نحو الإرشاد عنها .**

**فقام الضابط مباشرة باصطحاب المتهم**

**إلي مسكنه وضبط السلاح**

**وذلك دونما الحصول علي إذن من النيابة العامة بدخول مسكن المتهم .. لاسيما**  
**وان أمر الضبط والإحضار لا يخول له الدلوف إلي المساكن ، فضلا عن عدم توافر ثمة**  
**حالة تسمح للضابط المذكور بإتيان هذا الفعل الباطل بطلان مطلق .**

**وهذا يؤكد وبحق**

**بانقطاع صلة هذا الطبنجة المزعومة بالواقعة برمتها وأنها لم تضبط علي**

الإطلاق بمسكن المتهم الأول .. حسبما زعم الضابط .. وبفرض صحة ذلك .. فإن هذا الضبط يكون معيب وباطل ويبطل ببطلانه أي دليل قد يستمد منه .. حيث لو كان الأمر صحيحا لا ستحصل الضابط بمنتهي السهولة علي إذن الضبط للسلاح من النيابة العامة .. حسبما فعل لضبط السلاح الذي كان بحوزة المرحوم / ???????

### لما كان ذلك

وبالبناء علي جملة ما تقدم ينهار الدليل من وجود هاتين الطبنجتين بالأوراق .. وبطلان الدليل المستمد من تقرير المعمل الجنائي .. الذي لم يجزم (ولن يستطيع) بأي من الطبنجتين له صلة مباشرة في الواقعة أو أن أيهما المستخدمة في الواقعة .. وهذا يؤكد كذلك أن الواقعة برمتها لها تصور مخالف تماما عن ذلك الوارد بالأوراق مما يجعل المتهمين الخمسة الأوائل جديرين بالقضاء لصالحهم بالبراءة مما هو مسند إليهم .

### الوجه الثامن عشر

**عدم معقولية الواقعة واستحالة تصور حدوثها أو الاشتراك فيها من جانب المتهم الثالث الذي يبلغ من العمر عتيا (٧٧عاما) ويقوي علي الوقوف علي قدميه بالكاد (قبل الواقعة) هذا فضلا عن شيوع الاتهام والتشكك الواضح في صحة إسناد الواقعة لهذا المتهم مما يؤكد براءته مما هو مسند إليه .**

### فإنه لمن المستقر عليه نقضا أنه

يكفي في المحاكمة الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلي المتهم لكي تقضي بالبراءة إذا مرجع الأمر في ذلك إلي ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل علي ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووزانت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلها الريبة في صحة عناصر الاتهام وكانت المحكمة غير ملزمة - وهي تقضي بالبراءة - بأن ترد علي كل دليل من أدلة الاتهام ، لأن في إغفال التحدث عنه ما يفيد ضمنا أنها أطرحته ولم تر فيه ما تطمئن منه إلي الحكم بالإدانة متى كانت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان لا يصح

النعي علي المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء علي احتمال ترجح لديها مادام ملاك الأمر يرجع إلي وجدان قاضيها وما يطمئن إليه طالما أقام قضاءه علي أسباب كافية لحمله .

(الطعن رقم ١٥٨٤٨ لسنة ٧٦ ق جلسة ٢٠١٣/١/٣)

### كما قضي بأن

من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلي المتهم لكي تقضي بالبراءة مادام حكمها يشتمل علي ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي ورجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاتهام وكانت المحكمة لم تطمئن إلي أدلة الثبوت التي قدمتها النيابة في الدعوى ولم تفتنع بها ورأت أنها غير صالحة للاستدلال بها علي ثبوت الاتهام وخلصت في أسباب سائغة إلي ارتيابها في أقوال الشهود وعدم الاطمئنان إليها .

(الطعن رقم ٩٨٥٩ لسنة ٨٣ ق جلسة ٢٠١٤/٦/١)

### **لما كان ذلك**

ويتطبيق جملة ما تقدم علي أوراق الاتهام المائل .. يتضح أن هناك العديد من الدلائل والبراهين المؤكدة انعدام معقولية الواقعة في حق المتهم المائل واستحالة تصور حدوثها وفق التصوير الوارد بالأوراق .. وذلك كله يتجلى ظاهرا من خلال الحقائق الآتية :

### **الحقيقة الأولى**

أن ؟؟؟؟؟ المتهم الثالث تجاوز السابعة وسبعون عام مما يستحيل تصور اشتراكه في مشاجرة استعملت فيها الأسلحة النارية الآلية بما يتصور أنها تضمنت كرا ، وفرا لا يقوي عليه مثل هاذ الرجل الكهل الذي بالكاد يقف علي قدميه .. أما وأن يتم الادعاء بأنه اشترك في الواقعة ، وينسب إليه استعراض القوة والتلويح بها .. فهذا أمر غير معقول أو مقبول منطقا .

### **الحقيقة الثانية**

أن تحريات المباحث أسفرت بأن كل ما كانت عائلة ؟؟؟؟؟؟ تموزه من أسلحة هو طبنجة واحدة .. وقد أقر شهود الإثبات بأن الحائز لهذه الطبنجة كان المرحوم / ؟؟؟؟؟؟ ..

ورغم ذلك تأتي النيابة العامة لتنسب للمتهمين جميعا حيازة سلاح ناربي واستخدامه في  
إحداث إصابات المجني عليهم من عائلة ؟؟؟؟؟؟ .. وهو أمر غير معقول أو منطقي .

### الحقيقة الثالثة

أن عجزت الأوراق عن تحديد محدث إصابات المجني عليهم وتقديم الاتهام ضد  
جميع المتهمين رغم هذا القصور المبطل .. يعيب الاتهام بالشيوع وانعدام المعقولية بأن  
يكون كل المتهمين الخمسة الأوائل قد امسكوا بالطبنجة الواحدة وأطلقوا منها الأعيرة  
التي أصابت المجني عليه .

### لما كان ذلك

ومن جملة ما تقدم يضحى ظاهرا أن الاتهام المائل مشكوك في صحته وأن له صورة  
مغايرة لما ورد بالأوراق .. مما يؤكد براءة المتهم المائل مما هو مسند إليه .

### بناء عليه

### يلتمس المتهم الثالث من عدالة المحكمة .. الحكم

ببراءته مما هو مسند إليه .

وكيل المتهم الثالث

المحامي

**mdy KhalifaHa**

Lawyer of the Supreme Courts

**Khalifa Hamdy Sherif**

Lawyer OF High Court

Commercial Law Master's degree in  
(England)Hertfordshire university



**حمدي خليفة**  
**المحامي بالنقض**  
**شريف حمدي خليفة**  
**المحامي بالقضاء العالي**  
ماجستير في القانون التجاري  
جامعة هارتفورد شاير (انجلترا)

**محكمة جنايات ؟؟؟؟**

**دائرة ؟؟؟؟ جنايات**

**مذكرة بالدفاع مقدمة**

**من**

**المتهم الأول**

**١- السيد /**

**المتهم الثاني**

**٢- السيد /**

**ضد**

**سلطة اتهام**

**النيابة العامة**

**وذلك في القضية رقم ؟؟؟؟؟ لسنة ؟؟؟؟؟ جنايات مركز ؟؟؟؟؟**

**والمقيدة برقم ؟؟؟؟؟ لسنة ؟؟؟؟؟ كلى شمال ؟؟؟؟؟**

**والمحدد لنظرها جلسة ؟؟؟؟؟**

Egypt – 56 Syria Street - engineers – Giza

00201098122033-00201222193222-00201004355555 : Mobile

Tel : 0020233359996

Fax : 0020233359970

Hamdy\_Khalifa\_2007 @ yahoo.com البريد الالكتروني

[www.HamdyKhalifa.com](http://www.HamdyKhalifa.com)

ك :

## الموضوع

مذكرة بالدفاع والدفع القاطعة والجازمة علي براءة المتهمان .. من الاتهام المعدوم السند والدليل الموجه إليهما .. والقائم علي مجرد تخمين وافتراءات من أقارب المجني عليه ، ولم يقيم علي أدلة مادية معتبرة بما يؤكد انعدام السند القانوني الصحيح لهذا الاتهام حل محلها الكيد والتلفيق والروايات المتناقضة .. بما يؤكد الزج بالمتهمين المائلين في هذا الاتهام بلا ذنب .. حيث نسبت لهما .

**أنهما في يوم ؟؟؟؟ .. بدائرة مركز شرطة ؟؟؟؟ محافظة ؟؟؟؟ .. ارتكبا ما يلي :**

- قتل المجني عليه / ؟؟؟؟ عمدا بأن أمر المتهم الأول (لطفى ذكى) نجله المتهم الثاني (؟؟؟؟) بالنيل من المجني عليه لما دب بينهم من شجار فأسرع المتهم الثاني لمسكنه واحضر سلاحه موضوع الاتهام الثالث !!! وما أن ظفر بخصميه أطلق عيارا ناريا صوب نجل المجني عليه قاصدا إزهاق روحه فأحدث إصابته الثابتة بالأوراق وما أن حاول المجني عليه ضبطه أطلق المتهم الثاني عيارا ناريا صوب المجني عليه فأحدث إصابته التي أبانها تقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته على النحو المبين بالأوراق
- وقد تقدمت تلك الجناية جناية أخرى وهى أنهما في ذات الزمان والمكان شرعا في قتل المجني عليه / ؟؟؟؟ عمدا بأن أمر المتهم الأول نجله المتهم الثاني بالنيل من المجني عليه ووالده لما دب بينهم من شجار فأسرع المتهم الثاني لمسكنه وأحضر سلاحه موضع الاتهام الثالث !!! وما أن ظفر بخصميه أطلق عيارا ناريا صوب المجني عليه قاصدا إزهاق روحه فأحدث إصابته الثابتة بالأوراق إلا انه قد خاب أثر جريمتها لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو مداركة المجني عليه بالعلاج .

**وبناء علي هذا الوصف الباطل والمعيب**

**والذي لا ينطبق علي الأوراق تماما**

فقد قدمت النيابة العامة المتهم المائل ووالده للمحاكمة الجنائية دونما أن تقيم ضد أي منهما ثمة دليل مادي معتبر بل عولت فقط علي أقوال بعض أقارب المجني عليه التي جاءت



بعيده تماما عن الواقع ومجاملة للمجني عليه وكيديه في حق المتهم الثاني .. وهو ما جعل الواقعة مختلة في ذهن النيابة العامة وجعل أمر الإحالة معيب وباطل من عدة جوانب سوف يتم إيضاحها تفصيلا في الدفاع وأهمها :

- في الاتهامين الأول والثاني تم ذكر أن ثمة اتهام ثالث .. ولكن خلا أمر الإحالة من بيان ماهية هذا الاتهام الثالث!؟.

- في مجال استعراض مواد القانون المراد معاقبة المتهم علي أساسها .. ذكرت النيابة العامة القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٥١ والمرسوم رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ الخاص بالأسلحة والذخائر ، رغم خلو أمر الإحالة من هذا الاتهام!؟.

### أما عن ملخص واقعات هذا الاتهام

#### حسبما أسفرت الأوراق

المستهلة بداعة بالمحضر المؤرخ ؟؟؟؟؟ الساعة العاشرة مساءا المحرر بمعرفة النقيب / ؟؟؟؟؟ .. الذي أورد زعما بحضور المدعو / ؟؟؟؟؟ (المجني عليه الثاني) مبلغا عن تضرره من قيام المتهمان بالتعدي عليه وعلي والده / ؟؟؟؟؟ .. بإطلاق أعيرة نارية أصابته بوجه القدم اليسرى ؟؟ وأصابت والده في منطقة " البطن " وهو الآن محجوز بمستشفى ؟؟؟؟؟

### وعن كيفية حدوث الواقعة زعم

بأنه كان متوجها لشراء خبز من " الفرن " الخاص بالمتهمين فنشأت مشادة كلامية فيما بينه (ومعه والده) ، وبين المتهمين .. تم علي أثرها الاعتداء من المتهمين ضدتهما .. وكان ذلك بتاريخ ذات يوم البلاغ . ولكن في الساعة ٨,٣٠ صباحا!؟.

### ملحوظة : تجدر الإشارة إلي جملة " مشادة كلامية " التي

تتكرر كثيرا من المجني عليه ذاته ومن شهوده (أقاربه) مما يؤكد استحالة أن ينتج عن مجرد مشادة كلامية تعدي بالسلاح الناري!؟ وتجدد الإشارة أيضا إلي التراخي الواضح في الإبلاغ حيث يزعم بحدوث الواقعة الساعة ٨,٣٠ صباحا .. في حين لم يقدم البلاغ إلا في

**العاشر مساءً من ذات اليوم أي بعد ما يقرب من أربعة عشر ساعة؟!.**

واستطرد المذكور قائلاً .. تفصيلاً - بأن **المتهم الأول** هو من أطلق عليه عيار ناري وأصابه في " وش قدمه اليسري " وأن **المتهم الثاني** هو من أصاب والده بطلقة بالبطن .. وزعم بأن ثمة خلافات بين الطرفين بسبب (معدوم السند) وهو الزعم بالقيام ببيع حصة الدقيق للسوق السوداء .. وأضاف بأن **كلا من المتهمين كان يحمل سلاح ناري (فرد خرطوش) .**

**هذا .. وقد أبدى رغبته في تحويله للكشف الطبي عليه**

**كما لم يثبت مناظرته من قبل محرر المحضر**

**ومن ثم لم يتقدم بثمة تقارير طبية تخص إصابته المزعومة**

وأردف المائل زعماً - بهتاناً - بأن **كلا من المتهمين كان يحمل سلاحاً نارياً (فرد خرطوش) .. ثم انتهت أقواله عند هذا الحد .**

**وهنا زعم محرر المحضر النقيب / ؟؟؟؟**

أنه في ذات التاريخ ؟؟؟؟ الساعة ١١ مساءً فوجئ بقيام العديد من أهالي المنطقة التي وقعت فيها هذه الواقعة .. باقتياد **المتهم الأول** وقاموا بتسليمه إلي قسم الشرطة .

**ملحوظة : في أقوال المجني عليه / ؟؟؟؟ .. أمام النيابة العامة**

**سبقرر صراحة بأنه حال توجهه إلي قسم الشرطة للإبلاغ فوجئ بوجود **المتهم الأول** هناك .. فكيف يكون المجني عليه قد شاهد **المتهم الأول** الساعة العاشرة ساعة دلوفه إلي قسم الشرطة وكيف يكون ذلك و**المتهم** لم يدلّف للقسم إلا في الحادية عشرة (كما زعم محرر المحضر) .. لعل هذا التضارب يوكد أن لصحيح الواقعة تصوير مغاير لما ورد في أمر الإحالة المعيب .**

هذا .. وحيث أنه وبسؤال المتهم الأول (البالغ من العمر سبعون عام) .. بمحضر جمع الاستدلالات قرر صراحة .. إنكار الواقعة برمتها .. وأنه لم يعتدي علي أي شخص .. بل أنه المصاب ولا يعلم شخص من أصابه ؟!.

**وفجأة يقوم ضابط الشرطة بسؤال شخص**

**يدعي / ؟؟؟؟**

**دون بيان لصفته أو صلته بالواقعة (حيث أخفي أنه زوج لإحدى قريبات المجني**

**عليهما) .. وقرر بأنه :**

حال وقوفه في نافذة مسكنه فوجئ بحدوث مشاجرة بين المجني عليه / ؟؟؟؟ ومعه نجله / ؟؟؟؟ .. وبين المتهمان ، وقرر بأنه نزل من مسكنه لفض المشاجرة .. ثم فوجئ بالمتهم الثاني - علي حد زعمه - يتوجه إلي البيت محل إقامته (المقابل تماما للفرن) ويقوم بإحضار بندقية خرطوش وأطلق منها طلقة أصابت المجني عليه / ؟؟؟؟ .. "في وجه قدمه" .. فحاول ومعه والد المجني عليه من اللحاق به إلا انه أطلق عيار ناري آخر صوب المجني عليه / ؟؟؟؟ .. فأصابه في بطنه .. ثم ألقى البندقية وهرب (وهذا يعني أن آخر من لمس هذه البندقية المزعومة هو المتهم الثاني .. فلماذا لم يتم رفع البصمات من عليها لإثبات الاتهام حيال هذا المتهم؟)

**وأضاف بأن المسافة التي كانت تفصل بين**

**المصاب / ؟؟؟؟ .. وبين المتهم / ؟؟؟؟**

**كانت في حدود عشرة أمتار؟؟**

وقدم هذا الشاهد لمحضر المحضر السلاح الناري المزعوم استعماله في الواقعة ، ومن ثم تم التحفظ عليه وتحريزه (دون اتخاذ أي إجراء من شأنه رفع البصمات التي علي هذا السلاح وهو ما يجزم بقصور التحقيقات وإضاعة الأدلة) .

**وعقب ذلك وبتاريخ ؟؟؟؟**

**الساعة ١٢,٤٥ صباحا**

**أعاد محرر المحضر فتحه لإثبات ورود تقرير طبي من مستشفى ؟؟؟؟ العام يفيد بأن**

المدعو/؟؟؟؟ - مصابا بعيار ناري خرطوش نتج عنه فتحات دخول متعددة " بالقدم اليسرى " وأجسام معدنية بذات القدم (ككيف لم يشاهد الضابط متلقي البلاغ هذه الإصابات ولم يثبتها في محضره؟؟).

**ملحوظة :** تجدر الإشارة إلي أن هذا التقرير المشار إليه لم يرفق بالأوراق وليس له أي أثر مما يدعو للشك في وجوده ابتداءا .

### هذا وبذات التاريخ ؟؟؟؟

الساعة ١١ مساءا حرر النقيب / ؟؟؟؟

### محضرا اسماء " تحريات " أورد من خلاله

.. أسفرت التحريات عن نشوب مشادة كلامية بين زوجه المجني عليه / ؟؟؟؟ وبين المتهم الأول / ؟؟؟؟ .. بسبب طلبها شراء خبز منه قامت علي أثرها باستدعاء زوجها ونجلها / ؟؟؟؟ .. وحدثت المشاجرة فيما بينهم قام علي أثرها المتهم الثاني / ؟؟؟؟ بالتعدي عليهم بالضرب وإحداث إصابة المجني عليهما مستخدما في ذلك سلاح ناري " فرد خرطوش " (قرر الشاهد / ؟؟؟؟ .. بأن السلاح المزعوم إحرازه من المتهم الأول كان عبارة عن " بندقية خرطوش " وليس " فرد خرطوش " مما يؤكد التناقض بين هذا الشاهد والضابط وتحرياته؟).

هذا .. وحيث تولت النيابة العامة التحقيق في الواقعة بتاريخ ؟؟؟؟

وقد أسفر التحقيق عن أقوال وروايات مختلفة تماما عما سطر مسبقا بمحاضر الشرطة

**حيث أنه بسؤال المجني عليه / ؟؟؟؟ .. قرر**

أن والده رجل متدين .. وخرج من منزله علي صوت " خناقه " في المخبز المجاور لمنزله وعلم بأن صاحب المخبز (المتهم الأول) لا يرغب في بيع العيش " للناس " .. فتحدث إلي صاحب المخبز بأنه يقوم ببيع الدقيق وهو من حق " الناس " .

**ملحوظة :** هذا الوالد المتدين الذي أراد نجله أن يجعل منه بطل

قومي .. له العديد من سوابق التعدي علي آحاد الناس والبلطجة عليهم ، وانتهاك حرمانهم (وفقا للثابت

**بالمستندات) وهو ما قصرت فيه تحريات المباحث  
وتحقيقات النيابة العامة رغم أن له أثر بالغ علي صحة  
هذا الاتهام!؟**

**فقرر المائل .. أنه توجه إلي والده لتهدئته  
(أي أنه كان نائراً أو يتهجم علي المتهم الأول)**

ففوجئ بتدخل المتهم الثاني .. فمنعه وأخبره بأن يترك الرجال الكبار يتحدثون  
مع بعض .. إلا أنه (علي حد زعمه) قام بشتمه وضربه ثم اشتبكا في مشاجرة .. وعقب قيام  
الأهالي بفض الاشتباك .. فوجئ "بأن شخص ما (لا يعرفه)" يطلق أعيرة نارية .. أصابه  
إحداها في قدمه .. فوقع علي الأرض .. ثم تمالك نفسه وقام ليجد والده مصاب بطلق  
ناري في البطن .. حال كون الأهالي ممسكه بالمتهم الثاني .

**ملحوظة : هذه الأقوال تؤكد بأن محدث إصابة هذا الشاهد هو  
"شخص غريب لا يعرفه" وليس المتهم الأول كما سبق  
وزعم كذبا في محضر جمع الاستدلالات بما يبطل ثمة  
دليل من أقوال هذا الشاهد لتناقضا.**

**وعلي الفور قام باصطحاب والده**

إلي مستشفى ؟؟؟؟ ، وهناك تم احتجازه في غرفة العناية المركزة .. وظل برفقه والده  
طوال اليوم (حال كونه مصاب في قدمه كما سبق وزعم؟؟) .. ثم بعد العشاء توجه إلي مستشفى  
؟؟؟؟؟ ؟؟؟؟ ؟؟؟؟ للكشف عليه .. ثم توجه إلي مركز الشرطة لتحرير المحضر ففوجئ بوجود  
المتهم الأول هناك (أي بالمركز) وعلم بأن الأهالي قاموا بتسليمه مع السلاح المستخدم في  
الواقعة .

**ملحوظة : هناك عدة أسئلة تطرح نفسها وهي :**

○ كيف للمجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ .. أن يتحرك ويتنقل من  
؟؟؟؟؟ حتى ؟؟؟؟؟؟ ويظل طوال اليوم يمارس حياته  
الطبيعية .. وهو مصاب بالإصابة التي زعمت النيابة  
بأنها تمثل شروع في قتل!؟

○ كيف يكون المجني عليه المذكور بالمستشفى طوال اليوم ولا يقوم بالكشف علي إصابته واستخراج تقرير من ؟؟؟؟؟؟!

○ لماذا تم اختيار مستشفى ؟؟؟؟؟؟ تحديدا لينتقل إليها ويقوم بالكشف فيها واستخراج تقرير منها ؟!

○ لماذا لم يقم بتحريير المحضر بإصابة والده وإصابته (إن وجدت) بنقطة شرطة ؟؟؟؟؟؟!

وحيث أستطرد المجني عليه المذكور قائلا .. بأنه وقت الواقعة كان برفقته والده وشقيقه .. وقطع يقينا بأنه لا يعلم من الذي أطلق عليه أو علي أبيه الأعيرة النارية .. "وأنه سمع من الناس" بأن المتهم الثاني هو القائم بذلك .

**وقرر صراحة بأنه لم يشاهد السلاح**

**المستخدم في الواقعة**

ورغم ذلك .. حينما واجهته النيابة العامة بالسلاح المضبوط .. قرر بأنه هو المستخدم في الواقعة .. ثم حاول معالجة تضاربه .. فاسترسل قائلا بأنه سبق وأن شاهدها أمس بمركز الشرطة!؟

**وبوضوح تام**

قرر بأنه لا توجد بينهم وبين المتهمين ثمة خلافات سابقة بل أنهم جيران ولا توجد مشاكل بينهم .

**هذا .. وبسؤال المتهم الأول / ؟؟؟؟؟؟ .. وبالباغ من العمر آنذاك ٧٠ عام .. قرر**

بانكار كافة الاتهامات المسندة إليه .. مقررًا بأنه أثناء وجوده بالمخبز المملوك له .. جاءت إليه إحدى السيدات بعدما كان الخبز (خلص) ولكنه حاول تدبير بعض الخبز لها وبالفعل نجح في ذلك .. إلا أنه فوجئ بالمجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ (الذي تربطه به صلة قرابة) يتوجه إليه ويتشاجر معه ويقول " غصب عنك تديها عيش " وعندئذ تدخل المتهم الثاني محاولا تهدئه الموقف .. إلا أن المجني عليه / ؟؟؟؟؟؟ .. قام بضرب المتهم الثاني (بالقلم) ثم قام ومعه نجليه/

؟؟؟؟ (المجني عليه الثاني) ، ؟؟؟؟ (الغائب عن الأوراق).. بالهجوم عليه في المخبز وقاموا بضربه (أي المتهم الثاني) .

### واسترسل المتهم الأول

بأنه وقع علي الأرض ولم يستطع النهوض مرة أخرى نظرا لكبر سنة (٧٠ عام آنذاك) وبعد ذلك علم بأن المجني عليهما قد أصيبا بطلقين ناريين .. ونفي علمه بمحدث إصابتهما .. ثم نفي كل ما جاء علي لسان المجني عليه أو الشاهد / ؟؟؟؟ .

### والحاضر مع المتهم طلب عدة طلبات منها

### ضم المحضر رقم ؟؟؟؟ لسنة ؟؟؟؟ إداري ؟؟؟؟

**ملحوظة :** حيث أن هذا المحضر المطلوب ضمه محرر بمعرفة زوجة المتهم الأول ضد عائلة المجني عليه لقيامهم بالتعدي عليها وطردها خارج منزلها وإلقاء أثاث منزلها بالشارع والاستيلاء علي أملاك المتهم الأول (عمارتين + فرن) دونما وجه حق .

### هذا .. وبسؤال الشاهد / ؟؟؟؟ .. في تحقيقات النيابة العامة .. قرر

بأنه أثناء وقوفه في نافذة منزله شاهد مشادة كلامية من المتهم الأول ، والمجني عليه

الأول .. وحال محاولة المتهم الثاني التدخل في الحديث .. قام المجني عليه الأول

**بضرب المتهم الثاني (بالقلم)** ثم نشبت المشاجرة .. وقام علي أثرها المتهم الثاني

بالتوجه إلي مسكنه (المقابل للفرن) واحضر سلاح ناري (فرد خرطوش ) وأطلق منه طلقة أصابت

قدم المجني عليه الثاني ، ثم حاول الهرب ، فقام بالجري ورائه (أي الشاهد) ومعه والد المجني

عليه الثاني / ؟؟؟؟ .

**وهنا التفت المتهم الثاني وأطلق عيار آخر**

**أصاب المجني عليه الأول ببطنه**

**ثم ألقى السلاح وهرب**

بعد هذا المقام جاء لهذا الشاهد روايتين .. **الأولي** أنه اصطحب المجني عليه إلي مستشفى ؟؟؟؟ وظل معه طوال اليوم **والثانية**: أنه اصطحب السلاح المستعمل في الواقعة والمتهم الأول (بمساعدة الأهالي) وتوجهوا لتسليمه إلي مركز الشرطة !!؟؟.

**ثم أردف قائلاً**

بأن المسافة بين المتهم الثاني والمجني عليه / ؟؟؟؟؟ .. حال إطلاق العيار الناري .. ثلاثة أمتار ، وكانت المسافة بينه وبين المجني عليه / ؟؟؟؟؟ .. مترين !؟

**وعن وجهة المتهم بالمجني عليه الأخير**

قرر بأنه غير متذكر .. ثم عاد وقرر بأنهما كان مواجهين لبعضهما البعض (وشهم في وش بعض !؟.

**ملحوظة : كيف وكان المتهم يجري والمجني عليه**

**يجري ورائه .. إلا إذا كان المتهم يجري**

**بظهره !؟.**

**وعن دور المتهم الأول في الواقعة**

قرر بأنه كان واقف في المشجرة ثم وقع علي الأرض وعندما نهض (بمساعدة الأهالي) عاد إلي المخبز الخاص به (أي أنه اقر بعدم وجود ثمة دور للمتهم الأول) .

**أم قام هذا الشاهد**

بتحديد شهود آخرين للواقعة .. هما / ؟؟؟؟؟ (نجل المجني عليه الأول وشقيق الثاني؟) والمدعو / ؟؟؟؟؟ (وهو أحد أقاربهم ولم يكن موجود في الواقعة أصلاً !؟).

**وعن قصد المتهمان من الواقعة**

قرر بأن الأول لا يستطيع الوقوف علي قصده .. أما المتهم الثاني فكان يقصد ضرب المجني عليه / ؟؟؟؟؟ (جزم هذا الشاهد وهو من أهل المجني عليه بأن القصد



الضرب وليس القتل – بفرض صحة نسبة الواقعة للمتهمين أصلا).

### ثم قرر صراحة

بأن الواقعة من بدايتها كانت بين المدعوة / ؟؟؟؟ (زوجة / ؟؟؟؟ .. شقيق المجني عليه الأول) وليست زوجة / ؟؟؟؟ .. كما زعمت التحريات).

**وبسؤال الطبيب / ؟؟؟؟ . استشاري رعاية الحوادث بمستشفى ؟؟؟؟ .. قرر**

بأن المجني عليه دلف إلى العناية المركزة يوم ؟؟؟؟ حوالي الساعة ٤ عصرا .. وتم عمل عملية استكشاف بالبطن (عملية جراحية) وكان في غيبوبة تامة .. وبتاريخ ؟؟؟؟ تم إدخاله غرفة عمليات .. وتم عمل عليه إعادة استكشافات ثم عاد للرعاية .. حتى فارق الحياة الساعة ١٢ ظهرا يوم ؟؟؟؟ .

**ملحوظة : بعد عمليتي استكشاف في البطن .. فقد تم**

**التأكد من أن جسم المجني عليه خالي من الشظايا وأي شيء معدني .. أما وأن الطبيب الشرعي (بعد الوفاة) يكتشف وجود أجسام معدنية شبه دائرية الشكل ورشات منتشرة بالبطن .. فإن ذلك يقطع بأن الوفاة حدثت للإهمال الطبي .. وليس للإصابة .**

**هذا .. وحيث حضر المدعو / ؟؟؟؟ .. بتاريخ ؟؟؟؟ .. من تلقاء نفسه وبسؤاله .. قرر**

بأنه أثناء وجوده في منزله .. سمع صوت مشادة كلامية بين المتهم الأول ، والمجني عليه الأول .. ثم سمع المتهم الأول يقول " أضرب يا ولد " مرتان .. ثم شاهد المتهم الثاني يجري نحو منزله ويحضر سلاح ناري .. فنزل للشارع فورا .. وأثناء وجوده علي السلم " سمع " طلق ناري .. فخرج من المنزل فوجد المجني عليه الثاني / ؟؟؟؟ .. مصاب في قدمه .. وبعض الناس تجري وراء المتهم الثاني فجري معهم (أي الشاهد؟؟) ففوجئ بالمتهم الثاني يخرج الفارغ من السلاح .. ثم يخرج عيار جديد من جيبه ويدخله في السلاح .. ثم أطلق هذا العيار ورائه فأصاب المجني عليه / ؟؟؟؟ .. في بطنه !؟

**ملحوظة :** هذا الشاهد الوحيد الذي قرر بالزعم بأن  
المتهم الأول قرر للثاني " أضرب يا ولد " فحتى  
الشاهد / ؟؟؟؟ .. الحاضر للواقعة من البداية لم  
يقبل بذلك .

وبسؤاله عن قام بالقبض علي المتهم الأول .. قرر بأنه  
لا يعلم فلم يكن موجودا آنذاك ؟؟ (رغم سابقه قوله بأنه كان  
متواجدا؟؟) .

هذا .. وقد أقر الشاهد بأنه لا توجد خلافات بين طرفي المشاجرة  
وأنهما كانا أصدقاء وهناك علاقة نسب بينهما .

**وبتاريخ؟؟؟؟ حضر المتهم الثاني إلي النيابة العامة من تلقاء نفسه .. مقررًا**

**بالآتي**

بداية .. أنكر صلته بالاتهامات الموجهة إليه .. وأضاف بأنه أثناء وجوده بالمخبز  
الخاص بوالده .. فوجئ بالمجنني عليه الأول / ؟؟؟؟ .. " يطلب عيش " بعد ما كان "خلص"  
فقام بالتعدي علي والده بالثتم والسب ويصفه " بالحرامى " ويتهمه بسرقة الدقيق .. وأنه سوف  
يأخذ عيش عنوه .

### **وهنا تدخل المتهم الثاني**

محاوولا تهدئة الموقف .. فقام المجني عليه الأول بضربة " بالقلم " ثم فوجئ  
بنجليه (؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟) يدخل إلي المخبز ويقومان مع والدهما بالتعدي عليه بالضرب .

### **ثم رحلا وبعد برهة سمع صوت أعيرة نارية**

فخرج من المخبز ففوجئ بالمجنني عليه الأول / ؟؟؟؟ .. يمسك سلاح ناري ..  
ويجري ورائه ومعه نجله / ؟؟؟؟ ، وشخص يدعي / ؟؟؟؟ .. فجري منهم حتى تعثر ووقع  
علي الأرض .. ووقعوا جميعا فوقه .. وهنا فوجئ بطلقة تصيب / ؟؟؟؟ .. فوق علي الأرض

## وعندئذ أخبره أحد الموجودين (؟؟؟؟)

### بأن يرحل عن المكان حاليا

فظل واقفا عند منزله لبرهة .. ثم هرب إلي القليوبية حيث يتهمه أهل المجني عليه بأنه المتسبب في وفاته .. وعندما علم بصدور أمر بضبطه وإحضاره قام بتسليم نفسه .

### ثم أضاف

بأنه في وقت المشاجرة كان هناك شخصين الأول يدعي / ؟؟؟؟؟ ، والآخر يدعي / ؟؟؟؟ (أقارب المجني عليهما) .. كانا يمسان أسلحة نارية .. وحضرا خصيصا للمشاجرة .

### وقرر صراحة

بأنه لا يعلم من الشخص مطلق العيار الذي أصاب / ؟؟؟؟ .. ولكن من المؤكد كان يقصد ضربه هو .

ثم أنكر المتهم جماع ما جاء بأقوال المجني عليه أو الشهود (أقاربه) أو تحريات المباحث .

### **هذا وبسؤال / ؟؟؟؟ رمضان (نجل المجني عليه الأول) .. قرر بأنه**

كان هناك مشاجرة بالمخبز المجاور لمنزلهم بسبب أن المتهم الأول لم يكن يريد إعطاء (زوجة عمه) عيش .. فقام والده وشقيقه بالجري نحو المشاجرة .. ووالده قال لصاحب المخبز بأنه يبيع الدقيق ومن المفروض عدم الإغلاق الآن .. فقال المتهم الأول لنجله (المتهم الأول) " أطلع هات الفرد وأضرب الكلاب دول " وبالفعل قام بذلك وأطلق عيارين أحدهما أصاب قدم شقيقه والأخرى أصابت بطن والده .

### بمواجهته بما قرره شقيقه

قرر بأن أخيه يقرر بذلك حتى يخرج المتهمان ويأخذ " تأره " بنفسه .

**هذا .. وبإعادة سؤال المجني عليه الثاني / ؟؟؟؟ .. رتل ذات ما قرره شقيقه**

**(؟؟؟؟) مؤخرا**

## وبسؤال النقيب / ؟؟؟؟ .. بتحقيقات النيابة .. قرر

بذات المزاعم المسطرة بمحضر التحريات .. وأضاف بأن قصد المتهم من إصابة المجني عليه الأول / ؟؟؟؟ .. التعدي عليه بالضرب باستخدام السلاح الناري ، ومن إصابة المجني عليه الثاني / ؟؟؟؟ .. تعجيزه عن ملاحقته .

هذا .. وبتاريخ ؟؟؟؟ (بعد الواقعة بخمسة عشر شهرا) طلب الطب الشرعي موافاته بمذكرة النيابة .. التي لم تكن وردت إليه حتى تاريخه .. وكذا أوراق العلاج الخاصة بالمجني عليه الثاني.

## وبتاريخ ؟؟؟؟ حضرت إلي النيابة العامة

السيدة / ؟؟؟؟ (زوجة المجني عليه الأول)

## وبسؤالها قررت

بأن المدعوة / ؟؟؟؟ (إحدى قريباتها) .. كانت ذاهبة لتشتري خبز فنشبت مشادة كلامية بينها وبين المتهم الثاني لعدم وجود عيش .. فخرج المجني عليه الأول / ؟؟؟؟ .. وتشاجر مع المتهمين .. ثم سمعت صوت أعيره نارية .. فخرجت للشارع فوجدت نجلها / ؟؟؟؟ ،، مضروب بالنار فسألته عن والده فأخبرها بأنه يلاحق المتهم الثاني للإمساك به .. وبعد ذلك أخبروها الأهالي بأن زوجها أصيب بطلق ناري .

## وأضافت بأنها

علمت من الناس (سمعت) أن مطلق الأعيرة النارية علي زوجها وأبنها هو المتهم الثاني .. لكنها لم تشاهد ذلك ، كما لم تشاهد السلاح !.

**ملحوظة : علام جاءت تشهد هذه السيدة ؟.. وهي في حقيقة الأمر**

**شاهد نفي حيث أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك تهاثر وعدم جدية التحريات التي قررت بأن زوجه المجني عليه هي التي كانت تشتري الخبز وبدأت المشادة الكلامية مع المتهم الأول .**

## وبذات التاريخ حضرت المدعوة / ؟؟؟؟

### (التي بدأت المشادة معها) وقررت

بذات أقوال سابقتها .. وبلاحظ أنها لم تدعي تحريض المتهم الأول للثاني علي ارتكاب الواقعة ، كما قررت بأنها لم تشاهد السلاح (رغم كونها كانت بالمشاجرة) .

### هذا .. ومرفق بالأوراق محضر بمناظرة جثة

### المجني عليه الأول / ؟؟؟؟

### بمعرفة النيابة العامة

وقررت بأنه كان داخل مشرحة ؟؟؟؟ ، وبمناظرتها الجثة تبين أنها لرجل في نهاية العقد الخامس .. طويل القامة .. ممتلئ البنية . ذو شعر يتخلله الشيب .. كما تبين وجود آثار عملية استكشافية في البطن بها حوالي عشرين غرزه من الصدر حتى منتصف البطن .. وتبين وجود ضمادة طبية من الناحية اليمنى من البطن أسفلها فتحة قطرها حوالي سبعة سنتيمتر وهي دائرية .. كما تبين وجود فتحتان أسفل تلك الفتحة وكلاهما بها خياطه طبية حوالي غرزه واحده بكل منهما .

### هذا .. وقد جاء بتقرير الطب الشرعي

### ما يلي

١- وصف ذات ما وصفته النيابة بالجثة تقريبا .

٢- بالصفحة الثالثة والسطرين ٨ ، ٩ أشار إلي أنه وجد أجسام معدنية شبه دائرية الشكل بقطر حوالي ٣ مم ورشات تقع منتشرة بالبطن قام باستخراجها وتحريزها علي ذمة القضية.

٣- وبعد ذلك أرجأ الطبيب الشرعي إبداء الرأي لحين ورود مذكرة النيابة (وكان ذلك بتاريخ ؟؟؟؟) أي بعد عام تقريبا من الواقعة !؟.

٤- وفي تقريره التكميلي المؤرخ ؟؟؟؟ (بعد ما يقرب من عامين علي الواقعة) قرر بالآتي :

- إصابة المتوفى ذات طبيعة نارية رشيه حدثت من الإصابة بعبارة

ناري خرطوش أطلق من سلاح معد لإطلاق مثل هذه النوعية من

الأعيرة النارية ويتعذر علينا تحديد عياره لعدم فحصنا للحشار ونظرا لوجود فتحة دخول مركزية والموصوفة بالبند رقم (٣) بالكشف الظاهري لتقرير الصفة التشريحية فإن مسافة الإطلاق كانت في مدي تجمع المقذوفات الرشية والتي تقدر بحوالي ثلاثة أمتار في حالة الأسلحة طويلة الماسورة ونصف إلي ثلث هذه المسافة في حالة الأسلحة قصيرة الماسورة وهي جائزة الحدوث من مثل التصوير الوارد بمذكرة النيابة وفي تاريخ معاصر .

- تعزي الوفاة لما أحدثته المقذوفات الرشية من تمزقات بالكبد وبالأوعية الدموية أدي إلي هبوط حاد في الدورة الدموية.
- السلاح محل الحرز الموصوف بتقرير الصفة التشريحية صالح للاستخدام وإصابة المتوفى جائزة الحدوث من مثل هذا السلاح أو ما في حكمه (ولم يتم رفع أي بصمات من علي هذا السلاح المزعوم).

### لما كان ذلك

وبناء علي ما تقدم ، وبرغم تهاتر أوراق هذا الاتهام وعدم وجود ثمة دليل يقيني علي صحة ما هو منسوب للمتهمان ، وعلي الفرض الجدلي بنسبة هذا الاتهام إليهما فإن الثابت بالأوراق يقينا أن الثاني كان في حالة دفاع شرعي عن النفس واضحة ، أضف إلي وجود انقطاع واضح لرابطة السببية بين الإصابة وأحداثها والوفاة وسببها ، ليس هذا فحسب .. فإن الأوراق تجزم بوجود متهمون آخرون يجب اتهامهم فضلا عن وجوب إجراء تعديل جوهري في أمر الإحالة ، ويضاف إلي ذلك وجوب استدعاء الطبيب الشرعي لبيان عما إذا كان بقاء الأجسام المعدنية داخل جسم المجني عليه وعدم إخراجها هو السبب الأساسي للوفاة من عدمه ، وأخيرا .. ومع استمرار الفرض الجدلي بصحة ونسب الواقعة للمتهم الثاني فإن الأوراق أكدت انتفاء وجود ثمة نية للقتل لديه .. وهذا أمر واضح وجلي بما كان يستوجب عدم توجيه الاتهام بالقتل علي هذا النحو .. ومن ثم وما ذكرناه حالا وغيره الكثير يتضح بما لا يدع مجالا للشك

براءة المتهم الثاني مما هو مسند إليه وذلك علي النحو الذي نورد أدلته وبراهينه من خلال دفاعنا التالي :

## **الدفاع**

### **لعل أن الثابت**

من خلال الوقائع السابقة التي تشرفنا بعرضها علي هيئة المحكمة الموقرة والتي يتضح منها أنها قد طويت علي العديد من الأدلة والدلائل التي تؤكد من أن للواقعة صورة أخرى غير الصورة التي حاول ضابط الواقعة وبعض الشهود تسطيرها بأوراق الدعوى .. وقد تضافرت أوجه الدفاع التي تؤكد مصداقية دفاع المتهمان .. وحيث أن الثابت بالأوراق أن المتهم الأول منقطع الصلة تماما عن واقعة إطلاق الأعيرة النارية وإحداث إصابة المجني عليهما .. وهو موقف مغاير للمتهم الثاني المنسوب له بلا سند انه حاز سلاح ناري واستعمله في إطلاق أعيرة حيال المجني عليه .. فإننا سنتناول الدفاع عن المتهمان لكلا منهما علي حدة .. وذلك علي النحو التالي :

### **الوجه الأول : فالثابت بالأوراق أن أمر الإحالة الصادر عن النيابة العامة فيما يخص**

**المتهم الأول قد جاء مشوبا بالقصور والعيور ، وذلك لإسناده اتهامات للمتهم**

**الأول لا تقوم عليها ثمة دلائل كافية حيث أقحمت هذا المتهم في الاتهام علي**

**سند من قول مرسل وكيدي من شاهد الإثبات الثالث والذي تناقض مع سائر**

**أقوال الشهود .. بما يقطع بأن المتهم الأول منبت الصلة تماما عن هذه**

### **الواقعة**

### **بداية .. فقد نصت المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية علي أن**

يقوم مأمورو الضبط القضائي بالبحث علي الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي

تلتزم للتحقيق في الدعوى .

### **كما نصت المادة ٣٤ علي أن**

لمأمور الضبط ..... أن يأمر بالقبض علي المتهم الحاضر الذي توجد

دلائل كافية علي اتهامه .

## وكذا نصت المادة ٢/٣٥ علي أن

..... وفي غير الأحوال المبينة في المادة السابقة ، إذا وجدت دلائل كافية

علي اتهام الشخص بارتكاب جناية أو جنحه ..... جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة .

## وأیضا نصت المادة ٦٣ علي أن

إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء علي الاستدلالات التي جمعت ، وتكلف المتهم مباشرة أمام المحكمة المختصة ..... الخ .

## وكذلك .. قضت المادة ١٥٩ علي أن

إذا رأي قاضي التحقيق أن الواقعة جنائية وأن الأدلة علي المتهم كافية يحيل الدعوى إلي محكمة الجنايات ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فورا .

## ثم نصت المادة ٢١٤ من هذا القانون علي أن

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جنائية أو جنحة أو مخالفة وأن الأدلة علي المتهم كافية رفعت الدعوى إلي المحكمة المختصة ، ويكون ذلك في مواد المخالفات والجنح بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها عن طريق النشر - عدا الجنح المصررة بأفراد الناس فتحيلها النيابة العامة إلي محكمة الجنايات مباشرة .

وترفع الدعوى في مواد الجنايات بإحالتها من المحامي العام أو من يقوم مقامه إلي محكمة الجنايات بتقرير اتهام تبين فيه الجريمة المسندة إلي المتهم بأركانها المكونة لها وكافة الظروف المشددة أو المخففة للعقوبة ومواد القانون المراد تطبيقها ، وترفق به قائمة بمؤدي أقوال شهوده وأدلة الإثبات ويندب المحامي العام من تلقاء نفسه محاميا لكل متهم بجناية صدر أمر بإحالته إلي محكمة الجنايات إذا لم يكن قد وكل محاميا للدفاع عنه ، وتعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلي محكمة الجنايات خلال العشرة أيام التالية لصدوره .

ويراعي في جميع الأحوال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ علي أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلي المحكمة المختصة مكانا بإحداها فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال إلي المحكمة الأعلى درجة ، وفي أحوال الارتباط التي يجب فيها رفع



الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، إذا كانت بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ما لم ينص القانون علي غير ذلك .

### **لما كان ذلك**

**ومن خلال جملة النصوص أنفة الذكر يتضح وبجلاء تام أن المشرع قد اشترط لصحة القبض علي المتهم أو تفتيشه . وكذا لصحة إقامة الدعوى الجنائية ضده وإحالة إلي محكمة الجنايات .. أن تقوم وتتوافر أدلة ودلائل كافية قبل المتهم تفيده ارتكابه أو اشتراكه في الواقعة المنسوبة إليه .. وإلا وجب علي النيابة العامة أو قاضي التحقيق حسب الأحوال حفظ الأوراق أو إصدار أمر بالأمر وجه لإقامة الدعوى الجنائية .**

**أما وأن تقوم بإحالة الأوراق إلي محكمة الجنايات دون توافر ثمة دلائل جديفة أو كافية علي صحة الاتهام المنسوب للمتهم فإن ذلك يعيب أمر الإحالة بالبطلان وهذا عين ما قرره محكمة النقض بقولها بأن**

يجب أن يتم تقدير الأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسؤولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسؤولية ومقدار العقوبة ، وأن يكون ذلك في حدود القانون إيثارا من المشرع لمصلحة المتهم .

(الطعن رقم ٩٣٧٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٧/١١/٨)

### **كما قضي بأن**

لما كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها أو عناصرها المختلفة ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما في أوراق الدعوى ، في الأحكام يجب أن تبني علي أسس صحيحة من أوراق الدعوى ، فإذا استند الحكم إلي رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات ، فإنه يكون معيبا لا بتناؤه علي أساس فاسد بحيث إذا كان لا اثر لها في شيء منها فإن عمل القاضي في هذه الصورة يعتبر ابتداعا للوقائع وانتزاعا لها من الخيال .

(الطعن رقم ٢٥٩٥١ لسنة ٨٥ ق جلسة ٢٠١٦/٢/٦)

## وكذلك قضي بأن

كل ما يكون من الخلل في إجراءات التحقيق الابتدائي مهما يكن نوعه فهو محل للطعن أمام محكمة الموضوع ، والمحكمة تقدر قيمه هذا الطعن كما تقدر كل دليل يقدم لها ، وتحكم في الموضوع بما تحكم به .  
(الطعن رقم ١٩٣١/١٢/٢١ مجموعة القواعد ج ٢ س ٢٧٦)

## وأيضاً قضت محكمة النقض بان

إقامة الدعوى الجنائية علي خلاف ما تقضي به المادة ٢١٤ إجراءات جنائية ، أثره انعدام اتصال المحكمة بها ، وجوب أن يقتصر حكم المحكمة الاستئنافية علي القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى ، تعلق بطلان الحكم لهذا السبب بالنظام العام .

(الطعن رقم ١٥١٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٢٦)

### **لما كان ذلك**

وبتطبيق جملة المفاهيم والثوابت القانونية والقضائية أنفة البيان علي أوراق الاتهام المائل يتضح أن النيابة العامة قد أقحمت المتهم الأول في هذه الواقعة .. بادعاء أنه قد أمر المتهم الثاني بارتكاب الواقعة ، وحيث أنه باستقراء أوراق هذا الاتهام برمتها ..، يتضح أنها جاءت خلوا من ثمة دليل علي ما ذهبت إليه النيابة العامة .. وأن ما اعتنقته من قول بأن المتهم الأول هو الذي أمر المتهم الثاني بارتكاب الواقعة .. يستند إلي قول مرسل وشفهي وكيدي صادر عن يدعي / ؟؟؟؟؟ (الشاهد الثالث) .. هذا وحيث أن أقوال هذا الشاهد لا تصلح سنداً للزج بالمتهم الأول في جريمة قتل ، وقد تعددت الأدلة والبراهين علي ذلك .. وهو ما يثبت مما يلي :

### الدليل الأول

انه باستقراء أقوال شاهدة الإثبات الأولي / ؟؟؟؟؟ (زوجة شقيق المجني عليه) والمستهلة معها الواقعة بمشادة كلامية مع المتهم الأول .. ينضم أنها لم تنطق ببنت شفه عن الادعاء المخالف للحقيقة ، بأن المتهم الأول هو الذي أمر الثاني بارتكاب الواقعة.. بل قررت بان الأخير قد أسرع من تلقاء نفسه نحو مسكنه وعاد وبحوزته سلاح ناري أطلق منه عيارين صوب المجني عليهما (هذا وعلي فرض صحة مازعمته هذه الشاهدة) فإنه يستدل منه بانتفاء صلة المتهم الأول بواقعة إطلاق الأعبرة النارية وإصابة المجني عليهما التي أودت بحياة المجني عليه الأول .

### الدليل الثاني

أنه باستقراء أقوال شاهد الإثبات الثاني / ؟؟؟؟؟ .. يتضح أنه قد أقر بأن المجني عليه / ؟؟؟؟؟ .. هو من صفح المتهم الثاني علي وجهه ، واسترسل قائلاً بأن المتهم الأول لم يكن ثمة دور في الواقعة حيث أنه وقع علي الأرض وعندما نهض واقفا (بمساعدة الأهالي) عاد إلي مخبره . وهذا يؤكد يقينا أن أقوال هذا الشاهد في حق المتهم الأول .. يعتبر شاهد نفي حيث لم ينسب له ثمة فعل أو تصرف يشير إلي اشتراكه في الواقعة أو أنه هو الذي أمر المتهم الثاني بارتكاب الواقعة.

### الدليل الثالث

أنه باستقراء أقوال الشاهد الرابع / ؟؟؟؟؟ (نجل المجني عليه / ؟؟؟؟؟) ينضم أنه لم يشهد بذات أقوال الشاهد الثاني – كما قررت باطلا النيابة العامة – حيث انه بمحضر جمع الاستدلالات .. قام بتوجيه الاتهام إلي المتهم الأول بزعم كاذب بأنه كان

يحمل سلام ناربي .. وأنه هو محدث إصابته في وجه قدمه ، وان  
المتهم الثاني هو محدث إصابة والده .

### إلا انه وبعد بضعة ساعات

قرر أمام النيابة العامة بأن المتهم الأول لم يكن يحمل ثمة أسلحة  
، ولم يكن له ثمة دور في واقعة إطلاق الأعيرة النارية وإحداث  
إصابته وإصابة والده .. وقرر صراحة بأنه لا يعلم مطلق الأعيرة  
النارية وعما إذا كان المتهم الأول أم الثاني أم غيرهما .. كما قرر  
بأنه لم يشاهد السلاح المستعمل في الواقعة .. وأنه سمع فقط من  
الناس أن محدث إصابة والده هو المتهم الثاني .

### هذا .. وعقب سماع النيابة لأقوال النجل الثاني

للمجني عليه / ؟؟؟؟؟ (بتاريخ ؟؟؟؟؟)

### ص ٣٩ وما بعدها من التحقيقات

يتضح أنه أقر بأن مطلق العيار الناري الذي أحدث إصابة  
شقيقه وأبيه .. هو المتهم الثاني (فعلي فرض صحة ذلك) فإنه  
لدي مثل شقيقه (الشاهد الرابع) أمام النيابة في اليوم  
التالي .. أقر بذات ما ورد علي لسان شقيقه (؟؟؟؟؟) وهو ما  
يوكد تناقضه في أقواله للمرة الثالثة .

### ومع ذلك

فإنه لم يثبت في تعدد أقواله التي أدلي بها .. أنه قد وجه الاتهام  
للمتهم الأول أو زعم بأنه اشترك في واقعة إطلاق الأعيرة النارية  
عليه أو علي والده .. أو أنه من أمر المتهم الثاني بارتكاب الواقعة  
.. وهو الأمر الذي يجزم بزوره ويهتان أقوال الشاهد الثالث (الوحيد  
الذي زعم بأن المتهم الأول قرر للثاني بعبارة " أضرب يا ولد "

### الدليل الرابع

أنه باستقراء أقوال السيدة / ؟؟؟؟؟ (زوجة المجني عليه / ؟؟؟؟؟)

يتضح كذلك بأنها لم تنطق ببنت شفه بأن المتهم الأول قد اشترك في واقعة إطلاق الأعبرة النارية علي نجلها وزوجها وإحداث إصابتهما التي أودت بحياة زوجها .. كما لم تدع بأن المتهم الأول قد أمر المتهم الثاني بارتكاب الواقعة ، وهذا كله يؤكد بهتان ما زعم به " منفردا " الشاهد الثالث / ؟؟؟؟؟ .

### الدليل الخامس

أن تحريات المباحث المجراة بمعرفة النقيب / ؟؟؟؟؟ (شاهد الإثبات الرابع) والمحرم محضروا في اليوم التالي مباشرة للواقعة (؟؟؟؟؟) لم تورد ثمة إشارة إلي الزعم بأن المتهم الأول هو من حرّض أو أمر الثاني بارتكاب الواقعة .. بل أقرت (بفرض صحتها) بأن المتهم الثاني هو من ارتكبها من تلقاء نفسه مستخدما فرد خرطوش .

هذا .. وبعد أكثر من عام

وتحديدا بتاريخ ؟؟؟؟؟ تم التحقيق

مع الضابط المذكور أمام النيابة فلم يشر

من قريب أو بعيد إلي القول بأن المتهم الأول كان له ثمة دور في الواقعة .. بل أنه بسؤاله بشكل مباشر وصريح (ص ٥٠٠) عن دور المتهم الأول قرر بأنه كان واقف أثناء المشاجرة ثم عاد إلي المخبز الخاص به .. ثم قام الأهالي بإدخاله إلي مسكنه .

هذا .. وحيث أنه بتاريخ ؟؟؟؟

تم التحقيق مع الضابط أمام النيابة مرة أخرى

وسأله علي نحو مباشر

عما إذا كان قد أجري ثمة تحريات تكميلية من عدمه .. فقرر الضابط بالنفي وأنه لم يجر تحريات بعد التحري المسطرة بتاريخ ؟؟؟؟ ورغم ذلك .. فحال مواجهته بما قرره الشاهد الثالث / ؟؟؟؟ (بالمخالفة للحقيقة) بأن المتهم الأول هو من أمر الثاني بارتكاب الواقعة .. فزعم (بهتاناً) بأن ذلك صحيح

والسؤال هنا

- إذا كان ما زعم به الشاهد الثالث صحيحاً .. فلماذا لم يورده الضابط في تحرياته المؤرخة ؟؟؟؟ .
- وإذا كان صحيحاً فلماذا لم يورده الضابط في أقواله أمام النيابة العامة بتاريخ ؟؟؟؟؟؟ .
- وكيف علم هذا الضابط بأن ما زعمه المذكور صحيحاً حال كونه قد أقر بعدم إجرائه لثمة تحريات بعد ؟؟؟؟؟ .
- وكيف توصل الضابط إلي صحة ما زعمه المذكور حال كون كافة الشهود الآخرين قد انكروا ذلك تماماً ؟؟ بما فيهم نجلي المجني عليه ذاتهما وزوجته أيضاً ؟؟ .

لعل ما تقدم

يثبت يقيناً لعدالة المحكمة أن الأقوال التي أدلي بها الضابط بتاريخ ؟؟؟؟ تخالف الحقيقة وتناقض تحرياته وأقواله السابقة بما يستوجب اطراحها.

هذا .. ومن خلال جملة الأدلة أنفة الذكر .. من خلال أعمال العقل والمنطق وطبائع الأمور .. والتي تؤكد بأنه من المستحيل أن يقوم " أب " بالدفع بنجله نحو ارتكاب

جريمة قد تقضي علي مستقبله وهو لا يزال شابا في مقتبل عمره؟! فإذا ما أراد قتلا (مع التمسك يقينا بعدم صحة ذلك) لكان ارتكبها هو بيده .. فقد بلغ من العمر عتيا ولا ينتظره أكثر مما فاته ، وهو ما يستحيل معه مجرد تصور ما زعمه الشاهد الثالث انسقت ورائه النيابة العامة .. وهو ما يتعين معه علي عدالة الهيئة الموقرة التصدي له وتصويبه ، والقضاء ببراءة المتهم الأول مما هو مسند إليه

### ذلك أن المستقر عليه نقضا في هذا الشأن أن

أن مرحلة الإحالة من مراحل التحقيق ، وأن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ، ويجوز للمتهم المطالبة باستكمال ما فات النيابة العامة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشأنها أمامها ، فإذا لم تستدرك المحكمة الخطأ من نفسها أو بناء علي طلبه ، كان له أن يطعن أمام محكمة النقض في الحكم ذاته لا في أمر الإحالة .

(الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٧٨ ق جلسة ٢٠١٦/١/٢)

(الطعن رقم ١٠١١٨ لسنة ٧٨ ق جلسة ٢٠٠٩/١١/٢١)

### الوجه الثاني : أن الأوراق قد أفصحت عن عدم صحة الاتهام المنسوب للمتهم الأول ..

وأنه منبت الصلة عنه .. بما يؤكد القصور والحوار الذي شاب قرار الإحالة في تقديم المتهم الأول للمحاكمة إذ أنه .. لم يثبت في حقه ثمة اشتراك في واقعة القتل ، أو اتفاق مع المتهم الثاني (بفرض أنه ارتكب الواقعة) ذلك أن الواقعة هي مجرد مشاجرة وليده اللحظة والانفعال الناتج عن قيام المجني عليه / ؟؟؟؟؟ بصفع المتهم الثاني علي وجهه .. ثم موالاته (ومعه نجليه / ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ وأقاربه) ضرب المتهم الثاني ، فمتي وأين سيولد الاتفاق (إذا صحت الواقعة) وما هو دور وكيفيه اشتراك المتهم الأول فيها؟!

### بداية .. فإنه لمن الجدير بالذكر

إن من أهم القواعد الشرعية والتعاليم السماوية التي لا مراء فيها ولا تأويل .. ألا تزر وازره وزر أخري ، وعلي ذلك سار المشرع الوضعي وقضاء محكمة النقض الموقرة (في

تواتر وانتظام) علي ذات النهج الشرعي .. حيث أن المقرر في قضائها وفي العديد من أحكامها أنه

**من المبادئ الأساسية في العلم الجنائي ألا تزر وازره وزر أخري ، فالجرائم لا يؤخذ بجريرتها غير جناتها ، والعقوبة شخصية محضه لا تنفذ إلي في نفس من أوقع القضاء عليه ، وحكم هذا المبدأ أن الإجرام لا يحتمل الاستنابة في المحاكمة ، وأن العقاب لا يحتمل الاستنابة في التنفيذ .**

(الطعن رقم ٥٥٧٢ لسنة ٤ ق جلسة ٢٠١٣/١٢/١٨)

**وقضي كذلك بأن**

**الجرائم لا يؤخذ بجريرتها غير جناتها ، والعقوبات شخصية محضه لا تنفيذ إلا في نفس من أوقعها القضاء عليه .**

(الطعن رق ٥٨٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٠)

**وفي مقام آخر قضت بأن**

يتعين علي المحكمة عند مساءلة المتهم عن جريمة مساهمته في القتل العمد أن تستظهر عناصر هذه المساهمة ، وأن تبين الأدلة علي ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها ، وكان مجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله المادي الذي ارتكبه وكان الحكم لم يثبت في حق المتهمين جميعا أنهم ساهموا في قتل المجني عليهم فإنه يكون بذلك مشوبا بقصور يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٦٠٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

**كما قضي بأن**

يجب أن يشتمل كل حكم صادر بالإدانة علي بيان لمضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويورد مؤداه علي نحو واضح لا يشويه التعميم أو التجهيل حتى يتضح وجه الاستدلال وسلامة المأخذ تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا علي الواقعة كما صار إثباتها بالحكم.



(الطعن رقم ٦٠٤٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨٢)

### لما كان ذلك

وبتطبيق جملة المفاهيم القانونية أنفه البيان علي أوراق الاتهام المائل .. بعد استبعاد الزعم الكاذب والمعيب الوارد علي لسان الشاهد الثالث بزعم أن المتهم الأول هو من حرض الثاني علي ارتكاب الواقعة ، وثبوت زور وبهتان هذا القول المزعوم .. وذلك من خلال الأدلة والبراهين السابق سردها بالوجه الأول من دفاع هذا المتهم.

### فإنه باستبعاد هذا الزعم

يتضم جليبا انتفاء ثمة دور للمتهم الأول في واقعة إطلاق أعيرة نارية علي المجني عليهما مما أدبي إلي إصابتهما ووفاة المجني عليه / ؟؟؟؟؟ (حسبما أودت النيابة بأمر الإحالة علي خلاف الحقيقة)

### فالثابت أولا

أن المتهم الأول لم يحز أو يحرز ثمة سلاح ناري أو أنه أطق أية طلقات علي المجني عليهما .. بل أنه يستحيل عليه ذلك نظرا لبلوغه سن السبعين ..ومن المعلوم أن السلاح الناري (محلي الصنع - الفرد الخرطوش) بحاجه إلي شاب قوي حتى يستطيع استخدامه والإطلاق منه .

### كما ثبت ثانيا

تأكيدا علي ما تقدم .. فإن النيابة العامة لم توجه إليه (أو إلي المتهم الثاني) ثمة اتهام بحيازة أو إحراز سلاح ناري .. فكيف يكون قد اشترك في إطلاق أعيرة نارية أو القتل دون سلاح ناري؟! (لاسيما وأن الوارد بتقرير الطب الشرعي) أن المجني عليه توفي علي أثر إصابة بالبطن من طلق خرطوش) فكيف سيطلق الخرطوش دون سلاح (فرد)؟.

### هذا وثبت ثالثا

وحتى علي فرض وجود سلاح ، أو بمعنى أدق أن المتهم الثاني كان لديه سلاح ناري واستخدمه في هذه الواقعة .. فقد قرر كافة شهود الإثبات أنه قد توجه إلي مسكنه واستل السلاح ثم نزل يعتدي به علي المجني عليهما .. فعل الفرض بصحة ذلك .. فإنه يؤكد بأن هذا السلاح المزعوم يخص المتهم الثاني ولا علاقة له بالمتهم الأول

### وليس أدل علي ذلك (بفرض صحته)

من أقوال ضابط التحريات (النقيب / ؟؟؟؟) الذي قرر أمام النيابة العامة بأن السلاح المحرز في هذه القضية مملوك للمتهم الثاني (فمع استمرار الفرض بصحة ذلك) فإنه يثبت بلا ريب انقطاع صلة المتهم الأول بذلك السلاح المزعوم استخدامه في الواقعة .

### وأیضا ثبت رابعا

انعدام وجود ثمة دافع للمتهم الأول حتى يشترك في هذه الواقعة .. التي لا تعدو أن تكون مشاجرة ومشادة كلامية بين شخصين لا خلافات ولا ضغينة سابقة بينهما .. بل علي العكس فقد كان العرفان والصدقة تجمعهما (حسبما أكد الشهود) .. وهو الأمر الذي يؤكد بأن للواقعة صورة أخرى بخلاف ما اعتنقتها النيابة العامة وأفرغتها في أمر الإحالة بالمخالفة للحقيقة الواقعية .

لما كان ذلك .. وحيث أنتفي أي دليل علي اشتراك المتهم الأول في الواقعة ، ولم يثبت إتيان هذا المتهم لثمة فعل يمثل مساهمه أو اشتراك في الواقعة .. لذلك فقد تواترت أحكام النقض علي أن

الأصل في القانون أن الإنسان لا يسأل إلا عن خطئه الشخصي ، وعلي المحكمة أن تبين في مدونات حكمها القاضي بالإدانة الخطأ الذي قارفه كل من المتهمين علي حده وعلاقة السببية بين خطئه والنتيجة التي حدثت سواء إصابة المجني عليه أو وفاته بالاستناد إلي الدليل الفني المبين لسبب الإصابة لكونه من الأمور الفنية البحتة وإلا كان الحكم قاصرا .

(الطعن رقم ٥٣ ق لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣/٣/١٩٧٨)

(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣ ق جلسة ٧/٣/١٩٥٦)

### وأيا قضت بأن

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح سواء في معرض إيراد الواقعة الدعوى أو في سرده لأدلة الثبوت عن ماهية الأفعال التي قارفها الطاعنون ، وقد دانهم دون أن يدل علي قيام الاتفاق فيما بينهم ، إذ لم يكشف في أسبابه عن شواهد هذا الاتفاق أو يورد ما يرشح لقيامه ، ومن ثم فإن الحكم يكون قاصرا في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها وفي بيان مؤدي إلي أدلة الثبوت بيانا كافيا يبين فيه مدي تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة فبات معيبا بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٨١٩ لسنة ٨٥ ق جلسة ٣/١٢/٢٠١٥)

### وكذا قضي بأن

من المقرر أن الاشتراك في الجريمة يتم غالبا دون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ويكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ولها أن تستقي عقيدتها من قرائن الحال ، إلا أنه ينبغي أن تكون تلك القرائن منصبة علي واقعة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة ، وأن يكون الدليل المستمد منها سائغا لا يتجافى مع العقل والمنطق ، وحيث دان الحكم المطعون فيه الطاعنين دون بيان ماهية الاشتراك في الجريمة ، فإن الحكم يكون قاصرا وفاسدا الاستدلال بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٥٥٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

## كما قضي أيضا بأن

إذا قصرت المحكمة في بيان العناصر التي استخلصت منها ثبوت اتفاق الطاعنين الأول والثاني مع الثالث علي ارتكاب جريمة القتل التي وقعت وجاء حكمها مبنيا علي الافتراضات الظنية وحدها والاعتبارات المجردة دون سواها فإن الحكم الطعين يكون معيبا لقصور تسببيه وفساد استدلاله متعين النقض والإعادة ولو أن هذا القصور انصب علي ما يتعلق بمسئولية الطاعن الثاني وذلك لوحدة الواقعة المسندة للمتهمين الثلاثة ولارتباط مواقفهم من التهمة ارتباطا لا يقبل التجزئة ولحسن سير العدالة ولما هو مقرر بأن المساهمة في ارتكاب الجرائم بالاتفاق وإن كانت تتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليها إلا أن علي المحكمة أن تستظهر في حكمها عناصر هذا الاشتراك وتلك المساهمة وأن تبين الأدلة الدالة عليها بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها - فإذا كان ما أورده الحكم لا يدل إلا علي مجرد التوافق بين المتهمين وتوارد خواطرهم علي ارتكابها وكان ذلك لا يكفي لتوافر الاتفاق الجنائي بل يشترط كذلك أن تتحد النية علي ارتكاب الفعل المتفق علي ارتكابه وهو الأمر الذي لم يدل عليه الحكم ويثبت توافره في جانب الطاعنين ولأن مجرد التوافق لا يوفر في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسئولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه - فإذا خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون معيبا واجب النقض .

(نقض ١٩٨٣/٣/١٦ س ٣٤ - ٧٥ - ٣٧١ طعن رقم ٥٨٠٢/٥٢ق)

(نقض ١٩٦٤/١٠/٢٦ س ١٥ - ١٢٢ - ٦١٩ طعن ٣٤/٤٨٠ق)

(نقض ١٩٦٧/٣/١٣ س ١٨ - ٧٣ - ٣٩٢ طعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٧ق)

**هذا .. فضلا عن انتفاء ثمة دليل أو حتى قرينة علي اشتراك المتهم الأول في الواقعة وانعدام وجود ثمة مظاهر أو شواهد علي الاشتراك .. فإنه قد انعدم الدليل علي وجود ثمة اتفاق جمع بين المتهم الأول والثاني علي ارتكاب الواقعة (بفرض صحتها) .**

ذلك أن الواقعة في الأصل لا تخرج عن كونها مجرد مشادة كلامية تطورت في لحظات إلي مشاجرة ، حينما لم يكتف المجني عليه / ؟؟؟؟؟ .. بسب قذف المتهم الأول

ووصفه بما لو صح لاستحق العقاب عليه (وهو بيع حصة الدقيق المنصرفة له من الدولة في السوق السوداء) حيث قام المجني عليه بصفع المتهم الثاني علي وجهه لمجرد أنه لم يرتض إهانة والده .. وأيضاً لم يكتف المجني عليه بذلك .. بل انهال ومعه نجليه / ؟؟؟؟؟ وغيرهما من أقاربهم .. علي المتهم الثاني ضرباً وركلاً .. وهو ما جعل الواقعة تطور بسرعة شديدة (علي فرض صحة صورتها الواردة علي لسان الشهود) فصعد المتهم الثاني إلي سكنه واستل سلاحه ليدافع به عن نفسه وعن والده وعن أموالهما (الفرن محل الواقعة) .

### **فعلي فرض صحة ما تقدم فإنه يتضح ظاهراً**

**عدم وجود ثمة اتفاق فيما بين المتهمان**

**في ظل وصف الواقعة علي النحو المتقدم**

**فمتي وأين وكيف كان سيتم ذلك الاتفاق**

الذي يجب أن يتم بهدوء وروية وبعيدا عن ثورة الغضب (حاله كحال سبق الإصرار) مما ينبئ عن إرادة متحدة علي إتيان فعل معين وإحداث نتيجة معينة .. وهو مالا ينطبق تماما علي الواقعة الراهنة (حتى مع فرض صحتها حسبما وردت علي لسان الشهود) حيث أن تهجم المجني عليه / ؟؟؟؟؟ .. ونجليه وأقاربه نساء ورجالا .. علي المخبز ملك المتهم الأول ، وتعديهم عليه بالسب والقذف وتوجيه التهم الباطلة ثم صفع المتهم الثاني علي وجهه ثم إشباعه ضرباً وركلاً .. وهو الأمر الذي أثار حفيظة المتهم الثاني وتملكته ثورة عارمة من الغضب جعلته (علي فرض صحة ذلك) يرتكب الواقعة دفاعاً عن نفسه ووالده وأموالهما .. دونما أي اتفاق مسبق علي ذلك مع المتهم الأول .. ذلك أن القول بهذا الاتفاق أمر مستحيل التصور .

### **وهو الأمر الذي يؤكد يقيناً**

**بعدم وجود ثمة دور أو اشتراك أو اتفاق أو مساهمة بأي صورة من الصور للمتهم الأول في هذه الواقعة التي تم الزج به فيها دونما ذنب جناه وبخطأ واضح في أمر الإحالة يجب علي عدالة المحكمة التصدي إليه .**

**وهو عين ما قرره محكمة النقض الموقرة بأنه**

**يتعين علي المحكمة عند مساءلة المتهم عن جريمة مساهمته في القتل العمد**

أن تستظهر عناصر هذه المساهمة ، وأن تبين الأدلة علي ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها ، وكان مجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله المادي الذي ارتكبه وكان الحكم لم يثبت في حق المتهمين جميعا أنهم ساهموا في قتل المجني عليهم فإنه يكون بذلك مشوبا بقصور يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٦٠٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

### كما قضي بأن

يجب أن يشتمل كل حكم صادر بالإدانة علي بيان لمضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويورد مؤداه علي نحو واضح لا يشويه التعميم أو التجهيل حتى يتضح وجه الاستدلال وسلامة المأخذ تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا علي الواقعة كما صار إثباتها بالحكم .

(الطعن رقم ٦٠٤٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)

**الوجه الثالث : فإن الثابت من خلال أوراق الاتهام المائل أن هناك يقينا متهم أو متهمون آخرون .. غير من أقيمت عليهم الدعوى الجنائية الحالية ، وهو ما يستوجب إقامة الدعوى عليهم وإحالة الأوراق إلي النيابة العامة للتحقيق في ذلك والتحري عنهم وفقا للباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية .. وذلك لمعالجة القصور الشديد الذي عاب تحقيقات النيابة العامة في شأن عدم تحقيق واقعة الإهمال الطبي الجسيم في حالة المجني عليه الأول والتي هي السبب الحقيقي في وفاته إلي رحمة الله .. بما يقطع بتغيير مسار هذا الاتهام برمته .**

### فقد نصت المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية علي أن

إذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم ، أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم ، أو أن هناك جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، فلها أن تقيم الدعوى علي هؤلاء الأشخاص ، أو بالنسبة لهذه الوقائع

، وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون .

وللمحكمة أن تندب أحد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق وفي هذه الحالة تسري على العضو المنتدب جميع الأحكام الخاصة بقاضي التحقيق .  
وإذا صدر قرار في نهاية التحقيق بإحالة الدعوى إلى المحكمة وجب إحالتها إلى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى ، وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية وكانت مرتبطة مع الدعوى الجديدة ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وجب إحالة القضية كلها إلى محكمة أخرى .

### وفي هذا الشأن استقرت أحكام النقض علي أن

الأصل هو الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة حرصا علي الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية ، إلا أنه أجاز بمقتضى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية من باب الاستثناء فيما أجازته لمحكمة الجنايات - لدواع من المصلحة العليا ولاعتبارات قدرها المشرع نفسه .. وهي بصدد الدعوى المعروضة عليها .. أن تقيم الدعوى الجنائية عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، ولا يترتب علي استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى الجنائية أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يتراءى لها ، وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية - حين التصدي - وكانت مرتبطة مع الدعوى الجديدة ارتباطا لا يقبل التجزئة .. وجب إحالة القضية كلها إلى محكمة أخرى ، بمعنى أنه يجب علي المحكمة تأجيل الدعوى الأصلية حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدت لها.

(الطعن رقم ٣٤١١١ لسنة ٨٤ ق جلسة ٢٠١٥/١١/٨)

### كما قضي بأن

لما كانت محكمة الجنايات لم تقم بإحالة الدعوى إلي سلطة التحقيق لإجراء

التحقيق في الوقائع والمتهمين الجدد كما لم تقم بندب احد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق في التهم الجديدة والمتهمين الجدد بل اعتبرت أنها بمواجهتها الطاعن الأول بالتهم الجديدة وإعلان المتهمين بالجدد قد تصدت للدعوى وأمرت بإحالة الدعوى إلي محكمة أخرى فإنها تكون قد أخطأت بمخالفتها صريح نص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٨٢ ق جلسة ٢٠١٢/١٢/٢٠)

### لما كان ذلك

وكان الثابت بالأوراق أن للنتيجة التي آلت إليها حالة المجني عليه الأول (المرحوم/ ؟؟؟؟) من حدوث الوفاة إلي رحمة الله .. أسباب ومقدمات تختلف تماما عن واقعة إحداث إصابته .. وهو الأمر الذي يستوجب علينا قبل التحدث في إثبات انتفاء صلة المتهم الثاني بالواقعة وبإطلاق الأعيرة النارية وبإحداث إصابة المجني عليه / ؟؟؟؟ .. نجد لزاما علينا .. إثبات انقطاع علاقة السببية فيما بين حدوث الإصابة بالمجني عليه .. وما آلت إليه حالته من حدوث الوفاة بعد عدة أيام .

### ذلك أن المتواتر عليه في قضاء النقض أن

" من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني ، وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتي فصل فيها إثباتا أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاؤه في ذلك علي أسباب تؤدي إلي ما انتهى إليه ."

(الطعن رقم ١٢٧٥٤ لسنة ٨٢ ق جلسة ٢٠١٤/٤/٢)

(الطعن رقم ١٠٠٥٥ لسنة ٨٣ ق جلسة ٢٠١٤/١/١٢)

### كما قضي بأن

من المقرر أن تقدير توافر رابطته السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيه محكمة الموضوع مادام تقديرها سائغا مستندا إلي أدلة مقبولة ولها أصل ثابت بالأوراق .



(الطعن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/٢١)

### لما كان ذلك

وكان الثابت من خلال أوراق الاتهام المائل أنها تضمنت العديد من الأدلة علي انقطاع علاقة السببية ما بين واقعة إصابة المجني عليه بالعيار الناري ، وبين واقعة حدوث الوفاة .. إذ تخللت هاتين الواقعتين حوالي ٥٢ ساعة كاملة (اثنين وخمسون ساعة تقريبا) أي حوالي يومين ونصف .. وفي هذه الفترة حدثت العديد من الأحداث القاطعة لعلاقة السببية بين الواقعتين (واقعة الإصابة ، وواقعة الوفاة إلي رحمة الله ، وهو ما يؤكد أن حدوث الوفاة كانت لأسباب أخري خلاف إصابته بالطلق الناري (أي كان محدثها) .. وهو ما يتضح من خلال الأدلة الآتية :

### الدليل الأول

بداية .. فإن الثابت بالأوراق أن الواقعة حدثت بتاريخ ؟؟؟؟ الساعة ٨,٣٠ صباحا .. أي أن العيار الناري الذي أصاب المجني عليه / ؟؟؟؟ .. تم إطلاقه عليه في هذا التوقيت (٨,٣٠ صباحا) .

### ومع ذلك

فإنه بسؤال السيد الدكتور / ؟؟؟؟ (استشاري رعاية الحوادث بمستشفى ؟؟؟؟) ص ١٩ تحقيقات النيابة العامة .. يتضح أنه أشار صراحة إلي أن المجني عليه دلف إلي المستشفى والعناية المركزة (عمل اختصاصه) بتاريخ ؟؟؟؟ (يوم الواقعة) ولكن الساعة ٤ عصرا (الرابعة عصرا ؟؟).

### أي أن المجني عليه ظل خارج المستشفى

### وخارج العناية المركزة ما يزيد عن سبع ساعات كاملة

فالسؤال هنا .. أين كان المجني عليه طوال هذه المدة التي لاشك طويلة جدا ؟! وماذا تم معه من تصرفات طبية أو غير طبية خلال هذه المدة ؟! وهل ظل طوال سبع ساعات ملقي بالشارع ولم يتم نقله إلي مستشفى ؟! أم تم نقله علي الفور ولكن لم يتم استقباله (سواء ب؟؟؟؟ أو غيرها) ؟! وإذا تم استقباله فأين كان هذا الاستقبال هل بمستشفى ؟؟؟؟ أم غيرها ؟! وما هي الإجراءات والإسعافات والعقاقير والأدوية التي تعاطاها أو تم إعطائها له خلال كل هذه الفترة ؟! ولماذا تم اختيار مستشفى ؟؟؟؟ التي تبعد عن منطقة ؟؟؟؟ أكثر من عشرين كيلو متر

ويستغرق النقل إليها أكثر من ساعة ونصف؟؟ لاسيما وأن النقل كان بسيارة ملاكي وليس سيارة إسعاف (حسبما قرر نجل المجني عليه والشهود) .

### **لعل جماع ما تقدم**

يؤكد بأن المجني عليه لم يندلف إلي المستشفى أو العناية المركزة إلا بعد أكثر من سبع ساعات من الإصابة .. وبالتالي لم يتم عمل أي إجراءات طبية أو إسعافية له (وإلا كان الطبيب المشار إليه أقر بها أو ظهرت بأوراق العلاج المرسلّة إلي مصلحة الطب الشرعي) أما وأن ذلك لم يحدث .

### **وهو الأمر الذي يؤكد**

بأن ثمة إهمال جسيم حدث مع المجني عليه سواء ممن نقلوه من مكان الواقعة (وتعمدهم تأخيره دون سبب معلوم) أو من المسؤولين عن قسم الاستقبال إذا كان قد دلف إلي الاستقبال .. حيث لم يتم اتخاذ أي إجراءات طبية معه لإسعافه بل ظل سبع ساعات ينزف ويتألم حتى دخل إلي العناية المركزة التي علي ما يبدو دخلها بعد فوات الأوان .. وهو ما يؤكد أن ثمة متهمون آخرون قد تسببوا عن عمد أو إهمال في عدم تلقي المجني عليه الأول للعلاج السريع ووقف النزيف لديه .. مما أدي إلي حدوث الوفاة .. أي أن الإصابة بطبيعتها لم تكن قاتلة .. وإنما القاتل هو عدم الإسعاف وعدم تلقي العلاج وعدم وقف النزيف سواء عن عمد أو إهمال .. مما كان يستوجب علي النيابة العامة تحقيق جماع ما تقدم والتوصل إلي أسبابه والمتسبب فيه .. أما وأنها لم تفعل فإن عبء تحقيق ذلك الأمر يقع علي كاهل الهيئة الموقرة وصولا لوجه الحق في الاتهام المائل .

## الدليل الثاني

أنه باستقراء أقوال الدكتور / ؟؟؟؟؟ (استشاري رعاية الحوادث بمستشفى ؟؟؟؟؟) يتضح أنه قد اقر بأنه في ذات اليوم الذي دلف فيه المجني عليه إلي المستشفى (؟؟؟؟؟ الساعة ٤ عصرا) تم علي الفور عمل عملية جراحية استكشافية في البطن ثم تم الإغلاق .. والعودة علي العناية المركزة

ثم بتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة ١٢ مساء

تم عمل عملية جراحية استكشافية ثانية (لماذا أليست الأولى كافية؟؟) ثم تم الإغلاق والعودة إلي العناية المركزة .

وهذا يؤكد بما لا يدع مجالا للشك

أن بعد هاتين العمليتين الجراحيتين الغرض منهما استكشاف ما يعاني منه المريض وما إذا كان داخل بطنه أي أجسام معدنية أو غير معدنية جراء الطلق الناري (الخرطوش) الذي أطلق عليه .. ومن المؤكد أن الأطباء القائمين علي هاتين العمليتين قد تأكدوا يقينا من خلو بطن المجني عليه من ثمة شظايا أو أجسام معدنية أو رشات .. وبذلك يكونوا قد أدوا واجبهم المهني والطبي بكل أمانه وإخلاص .

**أما وان يتم اكتشاف عكس ذلك تماما**

**من خلال تقرير مصلحة الطب الشرعي**

حيث أورد الطب الشرعي في هذا التقرير (الأولي) بصفحة الثالثة أنه قد وجد داخل جسم المجني عليه .

أجسام معدنية شبة دائرية الشكل بقطر حوالي ٣ مم ، ورشات منتشرة بالبطن .. فقام باستخراجها وتحريزها علي ذمة القضية .

أي أن هذه الأجسام المعدنية والرشات التي وجدها الطبيب الشرعي .. ظلت في أحشاد وبطن المجني عليه أكثر من ٥٢ ساعة (من وقت الواقعة الساعة ٨,٣٠ من صباح يوم ؟؟؟؟ حتى الوفاة الحاصلة في ١٢ ظهر يوم ؟؟؟؟) .

### **ورغم إجراء عمليتين استكشافيتين**

لم يتبين أطباء ؟؟؟؟ - الذين أجروا هاتين العمليتين - وجود تلك الأجسام المعدنية ، وتركوها تتوغل في جسم المجني عليه وتمزق في أحشائه من الداخل ، وتلوث في دمائه ، حتى أودت بحياته .

**ثم يتم الزعم (المبتور سنده) من أن الوفاة**

### **تعزي لحدوث هبوط بالدورة الدموية**

تلك الجملة المطاطة الغير قاطعة والغير جازمة بشيء .. والتي تحمل في طياتها الشك والريبة لعدم التصريح بالسبب الحقيقي والفعلي لحدوث الوفاة .

### **وهو الأمر الذي يؤكد**

أن ثمة خطأ طبي جسيم واضح في حق الأطباء الذين أجروا عمليات الاستكشاف للمجني عليه .. وعدم توصلهم إلي وجود أجسام معدنية ورشات داخل جسده تقطع في أوصاله ويمزق أحشائه وتلوث دمائه مما تسبب في النهاية في وفاة المجني عليه .. بسبب هذا الخطأ المهني الطبي وليس بسبب الطلق الناري فإذا كان قد تم الكشف عن تلك الأجسام بجسده واستخراجها ما آلت النتيجة بالمجني عليه إلي الوفاة .. وبذلك تنقطع وبحق علاقة السببية بين إحداث إصابة المجني عليه وبين وفاته إلي رحمة الله تعالى وهو ما يترتب عليه أمرين :

**الأول :** بطلان أمر الإحالة الصادر عن النيابة العامة بنسبة جريمة القتل العمد إلي المتهمين رغم ثبوت جملة ما تقدم (فضلا عن ثبوت انقطاع صلتها بالواقعة علي نحو ما سنوضحه لاحقا) .

**الثاني :** أن هناك متهمون آخرون تسببوا بأفعالهم سواء عمدا أو إهمال في إحداث وفاة المجني عليه / ؟؟؟؟ .. بما يستوجب أن تستعمل المحكمة الموقرة سلطتها وتحيل الأوراق إلي النيابة للتحقيق في جملة ما تقدم .

## وهو الأمر الذي يؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك

أن الدفع الراهن .. جاء علي سند صحيح من الواقع والأوراق والقانون .. بما يجعل هذا الدفع جديراً بالقبول والاستجابة .

**الوجه الرابع :** وفي ذات سياق الوجه السابق ، فإن الثابت بالأوراق أن النيابة العامة

قد قصرت في تحقيق الواقعة التي أسفرت عن وجود شخصين آخرين هما ( ؟؟؟؟ )

، (؟؟؟؟) وكانا يحملان السلاح الناري ويطلقان الأعيرة النارية منه ، وقد تعددت

الأدلة علي ذلك ، بما كان يستوجب استدعائهما والتحقيق معهما والتحري

حول مدي اشتراكهما في الواقعة ، لعل ذلك قد يسفر أن إصابة المجني عليهما

(أو أحدهما) كانت من أعيرة نارية أطلقها سالف الذكر ، الأمر الذي كان من

شأنه أن يتغير وجه الرأي في الدعوى .

## وفي هذا المقام استقرت أحكام النقض علي أن

إقامة الدعوى الجنائية علي خلاف ما تقضي به المادة ٢١٤ إجراءات جنائية - أثره - انعدام اتصال المحكمة بها ، وجوب أن يقتصر حكم المحكمة الاستئنافية علي القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى - تعلق بطلان الحكم لهذا السبب بالنظام العام .

(الطعن رقم ١٥١٨٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٢٦)

## كما قضي بأن

كل ما يكون من خلل في إجراءات التحقيق الابتدائي مهما كان نوعه فهو محل للطعن أمام محكمة الموضوع ، والمحكمة تقدر قيمة هذا الطعن كما تقدر كل دليل يقدم لها وتحكم في الموضوع بما تحكم به ولا تستطيع أن تلغي التحقيق أو تعيد القضية لسلطة التحقيق ثانياً .

(طعن بتاريخ ١٩٣١/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ص ٢٧٦)

## لما كان ذلك

وبتطبيق جملة المفاهيم القانونية والقضائية أنفة البيان علي أوراق الاتهام المائل يتضح أنها أسفرت عن وجود أناس آخرون في الواقعة كانوا يحملون أسلحة نارية ويطلقون منها الأعيرة علي غير هدي ودونما بيان لمقصدهم من ذلك .. فهل كانا يقصدون أياً من المتهمين (الأول والثاني) أم أنهم كان هدفهم إصابة المجني عليهما

(؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟) .. ووجود هذين الشخصين اللذين يدعيان /؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ .. ثابت من خلال

ما يلي :

**أولا :** أنه بسؤال المتهم الثاني .. ومن الوهلة الأولى أقرب بأنه شاهد المجني عليه / ؟؟؟؟؟ .. يحمل سلاح ناربي ، كما شاهد اثنين آخرين من أقارب المجني عليه يدعيان / ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ .. وكانا يحملان أسلحة نارية ويطلقان منها الأعبرة .. وهو ما يحتمل معه أن تكون إصابات المجني عليهما أو أحدهما ناتجة عن هذه الأعبرة المطلقة من سالف الذكر.

**وهو ما كان يستوجب**

علي النيابة العامة استدعاء هذين الشخصين والتحقيق معهما ومواجهتهما بدلائل اشتراكهما في الواقعة ، كما كان يجب التحري حول هذين الشخصين وما إذا كانا اشتراكا في الواقعة أو حازا أسلحة نارية من عدمه .. وهذا كله ما أمسكت عنه النيابة العامة بلا مبرر مما يؤكد قصور تحقيقاتها.

**كما ثبت ثانيا**

من خلال أقوال المجني عليه / ؟؟؟؟؟ بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ ؟؟؟؟؟ (ص ١١/٣) أنه بعدما اشتبك بالإيدي مع المتهم الثاني وتدخل الناس لفض المشاجرة .. سمع إطلاق نارية (أصابته أحداها في وجه قدمه) فوق أرضا .. وعندما نهض وجد والده مصابا بعبارة ناربي .. وأنه لا يعلم من القائم بإطلاق هذه الأعبرة عليه وعلي والده .

**كما قرر صراحة**

**بأنه كان بينه وبين الناس (اللي بتضرب نار) خمسة أمتار**

**تقريبا .**

وهذا يؤكد يقينا بان ثمة أشخاص آخرون قد اشتركوا في الواقعة وكانوا يحملون أسلحة نارية ويطلقون الأعيرة النارية منها (بخلاف المتهم الثاني بفرض صحة أنه كان يحمل سلاحا أصلا) .. وهو ما كان يستوجب علي النيابة العامة التحقيق حول هذه الواقعة التي أقر بها المجني عليه ذاته

### ومن الثابت ثالثا

أن تقرير الطب الشرعي قد عجز عن تحديد نوع وعبء السلاح المطلق للأعيرة النارية تجاه المجني عليهما .. وعمّا إذا كان سلاح واحد هو محدث إصابات المجني عليهما .. أم أن كلا منهما مصاب بسلاح مغاير .. بل أنه لم يجزم بأن السلاح المزعم ضبطه والمزعم أنه كان بحوزة المتهم الثاني هو محدث إصابة المجني عليه المتوفى إلي رحمه مولاه .

لما كان ذلك .. ومن جملة ما تقدم يتضح وبجلاء مدي قصور تحقيقات النيابة العامة .. فبرغم ثبوت أن هناك أشخاص آخرون قد اشتركوا في الواقعة وكانوا يحملون الأسلحة النارية ويطلقون منها الأعيرة .. وبرغم أن المتهم الثاني قد حدد هؤلاء الأشخاص بالأسماء ، أنهم أنجال عم المجني عليه الأول .. مقررًا بأنهما يدعيان / ؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟ .. إلا أنها تغافلت تماما عن استدعائهما ومناقشتها علها تكتشف حقيقة الواقعة التي يؤكد الدفاع بأن لها صورة مغايرة تماما لما ورد بالأوراق وأمر الإحالة .. بما يجزم ببراءة المتهمان مما هو مسند إليهما .

## الوجه الخامس :

فإنه علي الفرض الجدلي بصحة نسبة هذا الاتهام للمتهم الثاني .. فإن الأوراق أسفرت عن أن ضرورة وقاية نفسه وحماية والده (صاحب السبعين عام) والحفاظ علي أموالهما .. ألبته إلي ارتكاب هذه الواقعة حياال المجني عليه الأول (الفارع الطول والبنية) ونجليه الشابين (٢٣ عام ، ٢١ عام) وباقى أهليتهم .. وهو ما يجعل المتهم الثاني يقينا في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعن والده وعن أموالهما ومن ثم فلا عقاب عليه .

### بداية .. فقد نصت المادة ٦١ من قانون العقوبات علي أن

لا عقاب علي من ارتكب جريمة ألبته إلي ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم علي النفس علي وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى .

### كما نصت المادة ٢٤٥ من ذات القانون علي أن

لا عقوبة مطلقا علي من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعماله حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقد بينت في المواد الآتية الظروف التي ينشأ عنها هذا الحق والقيود التي يرتبط بها .

### حيث ورد بالمادة ٢٤٦ أن

حق الدفاع الشرعي عن النفس يبيح للشخص - إلا في الأحوال الاستثنائية المبينة بعد - استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة علي النفس منصوصا عليها في هذا القانون. وحق الدفاع الشرعي عن المال يبيح استعمال القوة لرد أي فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثاني والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي الفقرة ٤ من المادة ٢٧٩ .

### وحيث قضت محكمة النقض بأن

الأصل أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء علي النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد صدر من المجني عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي ، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون



خطرا حقيقيا في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة .

(الطعن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق مكتب فني ٢٠ ص ٤٢٠ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١)

### وقضي كذلك بأن

الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدي محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها علي تحقيق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها .

(الطعن رقم ١٢٧٥٤ لسنة ٨٢ ق جلسة ٢٠١٤/٤/٢)

### **لما كان ذلك**

ويتطبيق جملة الأصول والمفاهيم القانونية الثابتة علي واقعات ومدونات أوراق الاتهام المائل .. يتضح وبجلاء توافر العديد من الحقائق القاطعة علي أن المتهم الثاني كان في حالة ضرورة وقاية نفسه وأبيه وأموالهما من خطر داهم علي حياتهما وأموالهما .. تمثل في هجوم المجني عليه الأول / ؟؟؟؟ ، ونجليه / ؟؟؟؟ ، وأهليهم علي المخبز ملك المتهم الأول وعلي المتهمان بغية الفتك بهما .. ومن ضمن هذه الحقائق ما يلي :

### **الحقيقة الأولى**

أنه علي فرض صحة روايات الشهود الذين استمعت إليهم النيابة العامة .. فإن جميعهم أقروا في إجماع علي أن المجني عليه الأول (ومعه نجليه المذكورين علي الأقل) قد تهاجروا علي المتهم الأول في المخبز المملوك له .. بادعاء عدم رغبته في بيع الخبز للناس .. وأنه يقوم ببيع الدقيق في السوق السوداء .

### **ومن ثم يتضح**

أن المتهم الأول ونجليه (المتهم الثاني) كانا داخل المخبز الخاص بهما ، ولم يذهبا إلي ثمة شخص للاعتداء عليه بالقول أو بالفعل .. بل علي العكس .. فهما (أي المتهمين) من تمت مهاجمتهم في مكانهم وملكهم ، وتم الاعتداء عليهما بالسب والشتم والاتهام بسرقة الدقيق وبيعه في

ليس هذا فحسب

بل وردت علي لسان الشهود عدة عبارات قيلت وصدرت من المجني عليه الأول ..  
توضح أنه لم يكن ينتوي أن تنتهي الواقعة عند حد الاعتداء اللفظي والاتهامات التي كالمها للمتهم  
الأول .. حيث قال :

- " هناخذ عيش غصب عنك " .

- " هتديها عيش غصب عنك " .

- " الدقيق والعيش من حق الناس " .

ومن ثم .. ومن جملة هذه العبارات وغيرها يتضح أن المجني عليه وأنجاله وأهلهم  
لم يكونوا ينتووا الخير في حق المتهمان ولم تكن الواقعة ستنتهي عند حد التهديد أو  
الوعيد .. بل تأهبوا إلي مهاجمة المخبز والشر غايتهم ووجهتهم علي نحو ما سيتضح لاحقا.

الحقيقة الثانية

فإنه بإلقاء نظره فاحصه لأوراق الاتهام الراهن يتضح أن الغلبة والقوة والفتوة في  
هذه الواقعة كانت يقينا في جانب المجني عليه وأولاده .. وذلك أن الثابت :

- أن المجني عليه الأول / ؟؟؟؟ .. وحسبما وصفته النيابة العامة حال مناظرتها لبحثه  
.. كان (رحمة الله عليه) بالغ الطول ، ممتلئ وقوي البنية ؟ .. كما أنه كان في  
الخمسينات من عمره أي أنه رجل مكتمل القوة والفتوة.

- ليس هذا فحسب .. بل أقر السيد الطبيب / ؟؟؟؟ (استشاري العناية المركزة  
ب؟؟؟؟) أن المجني عليه (رحمة الله عليه) لم يكن يعاني من ثمة أمراض ، وأنه  
كان بكامل صحته وعنفوانه قبل إحداث إصابته .

- ومما يؤكد ذلك .. أن الأوراق أسفرت عن أنه كان يجري وراء المتهم ولحق به  
بالفعل .. بما يؤكد اكتمال صحته وقوته بلا شك .

- وهذا ليس كل شيء .. فكان علي يمين المجني عليه وبساره .. شابين في ريعان شبابهما أحدهما / ؟؟؟؟ (ويبلغ ٢٣ عام) والثاني / ؟؟؟؟ (ويبلغ ٢١ عام) .. يتمتعان بصحة جيدة وفي كامل لياقتهما وعنفوانهما .

- وكان في المؤخرة نساء المنزل اللاتي يتربصن في الأصل بالمتهمين (بزعم رفضهما بيع الخبر لهن) وكن علي أتم الاستعداد للاشتراك في التعدي والفتك بالمتهمين إذا لم يقم بذلك المجني عليه وأنجاله .

- أضف إلي ذلك جميعه .. فإن المتهم الثاني أقر أمام النيابة العامة .. أن هناك شخصين (أولاد عم المجني عليه) كان كلا منهما يحمل سلاحا ناريا أحدهما يدعي / ؟؟؟؟ ، والأخر يدعي / ؟؟؟؟ .. حضرا بسبب المشاجرة وكانا علي أتم الاستعداد للاشتراك فيها .

- بل والأكثر من ذلك كله .. أنه في الحقيقة والواقع والذي تم تعمد إخفائها .. فإن المدعو / ؟؟؟؟ ، والمدعو / ؟؟؟؟ (الشاهدين في هذه الواقعة) هما من أقارب المجني عليه بما يقطع يقينا تدخلهما (وشهادتهما فيما بعد) كانت لصالحه .. لاسيما وأنهما أقرتا بأنهما جريا وراء المتهم للإمساك به معرضين أنفسهم وحياتهم للخطر .. هل ذلك لمجرد علاقة الجيرة كما زعموا .

لما كان جماع ما تقدم وفي نظره إلي الجانب الآخر

المتهمان .. فنجد الأول / رجل كهل يتجاوز عمره السبعين عاما (عندما تم دفعه ووقع علي الأرض لم يستطع النهوض مرة أخرى) والثاني / في الثلاثينات من عمره ولكن ضعيف البنية .. وبمفرده تماما .

ومن ثم .. ومن جملة ما تقدم يضحى ظاهرا وبجلاء تام أن المتهم الثاني وجد نفسه بمفرده وسط جيش ليس بالقليل من الرجال والنساء .. ونجح المجني عليه الأول رحمة لله عليه) في إثارتهم ضد والده (صاحب المخبز) وكادوا أن يفتكون به .

### الحقيقة الثالثة

أنه باستقراء أقوال المدعو /؟؟؟؟ (والشاهد من أهلها) يتضح أنه أقر صراحة بأن المجني عليه ونجليه.. تهموا علي المتهمين في المخبز الخاص بهما .. وحدثت مشادة كلامية (ابتداءا) بين المجني عليه الأول والمتهم الأول .. وقام المجني عليه بالسب والشتم والاتهام بالسرقة وبيع الدقيق بالسوق السوداء .. مما دعا المتهم الثاني نحو مطالبة المجني عليه بالكف عن الإهانات لوالده مقرر " ما يصحش كده أبويا راجل كبير "

### فما كان من المجني عليه الأول

### إلا أن صفع المتهم الثاني علي وجهه.

لتكون هذه هي شرارة البداية .. وقيامه (أي المجني عليه) مع جميع أنجاله وزويه بالتعدي بالضرب والجرح علي المتهم الثاني الذي كان بمفرده وأعزل .. وهو ما اضطره نحو الدفاع عن نفسه .. علي فرض صحة ما هو منسوب إليه من التوجه لمنزله (المواجه للفرن محل الواقعة ) واستل سلاحا ناريا .. وأطلق منه طلقة علي الأرض .. فأصابت المدعو /؟؟؟؟ في وجه قدمه اليسري بعده شظايا .. وذلك لتعجيزه عن ملاحقته ومنعه من الاستمرار في الاعتداء عليه (وهو ما اقر به ضابط التحريات المزعومة النقيب /؟؟؟؟).

### وهذا كله إن دل

فإنما يدل علي أن المتهم الثاني كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعن والده وأموالهما .. ولم يقصد الاعتداد علي أحد أو إصابته .. وحتى عندما ضرب العيار الناري (بفرض ذلك) .. فقد ضربه علي الأرض لعدم إصابة أحد .

### الحقيقة الرابعة

ومما يؤكد يقينا بأن المتهم الثاني كان في حالة دفاع شرعي عن النفس وعن والده وأموالهما .. أنه برغم حيازته لسلاح ناربي (بفرض صحة ذلك) إلا أنه لم يعتدي به

علي أي شخص .. حيث أنه بمجرد إصابة المدعو / ؟؟؟؟؟ .. في وجه القدم اليسري لتعجيزه عن ملاحقته .. لاذ بالفرار من المكان .. إلا أن إصرار المجني عليه الأول (رحمه الله عليه) وأهله وزويه (؟؟؟؟؟ وغيره) في اللحاق به والفتك به .. فقد قام بالجري ورائه لتحقيق هذا الغرض (الفتك به) إلا أن المتهم (وبفرض صحة ذلك) قد دافع عن نفسه بإطلاق عيار ناربي آخر .. فأصاب المجني عليه في البطن .. فهل في ذلك شك من أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي عن النفس التي تتوافر إذا أمسك شخص قوي بأخر وكاد يفتك به فبادره الثاني بضربة أودت بحياته .. فما بالك من عدة أشخاص يهرولون وراء شخص واحد .. فإذا لحقوا به سيقتلونه لا محالة .. مما يحق له الدفاع الشرعي عن نفسه بكل الوسائل .

### لعل جماع ما تقدم .. يقطع يقينياً بأن المتهم الثاني كان في حالة دفاع شرعي

ولا يمكن القول بأي حال من الأحوال بأن المتهم قد تجاوز حد الدفاع الشرعي .. ذلك أن الأفعال التي أتاها المجني عليه الأول وأنجاله وأقاربه تبيح للمتهم وفقاً لحق الدفاع الشرعي رد الاعتداء لدرجة قد تصل إلي القتل (علي فرض نسبة هذا الفعل إليه) .

### وذلك حيث أن المقرر في المادة ٤٤٩ من قانون العقوبات أن

حق الدفاع الشرعي عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصوداً به دفع

أحد الأمور الآتية :

أولاً: فعل يتخوف من يحدث منه الموت .....

ثانياً: إتيان امرأة كرها أو هتك عرض إنسان بالقوة .

ثالثاً: اختطاف إنسان .

### كما قررت المادة ٢٥٠ بأن

حق الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصوداً به دفع

أحد الأمور الآتية :

أولاً: فعل من الأفعال المبينة في الباب الثاني من هذا الكتاب (الحريق العمد) .

ثانياً: سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات .

ثالثاً: الدخول ليلاً في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته .

رابعاً: فعل يتخوف أن يحدث منه الموت .....

### لما كان ذلك

وكان الثابت من جملة ما تقدم .. أنه علي الفرض الجدلي بصحة ما نسب للمتهم الثاني من أنه القائم بإحداث إصابة المجني عليه الأول (التي أودت بحياته بفرض صحة ذلك أيضاً) وأنه أحدث إصابة المجني عليه الثاني في وجه قدمه اليسري .. فإنه بلا شك كان في حالة دفاع شرعي عن النفس ألجأته إليها ظروف اعتداء المجني عليه وأنجاله وأقاربه عليه ومحاولة الفتك به بل وكذا محاولة الاعتداء علي والده صاحب السبعين عام ومحاولة النيل من المخبز ملكهم .. وهو ما يؤكد وفقاً لصحيح القانون أنه لا عقاب عليه تماماً .

### الوجه السادس

أن أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة قد أفسد في الاستدلال حينما أورد بأن جريمة القتل المنسوبة بهتانا إلي المتهم الثاني مقترنة بجريمة أخري هي الشروع في القتل .. إذ أن الأوراق قد خلت من ثمة دليل علي انعقاد هذا الوصف علي الاعتداء المنسوب للمتهم حيال المجني عليه / ؟؟؟؟؟ .. الذي يزعم إصابته ببعض الشظايا في وجه القدم اليسري

### حيث قضت محكمة النقض الموقرة بأن

من المقرر أن جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ، لما كان ذلك ، فإن من الواجب أن يعني الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجرائم عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب في التدليل عليه إلي القول بأنه (وحيث أنه عن نية القتل فهي أمر خفي يضمه الجاني ولكن يستدل عليها من الظروف والملابسات المحيطة بالدعوى ومن السلاح المستخدم في الحادث ومواقع الضربات ، وحيث أن المتهم استخدم في العدوان علي المجني عليهما السلاح الناري المرخص له بحمله وهو سلاح قاتل بطبيعته ووجه فوهته إلي المجني عليه الأول .....) وأطلق عليه عياراً نارياً في جانبه

الأيمن ، وإذ حضر المجني عليه الثاني .. لمعاتبته بادره هو الآخر بعبارة ناري أصابه في ظهره بجوار العمود الفقري ولم يكن الأخير طرفا في المشاجرة الكلامية بين المجني عليه الأول ونجله ، وإذ كان المستقر عليه قضاء أن نية القتل قد تكون وليده اللحظة ، فإن جماع تلك الملابس تقطع بتوافر نية القتل لدي المتهم ..... ) ، وكان هذا الذي أورده الحكم لا يفيد في مجموعة سوي الحديث عن الأفعال المادية التي اقترفها الطاعن والتي لا تنبئ بذاتها عن توافر هذا القصد لديه ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم لم يستظهر القصد الجنائي الخاص بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال مما يعيبه .

(الطعن رقم ١٩٨٣٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٩٦)

### لما كان ذلك

**وباستقراء أوراق هذه الجناية برمتها نجدها خالية تماما**

**من ثمة أدلة علي وجود شروع في قتل المدعو / ؟؟؟؟**

### فالثابت أولا

أنه علي فرض جدلي بأن المتهم الثاني هو من أحدث إصابة المجني عليه / ؟؟؟؟ .. فإن الثابت أن هذه الإصابة المزعومة عبارة عن إصابته ببعض الشظايا في وجه قدمه اليسري .. وهذا مكان لا يمكن وصفه (بل يستحيل وصفه) بأنه مقتل أو أن الإصابة فيه تؤذي إلي القتل .

### كما أن الثابت ثانيا

أنه لم يثبت بالأوراق بدليل يقيني وفني وطبي أن المجني عليه / ؟؟؟؟ .. قد أصيب أصلا في قدمه ببعض الشظايا في وجه قدمه اليسري .. وهذا مكان لا يمكن وصفه (بل يستحيل وصفه) بأنه مقتل أو إن الإصابة فيه تؤذي إلي القتل .

### كما أن الثابت ثالثا

أنه لم يثبت بالأوراق بدليل يقيني وفني وطبي أن المجني عليه / ؟؟؟؟ .. قد أصيب أصلا في قدمه .. فقد أقر شخصيا بأنه قام بنقل والده المصاب الساعة ٨،٣٠ صباحا

إلي مستشفى ؟؟؟؟ .. حيث تم احتجاز والده هناك .. كما أقر بأنه جلس مع والده  
بالمستشفى طوال اليوم (حتى بعد صلاة العشاء) .

**وهنا تجدر الإشارة**

إلي أن المجني عليه لم يتم بالكشف علي إصابته  
المزعومة أو محاولة تلقي علاج رغم أنه في قسم الاستقبال  
والطوارئ بمستشفى ؟؟؟؟ .

وظل لمدة تزيد عن الأثني عشر ساعة في ممارسة حياته الطبيعية بل والأكثر من  
الطبيعي فهو يهرول وراء والده للاطمئنان علي حالته .

**ثم بعد ذلك كله**

يزعم المجني عليه / ؟؟؟؟ .. بأنه ترك مستشفى ؟؟؟؟ بكل إمكانياتها وأطبائها  
.. ليتوجه إلي مستشفى ؟؟؟؟ ؟؟؟؟ .. وهنا تثور التساؤلات .

○ لماذا لم يكشف عن إصابته بمستشفى ؟؟؟؟ المقيم  
فيها منذ الثانية والصف صباحا .

○ لماذا لم يتلق أي علاج علي تلك الإصابة المزعومة ؟؟ .

○ لماذا وقع اختياره علي مستشفى ؟؟؟؟ ؟؟؟؟ فهي

بعيدة كل البعد عن ؟؟؟؟ وعن مكان الواقعة وعن

قسم شرطة ؟؟؟؟ الذي سينتقل البلاغ وبعيده تماما

عن كل شيء منطقي ؟ .

وبعد ذلك جميعه .. يزعم بأنه حصل علي تقرير طبي من هذه المستشفى الأخيرة ..  
يفيد بأنه مصاب بعدة جروح في وجه قدمه (وذلك بعد أكثر من خمسة عشر ساعة من  
الواقعة) .. وبغض النظر عن ذلك .. فالسؤال هو:

**أين هو ذلك التقرير المزعوم ولماذا لا يوجد بالأوراق ؟!!؟ .**



حيث أنه بالبحث عن ذلك التقرير في أوراق الجناية الماثلة لن تجد تقرير صادر من مستشفى؟؟؟؟ عن حالة المجني عليه المذكورة .. مما يدعو للشك والريبة في وجود الإصابة في الأصل .

#### وكذلك الثابت رابعا

أن النقيب / ؟؟؟؟؟ .. محرر محضر التحريات المتهمتر السند والمؤرخ ؟؟؟؟؟ .. حال سؤاله والتحقيق معه أمام النيابة العامة .. أقر بشكل واضح وصريح بأن نبه المتهم الثاني حال إصابة المجني عليه / ؟؟؟؟؟ (ومع فرض صحة ذلك) هي تعجيزه عن ملاحظته والاعتداء عليه . فأين إذن نية الشروع في القتل التي أوردتها النيابة العامة بلا سند واضح في الأوراق؟! وما الدليل المادي الملموس علي وجود هذه النية لدي المتهم!؟.

#### كما أن الثابت خامسا

أن الواقعة من بدايتها كانت مجرد مشادة كلامية لا يمكن بحال من الأحوال أنها تسفر عن توافر نية القتل أو الشروع فيه .. أضف إلي ذلك أن الثابت من أقوال الشهود (بفرض صحتها) أنهم أجمعوا علي أن المتهم الثاني بعدما أصاب المجني عليه / ؟؟؟؟؟ .. في قدمه اليسري لاذ بالفرار محاولا الهروب .. فأين إذن نية القتل أو الشروع فيه؟! فإذا كان لديه هذه النية لحاول النيل من المجني عليه المذكور مرة أخرى ويوالي الإطلاق عليه .. إلا أن ذلك لم يحدث .. مما يؤكد بأن القول بوجود نية القتل (في إصابة / ؟؟؟؟؟) هو قول يخالف العقل والمنطق وطبائع الأمور .. بل والأوراق .

#### كما أن الثابت سادسا

أن النيابة العامة قررت بأن قصد المتهم قد خاب بسبب مداركه المجني عليه بالعلاج .. وهذا القول في ذاته ينم عن عدم إلمام النيابة العامة بالواقعة وبظروفها وملابساتها .. ففي الوقت الذي أصيب فيه (زعما) المجني عليه / ؟؟؟؟؟ الساعة ٨,٣٠ صباحا .. فقد أكدت الأوراق أنه لم يعرض نفسه علي طبيب للكشف أو تلقي العلاج إلا في العاشرة مساء (أي بعد حوالي ١٥ ساعة من الإصابة) فأين إذن " المداركة بالعلاج " التي قالت عنها النيابة .

## ولعل من أهم الثوابت .. الثابت سابعاً

- أن المجني عليه / ؟؟؟؟؟.. توجه بعد الكشف عليه وتلقيه العلاج (علي حد زعمه) بمستشفى ؟؟؟؟؟.. إلي مركز شرطة ؟؟؟؟؟ للإبلاغ عن الواقعة وهنا يتضح جلياً :
- ١- أنه لم يتم مناظرة المجني عليه المذكور حتى يتم التأكد من صحة ما يزعمه وبهتاناً من أنه مصاب بوجه قدمه اليسري .
  - ٢- أنه لم يتم إثبات وجود تقرير طبي من مستشفى ؟؟؟؟؟ والذي زعم المجني عليه بأنه قام باستخراجه بعد الكشف والعلاج ؟؟.
  - ٣- أن المجني عليه .. تناقض مع نفسه حينما طلب تحويله لتوقيع الكشف الطبي عليه رغم أنه من المفترض .. حسب قوله كان قد كشف وعولج وتحرر له تقرير .
  - ٤- وأخيراً .. أين نتيجة تحويله إلي المستشفى فلا توجد بالأوراق أي تقارير بهذا المعني .

### إن ذلك كله يؤكد وبحق

انعدام وجود ثمة دليل علي القول بوجود جريمة شروع في قتل في الأوراق .. بل تعددت الأدلة والثوابت علي إثبات عكس ذلك .. وهو ما يؤكد يقيناً ببطلان أمر الإحالة وان النيابة العامة لم تظن لحقيقة الواقعة وظروفها وملابساتها فجاء الاتهام علي هذا النحو المتهاثر .

### الوجه السابع

أن أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة قد جاء مشوباً بالقصور والعيور حينما نسب للمتهمان ارتكابهما لجريمة القتل العمد .. رغم أن الأوراق تنطق وتصرخ بعدم توافر نية القتل أو إزهاق الروح لدي أي من المتهمين (وذلك علي الفرض الجدلي بصحة الواقعة) .. وهو الأمر الذي يستوجب علي عدالة المحكمة الموقرة التصدي له .

### بداية .. فقد نصت المادة ٣٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية علي أن

لا تتقيد المحكمة بما هو مدون في التحقيق الابتدائي ، أو في محاضر جمع الاستدلالات ، إلا إذا وجد في القانون نص علي خلاف ذلك .

## كما نصت المادة ٣٠٨ من ذات القانون علي أن

للمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للمتهم ، ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي ثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور .....

### **وفي هذا المقام تواترت أحكام النقض علي أن**

عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة علي الواقعة ، واجبها في أن تصف الواقعة المطروحة أمامها بالوصف الصحيح ، تعود المحكمة عن بحث ما عساه أن يكون الفعل المسند إلي الطاعن من جريمة أخري غير التي دانته بها خطأ - أثره - وجوب أن يكون نقض الحكم مقرونا بالإحالة .

(الطعن رقم ١٤٧١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٢)

### **كما قضي بأن**

المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح علي الواقعة التي رفعت بها الدعوى ، غير مقيدة بذلك الوصف الذي أسبغ علي هذه الواقعة ولا بالقانون الذي طلب عقاب المتهم طبقاً لأحكامه.

(الطعن رقم ١٤٧١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٤)

### **وقضي كذلك بأن**

الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور ، بل أن واجبها أن تطبق علي الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون ، لان وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متي رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلي الوصف الذي تري هي أنه الوصف القانوني السليم .

(الطعن رقم ١١٥٧٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٦/٣/١٩٩٣)

(١٩٨٤/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٣ ص ٥٩٥)

(١٩٨٣/٣/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

## لما كان ذلك

وكان الثابت من خلال أوراق الاتهام المائل . أنها قد خلت تماما من ثمة دليل علي توافر نية القتل لدي المتهم الثاني (علي فرض صحة أنه القائم بإطلاق العيار الناري الذي أصاب المجني عليه الأول) .. وحيث أنه لا يجوز للنيابة العامة وصف الواقعة إلا من خلال ماله صدي ثابت وواضح بالأوراق ، وبما يتوافق مع القانون .. وتحديدًا في جرائم القتل .

## لاسيما وأن

جريمة القتل تتميز قانونًا عن غيرها من جرائم التعدي علي النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكاب الفعل الجنائي إزهاق روح المجني عليه ، وهذا العنصر له طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه ولا يكفي في استظهاره مجرد سرد الأفعال المادية وقصد المتهمين إحداث إصابات متعددة بالمجني عليه ولا القول بأنهم أزهقوا روحه للانتقام لأن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه ، وتكشف عنه.

## وللطبيعة الخاصة لهذا القصد الخاص

**فقد أفردت محكمة النقض له مساحة ليست قليلة**

**من أحكامها لإيضاح هذا القصد وخصائصه**

## وذلك علي نحو ما يلي

٥- مجرد استعمال المتهم لسلاح ناري قاتل بطبيعته وإصابة المجني عليه في مقتل وعلي مسافة قريبة وتعدد إصاباته القاتلة لا يكفي بذاته لإثبات نية القتل في حقه ، ولا يغني عن ذلك ما قاله الحكم من أنه قصد قتل المجني عليه لأن قصد إزهاق الروح هو القصد الخاص المراد استظهاره وثبوت توافره .

(الطعن رقم ٢٢٧١ لسنة ٢٠٢٢ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٢)

(الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)

#### ٦ - وقضي أيضا بأن

مجرد استعمال سلاح ناري وإلحاق إصابات متعددة بمواضع خطره من جسم المجني عليه لا يفيد حتما أن المتهم قصد إزهاق روحه ولا يكفي الاستدلال بهذه الصورة في إثبات قيام هذا القصد .

(نقض ١٩٥٨/١/٢١ س ٩ ق ٢٠ ص ٧٩)

#### ٧ - وقضت كذلك بأن

لما كان الحكم المطعون فيه تحدث عن نية القتل في قوله " أن نية القتل ثابتة في حق المتهم الأول من تعمد إطلاق عدة أعيرة علي المجني عليه وإصابته بإحداها في مقتل الأمر الذي يقطع في توافر نية هذا المتهم في إزهاق روح المجني عليه " لما كان ذلك ، وكانت جناية القتل تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي علي النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجني عليه وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، ولما كان ما أورده الحكم لا يغير سوي الحديث عن الفعل المادي الذي قارفه الطاعن ذلك أن لإطلاق النار صوب المجني عليه لا يفيد حتما أن الجاني انتوى إزهاق روحه لاحتمال أن لا تتجاوز نيته في هذه الحالة مجرد الإرهاب أو التعدي ، كما أن إصابة المجني عليه في مقتل لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حق الطاعن إذا لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفسه لأن تلك الإصابة قد تتحقق دون أن تتوافر نية القتل العمد .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٦ س ٣١ ق ١٣١ ص ٦٧٦)

#### ٨ - كما قضي كذلك بأن

لما كان ما استدل به الحكم المطعون فيه علي توافر نية القتل لدي الطاعن من حضوره إلي مكان الحادث حاملا سلاحا من شأنه إحداث القتل وإطلاقه علي المجني عليه في مقتل - لا يفيد سوي مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادي من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجني عليه في مقتل وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل .

(نقض ١٩٦٥/٣/٢ س ١٦ ق ٤٠٤ ص ٢٠٦)

## وحيث كان ما تقدم

ويتطبيق جملة ما أوردته محكمة النقض الموقرة بشأن جريمة القتل ووجوب استظهار نية إزهاق الروح وأن حمل المتهم ل سلاح ناري قاتل بطبيعته وإطلاق منه علي المجني عليه لا يفيد ولا يكفي لثبوت نية القتل .. وهو ما قد كان في الاتهام المائل .. فعلي الفرض الجدلي بأن المتهم الثاني هو من كان يحمل السلاح الناري .. وأنه هو من أحدث إصابة المجني عليه فإنه قد ثبت أيضا بالأوراق ما يلي :

**أولا :** أن الواقعة برمتها ما هي إلا مشادة كلامية حول الأحقية في الاستحصال علي الخبز .. وفي الأصل لا توجد ثمة خلافات سابقة فيما بين المتهمان وبين المجني عليهما .. بل أن بينهما علاقة صداقة ويربطهما النسب (حسبما أقر الشهود بفرض صحة أقوالهم أو توأجدهم في الواقعة أصلا) .. ومن ثم لا يمكن تصور أن ينتوي المتهم القتل لمجرد خلاف علي الأحقية في الخبز .

**ثانيا :** ومع استمرار الفرض الجدلي بأن الواقعة إن صحت في حق المتهم الثاني .. فإنه وكما أشرنا سلفا قد اضطر اضطرارا ودفن دفعا نحو ارتكابها .. وذلك حينما وجد نفسه وحيدا ضد المجني عليه الأول (السابق وصفه تفصيلا) ومعه نجليه الشابين (؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟) ومعه أقاربه وزويه (شهود الواقعة) فلم يكن أمام المتهم الثاني خيار سوي محاولة الدفاع عن نفسه بأي وسيلة .. وهو ما يؤكد أنه كان بعيد كل البعد عن نية القتل .

**ثالثا :** أن ظروف الواقعة وملابساتها (بفرض صحتها) تقطع بعدم انتواء المتهم للقتل تماما .. فعندما أصاب المجني عليه الثاني / ؟؟؟؟؟ .. أصابه في وجه القدم اليسري إصابة طفيفة جدا ما قصد منها إلا إعاقة عن ملاحقته والاستمرار في الاعتداء عليه .

## ومع ذلك

لم يوالي الاعتداء عليه .. بل هرب من المكان .. فكانت الواقعة ستقف عند هذا الحد يقينا لولا تدخل المجني عليه

الأول وأقاربه وهرولتهم وراء المتهم محاولين اللحاق به  
للاعتداء عليه والفتك به .. فما كان من المتهم إلا محاولة  
إعاقتهم وإخافتهم بأن أطلق عيار ناري آخر .. أصاب  
قضاءا وقدرًا .. المجني عليه الأول في بطنه .. ولم يكن  
المتهم ينتوي ذلك يقينا (وهذا مع الفرض الجدلي بصحة  
الواقعة).

**رابعا :** أن المتهم وفقا لهذه الصورة للواقعة – ومع افتراض صحتها – كان يجري وظهره  
للمجني عليه الأول ، وكان يحاول الهروب منه .. فإذا كان ينتوي القتل لحدث  
العكس أن كان المتهم هو الذي يجري وراء المجني عليه بل ويقف ويضرب الطلقة  
في مقتل ؟؟ .. أما وأن الثابت محاولة هرب المتهم من المجني عليه فهذا دليل دامغ  
علي عدم انتواء المتهم أي قتل أو إزهاق روح .

**خامسا :** ومع استمرار وبفرض صحة هذا التصوير للواقعة .. فإن جري المتهم من المجني  
عليه يؤكد أن الأخير علي وشك اللحاق به فاضطر لإطلاق الطلقة عشوائيا أثناء  
الجرى (أي من وراء ظهره) ففي هذا أيضا دليل قاطع علي عدم انتواء القتل أو  
إزهاق الروح (وهذا أمر شهد به المدعو/ ؟؟؟؟ .. حينما قرر بأنه أثناء الجري نزلت  
منه طلقة أصابت المجني عليه) .

**سادسا :** أن المدعو / ؟؟؟؟ .. زعم بهتانًا بأن المتهم والمجني عليه وقت إطلاق العيار  
الناري كانا متواجهين (وشهم في وش بعض) علي حد وصفه .. فكيف يكون ذلك  
وكيف يمكن تصور حدوثه ؟؟ فالمتهم يجري للأمام والمجني عليه يهرول ورائه  
فكيف يتواجهان .. وهل يستساغ القول بان المتهم كان يجري بظهره ؟؟ وإذا  
كان المتهم كان ينتوي القتل فلماذا يهرب من المجني عليه ؟؟ هل يعقل أن  
يهرب القاتل من المقتول ؟!

**سابعا :** أن الطلقة لم تصب المجني عليه في مقتل .. ومع الوضع في الاعتبار أنها طلقه خرطوش .. ذلك أن البطن ليست من أماكن القتل .. أنه لولا التقاعس والإهمال في نقله للمستشفى وتراخي في قبوله ومعالجته وإسعافه والتأخر الشديد في دخوله العناية المركزة والخطأ الجسيم بترك الشظايا داخل جسده ليومين ونصف كاملين .. كل ذلك هو المؤدي للوفاة .. وليست الإصابة ذاتها .. علي التفصيل السابق ذكره.

**ثامنا :** وبخصوص المتهم الأول فإن من أهم المظاهر والشواهد التي تتساند إليها المحاكم في القول بتوافر نية القتل وإزهاق الروح .. هو حمل المتهم لسلاح ناري .. قاتل بطبيعته ، وهو الأمر الذي تبين انتفائه تماما عن المتهم الأول ، وفقا لما سبق وأوضحناه في أوجه البراءة السابقة في هذه المذكرة .

### **فإن المستقر عليه نقضا في هذا الصدد أن**

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في خصوص نية القتل وما ساقه من أدلة الثبوت استدلالا منه علي توافرها في حق الطاعنين لا يفيد سوي الحديث عن الفعل المادي الذي قارفه كل منهم ، ذلك أن توجه الطاعنان وباقي المحكوم عليهم إلي المجني عليه وكل يحمل سلاحا قاتلا بطبيعته وقيام المحكوم عليه الأول بإطلاق عيارا ناريا صوب المجني عليه وإصابته في مقتل لا يفيد سوي مجرد تعمد ارتكاب الفعل المادي وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل لاحتمال ألا تتجاوز النية في هذه الحالة مجرد التعدي لأن تلك الإصابة قد تتحقق دون توافر نية القتل مادام الحكم لم يكشف عن قيام هذه النية بنفس الطاعنين لاسيما وأنهم نازعوا في توافر تلك النية .

(الطعن رقم ٣٠٦٩١ لسنة ٨٤ ق جلسة ٢٠١٥/٦/١٤)

(الطعن رقم ٢٦٩٢٨ لسنة ٨٣ ق جلسة ٢٠١٤/٥/٧)

### **وكذلك قضي صراحة بأن**

مجرد استعمال المتهم لسلاح ناري قاتل بطبيعته وإصابة المجني عليه في مقتل وعلي مسافة قريبة وتعدد إصاباته القاتلة لا يكفي بذاته لإثبات نية القتل في حقه ، ولا يغني عن ذلك ما قاله الحكم من أنه قصد قتل المجني عليه لأن قصد إزهاق الروح هو القصد الخاص المراد



استظهاره وثبوت توافره .

(الطعن رقم ٢٢٧١ لسنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٢)

(الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢/١١/١٩٧٢)

## كما قضي بأن

من المقرر أن جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ، لما كان ذلك ، فإن من الواجب أن يعني الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجرائم عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب في التدليل عليه إلي القول بأنه (وحيث أنه عن نية القتل فهي أمر خفي يضمه الجاني ولكن يستدل عليها من الظروف والملابسات المحيطة بالدعوى ومن السلاح المستخدم في الحادث ومواضع الضربات ، وحيث أن المتهم استخدم في العدوان علي المجني عليهما السلاح الناري المرخص له بحمله وهو سلاح قاتل بطبيعته ووجه فوهته إلي المجني عليه الأول ..... وأطلق عليه عيارا ناريا في جانبه الأيمن ، وإذ حضر المجني عليه الثاني .. لمعابته بادره هو الآخر بعيار ناري أصابه في ظهره بجوار العمود الفقري ولم يكن الأخير طرفا في المشاجرة الكلامية بين المجني عليه الأول ونجله ، وإذ كان المستقر عليه قضاء أن نية القتل قد تكون وليده اللحظة ، فإن جماع تلك الملابسات تقطع بتوافر نية القتل لدي المتهم ..... ) ، وكان هذا الذي أورده الحكم لا يفيد في مجموعة سوي الحديث عن الأفعال المادية التي اقترفها الطاعن والتي لا تنبئ بذاتها عن توافر هذا القصد لديه ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم لم يستظهر القصد الجنائي الخاص بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال مما يعيبه .

(الطعن رقم ١٩٨٣٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٩٦)

## **لما كان ذلك**

**وكان الواضح من جملة الثوابت والأصول أنفة الذكر أن عدالة محكمة النقض**

الموقرة قد قررت في العديد من أحكامها بأن القول بأن المتهم استعمل سلاحا ناريا قاتلا بطبيعته في إحداث إصابة المجني عليه فإن ذلك لا يكفي تدليلا علي توافر القصد الخاص (نية القتل وإزهاق الروح) الذي من الواجب استظهاره .. فما بالك وانه لم يثبت في حق هذا المتهم أنه حمل أو حاز أو أحرز ثمة أسلحة؟! .

**ذلك أن الثابت بالأوراق أن أي من شهود الإثبات (بفرض صحة أقوالهم) ولا تحريات المباحث أو أقوال مجريها (بفرض صحتها أيضا) لم يشر من قريب أو بعيد إلي أن المتهم الأول قد حمل سلاحا ناريا أو أنه أطلق نمة أعيرة علي أي من المجني عليهما .**

فإن أهم الدلائل والمظاهر التي تتخذها المحاكم سندا قويا للقول بتوافر نية القتل وإزهاق الروح لدي الجاني .. قد انتفت تماما في حق المتهم الأول .. فلم يقل أحدا بأنه حاز أو أحرز ثمة أسلحة نارية ، وحتى نجل المجني عليه (شاهد الإثبات الرابع) الذي كان قد زعم بمحضر جمع الاستدلالات بأن المتهم الأول كان يحمل سلاح " فرد خرطوش " وأحدث إصابته به .. قد عاد وأنكر ذلك تماما أمام النيابة العامة .. بل أقر بأنه لم يشاهد محدث إصابته ولم يستطع تحديده ، وأقر كذلك بأنه لم يشاهد السلاح المستعمل في الجريمة .. ثم عاد مرة ثالثة وانضم إلي أقوال شقيقه / ؟؟؟؟ .. في زعمه بأن المتهم الثاني هو من كان يحمل السلاح وأحدث إصابة كلا من المجني عليهما .

### **فعلي فرض صحة ما تقدم**

فإنه يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن المتهم الأول لم يحرز أو يحرز ثمة سلاح .. لاسيما وأن جميع الشهود الباقين ، ومعهم تحريات المباحث وأقوال مجريها .. لم يرد بها تماما أي إشارة إلي أن المتهم الأول كان يحمل سلاح أو أنه اعتدي علي المجني عليهما بسلاح ناربي .

## ولعل أبلغ دليل علي ذلك

أن النيابة العامة ذاتها لم توجه للمتهم الأول ثمة اتهام  
بجيازة أو إحراز ثمة أسلحة نارية .

وهو الأمر الذي يؤكد يقينا بأن أهم المظاهر التي تستدل منها المحاكم علي توافر  
نية القتل وهي إحراز سلاح ناري قاتل بطبيعته واستخدامه حيال المجني عليهما .. قد  
انتفي تماما في حق المتهم الأول .. وهو ما يجزم بخطأ النيابة العامة فيما نسبته له من  
تهمه القتل العمد ، وهو ما يستوجب علي عدالة الهيئة الموقرة تصويبه بوصفها الملاذ  
الأخير للمتهم ، ومن تملك زمام التحقيق النهائي دون أن تتقيد بتحقيقات النيابة العامة  
ووصفها للاتهام المائل أو الإحالة .

## لما كان ذلك

وكنا قد أسهنا سلفا في إيضاح عدم وجود ثمة دليل علي اشتراك المتهم المائل في  
واقعة إطلاق أعيرة نارية علي المجني عليهما وإحداث إصابتهما .. وكذا أثبتنا لعدالة  
الهيئة الموقرة انعدام واستحالة وجود اتفاق فيما بين المتهمان علي إتيان هذا الفعل  
(بفرض صحته في حقهما) أو تحقيق النتيجة الموصوفة بالأوراق .. ومن ثم يتضح أن  
المظهر الذي تستدل منه محاكم الموضوع الموقرة بتوافر نية القتل .. قد تلاشي في حق  
المتهم الأول ولم يتحقق .. مما يجزم بانتفاء هذا القصد الخاص لدي هذا المتهم .

**ناسعا : أن الثابت من أقوال الشهود (بفرض صحتها) ومن تحريات المباحث ، وأقوال  
مجريها (النقيب / ؟؟؟؟) أن أحدا لم يدع في حق المتهم الأول أنه قصد قتل المجني  
عليه أو حتى إيذائه .. وهو الأمر الذي يؤكد أن الاتهام المنسوب له بالقتل لا أصل له  
بالأوراق.**

ذلك أن الثابت جليا بالأوراق .. أن أحد من الشهود قد أشار في أقواله (بفرض  
صحتها) إلي أن المتهم الأول قد قصد بالمجني عليه / ؟؟؟؟؟ قتلا أو إزهاق روح .. كما  
ثبت كذلك من أقوال ضابط الواقعة / ؟؟؟؟؟ .. أنه لم ينسب للمتهم الأول ثمة قصد بالقتل

أو إزهاق الروح .. بل أنه لم ينسب هذا القصد بالمتهم الثاني (المزعوم حمله لسلاح وإطلاق أعيرة منه علي المجني عليهما) بل وقد حدد قصده بأنه أراد " تعجيزهما عن ملاحظته" فإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للمتهم الثاني .. فإنه يتأكد يقينا انتفاء هذا القصد الخاص يقينا لدي المتهم الأول .

### **وبالبناء علي جملة ما تقدم**

وهديا به يتضح أن النيابة العامة أخطأت خطأ جسيما حينما نسبت للمتهم الأول تهمة القتل العمد دونما أن تتوافر ثمة أدلة أو حتى قرائن أو ثمة مظاهر لتوافر نية القتل (العنصر الجوهرى اللازم توافره لدي المتم الأول) .. وهذا الخطأ يستوجب علي عدالة الهيئة الموقرة التصدي له والتدخل لتصويبه بوصفها الملاذ الأخير للمتهم .. لانتهاء هذا القصد في حقه

### **لما كان ذلك**

ومن جملة ما تقدم .. يضحى ظاهرا ويجلاء تام عدم انعقاد ثمة دليل أو حتى قرينة علي انتواء أيا من المتهمين القتل أو إزهاق الروح سواء مع المجني عليه الأول أو الثاني .. وهو ما يقطع يقينا بخطأ النيابة العامة في وصف التهمة المسندة للمتهمان بما يستوجب القضاء ببراءتهما مما هو مسند إليهما .

### **الوجه الثامن**

أن أمر الإحالة قد أفسد في الاستدلال لتضمنه اتهاماً بالقتل باستخدام سلاح ناري .. دون بيان ماهية هذا السلاح مكتفيه بالقول بأنه " محل الاتهام الثالث " رغم عدم وجود اتهام ثالث ، ورغم عدم جواز معاقبة المتهم إلا علي الوقائع الواردة بأمر الإحالة ، بما يؤكد البراءة من جريمة القتل فكيف يكون القتل دون سلاح ؟ .

**بداية ... فقد نصت المادة ٢/٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية علي أنه :**

وترفع الدعوى في مواد الجنايات بإحالتها من المحامي العام أو من يقوم مقامه إلي محكمة الجنايات بتقرير اتهام يبين فيه الجريمة المسندة إلي المتهم وأركانها المكونة لها وكافة الظروف المشددة والمخففة ... وترفق به قائمة بمؤدى أقوال شهود وأدلة الإثبات .

**كما نصت المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات علي أن**

لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف

بالحضور ، كما لا يجوز الحكم علي غير المتهم المقامة عليه الدعوى .

### وفي هذا الشأن تواترت أحكام النقض علي أن

إذا جاز للمحكمة أن تغير وصف التهمة مع بقاء الوقائع علي حالها ، فليس لها أن تعدل التهمة بإضافة وقائع جديدة لم يسبق إسنادها إلي المتهم حتى ولو لفتت نظر الدفاع إلي هذا التعديل لأن في ذلك حرمان للمتهم من حقه .

(الطعن جلسة ١٩٣٥/١٢/٢ مجموعة القواعد)

### **لما كان ذلك**

**وكان الثابت من مطالعة أمر الإحالة في قضيتنا الماثلة أنه جاء نصاً بالآتي**

تتهم النيابة العامة :

• ؟؟؟؟؟

• ؟؟؟؟؟

لانهما :-

• قتل

• شرعا في قتل

الأمر المعاقب عليه بالمواد " ١/٤٥ ، ١/٤٦ ، ١/٢٣٤ - ٢ من قانون العقوبات"

وبذلك تكون التهم المسندة للمتهمين والجرائم التي تطالب النيابة العامة معاقبة المتهمين فيها هي جريمة في الشروع في القتل والقتل العمد بغير سبق اصرار ولا ترصد المقترن بجناية

**إلا أن النيابة استطرقت في أمر الإحالة المذكور .**

### **وأضافت ما نصه**

"يكون المتهمان قد إرتكبا الجناية المنصوص عليها بالمواد ..... ، والمواد ١/١ ، ٦ ، ١/٢٦ ، ٤ ، ١/٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والمرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ والجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الاول "

### **ومقتضى ذلك**

أن النيابة طالبت بعقاب المتهمين بموجب أحكام قانون الاسلحة والذخائر (٣٩٤ لسنة ١٩٥٤) ...

في حين لم يرد بأمر الإحالة ثمة ذكر لجريمة نسبتها النيابة للمتهمين تخضع للقانون المذكور الأمر الذي يقطع ببطلان أمر الإحالة المذكور

**فقد قضت محكمة النقض بأنه :**

" من المقرر أنه إذا كانت الدعوي الجنائية قد أقيمت على المتهم على خلاف ما تقضى به المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات فإن اتصال المحكمة الجنائية في هذه الحالة بالدعوي يكون معدوماً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر."

(طعن رقم ١٥١٨٠ لسنة ٩٥ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٢٦)

### **وبناء على ما تقدم**

يتضح وبجلاء تام مدي البطلان الذي طوق أمر الإحالة من كل صوب وحدث ، وأنه نسب للمتهمين زعماً جريمتي القتل والشروع في القتل ولم تبين ماهية السلاح المستخدم في ذلك .. مكتفية بالإشارة إلي انه محل الاتهام الثالث .. الغير موجود أصلاً .. ولا يجوز بحال إضافته لعدم جواز معاقبة المتهمين إلا عما تضمنه أمر الإحالة .. وهو الأمر الذي يقطع ببراءة المتهمين لاسيما وان الواقعة برمتها قد اختلت في ذهن النيابة العامة .. فظهر أمر الإحالة مشوباً بالبطلان .

### **الوجه التاسع**

عدم صحة ما انتهت إليه النيابة من الاستناد إلى أقوال شهود الإثبات الواردة أسمائهم بقائمة أدلة الثبوت باعتبار أنهم شهدوا بذات الواقعة علي الرغم من ثبوت اختلاف هذه الشهادات فيما بينها فضلاً عن عدم مصداقية بعض هؤلاء الشهود الصريح وتناقض شهادتهم فيما بينها .

**بداية .. فالمستقر عليه في خصوص شهادة الشهود وأثرها في القضاء الجنائي**

**من قضاء محكمة النقض أنه .**

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وما حام حولها من شبهات ، مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها ،

وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، ولها أن تحصلها وتفهم سياقها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها

(الطعن رقم ٤٩٤٣٨ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٦/١١/١٩)

### وكذا قضي بأنه

من المقرر أنه وإن كان الإيجاز ضرباً من حسن التعبير ، إلا أنه لا يجوز أن يكون إلى حد القصور، فإذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم إن هو أحال في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفادياً من التكرار الذي لا موجب له ، أما إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حده

( الطعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٤ )

### **كما قضي ذلك**

وحيث أن الثابت من مطالعة التحقيقات في الدعوي الماثلة أن أقوال الشهود الذين أوردتهم النيابة في قائمة أدلة الثبوت لم ترد جماعها على واقعة واحدة بل اختلفت فيما بينها اختلافاً بيناً يستحيل القول معه بأنها يمكن أن تنتج صورة متطابقة للواقعة وهذا التناقض يستعصي على الموائمة والتدقيق .

### **وعلى الرغم من ذلك**

**فقد أوردت النيابة في قائمة ادلة الثبوت في الدعوى الماثلة شهادة هؤلاء باعتبارها قطعت بصورة واحدة للواقعة ... قررت النيابة أنها تمثل جرائم القتل والشروع في القتل ... وهو ما سنبين عدم صحته وفق الحقائق التالية :**

### **الحقيقة الأولى**

أن رواية الشاهدة / ؟؟؟؟؟ قطعت بعدم اطلاعها على واقعات القضية خلاف ما قرره النيابة فقد قررت النيابة أن تلك الشاهدة قد ابصرت المتهم الثاني حال قيامه بإحضار

السلاح الناري المزعوم كما ابصرته وهو يعتدي على المجنى عليه .

### في حين ان الثابت من مطالعة اقوالها

أنها وعقب ما أدلت بما زعمته من أقوال وحال سؤالها عما إذا كانت قد رأت سقوط السلاح من المتهم الثاني عقب اعتدائه على المجنى عليه المتوفي إلى رحمه الله .. قررت أنها لم تتشاهد هذه الواقعة نظراً لتجمع الناس وقتها وكون المتهم قد فر من مكان الواقعة وكان المجنى عليه/؟؟؟؟؟ وأخرين يطاردونه عقب تعديه على المجنى عليه / ؟؟؟؟؟ .

### وحيث أن الواقعتين

واقعة التعدي المزعوم على المجنى عليه ؟؟؟؟؟ وواقعة سقوط السلاح من يد المتهم الثاني واقعتان متلازمتان في توقيت حدوثهما .. فإنه يلزم بالضرورة أن من يبصر أي منهما يكون قد أبصر الأخرى .

فإنه بثبوت عدم رؤية هذه الشاهدة

لواقعة سقوط السلاح يلزم بالضرورة

عدم رؤيتها لتعدي المتهم الثاني

على المجنى عليه / ؟؟؟؟؟

### بفرض صحة ذلك – لتلازم الواقعتين

وبالتالي فكان الأخرى بالنيابة ان تتنبه لهذه الحقيقة .. وتتأكد أن الشاهدة المذكورة لم تبصر واقعة اصابة المرحوم/ ؟؟؟؟؟ وأنها ما ابتغت من شهادتها الا الزج بالمتهم المائل في دائرة الاتهام بالقتل إنتقاماً منه لما وقع بينهما من شجار ونظراً لكونها زوجة شقيق المجنى عليه (رحمه الله).

### كما أن هذه الشاهدة

التي زعمت أنها حضرت الواقعة منذ بدايتها لم تقل بأن المتهم الأول حرض المتهم الثاني على ضرب المجنى عليهما وبذلك تكون شهادتها على خلاف ما ذكرته النيابة بإمر الإحالة



## الحقيقة الثانية

انه بمطالعة اقوال الشاهد / ؟؟؟؟ - الذي قرر أنه كان متواجداً على مسرح الاحداث منذ بدءها .

### يتضح جليا

أن المشاجرة بدأت بين المتهم ؟؟؟؟ والمجني عليه ؟؟؟؟ رحمه الله وتطورت حتى صفع الأخير المتهم الثاني الذي سارع بإحضار السلاح الناري - على حد زعم هذا الشاهد - وأصاب المجني عليه / ؟؟؟؟ ... ثم بادر بالفرار وأثناء مطاردة المجني عليه ؟؟؟؟ له أحدث إصابته ... ثم سقط السلاح الناري منه فقام هذا الشاهد بالتقاطه وتسليمه لاحقاً إلى قسم الشرطة .

### وعن قصد المتهم / ؟؟؟؟

من الاعتداء على المجنى عليهم قرر الشاهد أن المذكور كان يقصد ضرب المجنى عليهما .. كما أضاف أنه لا يوجد خلافات سابقة بين أطراف الدعوى وأن علاقتهم علاقة جيرة وصدافة ولكن الشيطان دخل بينهم وقت المشاجرة .

### ومفاد هذه الشهادة

١- أن المتهم ؟؟؟؟ لم يحرض المتهم الثاني على ضرب كما ذكرت النيابة على لسان هذا الشاهد.

٢- أن المتهم الثاني لم ينتوي قتل أي من المجنى عليهم كما قررت النيابة وفق الثابت على لسان هذا الشاهد والذي إعتصمت النيابة بأقواله في الإدانة لأنه قرر أن المتهم الثاني أطلق العيار الناري دون تمييز لكنه أصاب المجنى عليه / ؟؟؟؟ .

٣- أن رواية هذا الشاهد قد شابتها اللامعقولية حال تقريره أن المتهم الثاني حال فراره من مكان الواقعة قام بتعبئة السلاح الناري بطلقة وهو يعدو وعقب ذلك أطلقا على المجنى عليه ... والسؤال هو كيف تمكن المتهم من ذلك ؟؟ .. ثم الم يكن الأولى به الفرار دون الانشغال بتعبئة السلاح الناري وما قد يستبعه ذلك من إمساك مطارديه به .

٤- ثم كانت الطامة الكبرى حين قرر هذا الشاهد أن السلاح المستخدم في الواقعة قد سقط من يد المتهم الثاني ... على الرغم من أن المتهم وقتها كان قد تحرر من مطاردته لسقوط احدهم وإنشغال الباقين بإسعافه .

### **إلا أنه على الرغم من كل هذه التناقضات والوقائع اللامعقولة**

إلا النيابة إستندت إلى أقوال هذا الشاهد على الرغم مما شابها ... وأوردت أن هذا الشاهد قد شهد بما شهدت به الشاهدة الأولى على الرغم من اختلاف شهادتهما بالكلية على النحو الوارد تفصيلاً .

### **الحقيقة الثالثة**

**أن المدعو / ؟؟؟؟ قد تهارت أقواله بما لا يصلح معه دليلاً ، وذلك للآتي :**

١- أنه زعم سماعه للمتهم الأول يطلب من المتهم الثاني ضرب المجني عليهما ... وهو الشاهد الوحيد الذي قرر أنه سمع هذه العبارة في حين لم يقل بها أياً من الشهود الآخرين وهو دليل النيابة الوحيد على التحريض المزعوم ... على الرغم من انه قرر أنه كان بشرفة منزله وقت صدور هذه العبارة المزعومة... فكيف سمعها إذن !!! ... وهو الذي أقر أنه لم يتوجه لمكان الواقعة إلا بعد إصابة المجني عليه الثاني / ؟؟؟؟ ولم يشاهد واقعة إصابته التي حدثت بعض صدور هذه العبارة .. أي أنه لم يسمع هذه العبارة المكذوبة يقيناً .

٢- أن هذا الشاهد قرر أنه لم يشاهد واقعة سقوط السلاح من يد المتهم الثاني ولا يعلم من الذي قام بضبط السلاح على الرغم من زعمه أنه شارك في المطاردة المتهم مع الناس ... فكيف شاهد واقعة إصابة المجني عليه الثاني كما زعم في حين لم يشاهد سقوط السلاح وهما واقعتان متزامتان كما زعم باقي الشهود .

٣- أن رواية هذا الشاهد قد شابتها اللامعقولية حال تقريره أن المتهم الثاني حال فراره من مكان الواقعة قام بتعبئة السلاح الناري بطلقة وهو يعدو وعقب ذلك أطلقها على المجني عليه وهو ما لا يمكن تصور حدوثه .

## الحقيقة الرابعة

ان باقي الشهود وهم زوجة المجنى عليه المتوفى إلى رحمه الله والمجنى عليه الثاني وشقيقه .

فقد قرر شقيق المجنى عليه الثاني المدعو / ؟؟؟؟؟ نجل المجنى عليه المتوفى إلى رحمة الله أن شقيقه المدعو ؟؟؟؟؟ قد نعد الكذب منذ بداية التحقيق حتى يتمكن من الانتقام من المتهم بنفسه ... وعلى ذلك فكان يجدر بالنيابة استبعاد شهادته والتي جاءت في الأصل متناقضة لا يستفاد منها أيًا من الأمور التي نسبتها النيابة للمتهمين استناد لهذه الشهادة .

## الحقيقة الخامسة

أن شهادة كلا من ؟؟؟؟؟ و ؟؟؟؟؟ جاءت سماعية لا يجوز التعويل عليها .. إلا في مقام إثبات تهاتر وعدم جدية تحريات المباحث التي زعمت بأن زوجة المجنى عليه كانت السبب الرئيسي للمشاجرة .. في حين يبين عدم صحة ذلك تماما .

### وحيث كان ما تقدم

### وكان الفقه مستقر على انه

ومن دروب القول الصحيح ان الشهادة واقعة ذات اهمية قانونيه ... ولما كانت الشهادة في نطاق الدعوي الجنائية فان الواقعة موضوع الشهادة تستمد اهميتها من حيث دلالتها على وقوع الجريمة ونسبتها الى المتهم وهو ما يتضم معه أن موضوع الشهادة يكمن فيما تؤدي له الحقيقة باستنتاج سائغ يتلائم مع القدر الذي رواه الشاهد مع عناصر الاثبات الأخرى .

(قالها الفقيه الدكتور / محمود نجيب حسني في مؤلفه الاثبات الجنائي ص ٤٤٢)

### وحيث كان الثابت ان شهادة الشهود

في الدعوي الماثلة لم تأت بأي دليل يمكن الإستدلال منه على نسبة أي جريمة للمتهمين ولا للتحريض المزعوم ولا وقوعه على النحو الذي أوردته النيابة بما يتأكد عدم جواز الإستدلال بتلك الشهادة في إدانة المتهم .

**الوجه العاشر : أن النيابة أمست عما هو واجب عليها وهو أن تقوم بمعينة مكان الواقعة وفحصه وتمحيصه علها تجد ما تطمئن إليه من أدلة تغير وجه الرأي في الدعوى ، أو ترسم صورة واضحة لحل الواقعة تجعل عدالة المحكمة علي بينه من موقف الضارب والمضروب وكيف دارت أحداث الواقعة ، وعمما إذا كان قد تخلف عن ذلك فوارغ طلاقات وهل هذه الفوارغ مطابقة لبعضها البعض أم أنها متغايرة بما ينبئ عن وجود أكثر من سلاح ناري ؟؟ وهل هذه الفوارغ مما تستعمل بالسلاح المزعوم ضبطه ومع العيار محدث وفاة المجني عليه من عدمه ؟؟ كما أن معينة النيابة لمكان الواقعة كان سيسفر حتما عن شهود رؤية بخلاف المجني عليه وأقاربه (شهود الإثبات) .. وهذا كله يجزم بقصور تحقيقات النيابة العامة**

### **وذلك أن المستقر عليه نقضا أنه**

إن إقامة الطاعن دفعه علي نفي وقوع الحادث في المكان الذي وجدت فيه جثة المجني عليه استنادا إلي ما ثبت من المعينة من عدم وجود دماء في هذا المكان .. هو دفاع جوهرى .. لمات ينبئ عليه - لو صح - النيل من أقوال شاهدي الإثبات بما كان يقتضي من المحكمة أن تفتن إليه وتعني بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه .. أما وقد أغفلت الرد عليه جملة فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢ س ٢٤ ص ٨٧)

### **كما قضي بأن**

لما كان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبني علي الأدلة التي يقتنع بها القاضي بإدانة الطاعن أو ببراءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيقات مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضائه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه وأنه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها علي التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة علي بساط البحث إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون قرينه معينة

ودليلا أساسيا علي ثبوت الصحة .. ولما كان الثابت أن ضابط المباحث لم يبين للمحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدي إلي صحة ما انتهى إليه فإنها بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأي لصاحبها تخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلي أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته علي الدليل من حيث صحته أو فساده وإنتاجه في الدعوى أو عدم إنتاجه وإن كانت المحكمة قد حصلت أساسا اقتناعها علي رأي محرر محضر التحريات فإن حكمها يكون قد بني علي عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا علي عقيدة اتصلت المحكمة بتحصيلها بنفسها فإن ذلك يعيب الحكم المطعون فيه مما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلي بحث باقي ما يثيره الطاعن في طعنه .

(نقض ١٩٨٣/٣/١٧ س ٢٤-٧٩-٣٩٢)

### في ذات المعني

(نقض ١٩٦٨/٣/١٨ س ١٩-٦٢-٣٣٤)

### لما كان ذلك

وكان الثابت من خلال أوراق الاتهام المائل أن معاينة النيابة العامة لمكان الواقعة كان إجراء جوهريا لازما وجازما .. وكان واجبا علي النيابة أن تقوم به .. وذلك لترسم صورة لهذا المكان يكون من شأنها أن تعين عدالة المحكمة علي الوقوف علي ما إذا كانت الواقعة من المتصور حدوثها من عدمه ، وكذا تحديد موقف الضارب من المضروب

### كما كان من شأن معاينة النيابة لمكان الواقعة

قطع الشك باليقين في مسألة ما إذا كان هناك أشخاص آخرون كانوا حاملون أسلحة نارية قد اشتركوا في الواقعة من عدمه ؟؟ وعمّا إذا كان هناك وفوارغ طلاقات بمكان الواقعة من عدمه ؟؟ وعمّا إذا كانت هذه الطلاقات متماثلة بما ينبئ عن إطلاقها من سلاح واحد ؟؟ أم مغايرة بما يشير إلي وجود عدة أسلحة .

### أضف إلي ذلك

أنه كان من شأن قيام النيابة العامة لمعاينة مكان الواقعة .. أن تتوصل لشهود إثبات ورؤية للواقعة بخلاف هؤلاء الشهود الذين من أقارب المجني عليه والذين لهم مصلحة

واضحة في الزج بالمتهمين في برائن هذا الاتهام .

### ومن جملة ما تقدم

يتضح أن إجراء المعاينة التي قعدت النيابة العامة عن إتمامها .. كانت من الأهمية بمكان لإيضاح الصورة الحقيقة للواقعة ، وحيث أنها لم تقم بما هو واجب عليها في هذه الصدد فإن ذلك يجزم بقصور تحقيقاتها بما يسفر عنه براءة المتهمان مما هو مسند إليهما .

### الوجه الحادي عشر

**عدم جدية التحريات وانعدام دلالتها في الاتهام المائل .. وذلك للأسباب الآتية**

**أولاً : أن الثابت في الحقيقة والواقع عدم إجراء ثمة تحريات فعلية وجدية ، وإنما هي مستفاعة من أقوال المجني عليه وباستنباط خاطئ لما زعموا به .. وهو الأمر الذي يجعل هذه التحريات دليل متهاتر يجب الالتفات عنه**

### بداية .. استقر قضاء النقض علي أنه

التحريات الجدية هي تلك التحريات التي تبني على أدلة تسوقها وتستند عليها ويكون لها دور هام في مجال الإثبات الجنائي حيث أن للمحكمة أن تقول في تكوين عقيدتها علي ما جاء بتلك التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة .

( نقض ١٩٩١/١١/٧ طعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق )

### فحيث كان ذلك

وكان الثابت أن التحريات الواردة في دعوانا الماثلة جاءت ترديداً للأقوال التي وردت على لسان شهود الواقعة المزعمين دون ان تكون مبتناة على وقائع أخرى أو ادلة تساندها .

### وقد أكد ذلك أيضا

كون أن تلك التحريات لم تتضمن ثمة قرائن تفيد معرفة حقيقة واقعة الاتهام سواء نفيها أو إثباتا لاقترافها .. فلم يتمكن مجريها من الإفصاح عن مصادره ، كما لم يستطع التوصل إلي مصدر السلاح وشخص ملكه .. ولم يثبت في أقواله سبيل توصله إلي ما قرر به

خاصة ما نسبته للمتهمين من أدوار في اقرار الواقعة .. بأفعال اختلقها من عدم .. وهو ما يقطع الشك باليقين من أن مجري التحريات أخذ بما سطر بأوراق التحقيقات واستنبط منها برأي شخصي له تفاصيل الواقعة وسطر بموجبها محضر تحرياته .. مما يكون إجراءه لها زعماً لا دليل عليه .

### **فقد استقر قضاء النقض علي أنه**

من الواجبات المفروضة قانوناً علي مأمور الضبط القضائي أن يقوم بإجراء التحريات اللازمة بأي كيفية كانت بشرط أن تتضمن هذه التحريات كافة القرائن التي تفيد في معرفة الحقيقة إثباتاً أو نفياً لواقعة معينة .

(نقض ١٩٦٦/١/٣٠ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٢ ص ٥)

### **وكذا**

(نقض ١٩٩٢/١١/٤ طعن رقم ٤٨٨٦ لسنة ٦١ ق)

**ثانياً : بطلان التحريات وعدم جدية إجراءاتها لخطأ محررها في تحديد السيدة التي كانت سبباً في بدء المشاجرة التي تم الزعم بأنه أدت للواقعة محل الدعوى الماثلة**

### **وذلك**

حيث أن الثابت وفقاً لما قرر به مجري التحريات بأقواله الواردة بالتحقيقات .. من كون تحرياته أكدت أن سبب الخلاف بين المتهمين والمجني عليهما هو رفض المتهم الأول بيع الخبز لزوجة المجني عليه المتوفى إلى رحمة مولاة ... في حين أنه قد ثبت لاحقاً أن زوجة المجني عليه لم تكن طرفاً في المشاجرة وان المدعوة؟؟؟؟ هي التي كانت متواجدة

### **وحيث تنبّهت النيابة لهذه الواقعة**

فقد قامت بإستدعاء مجري التحريات وسألته عن سبب إخفاقه في معرفة حقيقة الواقعة ... فكان رده أن سبب ذلك هو ان الجميع يسكنون في منزل واحد !!!!!

**وما قرر به مجري التحريات على النحو السالف .. يعد دليلاً**

**علي عدم جدية تحريه مما يستتبع بطلانها وانعدام دلالتها**

.. ولا يبقى فيها ما يصلح لأن يبني عليه الاتهام المائل .

### حيث استقر قضاء النقض علي أنه

خطأ جامع التحريات في اسم المتهم أو تحديد مهنته  
ومحل إقامته .. يدل علي عدم جدية تحرياته فإذا  
أبطلتها المحكمة بناء علي قصورها فإن هذا الاستدلال  
صحيح وسائغ تملكه المحكمة دون معقب عليها في  
تقديرها .

( نقض ١٩٩٧/١٢/٤ السنة ٢٨ ق ص ١٠٠٨ رقم ٢٠٦ طعن ٧٢٠ لسنة ٤٧ ق )  
( نقض ١٩٨٥/٤/٩ السنة ٣٦ ق ص ٥٥٥ رقم ٩٥ )

### كما قضي بأنه

إذا أبطلت المحكمة التحريات لعدم جديتها استنادا  
إلي أن من أجراها لم يكن يعمل أسم المتحري عنه  
وموطنه ومحل سكنه فإن ذلك استدلال مقبول تملكه  
محكمة الموضوع دون معقب.

( نقض ١٩٧٧/١٢/١٩ السنة ١٠٠٨ رقم ٢٠٦ طعن ٧٢٠ لسنة ٤٧ ق )  
( نقض ١٩٧٧/١١/٦ السنة ٢٨ ق ٩١٤ رقم ١٩٠ طعن ٦٤٠ لسنة ٤٧ ق )

### وليس ذلك فحسب

بل أن جامع التحريات أورد بتحرياته أن المتهم الأول لم يكن له دور بالأحداث  
... وأكد علي ذلك حال سؤاله بالنيابة أول مرة ... وحين إستدعته النيابة مرة ثانية لسؤاله  
حول إخفاقه في معرفة الأحداث كما شهد بها شهود الواقعة المزعومين عاد وقرر بأن ما  
جاء بأقوال أولئك الشهود هو الحق !!!!

### وقوله هذا

أكد عدم جدية ما زعم بإجرائه .. بل أنه حتى لم يكلف نفسه عناء البحث للوصول لوجه  
الحق حيال الاتهام المائل .



## وجماع ذلك

أكد وبحق بطلان التحريات وعدم جديتها مما تتحدر معه إلي حد الانعدام .

### الوجه الثاني عشر

**عدم جواز الاستدلال بالنتيجة التي انتهى إليها تقرير الصفة التشريحية علي إدانة المتهمين**

بداءة .. فالمستقر عليه فقها وقضاء أن التقارير الطبية لا تعد دليل إدانة في خصوص نسبة الإصابة إلي شخص معين بل لا تعدو هذه التقارير إلا أن تكون دليل حدوث إصابة ما .

**وهو ما قضت في خصوصه محكمة النقض بقولها**

**المقرر من أن التقارير الطبية في ذاتها لا تنهض دليلاً**

**على نسبة الاتهام إلى المتهم .**

( الطعن ٧٥٣٣ لسنة ٧٧ ق جلسة ٢٠١١/٤/٧ )

### وكذا

من المقرر كذلك أن التقارير الطبية وإن كانت لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات إلى المتهمين إلا أنها تصلح كدليل مؤيد لأقوال الشهود في هذا الخصوص.

( ٧٤٠١٢ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/٤ )

**وحيث ان التقرير الوارد في الدعوى الماثلة**

**قد تم إعداده قبل ورود مذكرة النيابة عن الواقعة الأمر**

**الذي لا يمكن القول بانه يوافق تصور الواقعة كما ذكرت النيابة**

**في قائمة أدلة الثبوت .**

### **أضف إلي ذلك**

**أن معد هذا التقرير لم يفتن إلي نتيجة ما أقر به هو شخصيا من أنه وجد داخل أحشاد المجني عليه أجسام معدنية دائرة الشكل (قطرها ٣ مم تقريبا) وكذلك بعض الرشات .**

## ومع ذلك لم يقر بتأثير ذلك

علي الحالة المرضية للمجني عليه وما إذا كان الإهمال في ترك تلك الأجسام المعدنية في جسده رغم إجراء عمليتين استكشافيتين .. هو الذي تسبب في وفاته من عدمه .

## كما أن هذا التقرير

جاء بنتيجة احتمالية ليست قاطعة .. حيث أنه زعم بأنه يرجح حدوث الإصابة وفق تصوير النيابة .. رغم أن النيابة لم تكن تعلم بالإهمال الجسيم الذي حدث مع المجني عليه وترك أجسام معدنية تتوغل في جسده وتسمم دماغه .. وهو الأمر الذي يؤكد عدم جواز الاستدلال بهذا التقرير الطبي المتهاثر .. والمحزر بعد أكثر من عام ونصف من حصول الواقعة .

## مما سبق فإنه يبين

لعدالة الهيئة الموقرة أن الواقعة برمتها لا تعدو أن تكون مشاجرة بين أطرافها .. وأن ما اعتمده به ضابط الواقعة في تحرياته قد جاء فاقدًا لسنده القانوني والواقعي .. وأن الشهود قد تناقضوا مع أكثر من موضع بما يؤكد أن للواقعة صورة أخرى غير الصورة التي يدعيها المجني عليه .. وأن ما أورده تقرير الصفة التشريعية قد جاء فاسدًا في الاستدلال وهو الأمر الذي أكدته الحقائق السالف عرضها علي الهيئة الموقرة والتي نوّكدها بالمستندات الدامغة التي تشرّفنا بتقديمها للهيئة الموقرة من خلال الحقائق التالية :

## الحقيقة الأولى : إذ طويت الحافظة الأولى علي

أصل تقرير استشاري صادر من المعمل الجنائي الاستشاري احد اكبر المعامل الاستشارية فقد انتهى هذا التقرير إلي نتيجة من خلال الإطلاع علي أوراق الدعوى وما دار فيها من تحقيقات وما ورد فيها من تقارير طبية وفنية.

## وقد انتهى التقرير الاستشاري إلي نتيجة مفادها

أنه لم يتم رفع فارغ طلقة الخرطوش التي أطلقت أول مرة علي المجني عليه / ؟؟؟؟؟ حتى

يمكن الجزم أنها أطلقت من السلاح الذي تم ضبطه وزعم أنه كان بيد المتهم وقت حدوث الواقعة .. كما أكد التقرير أنه لم يعثر بداخل السلاح علي ظرف طلقة الخرطوش الثانية التي يفترض أنها تسببت في وفاة المجني عليه/؟؟؟؟؟؟ رحمة الله .. وكذا أكد التقرير المقدم طي هذه الحافظة أن هناك تراخي كبير من أهلية المجني عليه المتوفى إلي رحمة مولاه في نقله إلي المستشفى وهو ما يستلزم استدعاء نجليه وزوجته وباقي شهود الإثبات لسؤالهم عن سبب عدم نقل المجني عليه (رحمة الله) في حينه إلي المستشفى .. فضلا عن وجوب استدعاء الطبيب الشرعي لسؤاله عن سبب عدم تضمينه تقريره الوارد بالأوراق واقعة التراخي في نقل المجني عليه وتأخر دخوله لتلقي العلاج لمدة جاوزت السبع ساعات وأثر ذلك في تفاقم إصابته .. وكذا وجوب استدعاء الطبيب الشرعي لسؤاله عن عدم تضمين تقريره ثمة إشارة إلي الإهمال الطبي الواقع من القائمين علي علاج المجني عليه رحمة الله سواء بإجراءاتهم عمليتي استكشاف بطن في أقل من يومين .. وكذا إهمالهم في إزالة الأجسام الحديدية التي وجدها الطبيب الشرعي حال تشريح جثة المجني عليه .. وكذا تأكد التقرير الاستشاري المرفق أن تقرير الطب الشرعي الوارد في الأوراق قد أوري أن هناك صديد مختلط بدماء المجني عليه رحمة الله وهو ما يرتب مسؤولية علي الرعاية الطبية بالمستشفى فإذا ما تأكد ذلك فإنه يؤكد انقطاع علاقة السببية بين ما نسب زعما للمتهم المائل وبين النتيجة بما يتأكد منه براءته من الاتهام المائل .

### **الحقيقة الثانية : بينما طويت الحافظة الثانية علي**

صورة رسمية من المحضر رقم ؟؟؟؟؟؟ لسنة ؟؟؟؟؟؟ إداري ؟؟؟؟؟؟ .. المحرر بمعرفة زوجة المتهم الأول (السيدة / ؟؟؟؟؟؟) وذلك لتضررها من أهلية المجني عليه (المتوفى إلي رحمة الله) وهم / ؟؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟؟ .. اللذين قاما بالتعدي عليها وطردها من مسكنها وإلقاء أثاث منزلها بالكامل في الشارع .. وذلك كله دونما وجه حق .

كما أن الثابت بالورقة الثالثة من المحضر المرفق بلاغ المتهم الأول حاليا .. ضد سألني الذكر (أهلية المجني عليه ) لقيامهم باستخدام البلطجة والترويع.. في الاستيلاء علي المخبز الخاص به وعمارتين يمتلكهما بمنطقة ؟؟؟؟؟؟ - وكذا سيارة ملاكي وكافة ما يملكه من أثاث ومبالغ مالية .. ثم قيامهم بطرده في الشارع دونما سبب واضح وصحيح .

### **لما كان ذلك**

ومن خلال هذا المحضر يتضح مدي البلطجة والعنف الذي يمارسه المجني عليه / ؟؟؟؟؟؟

(رحمه الله عليه) وأهليته بعد وفاته حيال المتهم وأسرته وزوجته وأولاده .. وقيامهم بطردهم وعائلته من المنزل ، وهذه الواقعة تضاف إلي سلسلة الأضرار التي لحقت بالمتهم الأول من جراء تعمد أهلية المجني عليه الإضرار بهم .. وهذا يوضح النهج الذي كان المجني عليه يسير عليه (وكذا أهليته) في معالجة الأمور ، وهو استخدام السلاح والبلطجة ، وهذا عين ما فعلوا في الواقعة الراهنة مما جعل المتهم الثاني (وعلي فرض صحة ذلك ) يقوم بالاستعانة بالسلاح الناري (علي فرض نسبة ذلك إليه) .. وهذا دليل قاطع علي استعمال المتهم الثاني لحق الدفاع الشرعي في الواقعة محل هذا المحضر كما يستوجب ضم هذا المحضر وضم تحقيقات النيابة العامة فيه وتكليف النيابة العامة بالتحقيق فيه والتحري عن ما مدي صحة ما ورد به ، وكذا استدعاء المشكو في حقهما في هذا المحضر للوقوف علي سبب فعلتهم .. لما في ذلك من اثر كبير في إثبات عدم صحة واقعات الاتهام المائل ، وأن لصورتها الحقيقية صورة مغايرة تماما لما ورد بالأوراق بما يؤكد براءة المتهم مما هو مسند إليه .

### **الحقيقة الثالثة : فضلا عن ذلك فقد طويت الحافظة الثالثة علي**

صورة من المحضر رقم ؟؟؟؟؟ لسنة ؟؟؟؟؟ إداري ؟؟؟؟؟ .. المحرر من السيد / ؟؟؟؟؟ .. البالغ من العمر ستة وخمسون عام .. والذي حرر هذا المحضر متضررا من أهلية المجني عيه وهم / ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟ .

### **وحيث قاموا بتهديده بالسلاح الآلي وترويعه بالقتل**

#### **والإيذاء هو وأسرته**

إذا لم يتم بترك مسكنة الكائن ؟؟؟؟؟ ، وأضاف بأن المشكو في حقه / ؟؟؟؟؟ ، قام بتمزيق ملابسه وملابس نجلته / ؟؟؟؟؟ ، وحاول الاعتداء عليها .

#### **وذلك كله بسبب**

أنه قد تم طلبه للشهادة في الواقعة الراهنة وهم لا يريدونه يشهد بالحقيقة وبما رآه شخصيا من الواقعة .. وهذا يستوجب بلا شك علي المحكمة الموقرة استدعاء هذا الشاهد رسميا وتأمين إدلائه بأقواله التي قطعاً سيكون لها أثر كبير في تغيير وجه الرأي في الواقعة وإلا فلماذا يقوم أهلية المجني عليه بالاعتداء عليه وتهديده بالقتل وهو وأسرته .. فمن المؤكد أن لدي هذا الشاهد ما يغير مجري هذا الاتهام ، كما يجب مواجهته بكافة شهود الإثبات (الذين هم جميعاً من أهلية المجني عليه) وكذا مواجهته بضابط الواقعة لإثبات تهاتر وعدم جدية تحرياته ، وحيث أن المتهم



مم ورشات منتشرة بالبطن وقام باستخراجها وتحريزها علي ذمة القضية ؟

### **هذا بالإضافة**

إلي أنه وبرغم تحرير هذا التقرير بعد عام كامل من الواقعة .. إلا أنه أفصح أن مذكرة النيابة العامة بوصف الواقعة لم ترد إلي المصلحة رئاسته حتى تاريخه .. وهو بلا شك ما تسبب في ضياع الأدلة وعدم التوصل إلي ثمة بصمات علي السلاح المزعوم استخدامه في الواقعة ، وهو الأمر الذي يستوجب تأجيل نظر هذه الواقعة لحين الاستعانة بخبير طبي استشاري لتقديم ما يفيد ما إذا كان بقاء الأجسام المعدنية الموجودة بجسد المجني عليه هي التي أدت بحياته من عدمه ، وكذا استدعاء الطبيب الشرعي لمواجهته بذلك ، وبيان سبب قيامه ببحث هذه المسألة وسبب عدم قيامه برفع البصمات التي كانت علي السلاح المزعوم استخدامه ، وهذا كله يؤكد براءة المتهمين مما هو مسند إليهما .

### **ومن ثم**

ومن جملة ما تقدم يتضح مدي التهاثر والخذلان اللذين عابا الاتهام المائل والأدلة المطروحة من النيابة العامة .. بما يؤكد براءة المتهمان مما هو مسند إليهما .

### **بناء عليه**

### **يلتمس المتهمان الأول والثاني من عدالة الهيئة الموقرة الحكم**

ببراءتهما مما هو مسند إليهما. وكيل المتهمان الأول والثاني

المحامي

**Hamdy Khalifa**

Lawyer of the Supreme Courts

**Khalifa Hamdy Sherif**

Lawyer OF High Court

Commercial Law Master's degree in  
(England)Hertfordshire university



**حمدي خليفة**  
**المحامي بالنقض**  
**شريف حمدي خليفة**  
**المحامي بالقضاء العالي**  
ماجستير في القانون التجاري  
جامعة هارتفورد شاير (انجلترا)

**محكمة جنايات ؟؟؟؟**

**جنايات ؟؟؟؟**

**الدائرة الأولى جنايات**

**مذكرة بالدفاء**

**مقدمه من**

**(متهم رابع)**

**السيد/**

**ضد**

**(سلطه إتهام)**

**النيابه العامه**

**وذلك في القضية رقم ؟؟؟؟ لسنة ؟؟؟؟ جنايات ؟؟؟؟**

**المقيدة برقم ؟؟؟؟ لسنة ؟؟؟؟ كلي ؟؟؟؟**

**المحدد لنظرها جلسة ؟؟؟؟**

Egypt – 56 Syria Street - engineers – Giza

00201098122033–00201222193222-00201004355555 : Mobile

Tel : 0020233359996

Fax : 0020233359970

Hamdy\_Khalifa\_2007 @ yahoo.com البريد الالكتروني

[www.HamdyKhalifa.com](http://www.HamdyKhalifa.com)

ك :

## الموضوع

مذكرة بدفاع ودفع المتهم الرابع / ؟؟؟؟ .. المؤكده على براءته مما هو مسند إليه

مع ثلاثة آخرون هم:

?????

?????

?????

وهذه المذكوره متضمنه أوجه بطلان أمر الإحاله الصادر عن النيابة العامة .. وعلى

الأخص منه ما ورد بشأن المتهم الرابع .. حيث ورد بأمر الإحالة ما يلي:

لأنهم في غضون شهر يوليو ؟؟؟؟ - بدائرة قسم شرطة ؟؟؟؟ - محافظة ؟؟؟؟:

### أولاً: المتهمون من الأول للثالث:

بصفتهم موظفين عموميين "أعضاء لجنة الفحص والحصص  
بمصلحة ؟؟؟؟" طلبوا وأخذوا لأنفسهم عطيه للإمتناع عن  
عمل من أعمال وظيفتهم والإخلال بواجباتها، بأن طلبوا  
من (؟؟؟؟) نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب  
لشركة ؟؟؟؟ .. مبلغ مليوني جنيه، وأخذوا منه مبلغ مليون  
جنيه وذلك على سبيل الرشوة نظير التغاضي عن إثبات  
المخالفات الضريبية بمركز ؟؟؟؟ السياحي .. على النحو  
المبين في التحقيقات.

### ثانياً: المتهم الرابع

توسط في جريمة الرشوة محل الإتهام المائل على النحو  
المبين بالتحقيقات.

### **وبناء على هذه الأوصاف**

طالبت النيابة العامه بعقاب المتهمين الأربعة وفقاً لمواد الإتهام أرقام  
(١٠٣، ١٠٤، ١٠٧ مكرراً، ١/١١١) من قانون العقوبات ... وقدمتهم للمحاكمة الجنائية على  
هذا الأساس الباطل بشأن المتهم الرابع.



## الوقائع

تتلخص واقعات الإتهام المائل فيما هو ثابت بالأوراق المستهله بداءه ببلاغ مقدم من السيد / (نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة ؟؟؟؟) وذلك بتاريخ ؟؟؟؟ الساعة ١٢ مساءً إلى السيد / ؟؟؟؟ - عضو ؟؟؟؟.

### يفيد تضرره من

المدعو / ؟؟؟؟ (المتهم الأول) والموظف ؟؟؟؟ على المبيعات وأحد أعضاء لجنة حصر الأنشطة التجارية داخل مركز ؟؟؟؟ .. الذى طلب من الشاكي مبلغ مليوني جنيه على سبيل الرشوه له ولباقي أعضاء لجنة الحصر التابعه ؟؟؟؟ .. وذلك مقابل التغاضى عن إثبات مخالفات ؟؟؟؟ على ؟؟؟؟، وكذا عدم إثبات المخالفات الواردة بالعقد المبرم مع سيدة تدعى(؟؟؟؟) .. المؤجره لشاطئ "؟؟؟؟" داخل ؟؟؟؟ - وذلك بوساطه المتهم الرابع - الذى يعمل محاسب قانوني لدى مكتب "؟؟؟؟" المتعاقد مع ؟؟؟؟ (التي يمثلها الشاكي).

### حيث كانت أقوال الشاكي كالتالي

منذ حوالي خمسة عشر يوماً أبلغه مسئول الأمن بمركز ؟؟؟؟ .. بحضور لجنة من ؟؟؟؟ .. لعمل حصر للأنشطة التجارية داخل ؟؟؟؟، وأن لديهم خطاب رسمي من ؟؟؟؟ بأسماء عشرة من أعضاء اللجنة وبعد الإطلاع على الخطاب قام بالتقابل مع المتهم الأول .. الذى أبلغه برغبتهم في المرور لبيان ما إذا كان هناك مخالفات من عدمه .. فسمح لهم بذلك.

### وأضاف قائلاً بأنه عقب ما تقدم

حضر إليه المتهم الرابع (التابع لمكتب المحاسب القانوني الخاص بالشركة التابع لها) وأخبره بأن اللجنة وجدت مخالفات ؟؟؟؟ كثيرة، وأنهم يرغبون في التحدث معه حول تسويه هذه المخالفات لعدم إتخاذ إجراء رسمي يضر بسمعته مارينا، وعدم الدخول في قضايا ومحاكم .. فوافق وسأل المتهم الرابع عن طلباتهم .. فأخبره بأن المتهم الأول يريد مقابله ليخبره عن ماهيه المخالفات والإتفاق على كل شئ.

### وبالفعل تم اللقاء بين الشاكي

### والمتهم الأول الذى أخبره

بأن ثمة مخالفات في عقد السيده / ؟؟؟؟، وغيره .. وطلب منه مليوني جنيه بدلاً من الدخول في مشاكل نتيجة لكتابه اللجنة تقرير يجعله يدفع مبالغ أكثر من ذلك..

فأخبره الشاكي بأنه سوف ينظر في الأمر.

### وفي اليوم التالي مباشرة

فوجئ بأكثر من إتصال من المتهم الأول لمقابلته .. وبالفعل تمت المقابلة عند البوابة رقم (٢) وسأله المتهم الأول عما إذا كان دبر المبلغ من عدمه .. فأكد الشاكي أنه يحاول - فطلب المتهم الأول نصف المبلغ مقدماً (قبل كتابة التقرير) والنصف الثاني عقب تقرير مخالفه بعدم وجود مخالفات .. وهنا قرر الشاكي بأنه قام بمسايره المتهم

الأول .. ثم قام بإبلاغ الرقابه الإداريه.

**ملحوظه:** حتى الآن لا توجد في الأوراق ما يفيد

تصريح المتهم الأول أو غيره بماويه تلك المخالفات التي وجدها والتي يطلب فيها مليوني جنيه للتخاضى عنها !!!  
فهل يعقل أن يقوم المتهم بطلب الرشوة عن شيء مجهول؟؟ وهل يعقل ألا يستفسر الشاكي عن ماهيه المخالفات المنسوبة إليه وعمّا إذا كانت تستحق التخاضى عنها سداد المبلغ متقدم الذكر !!!؟

وتأكيد على ما جاء بالملحوظه المار ذكرها .. فإنه بسؤال الشاكي عن الفائدة التي ستعود عليه من الرشوه .. قرر بعدم وجود ثمة فائده .. ولكن ((هما يقولوا)) عدم الإضرار بسمعه الشركة ولمصلحة المؤجرين؟؟

**وعن دور المتهم الرابع قرر بأنه هو الذى**

**فتح معه الموضوع في البدايه ولكن**

**دون التحدث في أي تفاصيل أو مبالغ !!**

**وأضاف بأن المدعو/ صلاح (المتهم الأول) طلب المبالغ المذكوره لكل اللجنه .. ولكنه**

**كان يقابله بمفرده .. وأنه مستعجل جداً ودائم الإلحاح عليه.**

## وأستطرد قائلاً

بأنه لم يتم إبلاغ المدعوه/ ؟؟؟؟ .. أو غيرها بهذه الواقعة .. ثم قرر بأرقام الهواتف التي يتواصل من خلالها مع المتهمين، وكذا رقم هاتفه .. وأثبت أنه يرغب في إتخاذ اللازم.

## هذا

وعقب ذلك أثبت محرر المحضر بأنه قد تنبه على الشاكي بعدم إجراء أي اتصال أو لقاء مع المتهم الأول إلا بعد الرجوع إليهم وإخطارهم بأي اتصال يتلقاه من المذكور.

**هذا وبذات التاريخ ؟؟؟؟ الساعة ٢ مساءً**

**(أي بعد أقل من ساعتين من المحضر السابق)**

**أعيد فتح المحضر وسطر محرره .. ما يلي**

بأن التحريات (الغير معلوم من أجزائها وكيف ومتى) وكذا المصادر السريه (المجهوله علاقتهم بأطراف هذه الواقعة) .. قد أكدا صحه الواقعه .. وأن أطرافها وبياناتهم وصفاتهم كالتالي:

١- السيد/ ؟؟؟؟ - الشاكي - والمقيم ....

ويحمل رقم رقم قومي .... وهو نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة ؟؟؟؟.

٢- السيد/ ؟؟؟؟ - المتهم الأول - والمقيم ....

ويحمل رقم قومي .... هو يعمل موظف ب ؟؟؟؟ وعضو لجنه قطاع المكافحه والحصص - ؟؟؟؟ - بوزاره ؟؟؟؟ - ومكلف بعمل حصص شامل عن الأنشطة التجاريه داخل ؟؟؟؟.

٣- السيد/ ؟؟؟؟ - المتهم الرابع - والمقيم ....

ويحمل رقم قومي .... ويعمل محاسب قانوني لدى مكتب " ؟؟؟؟ " المتعاقد مع شركة ؟؟؟؟.

٤- السيد / ؟؟؟؟ - المتهم الثاني - والمقيم ....  
ويحمل رقم قومي .... وهو ؟؟؟؟، وعضو  
بلجته المكافحه والحصر (مع المتهم  
الأول).

٥- السيد / ؟؟؟؟ - المتهم الثالث - والمقيم ....  
ويحمل رقم قومي .... وهو ؟؟؟؟ وعضو  
لجته قطاع المكافحه والحصر  
(مع المتهم الأول).

٦- السيده / ؟؟؟؟ - المقيمه .... وتحمل رقم  
قومي .... وهي صاحبه محل "؟؟؟؟" ..  
والمؤجره لشاطئ "؟؟؟؟" من شركه ؟؟؟؟.

٧- السيد / ؟؟؟؟ .. المقيم .... ويحمل رقم  
قومي .... وهو مسئول أمن الشواطئ  
والأنشطه الرياضيه بشركه ؟؟؟؟ (الممثله في  
الشاكي).

وأضافت التحريات - المزعومه - بأن شركه (ش.م.م) منوط بها الإشراف على ؟؟؟؟  
وأنها بتاريخ ؟؟؟؟ تعاقدت مع السيدة / ؟؟؟؟ .. على أن تتولى الأخيره إدارة وتشغيل أرض  
وشاطئ "؟؟؟؟" مقابل مليوني جنيه سنوياً.

**ملحوظه: سيبين فيما بعد بأن المتهمين  
الثلاثه الأوائل لا يعملون بالإداره  
المذكوره على لسان الشاكي وفي  
التحريات وأنه لا توجد إداره بهذا  
الإسم أصلاً .. بأن تبين أنهم يعملون  
لدى الإداره المركزيه للحصر .. وأن لجنة  
المكافحه هي إداره مختلفه تماماً.**

## كما أوردت التحريات بأن المتهم الأول

### ومعه الثاني والثالث قد طلبوا

مبلغ مليوني جنيه على سبيل الرشوة مقابل التغاضي عن إثبات مخالفات ؟؟؟؟ على ؟؟؟؟  
التابع لـ ؟؟؟؟.. وكذا عدم إثبات المخالفات بالعقد المبرم مع السيدة / ؟؟؟؟ .. وطلب الرشوة  
(حسبما زعمت التحريات) كان بوساطه المتهم الرابع.

### وأردفت التحريات

بأن كلام من السيدة / ؟؟؟؟، والسيد / ؟؟؟؟ (مسئول أمن الشواطئ) لا يعلمان شيئاً عن  
واقعه الرشوة والإتفاق عليها .. كما ورد أيضاً بالتحريات بأن ثمة لقاءات واتصالات تتم بين  
أطراف الواقعة للإتفاق على ميعاد ومكان وكيفيه تسليم مبالغ الرشوة .. وذلك على الهواتف أرقام:

- (والخاص بالشاكي).
- (والخاصين بالمتهم الأول).
- (والخاصين بالمتهم الرابع).
- (والخاص بالمتهم الثاني).

ومن ثم .. طلب محرر المحضر الإذن بمراقبه وتسجيل وتصوير اللقاءات التي تتم بين  
الأطراف وكذا مراقبه وتسجيل الإتصالات الهاتفية إرسالاً وإستقبالاً التي تتم على  
الهواتف أنه الذكر.

**وبالفعل فإنه بتاريخ ؟؟؟؟ الساعة ١١ مساءً**

**أصدر السيد رئيس نيابه إستئناف ؟؟؟؟**

**الإذن على أن يتم تنفيذه خلال ثلاثون يوماً**

هذا .. وبزعم أنه نفاذاً لما تقدم ... وبتاريخ ؟؟؟؟ أعيد فتح المحضر لإثبات وجود  
عدد أكثر من خمسة عشر مكالمه هاتفية تم رصدها على هاتفي المتهم الأول فقط (عدد  
ثمانى مكالمات على رقم ؟؟؟؟ وسته مكالمات على الهاتف رقم ؟؟؟؟) وتم تفريغ مؤداها  
في الأوراق.

**ملحوظه: يلاحظ أن إذن النيابة بالتسجيل**

**والمراقبه صادر في الحاديه عشر مساءً**

**يوم ؟؟؟؟ والمحضر المائل مفتوح في**

يوم ؟؟؟؟ الساعة ٦ مساءً .. فكيف  
ومتى وأين تم مراقبه وتسجيل  
وتفريغ كافة المكالمات التي تقرب  
من خمسة عشر مكالمه ؟!!! بعضها مع  
المتهم الرابع (؟؟؟؟) وأخرى مع  
أشخاص لا علاقه لهم بالواقعه ؟! هذا  
فضلاً عن أن الثابت أن المكالمات  
المذكوره غير مکتمله وتم  
إستيفائها دون مبرر ولا تؤدي إلى  
وجود ثمه إتفاق، أو تحديد ميعاد  
تسليم وتسلم .. وفجأة أسفرت الأوراق  
عن القبض على المتهمين الأول  
والرابع دون بيان لكيفيه حدوث ذلك  
وتوقيتته تحديداً للوقوف عما إذا كان  
قبل الإذن بالقبض أم بعده أيضاً.

وفى ختام المحضر .. أورد محرره بأنه تبين صحه ما أورده الشاکی في أقواله، وأن  
المتهم الأول دائم الإلحاح عليه للحصول على المبلغ المتفق عليه .. كما تلاحظ له أن  
المتهمان الأول والرابع شديدي الحيطه والحذر حال استلامهم لمبلغ الرشوة؟!  
(فمتى وأين وكيف تم ذلك .. لا ندري!؟)

### **ثم أردف محرر المحضر**

بأنه قد تم تدبير المبلغ وقدره مليون جنيه من هيئه الرقابه الإداريه  
.. ووصفه تفصيلاً بأنه خمسون رزماً فئه مائتي جنيه .....

### **وعقب جملة ما تقدم**

طلب محرر المحضر الإذن له بالقبض على المتهمين (وهما تحت يده)  
ثم تفتيشهما أثناء وبعد إستلام المبلغ ... وكذا طلب ضبط باقي المتهمين  
(الثاني والثالث).

**ملحوظة: إختتام المحضر بطلب الإذن لعضو الرقابه  
الإداريه في ضبط المتهمين حال إستلام  
وتسلم المبلغ متقدم الذكر بشير  
وبوضوح عدم صحه ما تضمنه المحضر  
وسطره محرره من أن المتهمان ١ ، ٤  
كانا يتسلمان بالحذر والحيطه خلال  
استلامهما للمبلغ؟! وهذا يؤكد أن  
القبض والتفتيش تما قبل الحصول على  
إذن من النيابة العامه مما يبطلهما  
ويبطل ما يترتب عليهما.**

**هذا .. وبناء على المحضر الأخير**

**قررت النيابة العامه بتاريخ ؟؟؟؟**

**الساعه ٧,٥٠ مساءً الإذن لعضو الرقابه الإداريه**

**أو من ينوبه بضبط وتفتيش المتهمان الأول والرابع أثناء أو عقب تقاضي أي منهما  
لمبلغ الرشوه .. وكذا ضبط المتهمان الثاني والثالث....**

**وحيث أعاد عضو الرقابه (السيد / ؟؟؟؟)**

**فتح المحضر بتاريخ ؟؟؟؟ الساعه ٩ صباحاً**

**وذلك لإثبات بعض المكالمات الهاتفيه بين المتهمان الأول والرابع وآخرين خلال يومي  
(؟؟؟؟؟ ، ؟؟؟؟؟) .. حتى تم التقابل بين المتهم الأول والشاكي الساعه الواحده صباحاً وقام  
الأخير بتسليم الأول المبلغ وقدره مليون جنيه ... وفي تلك الأثناء تم القول أنه قد تم القبض  
على المتهم الأول.**

**وتم إثبات**

**تحرير أقراص مدمجه (CD) احتوت على تصوير واقعات القبض على المتهم الأول حال  
استلامه المبلغ من الشاكي .. ثم تم تحرير مبلغ الرشوه في الشنطه الزرقاء اللون والمتوسطه  
الحجم التي كان بها المبلغ نقداً.**

وأعيد فتح المحضر بتاريخ ؟؟؟؟

الساعة ٣,٣٠ صباحاً لإثبات

القبض على المتهم الرابع/؟؟؟؟؟ .. حيث وجد في كافتيريا

؟؟؟؟؟ داخل ؟؟؟؟؟ الساعة ٢ صباحاً فتم ضبطه وبتفتيشه لم

يتم العثور معه على شيء.

هذا .. حيث تم عرض الأوراق على النيابة العامة

لتولى التحقيق فيها بتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة ١١,٣٠ مساءً

وبالتحقيق مع المتهم الرابع /؟؟؟؟؟ .. قرر

بأنه مقرأ منذ الوهلة الأولى بالواقعه .. وأنه بمناسبه وظيفته كمستشار ضريبي لشركة  
؟؟؟؟؟ .. ومحاسب قانوني .. فهو يتعامل مع كل ما يخص الضرائب، وقد تعرف على المتهم  
الأول منذ شهر أكتوبر ؟؟؟؟؟ الذي بمناسبه وظيفته أيضاً (في ؟؟؟؟؟) حضر إلى الشركة ..  
وطلب عقود إيجار محلات وأنشطه الشركة .. وأنداك قابله في إدارة ؟؟؟؟؟ بعمارات ؟؟؟؟؟ ..  
وأخبره بأن هذه التصرفات لا تتبع الشركة وإنما تتبع الجهاز الخاص ب؟؟؟؟؟ بالساحل  
الشمالي .. ثم إنقطعت علاقه العمل منذ هذا الوقت فيما عدا بعض المعائدات  
والمجاملات.

وفي غضون شهر إبريل ؟؟؟؟؟

أرسلت الإدارة العامه للحصر خطاب للشركه بإستخراج كارنيهات

دخول لأعضاء اللجنه المذكوره أسماؤهم بالكشف لتسهيل

دخولهم إلى ؟؟؟؟؟ لإجراء عملهم .. ولدى تأخر إستخراج هذه

الكارنيهات .. قام المتهم الأول في غضون شهر يونيو ؟؟؟؟؟

بالإتصال بهم لإستعمالها .. وبالفعل تم توفير الكارنيهات لهم.

ثم حضر إلى مقر الشركه عدد ثلاثة أعضاء من اللجنه

وكان من بينهم المتهم الأول .. وطلبوا عقود الشواطئ والفندقه

وأنذاك لم يستطع أن يوفر لهم من العقود سوى عدد أربعة عقود فقط .. فقام

المتهم الأول بالاتصال بالشاكي للشكوى منهم لعدم توفير العقود المطلوبه.



## وفي أحد الأيام تقابل مع الشاكي

الذي أخبره بأن المتهم الأول يقرر بأن ثمة مشكله في عقد المدعوه /؟؟؟؟؟، وفي موضوع /؟؟؟؟؟ .. وأنه طلب منه مبلغ مليوني جنيه لإنهاء هذه المشاكل .. فقام المتهم الرابع بسؤال الشاكي عن ماهية المشكله تحديداً .. فطلب منه أن يتفاوض مع المتهم الأول (في حضوره) لتخفيض المبلغ .. فقرر المتهم بأنه لا دخل له بالمتعاملين معه (؟؟؟؟؟)، فطلب منه فعل الخير لعدم إلحاق الأذى بهذين الشخصين؟! فوافق على ذلك.

## وعقب ما تقدم حضر المتهم الأول

### إلى مكتب الشاكي وحضر المقابلة المتهم الرابع

ودار حديث حول تخفيض المبلغ مع المتهم الأول وبالفعل وصل الاتفاق إلى ١،٨ مليون جنيه .. وبعد ذلك تمت مقابلة أخري بين ثلاثتهم عند محطة بنزين وفيها طلب الشاكي من المتهم الأول معرفه طبيعه المشاكل وذلك للتحدث مع أصحاب الموضوع.

### ثم في يوم الثلاثاء الماضي (؟؟؟؟؟)

وأثناء وجوده مع الشاكي لتجهيز العقود المطلوبه من اللجنة .. أخبره الشاكي أنه لم يستطع تجهيز سوى مليون جنيه فقط .. وأنه مستعد لسداد المبلغ ولكن بشرط الحصول على أوراق تخص إنهاء المشكله .. فطلب منه المتهم المائل إخراجهم من هذا الموضوع.

### ثم قام الشاكي بالاتصال بالمتهم الأول (وفتح مكبر الصوت)

وأخبره بأنه قام بتجهيز مليون جنيه فقرر المتهم الأول بأن هذا المبلغ سيودع تحت حساب الضريبه .. ثم توجه المتهم الرابع إلى عمله .. وما بين العصر والمغرب .. قام بالاتصال بالمتهم الأول وأخبره بأنه يشعر بإرتياب ونصحه بأن يترك الأمر برمته .. فأخبره المتهم الأول بأن الشاكي وعده بإعطائه النقود اليوم ويجب أن يكون متواجد أثناء ذلك .. فاعتذر منه المتهم الرابع لإنشغاله .. إلا أنه أصر وعاد واتصل به وأخبره بوجوب حضوره لأن الشاكي على وصول .. ورغم إرتيابه في الأمر .. إلى أنه توجه إلى "؟؟؟؟؟" مع المدير المالي

ومراقب الخزن .. وجلسوا هناك إلى أن حضرت الرقابة الإدارية، وتم القبض عليه.

### **وأردف المتهم قائلاً**

بأن المتهم الأول أحد أعضاء اللجنة المكونه من أحد عشر مأمور ؟؟؟؟؟ .. والمكلفه بحصر أعمال التسجيل الضريبي للقيمه المضافه ؟؟؟؟؟ .. وأنه لم يكتشف مخالفات لقانون هذه الضريبه في الشركه .. ولكن المشكله كانت في عقد من تدعى / ؟؟؟؟؟ ، والعقد الخاص بالمدعو / ؟؟؟؟؟ .. والشاكي أوهمه أنه يريد إنهاء هاتين المشكلتين على سبيل عمل الخير وعدم إيذاء سالفى الذكر !!؟ ولدى عرض الشاكي الأمر عليه أخبره بأن هذا الأمر لا علاقه له بالشركه، ومن المفترض عدم التدخل فيه ولكنه أخبره بأنه يرغب في مساعده أصحاب المشكله.

### **كما أكد المتهم المائل**

**أن المبلغ المتفق عليه كان على سبيل الرشوه للمتهم الأول وزملائه .. وليس تحت حساب الضريبه كما تردد .. ودلل على ذلك بأن المدعو / ؟؟؟؟؟ .. ليس لديه ملف في الشركه في الأصل .. فأبي مشكله هذه التي ستكون لديه ؟؟؟؟!!!**

### **وقرر بأن دوره في الواقعة**

اقتصر علي حضور المفاوضات، وكان من المفترض أن يحضر التسليم .. ولكنه في ذات اليوم أخبر الشاكي بإخراجه من الموضوع .. وهو بالفعل ما أخبره الشاكي للمتهم الأول هاتفياً .. ولكن الأخير قد أصر علي حضوره واقعة التسليم لذلك تظاهر المتهم بالحضور ولكنه كان متخذ قراره بعدم الحضور وتوجه إلي الكافتيريا مع المدير المالي ومراقب الخزن .. حتى تم القبض عليه

### **وعن تفصيلات بلاغ الشاكي .. قرر بأنها غير صحيحة**

### **وأن ما ورد بأقواله هو الصحيح**

وأكد المتهم المائل بأن المتهم الأول كان يصر علي استلام جزء من مبلغ الرشوة عن طريقه .. إلا أنه رفض وذلك علي النحو الثابت بالمكالمة التي رفض فيها الذهاب إلي المتهم الأول .. وأقرت المكالمات المسجلة التي هو طرف فيها مقرراً بأن جماع ما ورد فيها يؤكد بأنه لم يتوسط في الرشوة بل أنه تدخل بعدما طلب منه الشاكي ذلك لتخفيض المبلغ كما كان المتهم الأول يصر علي استلام المبلغ منه وهو ما لم يتم .

هذا .. وقد قامت النيابة العامة بفض الحرز الخاص بالشنطة الزرقاء

التي كانت تحتوى مبلغ المليون جنية وبمضاهاة المبلغ بالأرقام المسجلة

لدية وبالصور الضوئية تبين تطابقها

## هذا .. وبسؤال الشاكي / ؟؟؟؟؟ .. قرر

بأنه يعمل نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بشركة ؟؟؟؟؟ .. وأثناء تواجده في عمله حضر إليه المتهم الرابع وأخبره بأن هناك لجنة من الضرائب ستحضر إلي مركز ؟؟؟؟؟ للفحص .. وطلب استخراج كاريهات لأعضاء اللجنة .. وبالفعل حضرت اللجنة وبدأت في مباشرة عملها وتم استخراج الكاريهات لهم.

### وبعد بداية عمل اللجنة بيومين

### حضر إليه المتهم الأول في مكتبه

وقرر له بوجود مخالفات جسيمة .. فطلب الشاكي معرفة ماهية المخالفات .. فأخبره المتهم الأول أنه لا يستطيع البوح بذلك حالياً؟! واستطرد الشاكي قائلاً بأنه علم أن المتهم الأول يتحدث عن عقد المدعوة / ؟؟؟؟؟ .. المستأجرة لشاطئ "؟؟؟؟؟" وطلب منه إيضاح ماهية المخالفات .. فرفض وطلب منه مبلغ مليوني جنيه مقابل إنهاء هذا الأمر باعتبار أن المخالفة ستكون بمبلغ أكبر كثيراً من المبلغ المطلوب بالنظر إلي المصاريف .

### فأجابه الشاكي بأنه سينظر في الأمر

### مع أصحاب المشكلة وسوف يرد عليه

**ملحوظة:** يلاحظ هناك تناقض أقوال الشاكي مع

ما سبق وقرره في بلاغه الأول حيث كان قد زعم بأن المتهم الرابع هو من أخبره بأن المتهم الأول يريد مقابلته لمفاوضته على المخالفات .. أما الآن فيقرر بأن المتهم الأول هو من توجه إليه مباشرة وتفاوض معه دون ثمة علم من المتهم الرابع .. وهذا يؤكد عدم مصداقية الشاكي.

وفي اليوم التالي طلب منه المتهم الأول مقابلته في محطة البنزين .. وتم التقابل في حضور المتهم الرابع .. وحاول الشاكي تخفيض المبلغ حتى نجح في جعله ١,٨ مليون جنيه

.. وكان قد بدأ التواصل مع رجال هيئة الرقابة لأنه كان متأكد من سلامه العقود.

## وفي اليوم التالي تقابل مع المتهم الأول مره أخرى

### وسأله عن كيفية توزيع المبلغ المطلوب على صاحبي المشكله

فأخبره بأن المدعوه/ ؟؟؟؟؟ .. تسدد ثمانمائه ألف جنيه، والمدعو/ ؟؟؟؟؟ .. يسدد مليون جنيه .. فأخبره الشاكي بأن ذلك مغالي فيه .. فقال نجعل المبلغ على/ ؟؟؟؟؟ .. ستمائه ألف جنيه، والمبلغ الخاص بالمدعو/ ؟؟؟؟؟ .. مليون ومائتي ألف .. وهنا قرر الشاكي بأنه بدأ يشك في الأمر لا سيما وأن المتهم الأول يصر على عدم الإفصاح عن ماهية المشاكل.

### واستكمل الشاكي قائلاً بأنه

قبل واقعه الضبط بيوم واحد .. فوجئ بالمتهم الأول يتصل به ويطلب المبلغ في ذات اليوم لأن رئيس اللجنة يطلب منه عمل التقارير .. وقرر بأنه يجب عليه إرسال المبلغ مع المتهم الرابع .. فأخبره بأن الأخير غير موافق على إستلام المبلغ لتسليمه إلى (المتهم الأول) .. فقرر له بأنه سيأتي هو لإستلام المبلغ منه وكان ذلك بالتنسيق مع هيئة الرقابة الإداريه.

### الذين أحضروا له مبلغ مليون جنيه في سئطه

### وضعت في سيارته وتم تجهيزه فنياً بالأجهزة

ثم قام بالإتصال به فوجده في محطه البنزين .. وذهب إليه وتوقف في المكان المتفق عليه مع هيئة الرقابة .. ثم دلفا إلى المينى ماركت .. وأخبره الشاكي بأنه أحضر له مليون جنيه فقط وأنه يريد الورق ليستطيع التحدث مع أصحاب المشكله .. فطلب منه مائتي ألف جنيه أخري .. ثم استلم المبلغ وتوجه إلى سيارته وهنا تم القبض عليه ومعه السئطه.

### ملحوظه: ومن خلال هذه الأقوال التي أدلى بها

الشاكي أمام النيابة العام .. يختلفي تماماً أي دور للمتهم الرابع، بل ويثبت أنه رفض الإشتراك في الواقعة برمتها .. فكيف ينسب له دور على خلاف الحقيقه..

وأضاف الشاكي أن تأجير الشواطئ يتم عن طريق مزايده تجريها هيئة المجتمعات وتنتشر في أحد الجرائد واسعه الإنتشار بحضور ممثل قانونى من مجلس الدوله وفقاً لقانون المزايدات،

وفى آخر مزايده الشركه إشتراك فيها ورست عليها .. وتتم تسجيل العقود لدى ؟؟؟؟ بانتظام ويتم سداد الضريبه المستحقه بشيكات.

### وإستطرد قائلاً

بأنه لا يعلم ما إذا كان باقى أفراد اللجنه يعلمون بالواقعه من عدمه، وأن الذى تعامل معه فقط.. هو المتهم الأول.

### وعن دور المتهم الرابع .. قرر

بأنه بمناسبه عمله كمحاسب قانوني ومختص بالضرائب فقد كان يعرف اللجنه .. وقد طلب استخراج كارنيهات دخول لأعضاء اللجنه وذلك لتسهيل دخولهم والقيام بعملهم .. وأقر بأنه تأخر في استخراج الكارنيهات المطلوبه عندما شعر بصيغه تهديد في طلب اللجنه، وعقب حديث المتهم الأول معه وطلب الرشوه .. عرض على المتهم الرابع أنه يأخذ النقود لتسليمها للمتهم الأول (بناء على طلب الأخير) إلا أنه رفض (المتهم الرابع) لأن النقود لم تكن قد جهزت من الرقابه وحتى لو كانت جهزت فلم يكن يريد استلامها !!!!!

**ملحوظه:** كيف يكون الشاكى هو الذى عرض على المتهم الرابع أن يأخذ النقود لتسليمها للأول، ويكون قد رفض ذلك قطعياً (بما يؤكد عدم إشتراك المتهم الرابع في هذه الواقعه من قريب أو بعيد) .. وكيف يعود الشاكى ليزعم أنه لم يكن يرغب ومعه رجال الرقابه .. في عدم خروج النقود عن دائره (الشاكى ورجال الرقابه) !!!! لعل في ذلك تضارب جازم بعدم وجود ثمه دور للمتهم الرابع في الواقعه.

وإستطرد الشاكى .. بأنه يعتقد أن هناك إتفاق ما بين المتهم الأول والرابع على الحصول على الرشوه .. معللاً ذلك بأن المتهم الرابع لم يمنعه ولم يعترض على مبدأ الرشوه.

**ملحوظه:** يتضح من هذه المزاعم أنها مجرد رأي  
معدوم السند أو الصحه للشاكي فإذا  
كان هناك اتفاق لوافق المتهم الرابع  
على إستلام المبلغ لتوصيله إلى  
المتهم الأول .. أو الإشتراك في  
الواقعه على أي وجه .. وأما وأنه رفض  
ذلك تماماً بإقرار الشاكي نفسه ..  
فهذا يقطع ببهتان رأي حق الشاكي ..  
وفضلاً عن ذلك فإن الشاكي يعتبر  
بمثابه الرئيس في العمل للمتهم  
الرابع والأكثر خبره ودرايه بما  
يرتكبه وما إن كان ذلك يستحق دفع  
رشوه من عدمه .. فلماذا إذن سيعترض  
المتهم الرابع على الرشوه بالإضافة  
إلى أنه لا يملك الرفض؟! ومن ثم  
يتضح أن ما يقرره الشاكي في هذا  
الخصوص مجرد رأي شخصي معيب مخالف  
للحقيقه.

وتأكيداً لما جاء بالملحوظه الأخيره .. فقد أوردف الشاكي قائلاً بأنه بعد طلب  
المتهم الأول للرشوه قائلاً بأن هناك مخالفات في عقد السيده/ /؟؟؟؟ مع الشركه،  
ومخالفات أخرى تؤدي إلى السجن .. ولكن للأمانه .. فإن المتهم الرابع أخبره بأنه من  
الناحيه ال ؟؟؟؟ لا توجد مشاكل، أما فيما عدا ذلك فإنه يحتمل أن يكون المتهم الأول  
يرى شيئاً يخفى عنهم !!!.

**ملحوظه:** لعل ما تقدم يقطع بأن المتهم الرابع  
لا يد له ولا دخل بالواقعه وأنه رفض  
بشكل مباشر حين رفض استلام مبلغ  
الرشوه من الشاكي لتوصيله للمتهم

الأول، ورفضه بشكل غير مباشر  
حينما أرشد الشاكي إلى الطريق  
الصواب وطمأنه بأن من الناحية  
الضريبية لا توجد مخالفات أو مشاكل،  
وحيث أن اختصاص المتهم الأول هو  
الضرائب فقط.. فهذا يعنى أن المتهم  
الرابع بشكل غير مباشر لم يكن  
راضى عن أداء أي مبالغ للمتهم الأول.

هذا .. وبمواجهه الشاكي بما قرره المتهم الرابع من أن دوره إقتصر على الإتصال بينه  
وبين المتهم الأول .. قرر الشاكي بأنه لا يعلم ما إذا كان المتهمان الأول والرابع متفقين من  
عدمه وعلام كان إتفاقهما.

### هذا .. وبسؤال العقيد / ؟؟؟؟ .. قرر

بأن الشاكي قد أبلغ عن واقعه رشوه .. وعلم بعد ذلك بأنه قد تم إتخاذ الإجراءات  
وإستصدار إذن المراقبه والتسجيل والضبط في يوم ؟؟؟؟ فجراً فكلفه  
السيد / ؟؟؟؟ - عضو الرقابه الإداريه بناء على الإذن الصادر بتاريخ ؟؟؟؟ والذي تضمن  
ضبط وتفتيش كلاً من المتهمين الأول والرابع .. أثناء أو عقب تقاضى أيأ منهما أي مبالغ  
على سبيل الرشوه من الشاكي.

### وبالبناء على هذا التكييف

فقد تم تتبع الشاكي منذ تحركه من منزله بسيارته ، وعقب إستلام مبلغ الرشوه من هيئه  
الرقابه ، حيث تحرك ووصل إلى محطه بنزين " ؟؟؟؟ " المواجهه للبوابه رقم ( ٥ ) لقرية ؟؟؟؟ ..  
ثم هبط من السيارة ودلف إلى الكافيتريا وتقابل مع المتهم الأول .. وتبادل الحديث  
لمدة عشر دقائق .. ثم خرجا سوياً متوجهان إلى سياره الشاكي الذى قام بفتح شنته السياره ..  
وأخرج الشنته الزرقاء التى تحوى مبلغ الرشوه وقام بتسليمها للمتهم الأول الذى ترجل متوجهاً  
إلى سيارته فتم القبض عليه وضبط الشنته التى بحوزته وبتفتيشها تبين أن بها مبلغ الرشوه  
.. ثم تم التوجه إلى مقر ؟؟؟؟ .

## وأضاف قائلاً

بأنه لا يعلم ما إذا كان هناك أي شخص برفقه المتهم الأول من عدمه ؟؟ لأنه بمجرد ضبط الأخير توجه به إلى مقر الهيئه .. وعن إنكاره قرر بأن واقعه الضبط مسجله صوت وصوره .. وإختتم أقواله بطلب إستلام المبلغ لأنه من عهدته الهيئه.

## وهنا أثبت السيد المحقق

تسليم المبلغ بالشنطه الزرقاء إلى الضابط المذكور بعدما تأكد من مطابقه الأرقام المسلسله المطبوعه على أوراق النقد مع الصور الضوئيه الخاصه بها والمرفقه بالتحقيقات.

## هذا .. وبسؤال المتهم الأول / ؟؟؟؟؟ .. قرر

بانكار الإتهامات المسنده إليه .. وأردف بأنه عضو في لجنه الحصر المختصه بمنطقه ؟؟؟؟؟ و؟؟؟؟؟ والتي يقتصر دورها على تسجيل المنشآت والمجالات الغير مسجله بالمصلحه في ضريبه ؟؟؟؟؟، ومن الأماكن الخاضعه للحصر عقود شركه ؟؟؟؟؟ مع المستأجرين والمنتفعين ومن ثم طلب هذه العقود من الإدارة المركزيه بخطاب رسمى موجه للشركه، ولم يتم تسليمنا هذه العقود أو البيانات حتى الآن، وبسؤال الشاكى عنها قرر بأن هذه الأماكن حساسه "ومش عايزين شوشره" ولم يتم إمدادهم بالبيانات اللازمه وتم الاتصال به هاتفياً، فقرر بأنه مسافر وأنه سيقوم بتجهيزها فور عودته، وتم الاتصال به مره أخرى للإلحاح عليه وكان آخر إتصال بالأمس .. وأخبره بأنه مسافر والورق المطلوب معه ، ثم عاود الشاكى الاتصال بالمتهم الأول وسأله عن مكانه .. فأخبره بأنه في محطه البنزين أمام ؟؟؟؟؟ (٥) فطلب منه الانتظار لأنه سيحضر إليه في غضون عشر دقائق .. وبالفعل حضر الشاكى وشرب معه مشروب، وما أن خرجا من الباب حتى فوجئ بأن أشخاص تمسك به وتعدى عليه بالضرب والشتم، وأعطوه شنطه وأصروا على أنه يمسك بها .. ثم تم إحضار الشاكى وأجبروه على قول ماهيه المبلغ للمتهم الأول وتم تصوير هذا المشهد !! ثم تم إقتياده إلى هيئه الرقابه، ومروا بالمتهم الرابع وتم إصطحابه معهم.



**وكان ذلك الساعة ٢,٣٠ صباحاً**

**يوم ؟؟؟؟؟ داخل بنزينه ؟؟؟؟؟**

وعن سبب تواجده في هذا المكان .. قرر بأنه كان متوجهاً بأولاده للتصريف ..  
وأنه فوجئاً بإتصال الشاكي الذي تقابل معه على أساس أنه سيعطيه الأوراق المطلوبة ..  
وما أن خرج من الكافيتريا حتى هجم عليه أشخاص وتم تصويره وهو ممسك بحقيبة بها  
نقود.

### **وأضاف المتهم الأول**

بأنه لا يختص بفحص عقود التأجير والإنتفاع التي تكون شركة التعمير طرفاً فيها ..  
وإنما دوره يقتصر على ملء نماذج التسجيل في ؟؟؟؟؟ .. وعن طلبه هذه العقود من الشاكي ..  
فقرر بأنه قام بذلك رغم عن مسئوليته عنه وذلك كمساعده لزملائه ..  
وعن صاحب الاختصاص بذلك قرر بأن اللجنة كلها مختصه بما فيها هو ؟؟؟؟؟!!!  
وعن هذا التضارب قرر بأن تلك العقود وأمورها ليست واضحة وأنه يستلم هذه العقود ولكن لا  
ينزل بها إلا بتصريح من الإدارة .. وقرر بأن المتهمان الثانى والثالث زملائه في الإدارة.

**ونفى المتهم المائل ثمه علاقه تماماً مع المبالغ المضبوطة**

**ولكنه شاهد الشنطه داخل سياره الشاكي**

وأردف منكرأً جملة ما هو مسطر بالأوراق من أقوال الشاكي وأورد بأنه لم يأخذ أي من  
العقود ولم يقم بمراجعتها .. هذا وإبان مواجهته بالتسجيلات الصوتيه قرر بأنها صحيحة  
ولكنها تتضمن الحديث في العمل بدليل تعدد الأشخاص الذين تحدث معهم .. كما أنكر تماماً  
المكالمه الهاتفية التي تحوى عبارات التقابل على قارعه الطريق السريع.

**كما أنكر الواقعه المزعومه وأنه غير مختص**

**ولم يستلم أي عقود من الشاكي**

**وعن ضبط المتهم الرابع**

قرر بأنه كان يجلس في عربيه الهيئه حال القبض عليه من كافيتريا ؟؟؟؟؟ يوم ؟؟؟؟؟ الساعة  
٣,٣٠ صباحاً .. وإختتم أقواله بإنكار جملة أقوال الشاكي، والإتصال المسند إليه.  
وطلب المدافع عن المتهم الأول سماع شهادته كل من  
؟؟؟؟؟ (رئیس اللجنة هـ)، ؟؟؟؟؟،  
؟؟؟؟؟، وضم أصل عقد إيجار شاطئ ؟؟؟؟؟ من الشركه

والمدعوه / ؟؟؟؟، وسماع أقوال مدير مطعم ؟؟؟؟ .. كما  
طلب المدافع عن المتهم الرابع إخلاء سبيله،  
أو إيداعه إحدى المستشفيات نظراً لحالته الصحية وتطبيق  
المادة ١٠٧ من قانون العقوبات وإستعمال الرأفة.

وعقب ذلك .. تم إنتداب خبير أصوات ومرئيات وتسليمه  
الإسطوانات المدمجة لفحصها، بعد تحليفه اليمين القانوني.

### هذا .. وبسؤال السيد / ؟؟؟؟ .. عضو الرقابة

بأنه عقب بلاغ من الشاكي والذي يفيد طلب أحد أعضاء لجنة حصر الأنشطة التجارية  
داخل ؟؟؟؟ - لمبلغ مليوني جنيه على سبيل الرشوة مقابل التغاضي عن إثبات مخالفات  
؟؟؟؟؟، وقد تم عمل التحريات، ثم أخذ الإذن بنفس التاريخ ؟؟؟؟ من النيابة بالمراقبه  
والتسجيل، وفي يوم ؟؟؟؟ أسفر تنفيذ الإذن عن إحاح المتهم الأول على طلب مبالغ على  
سبيل الرشوة من الشاكي، وتم تحرير محضر إجراءات، وطلب الإذن من النيابة بالضبط بعد  
تجهيز مبلغ مليون جنيه من خزانه هيئه الرقابه (مسلسله ومثبته في المحضر المؤرخ ؟؟؟؟)،  
وبالفعل صدر الإذن، وعلى ضوء إحاح المتهم الأول فى طلب المبالغ الماليه على سبيل الرشوة  
من الشاكي، فإنه في حوالى الواحده صباحاً يوم ؟؟؟؟ تم التقابل فيما بين الشاكي والمتهم  
الأول في محطه بنزين ؟؟؟؟ (بعد تجهيز الشاكي فنياً وإعطائه شطنه زرقاء بها المبلغ  
المالي)، وبالفعل تم التمكن من تسجيل اللقاء، وتم ضبط المتهم الأول (بمعرفة السيد / ؟؟؟؟ -  
عضو الرقابه) حال إستلامه للمبلغ ثم قام بالتوجه إلى حيث تواجد المتهم الرابع الذى أكدت  
التحريات تواجده بكافيتريا "؟؟؟؟؟" في حوالى الثانية صباحاً.

### وأردف قائلاً

بأن تحرياته لم تتوصل إلى ماهيه المخالفات التى زعمها المتهم الأول والتي تلقى  
الرشوه للتغاضى عنها .. وأن الأول قد إختلق المخالفات على خلاف الحقيقه  
لإقناع الشاكي بسداد مبلغ الرشوه، ولمزيد من الضغط عليه .. فقد زعم المتهم الأول  
بأن هذه المخالفات تؤثر على مركز الشركه القانوني وعليه شخصياً كممثل لها وتؤثر  
على سمعه الشركه.

## وأضاف بأن كلاً من

؟؟؟؟؟، ؟؟؟؟؟ .. لا يعلمان عن الواقعة شيء .. وبمواجهته بما  
قرره الشاكي في التسجيلات بأنه عرض الأمر عليها .. قرر  
المائل بأن ذلك كان على سبيل مجاراة المتهم الأول في طلب  
الرشوه.

### وعن دور المتهمان الثانى والثالث

قرر بأنهما كانا مستعدان لإثبات ما يرغبه المتهم الأول عما إذا كان هناك مخالفات من  
عدمه وذلك لمساعدته .. التى كانا يعلمان بها .. دون الدخول في التفاصيل والإتفاقات، كما أن  
تحرياته لم تتوصل عما إذا كانا سيتقاسمان مبلغ الرشوه مع المتهم الأول أم أنهم سيحصلوا على  
حصه فقط !!؟؟ وعن إختفاء أي تسجيل صوتى لهما .. قرر المائل أن ضيق الوقت وإلحاح  
المتهم الأول على طلب الرشوه لم يسمح بإستكمال التسجيلات بشأن هذين المتهمين .. كما  
أنهما كانا يتخذان الحيطة والحذر أثناء إجرائهم مكالماتهم.

### وعن دور المتهم الرابع / ؟؟؟؟؟

قرر المائل (ولأول مره) أن هذا المتهم له اسم شهره / ؟؟؟؟ .. ويعمل محاسب قانونى  
لدى مكتب / ؟؟؟؟، المتعاقد مع شركه الشاكي لمتابعه أعمالها .. والتواجد بها من حين  
لآخر، لا سيما إبان وجود اللجان ال ؟؟؟؟.

### ملحوظه: قرر الضابط المائل بأن

السيد / ؟؟؟؟ - هو المتعاقد مع  
الشركه والمفترض تواجده بها خاصه  
وقتما يتواجد لجان ؟؟؟؟ وهذا يلقى  
بظلال من الشك حول الواقعة، فلماذا  
تواجد المتهم الرابع ولم يتواجد  
المحاسب القانونى الأصلى حيث خلت  
الأوراق مما يبرر ذلك، وتغافلت  
التحريات عن تبريره.

وإستطرد قائلاً .. بأن دور المتهم الرابع هو التوسط بين المتهم الأول والشاكي .. حيث قام

المتهم الرابع بإبلاغ الشاكي برغبة المتهم الأول في مقابلته لتسوية أمر المخالفات ال؟؟؟؟؟  
التي تكشفت للجنة .. ثم توالى الأحداث .. وتمت عدة مقابلات مع الشاكي والمتهم الأول (فقط)  
الذي طلب خلالها المتهم من الشاكي تسليم مبلغ الرشوة للمتهم الرابع إلا أنه رفض، فطلب  
حضوره واقعه التسليم، وعندما ثارت شكوكه حول حديث الشاكي معه صراحه بشأن مبلغ الرشوة  
وأن المتهم الأول يرغب في أن يتم تسليمه مبلغ الرشوة .. فقرر الرابع رفض ذلك تماماً وأبلغ  
الشاكي بذلك صراحه الذي أبلغ المتهم الأول بدوره .. كما قرر الشاكي بأن التعامل يجب أن  
يكون مباشر فيما بينه وبين المتهم الأول دون وسطاء.

وأردف المائل زاعماً بأن أفعال الوساطه المنسوبه للمتهم الرابع تتلخص في توصيل  
الشاكي بالمتهم الأول إبتداءً، وحضور أغلب اللقاءات، وكان على علم بكافه التفاصيل، وكان  
يساعد المتهم الأول في الإمداد بمعلومات حول الشاكي رغم رفضه استلام مبلغ الرشوة.

**هذا وبمواجهه المائل بأن محضر أقوال الشاكي الساعة ١٣ ظهراً  
بينما جاء محضر التحريات محرر الساعة ٢ مساءً في نفس التاريخ  
وعما إن كانت هذه الفتره (ساعتين) كافيه لإجرائه التحريات .. قرر**

بأنها كافيه؟؟ ورغم ذلك فإن ما يثبت بالمحضر هو تاريخ إفتتاحه وليس تاريخ  
الإنتهاء منه وأن تحرياته ظلت قائمه حتى الحاديه عشر مساءً وقت إصدار النيابة العامه  
للإذن (فهل يعقل أن يظل محضر التحريات مفتوحاً منذ الساعة ١٢ ظهراً حتى الحاديه  
عشر مساءً – أحد عشر ساعه!?!).. وإذا فرضنا جدلاً بأن المحضر ظل مفتوحاً فما الذي  
عرض على النيابة العامه؟؟؟ وما هي تواريخ وتوقيتات المعلومات التي توصل إليها هذا  
الضابط بعد الثانيه عشره ظهراً!؟

**وعن دور القوات التي حضرت واقعه**

**ضبط المتهمين الأربعة .. قرر**

بأن دورهم اقتصر على تأمين المأمورية فقط.

**هذا .. وبسؤال المتهم الثالث / ؟؟؟؟؟ .. قرر**

بانكار الإتهام المسند إليه - مقررراً بأنه كان ضمن أعضاء ؟؟؟؟؟ المرشحين للحصر  
الميداني للأعمال والأنشطه التجاريه الواقعه بقريه ؟؟؟؟؟؟ (وكان عدد أعضاء  
اللجنة عشره تقريباً) إلا أنه من تم تكليفهم بالفعل عدد سته وإنضم إليهم سابع .. ومن ثم قاموا

بتقسيم أنفسهم إلى مجموعتين .. كل مجموعته تختص بمنطقة .. وكانت الأموريه محدده بمدته (وفق أمر التكليف الصادر من الإدارة المركزيه) ما بين ٢٠١٧/٧/١٧ حتى ؟؟؟؟ على أن يتم الإنتهاء من حصر وتسجيل الأنشطة الخاضعه للحصر والتسجيل.

### **والمجموعه التي كان من ضمنها هي**

كانت برئاسة السيد / ؟؟؟؟ .. وآخرين .. وفي آخر يومين فقط .. انضم للمجموعه

**الثانيه وأعضاؤها هم:**

- ؟؟؟؟؟

- ؟؟؟؟؟

- ؟؟؟؟؟

وعمل معهم في تسجيل وحصر الأنشطة التي لم يكن من بينها شركة التعمير .. تماماً، وإنتهت الأموريه يوم ؟؟؟؟ ثم في أول يوم عمل ؟؟؟؟ تم إيداع تقاريرهم لدى الإدارة المركزيه .. وتمت الأموريه بذلك .. ولم يكن متبقى سوى المتابعه وهي خاصه بالمحلات المتواجده بالقاهره ولها فروع في ؟؟؟؟ .. وبعد كل ذلك بفترة .. سمع عن طريق شبكه الإنترنت .. أن هناك أحد أعضاء اللجنه تم القبض عليه بتهمه الرشوه، وفي هذه الأثناء كان المدعو / ؟؟؟؟ (المتهم الأول) لا يحضر للعمل، ولدى كتابه الخبر بالحروف (ص . ي . ص) ثاورهم الشك فيه .. حتى تم طلب اللجنه كلها لدى هيئه الرقابه يوم ٢٠١٧/٨/٧ وتمت مناقشتهم ثم أخبروه بأنه ومعهم / ؟؟؟؟ مطلوبان للتحقيق في الإسكندريه ومن ثم حضرا للتحقيق معهما.

### **وأردف قائلاً**

بأن من ضمن أعمال اللجنه شركه ؟؟؟؟ !!؟ وقد بدأوا بها (كل أعضاء اللجنه) وتم مطالبتها بكل العقود المبرمه بين الشركه وبين الجهات والأفراد .. ولكن الشركه لم تقدم أي أوراق .. والمتبع في هذه الحاله أن يتم إثبات الإمتناع في تقرير يرفع للمدير الأعلى وينتهى دورهم إلى هذا الحد.

### **وأردف صراحه**

بأنه لا يجوز الاتصال بالتمول وطلب أي مستندات منه في غير أوقات العمل الرسمي

.. ثم أن الأوراق تسلم إلى لجنة وليس فرد .. والأكثر من ذلك .. أن المتهم الأول (مجرد كاتب) لا يختص بالاتصال بالمولين أو تحضير العقود، وأن التواصل يجب أن يكون من اللجنة وإثبات ذلك في محضر إثبات حاله .. كما لا يجوز للجنة تحصيل أي مبالغ نقديه .. وأن التوريد يتم بمعرفة الممول شخصياً أو بشيكات باسم المصلحة.

### وقرر بعدم صحة أقوال المتهم الأول

**بأنه تقابل مع الشاكي يوم ؟؟؟؟**

لاستلام أوراق لإتمام أعمال اللجنة .. حيث قرر بأن هذا غير صحيح، ذلك أن اللجنة إنتهت أعمالها بتاريخ ؟؟؟؟ وقد تم إثبات إمتناع الشركة عن تقديم الأوراق بالإضافة إلى أن المتهم الأول غير مختص بإحضار الأوراق أو التواصل مع الممولين !!؟

### وإستطرد قائلاً

بعدم صحة ما جاء على لسان الشاكي .. وهو منبت الصله عن الواقع برمتها وأنه أدى عمله بمنتهى الأمانه .. وأكد أن أعمال اللجنة إنتهت منذ ؟؟؟؟.

**هذا .. وبسؤال المتهم الثاني / ؟؟؟؟ .. قرر**

بإنكار الإتهام المنسوب إليه، وأضاف بأنه كان ضمن أعضاء لجنة الحصر، وإنتهت أعمالها يوم ؟؟؟؟ ثم رتل ذات أقوال سابقه .. ونفى صلته بالواقع تماماً.

**هذا .. وبتاريخ ؟؟؟؟ ورد إلى النيابة العامه**

**تقرير خبير الأصوات والمرئيات .. مؤكداً بأن**

١- صوت الشاكي .. مطابق لصوته.

٢- صوت وصوره المتهم الأول .. مطابقه لصوته وصورته.

٣- صوت المتهم الرابع .. مطابق لصوته.

وأن التسجيلات المسموعه والمرئيه سليمه وتسير بصوره طبيعيه ولا يوجد بها تعديلات سواء بالحذف أو بالإضافة.

**هذا .. وبإعاده سؤال السيد / ؟؟؟؟ .. عضو الرقابہ الإداريه ..**

**حول بعض التناقضات التي شابته أقواله .. فقرر**

أن المتهمان الثاني والثالث .. كانا على علم بواقعه الرشوه .. وقد فوضا المتهم

الأول في إنهاء الإتفاق عليها، وإستلام مبلغها ثم القيام بإقتسام هذا المبلغ في وقت لاحق .. ومن ثم فهما لم يتدخلا في الإتفاق على الرشوة ولكنهما كانا سيقتسمان مع المتهم الأول فيما بعد ولكن تحرياته لم تتوصل إلى معرفه حصه كل متهم تحديداً!!!

### لما كان ذلك

وبرغم تهاتر سند الإتهام المائل - ضد المتهم الرابع على الأقل - ورغم جملة ما شابه من أوجه بطلان وقصور لإنعدام وجود ثمة دليل يقيني حيال المتهم الرابع وتهاتر جملة الأدله المقدمه من النيابة العامه ومخالفتها للثابت بالأوراق، فضلاً عن مخالفتها لصحيح القانون الذى لم يتبع ولم يسلك الطريق الذى رسمه في إقامه هذا الاتهام .. إلا أن النيابة العامه غضت الطرف عن جملة ما تقدم وقدمت المتهمين للمحاكمه بناء على تخمينات وظنون وإعتبرات مجردة من الحقيقه ومخالفه لها .. بموجب قرار إحاله معيب يبطل إتصال هيئه المحكمه الموقره بالواقعه ويؤكد براءه المتهم الرابع مما هو مسند إليه، وذلك كله على النحو الذى نتشرف ببيانه تفصيلاً وتأصيلاً في دفاعنا التالي.

### الدفاع

من الوقائع انفة الذكر التي تشرفنا بعرضها علي هيئة المحكمة الموقرة .. يبين بما لا يدع مجالاً للشك أن الواقعة مثلما بدأت بإجراءات موصومة بالبطلان .. فقد افصحت الأوراق علي أن للواقعة صورة أخرى غير الصورة التي حاول أن يرسمها ضابط الواقعة وهو الامر الذي نتشرف بعرضه علي الهيئة الموقرة من خلال أوجه الدفاع التالية :

## الوجه الأول

بطلان كانه إجراءات التحقيق المستهله بها الأوراق والسابقه على صدور موافقه السيد/ وزير الماليه والتي يثبت القدر المتيقن أنها صدرت بتاريخ ؟؟؟؟؟ ومن ثم تبطل كانه الإجراءات السابقه عليها بدءاً من تلقى البلاغ، ثم التحريات المزعومه، ثم إذن النيابة بالمراقبه والتسجيل والتصوير، ثم إجراء التسجيلات، ثم صدور الإذن بالقبض على المتهمين، وأخيراً بطلان القبض على المتهمين .. كما يبطل كل ما يترتب على ذلك من إجراءات لاحقه على موافقه المذكوره.

بدايه .. فقد نصت المادة ٦٥ من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن ؟؟؟؟؟ على أن:

في غير حالات التلبس بالجريمة، لا يجوز اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق في الجرائم التي تقع من موظف المصلحه ممن لهم صفه الضبطيه القضائيه أثناء تأديه عملهم أو بسببه إلا بناء على طلب كتابي من الوزير أو من يفوضه.

وفي جميع الأحوال لا يجوز رفع الدعوى الجنائيه عليهم إلا بعد الحصول على هذا الطلب.

كما كان قانون الضريبه على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ قد نص في مادته رقم ١٣٧ على أن:

لا يجوز رفع الدعوى الجنائيه عن الجرائم المنصوص عليها في

هذا القانون، أو اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق إلا بناء

على طلب كتابي من الوزير.

وفي هذا المقام تواترت أحكام النقض على أن:

" تكون إحاله الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلى النيابة العامه بقرار من وزير الماليه، ولا ترفع الدعوى عنها إلا بطلب منه ..... وإذ كان البين من مطالعه المستند الذى قدمه الشاهد المذكور أنه لا يعدو أن يكون بيان .... ولم يتضمن موافقه وزير الماليه ... فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه، ولما كان هذا الخطأ قد حجب عنه

نظر موضوع الدعوى والأدلة القائمه فيها فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإعاده "

(الطعن رقم ٢٢١٧٢ لسنة ٦٣ ق - جلسه ٢٠٠٢/٣/١٣)

كما قضى بأنه:

إستثناء من أحكام القانون العام، فلا يجوز تحريك ورفع الدعوى

العموميه في الجرائم المنصوص عليها في ..... إلا بناء على



طلب من وزير الماليه أو من ينيبه، وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامه تحريك الدعوى الجنائية، فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم، فإذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التي ناطها القانون به وقع ذلك الإجراء باطلاً بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام، لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعه ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ويتصل بإجراءات التحقيق كافة ما تعلق منها بشخص المتهم كالقبض عليه أو حبسه - أو ما لم يكن منها ماساً بشخصه كسؤال الشهود.

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٦٢ ق - جلسته ٢٥/٩/٢٠٠١)

### لما كان ذلك

وبتطبيق جملة المفاهيم القانونية آنفه البيان على أوراق الإتهام المائل .. يتضح أن كافة إجراءات التحقيق المستهل بها الأوراق قد خلت تماماً من ثمة إشاره أو ذكر للقول بصدور موافقه السيد/ وزير الماليه .. على البدء في تلك الإجراءات .. وهو الأمر الذي يؤكد أن تلك الإجراءات تمت دونما الإذن أو الموافقه بها من الجهة التي أناط القانون بها الأمر بالبدء فيها .. وهو ما يبطل هذه الإجراءات بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام، ويبطل تبعاً لها كافة الإجراءات التاليه عليها.

### ذلك أن الثابت

أنه بتاريخ؟؟؟؟؟ تلقت هيئته الرقابيه الإداريه (الساعه ١٢ ظهراً) بلاغ الشاكى/؟؟؟؟؟ .. حول الواقعه المزعومه محل الإتهام المائل.

### وفي أقل من ساعتين؟؟!!

أعدت هيئته الرقابيه إفتتاح المحضر (الساعه ٢ مساءً) لإثبات تلقيها البلاغ عاليه، والزعم بأنه قد تم إجراء تحريات حول الواقعه المبلغ عنها!! وتم التوصل إلى صحه الواقعه التي من شأنها الزعم بأن المتهم الأول /؟؟؟؟؟ (عضو لجنه حصر الأنشطة التجاريه بمصلحه الضرائب) ومعه عضوين آخران من اللجنه (المتهمان الثاني والثالث) طلبوا من

الشاكى مبلغ مليوني جنيه على سبيل الرشوه للتغاضى عن المخالفات ال ؟؟؟؟؟ الجسيمه (المجهوله حتى الآن) التى شابت أعمال وتعاقدات الشركه التى يمثلها الشاكى (شركه ؟؟؟؟؟) .. ثم الزعم بهتاناً بأن ذلك الطلب المزعوم للرشوه .. كان بوساطه المتهم الرابع.

**هذا .. وبالبناء على تلك التحريات**

**المزعوم إجرائها فقد طلب محررها**

صدور الإذن من الجهات المختصة بمراقبه المتهمين ومراقبه هواتفهم المحموله، وتسجيل المكالمات وتصوير اللقاءات ... وما إلى ذلك ... هذا وبرغم تهاتر سند تلك التحريات وعدم معقوليه إجرائها .. إلا أن النيابة العامه قد أصدرت الإذن بتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة ١١ مساءً بالمراقبه والتسجيل والتصوير.

**هذا .. وبعد ساعات قليله**

**وتحديداً بتاريخ ..... الساعة ٦ مساءً**

تحرر محضر آخر بهيئته الرقابيه الإداريه .. أشير من خلاله إلى أنه نفاذاً للإذن المار ذكره .. فقد تم تسجيل عدده مكالمات .. وتم الزعم (بلا سند) إلى أن تلك المكالمات تشير إلى ارتكاب المتهمين لجريمه الرشوه، وتم طلب الإذن بالقبض عليهم حال أو بعد إستلام مبلغ الرشوه.

**وبالفعل أصدرت النيابة العامه إذنها**

**المؤرخ ؟؟؟؟؟ الساعة ٧,٥٠ مساءً**

بالقبض على المتهمين ..... وبعد بضعه ساعات وفى تمام الساعة ١,٣٠ من صباح يوم ؟؟؟؟؟ (بعد منتصف ليل ؟؟؟؟؟) تم الزعم بالقبض على المتهم الأول، وبعدها ببرهه تم القبض على المتهم الرابع من مكان آخر و .....

**لما كان ذلك**

وباستقراء أوراق كافه الإجراءات آنفه الذكر والتي أفردت هيئته الرقابيه الإداريه .. لكل إجراء محضر مستقل، كما جاءت أدونات النيابة العامه .. بمحاضر مستقلة .. ومن خلال جمله هذه

الأوراق .. لم يشار من قريب أو بعيد إلى صدور

## موافقه السيد/ وزير الماليه على البدء في تلك الإجراءات

التي لم يتم ثمة ذكر لها إلا بتاريخ ؟؟؟؟ أمام النيابة العامه .. التي أفرغت كافة المحاضر السابق تحريرها من الإجراءات السابقه بدءاً من البلاغ، ومروراً بمحضر التحريات المزعوم، ومروراً بإذن النيابة بالتسجيل والمراقبه والتصوير، ثم محضر تنفيذ هذا الإذن وتفريغ بعض المكالمات، ثم الإذن الصادر من النيابة بالقبض على المتهمين .. وصولاً إلى محضر القبض على المتهمين.

هذا .. وعقب إثبات النيابة العامه بجملة

ما تقدم أشارت (حسب تسلسل الأحداث والأوراق)

إلى الموافقه الصادره من وزير الماليه

التي لم تظهر لها إشارات أو علامات .. إلا بتاريخ ؟؟؟؟ .. وهو الأمر الذي يجعلنا نقرر وبحق بأن القدر المتيقن من الأوراق أن هذه الموافقه المزعومه لم تصدر إلا بتاريخ ؟؟؟؟ وهذا بلا شك يبطل جملة الإجراءات السابقه على هذا التاريخ .. بما يهدم الإتهام المائل من أساسه.

وهذا .. ليس من قبيل التخمين بل أنه أمر

مؤكد يقيناً من خلال الأدلة الآتية

### الدليل الأول:

أن تلك الموافقه المزعومه .. قد خلت من تاريخ إصدارها .. ذلك أن الثابت أن هيئة الرقابه الإداريه حررت كتاب نسب له تاريخ ؟؟؟؟ موجه إلى السيد/ وزير الماليه .. بما يفيد ورود معلومات عن الواقعه الرائنه التي وصفت خطأ بهذا الكتاب بالزعم بأن الرشوه مطلوبه ممن تدعى (؟؟؟؟؟ !!!) ومن ثم طلبت الموافقه على إتخاذ النيابة العامه الإجراءات القانونيه حيال ذلك

ثم تم تذييل هذا الكتاب بلفظ "أوافق"

ثم توقيع منسوب صدوره للسيد/ وزير الماليه

إلا أن الثابت أن هذه الموافقه المزعومه صدرها من السيد الوزير .. غير مؤرخه .. ولا يوجد بالأوراق ثمة دليل على صدورهما قبل ؟؟؟؟ وهو التاريخ الوحيد اليقيني والثابت حال تفريغ النيابة العامه لمضمون محاضر جمع الإستدلال وأذونات النيابة العامه السابقه على هذا

التاريخ حيث أن النيابة - ترتيباً للأوراق وتسلسلها - بعدما أثبتت جملة ما تقدم .. ثم أثبتت هذه الموافقة المزعومة مما يؤكد أن القدر اليقيني أنها صدرت في هذا التاريخ .؟؟؟؟؟

### ولا ينال من ذلك

محاولة النيابة العامة إسباغ المشروع على الإجراءات بالقول بأن الموافقة مؤرخة ؟؟؟؟؟ حيث أنه قد فاتها .. أن هذا التاريخ هو تاريخ تحرير الكتاب من ؟؟؟؟؟ .. وليس تاريخ الموافقة (التي لم يثبت لها تاريخ محدد) والسؤال هنا .. هل هذا الأمر متعمد لمحاولة تصحيح ما شاب الإجراءات السابقة من بطلان مطلق ؟!!!!

### الدليل الثاني:

إنه بإستقراء المحضر المستهله به الأوراق والمؤرخ ؟؟؟؟؟ الساعة ١٢ ظهراً (وهو محضر تلقى البلاغ) يتضح وبجلاء تام أنه قد خلا تماماً .. من ثمة إشاره إلى رفع الأمر إلى السيد/وزير المالية لإستصدار موافقته الموقوف عليها كافة الإجراءات.

### ليس هذا فحسب .. بل أن المحضر الثاني

#### المؤرخ ؟؟؟؟؟ الساعة ٢ مساءً

المسمى بمحضر التحريات .. يتضح كذلك أنه في ختامه قد أشار إلى رفع الأمر إلى النيابة العامة لإصدار الإذن بالمراقبه والتسجيل والتصوير .. ولم يشر من قريب أو بعيد إلى رفع الأمر إلى السيد/ وزير المالية لإستصدار موافقته على هذه الإجراءات قبل إتمامها.

### وهذا رغم أن الثابت

أن الكتاب المرسل إلى السيد الوزير والمزيل بموافقته .. قد أرسل إليه إبتداءً من ؟؟؟؟؟ .. الأمر الذي لم تثبته تماماً في محاضرها أنه الذكر وكان يجب عليها ذلك .. لو كانت الإجراءات صحيحة.

### الدليل الثالث:

والأكثر من ذلك .. فإنه بمطالعه الإذن الصادر من النيابة العامة بتاريخ ؟؟؟؟؟ الساعة ١١ مساءً بالتنصيح بالمراقبه والتسجيل والتصوير .. والموقوف صدوره يقيناً وقانوناً - على وجود موافقة السيد/ وزير المالية .. المذكوره.

## يتضح أن مصدر الإذن قرر فقط بالآتي

" ..... وحيث أن ما ورد بمحضر التحريات يشكل جريمة  
حاله وقائمه وموئمه قانوناً وتستلزم البدء في إجراءات ضبطها،  
وحيث أننا نطمئن لجديده تلك التحريات بالقدر الذي يخول لنا  
إصدار مثل هذا الإذن ..... "

ومن خلال هذه العبارات (وجمله المسطر بالإذن المتقدم ذكره) يتضح إنها لم تورد  
ثمة ذكر إلى أن قرارها وإذنها المائل

## موقوف على موافقه السيد/ وزير الماليه

واكتفت بالقول أن إطمئنانها لجديده التحريات المزعومه يخولها الحق في إصدار الإذن ..  
والتفتت تماماً عن أن موافقه وزير الماليه هي الشرط الأهم والمتعلق بالنظام العام الذي يجب  
البحث عن إنعقاده قبل إصدار ذلك الإذن.

## وقد تكرر هذا الأمر حال إصدار النيابة

### الإذن المؤرخ ؟؟؟؟ الساعة ٧,٥٠ مساءً

بالقبض على المتهمين حال أو بعد إستلام مبلغ الرشوه .. حيث أنها أصدرت ذلك  
الإذن أيضاً دونما التأكد من صدور الموافقه من وزير الماليه .. والتي يجب أن يتوقف  
عليها إصدار الإذن المشار إليه.

## ومما تقدم جميعه يتضح

أنه حال إصدار النيابة العامه للإذنين آنفي الذكر لم تكن موافقه  
السيد/ وزير الماليه .. قد صدرت .. فلو كانت موجوده لحرص  
السيد/ وكيل النائب العام .. على إثباتها على نحو واضح وصريح.

## الدليل الرابع:

إستحاله تصور أن تكون موافقه السيد الوزير قد صدرت بتاريخ ؟؟؟؟  
كما أوردت ذلك النيابة العامه (ص ١٢ / ٣٩ وما بعدها) وذلك بالآتي:

١- أنه ثمة تلاحق زمني رهيب في الإجراءات  
يستحيل معه أن يتخللها إستصدار الموافقه

أنفه الذكر .. حيث أن ؟؟؟؟؟ قد تلقت البلاغ  
الساعة ١٢ ظهر يوم ؟؟؟؟؟، ثم زعمت بأنها  
أجرت تحرياتها حول الواقعة المبلغ عنها  
وحررت محضراً مكتيباً بذلك الساعة ٢ مساءً  
(أي بعد أقل من ساعتين) ثم توجهت إلى  
النيابة العامة لإستصدار الإذن (وفى ذات  
التوقيت كانت التحريات مستمره حسبما زعم  
السيد/ ؟؟؟؟؟ في أقواله أمام النيابة) ثم  
أصدرت النيابة إذنها بالمراقبه والتسجيل  
والتصوير الساعة ١١ مساءً في ذات اليوم  
والذى لم يشر من قريب أو بعيد إلى وجود ثمة  
موافقه من وزير الماليه.

### فالسؤال هنا

أين ومتى وكيف تكون الموافقه المزعومه  
قد صدرت في ذات اليوم وقبل صدور  
الإذن الساعة ١١ مساءً وذلك في ظل هذا  
التلاحق الزمنى الغير طبيعى والغير مبرر  
الذى سارت به الأوراق في هذا الإتهام !!!?  
٢- ومن دلائل إستحاله تصور صدور الموافقه  
المزعومه في ذات اليوم ؟؟؟؟؟ وقبل صدور  
أول إذن الساعة ١١ مساءً .. أن الهيئه  
الطالبه للموافقه كائنه بمحافظه الأسكندريه،  
ومكتب السيد الوزير .. كائن بالقاهره .. الأمر  
الذى يتطلب التوجه من الأسكندريه إلى القاهره  
ثم العوده مباشره ما يزيد على سته ساعات ؟؟  
فما الحال لو تم الأخذ في الاعتبار الوقت

المستغرق في تلقى البلاغ؟ ثم الوقت  
المستغرق في التحريات المزعومه؟ ثم الوقت  
المستغرق في العثور على معالي الوزير ..  
فلا يعقل أن يكون سيادته جالساً في مكتبه  
منتظراً ذلك المندوب الآتي من الإسكندريه ....  
!!!??

### **لعل ما تقدم**

يؤكد استحاله تصور إصدار الموافقه  
المذكوره في ذات يوم البلاغ  
وقبل إصدار أول إذن من النيابة الساعه  
١١ مساء يوم ؟؟؟؟؟ وإلا كانت النيابة قد  
أثبتت وجود تلك الموافقه إذا وجدت.

أما وأنه قد ثبت يقيناً من جمله ما تقدم إستحاله تصور صدور  
الموافقه قبل إثبات أي من إجراءات القضية المائله .. هذا علاوه  
عن الشك في صحه الموافقه الغير ممهوره بأي أختام من هيئته  
الرقابه بالأسكندريه قبل توجيهها للسيد الوزير .. كما خلت من أي  
أختام بعد توقيع السيد الوزير (بفرض صحته) .. مما يلقي عليها  
بظلال من الشك والريبه في وجود تلك الموافقه برمتها.

### **ولا يقدر في ذلك**

**أن الأصل في الإجراءات أنها روعيت، حيث أن ذلك مشروط أن  
يكون له صدى في الأوراق وتعدل عليه الظروف والملابسات  
المحيطة بالواقع.**

(الطعن رقم ٣١٤٧٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠٥/١٢/٧)

## لما كان ذلك

ومن خلال جملة الدلائل والحقائق آنفه البيان يتضح وبحق بطلان كافة الإجراءات التي أتخذت قبل صدور موافقه السيد الوزير .. التي ثبت أن القدر المتيقن أنها صدرت بتاريخ؟؟؟؟؟ مما يبطل ما قبلها من إجراءات، وتأسيساً على أن ما بنى على الباطل فهو باطل .. فإنه يبطل كافة الإجراءات التالية عليها .. ويكون الإتهام المائل قائم بلا سند بحق للمتهم المائل طلب البراءة منه.

### الوجه الثاني

**بطلان الدليل المستمد من التحريات المزعوم إجرائها والمتخذة سندا للإجراءات التالية عليها، وذلك لعدم ثبوت أي جديده لهذه التحريات وأنها مجرد ترديد لمزاعم وأباطيل الشاكي وعجزت عن تقديم ثمة دليل كافي على صحة هذا الاتهام المسند بهتاناً للمتهم الرابع مما يجعلها لا تعدو أن تكون مجرد رأي لجريها لا يصلح أن تكون سندا وحيدا لأي إجراء مترتب عليها.**

### حيث أن المستقر عليه في قضاء النقض أن:

" ولئن كان لمحكمة الموضوع أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة، إلا أنها لا تصلح وحدها أن تكون دليلاً بذاته أو قرينة بعينها على الواقعة المراد إثباتها، وكان الحكم قد إتخذ من التحريات دليلاً وحيداً على ثبوت التهمة في حق الطاعنين، فإنه يكون فضلاً عن فساده في الاستدلال قاصراً في بيانه ".  
(الطعن رقم ٢٢٧٨١ لسنة ٨٤ ق - جلسته ٢٠١٥/٥/٩)

### كما قضى بأن:

" لما كان الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة مادام أنها كانت ؟؟؟؟؟؟ على بساط البحث إلا أنها لا تصلح لأن تكون قرينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في التدليل على ثبوت الجريمة في حق الطاعن على تحريات الشرطة دون أن تكون معززة بأدلة أخرى، فإن الحكم يكون قد بنى على عقيدة حصلها من رأي محرر محضر التحري من تحريه لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها وهو يعيبه بالقصور والفساد في الاستدلال ".  
(الطعن رقم ٦٥٠٥ لسنة ٤ ق - جلسته ٢٠١٤/١/٢٦)



## وقضى كذلك بأن:

" التحريات لا تصلح بمفردها أن تكون دليلاً كافياً بذاته إذ هي لا تعدو أن تكون مجرد رأي لصاحبها يخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلى أن يعرف مصدرها بالتحديد، وحتى يتحقق القاضى بنفسه من هذا المصدر يستطيع أن يسطر رقابته على الدليل ويقدر قيمته القانونية في الإثبات.

(الطعن رقم ١٠٣٢٣ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠٦/٤/١٩)

### **لما كان ذلك**

وبتطبيق جملة المفاهيم القانونيه والقضائيه آنفه البيان على أوراق وواقعات الإتهام المائل يتضح أن هيئه الرقابه الإداريه تلقت بلاغاً من الشاكى إحتوى على عده وقائع غايه في الأهميه والخطورة .. أولها: أن المتهمين من الأول حتى الثالث هم من موظفي؟؟؟؟ بالقاهره .. وضمن أعضاء لجنه حصر الأنشطة التجاريه الخاضعه؟؟؟؟، وثانيها: أنهم مختصون بتحرير المخالفات ال؟؟؟؟ وفحصها إذا وجدت، وثالثها: أنهم طلبوا منه مبلغ مليوني جنيه على سبيل الرشوه للتغاضى عن مخالفات؟؟؟؟ جسيمه (مجهوله ماهيتها حتى الآن)، ورابعها: أن ذلك الطلب تم بوساطه المتهم الرابع!!؟

### **ومن ثم .. وبعد تلقى هذا البلاغ**

**كان على الهيئه إجراء تحريات مستفيضه حول مدى صحه هذه المزاعم الأربعه**

**التي رتلها الشاكى بلا سند ومن الظاهر الجلى أن تلك العناصر محل البلاغ**

**يستغرق التحرى عنها عده أيام إن لم يكن أكثر من ذلك**

إلا أن الأوراق تفاجئنا بمحضر "سمى" تحريات تم تحريره بعد أقل من ساعتين من تلقى البلاغ المذكور وتم تسطيره بمعرفه السيد /؟؟؟؟؟ .. عضو الهيئه .. مرتلاً من خلاله ذات مزاعم وأباطيل الشاكى .. مذيلاً هذه المزاعم .. بعبارة مبهمه وغامضه ..  
نصها كالتالي:

"حيث أسفرت التحريات عن صحه البلاغ"

**ثم إسترسل ببعض البيانات الورقيه المستقاه من أوراق الشركه التى يمثلها**

**الشاكى .. ثم بعض أرقام الهواتف المقال بأنها مستخدمه من المتهمين في الإتفاق على موعد ومكان وكيفيه تسليم مبلغ الرشوه.**

## ولا شك في أن جملة ما سطره عضو الهيئه

### في محضره ما هي إلا معلومات إستقاها من الشاكى

دونما أن يكلف نفسه عناء البحث والفحص والتحرى الجدى والمثمر .. ولعل خير دليل على ذلك أنه زعم بأن المتهمين الثلاثة الأوائل تابعون لإداره المكافحه مثلما زعم الشاكى .. هذا على خلاف الحقيقه مما يؤكد عدم التحرى وأنه فقط اكتفى ببعض العبارات العامه والمجمله وعجز عن تقديم دليل واحد على مدى صحه هذا الإتهام .. وهو ما يعيب محضره المسمى بالتحريات .. بالعيوب الآتية:

### العيب الأول:

أن محرر المحضر لم يتحرى عن أهم وأول معلومه أدلى بها الشاكى .. وهى أن المتهمين الثلاثة الأوائل .. موظفين بـ؟؟؟؟؟ - بالقاهره - وأنهم أعضاء لجنه حصر الأنشطة التجاريه الخاضعه لـ؟؟؟؟؟ .. حيث لو كان قد بحث وتحرى عن ذلك لتبين الآتى:

- أن الوقوف على معلومه أن المتهمين من الأول حتى الثالث موظفين بـ؟؟؟؟؟ بالقاهره .. يتطلب على الأقل يوماً كاملاً يخوله الإنتقال إلى مقر عملهم بالقاهره (والذى سطره شفاهه في محضره) حتى يتأكد من أنهم بالفعل موظفون عموم من عدمه.
- أنه لو كان فعل ذلك .. لتبين له أن المتهم الأول الذى يتزعم ثلاثتهم ويتحدث إلى الشاكى ويطلب مبلغ الرشوه مهدداً إياه بمخالفات وهميه لا وجود لها (بفرض صحه ذلك كله) هو مجرد كاتب وخدمات معاونه

في اللجنه، بما يستحيل تصور أن يقوم بهذا الدور الذي زعمه الشاكي.

• أنه لو كان قد تحرى .. لتبين أن هذه اللجنه قد أنهت أعمالها لدى الساحل الشمالى ومدينة ؟؟؟؟؟ و؟؟؟؟؟ منذ تاريخ ؟؟؟؟؟ و غادرت هذه المدينة برمتها .. وعادت إلى مقر عملها بالقاهره .. متقدمين بتقارير عن نتائج أعمالهم.

• أنه لو كان قد تحرى .. لتبين له أن اللجنه قد طالبت الشركه (التي يمثلها الشاكي) مراراً وتكراراً بتقديم عقود الأنشطة التجاريه وإيجارات الشواطئ والكافيهات وغيرها وذلك لممارسه عملها في الحصر .. ورغم تعدد هذه المطالبات إلا إنها امتنعت عن ذلك متعمده - خشيه شيء ما - وهو ما اضطر اللجنه نحو كتابه ذلك وإثباته في التقرير المقدم منهم إلى رؤسائهم بمجرد عودتهم إلى عملهم وقبل البلاغ محل الإتهام المائل.

وهذا كله يدل يقيناً أن محرر التحريات المزعوم لم يقم بثمه تحريات صحيحه وجديه يمكن الإطمئنان إليها .. وإنما ظل قابلاً في مكتبه يحرر في الأوراق ثم يزعم بأنها نتاج تحريات !!!

**العيب الثاني:**

أن محرر الحضر لم يتحرى عن ثاني أهم معلومه قرر بها الشاكي، وهي أن المتهمين

**الثلاثة الأوائل هددوه بتحريض مخالفات ؟؟؟؟ ضده وأن مبلغ الرشوة المزعوم مقابل التغاضي عن تلك المخالفات حيث لو كان قد فحص وتحري لتأكد من أن:**

• هذه اللجنة برمتها لا تختص بفحص أي أعمال أو مخالفات أو تجاوزات ؟؟؟؟ .. حيث أنها مكلفه فقط بحصر الأنشطة التجارية الخاضعة لقانون ؟؟؟؟ .. فقط .. والحصر يعني التعداد دون بيان مخالفات من عدمه .. فكل دور اللجنة ينحصر في إعداد تقرير بأنها وجدت لدى الشركة أنشطة تجارية عبارته عن ..، ..، ..، .. تخضع لقانون ؟؟؟؟، ويجب أن يتم تسجيلها .. ومن ثم فلا يجوز الفحص أو التقصي عن المخالفات كما زعم الشاكي.

• أنه لو قام بالبحث والتحري .. لتأكد أن اللجنة المذكورة قد رفعت تقريرها إلى المختصين بمجرد إنهاء أعمالها في ؟؟؟؟ بما مؤداه إمتناع الشركة عن تقديم المستندات والعقود المطلوبه والتي تثبت الأنشطة التجارية التي تقوم بها الشركة ويجب تسجيلها وفقاً لقانون ؟؟؟؟ .. فكيف يتم

**ذلك وهم يطلبون رشوة ؟؟؟!!!**

ومن ثم يتضح مما تقدم .. أن محرر المحضر لم يقم بثمة تحريات جديده .. حيث لو كان قد فعل لتأكد له إستحاله تصور أن يكون المتهمين الثلاثة الأوائل في إمكانهم تحريك أو تحرير أي مخالفات ضد الشاكي .. مما يؤكد بأن للواقعه صورته مغايره لما مسطر بالأوراق.

### العيب الثالث:

أنه مثلما جاءت عباره المخالفات ال ؟؟؟؟؟ الجسيمه (التي قرر الشاكي بها) مبهمه وغامضه.. جاءت كذلك بذات الوصف بمحضر التحريات المزعوم .. والذي خلا من بيان ماهيه هذه المخالفات وتحديداً، عما إذا كانت تخص الشاكي أم المدعوه / ؟؟؟؟؟، أم المدعو / ؟؟؟؟؟.

تأكيداً على أن أساس هذا الإتهام واهي وواهن .. وإثباتاً لعدم جديده التحريات .. يتجلى ظاهراً أنه منذ فجر هذا الإتهام وحتى تاريخه .. لم تتضح ماهيه المخالفات ال ؟؟؟؟؟ الجسيمه التي هدد بها المتهمون الشاكي لإقناعه بأداء مبلغ الرشوه (المزعوم) وهو من أهم ما عجزت عن بيانه التحريات المقال بإجرائها .. وهو ما يثير الشك في الشاكي .. فهل يمكن تهديد شخص بشئ لم يرتكبه .. أم أنه يعلم أن ثمة مخالفات فعلاً وخشي إفتضاها لذلك قدم البلاغ المائل !!؟ وهذا عين ما عجزت التحريات عن الفصل فيه وشاطرت الشاكي في ذات المزاعم الغير قائمه على سند أو دليل.

### العيب الرابع:

إنسقت التحريات وراء مزاعم الشاكي في القول بأن طلب الرشوه المزعوم .. قد تم بوساطه المتهم الرابع .. الذي ثبت بإقرار الشاكي ذاته .. إنقطاع صلته بالواقعه ورفضه التدخل فيها ومحاولاته المستمره في التصدي إلى إصرار الشاكي والمتهم الأول إقامه فيها ومحاولة إفهام الشاكي بأنه ليس لدى الشركه مخالفات ؟؟؟؟؟ بما مؤداه حثه على رفض طلب الرشوه (بفرض صحته) وإبعاده عن هذا الشأن وهو ما ينفي عنه قطعاً القول بالوساطه أو غيرها.

في سياق متصل مع جمله العيوب آنفه الذكر .. فقد عاب محضر التحريات العجز عن إقامه ثمه دليل على وجود ثمه دور للمتهم الرابع .. الذي بحكم عمله كمحاسب قانوني .. كان يصاحب اللجنه (المتهمين الثلاثة الأوائل) إبان القيام بأعمالها .. وقد حمله أحد أعضائها رساله "مبهمه وغامضه" مؤداها أنه اكتشف بعض المخالفات ويريد مقابله الشاكي بصفته ممثلاً للشركه وذلك لتسويه هذه المخالفات.

## فما كان من المتهم الرابع

إلا أن أبلغ الرسالة إلى الشاكي بذات صفاتها من إبهام وعدم وضوح .. ثم إنعدم أي دور لاحق لهذا المتهم .. حيث توجه المتهم الأول إلى الشاكي وتحدثا سوياً في شئ لا يعرفه المتهم الرابع ولم يتدخل لمعرفته.

## بل أن الشاكي نفسه هو من حاول

### إدخاله وإقحامه في الموضوع

وهو ما رفضه المتهم الرابع .. وأصر على ذلك وحاول إفهام الشاكي بأن الشركه ليس لديها ثمة مخالقات ؟؟؟؟؟ .. مما مؤداه حثه على رفض طلب الرشوه المقال بأن المتهم الأول طلبها منه.

### ورغم ذلك جميعه

تأتى التحريات - بلا سند أو دليل - منساقه وراء مزاعم الشاكي .. عاجزه عن الإثبات بثمه ما يعضد الادعاء في حق المتهم الرابع، وهذا دليل جازم على أن هذه التحريات معيبه وقاصره ومفتقره إلى الجديه.

### العيب الخامس :

زعم محرر محضر التحريات أنه إستقى معلوماته التي وصفها بالمخالفه للحقيقه بأنها تحريات من مصادره السريه .. مخالفاً بذلك الثابت من الأوراق أن الواقعه إنحصرت فيما بين المتهم الأول والشاكي والمتهم الرابع الذي تم إقحامه في الأمر رغماً عنه.

فمن يكون هذا المصدر السرى الذي يخترق الأبواب المغلقه ويكون لديه معلومات عن تلك الواقعه التي تكون دائماً في أعلى درجات السريه .. لا سيما وأنه قد تم وصف المتهمين (فيما بعد) بمنتهى الحيطة والحذر .. فكيف يستقيم ذلك مع القول بأنه تحرى عن طريق مصادره السريه !!!

### فالحقيقه بلا شك

لا مصادر سريه ولا غير ذلك .. وإنما إستمد محرر المحضر جمله ما سطره من الشاكي

ذاته دون عناء البحث والتحري، مما يوصم هذه التحريات بالمكتبيه وانعدام الجديه.

#### العيب السادس:

هذا .. وعلى الفرض الجدلي بصره أن هناك مصادر سريه إعتمد عليها محرر المحضر ..  
فما هو الدليل على أن تلك المصادر المزعومه لا تحمل كرهاً أو ضغينه لأي من  
المتهمين؟؟!! حتى يمكن الإطمئنان إليهم والتعويل على ما قرروا به.

#### العيب السابع:

أقر محرر المحضر أن تحرياته عجزت عن التوصل إلى ماهيه الإتفاق المزعوم وجوده بين  
المتهمين الثلاثة الأوائل في إقتسام مبلغ الرشوه المزعوم.

في محاوله من محرر المحضر أن يوارى سوءة تحرياته .. فقد قرر شفاهه أن هناك  
إتفاق فيما بين المتهمين الثلاثة الأوائل على إرتكاب الواقعة .. وأن المتهمان الثانى  
والثالث .. فوضا الأول في إبرام الإتفاق مع الشاكى، وفي تحديد قيمه المبلغ، وكيفيه  
إستلامه، بل وفى إستلامه أيضاً!!

#### وهذا دونما بيان لدور هذين المتهمين

#### وما سيؤدونه في مقابل مبلغ الرشوه

وبعد عجزه عن بيان ما تقدم .. قرر بأن تحرياته لم تتوصل إلى ماهيه الإتفاق حول  
كيفيه قسمه المبلغ على المتهمين الثلاثة؟؟!!! وذلك حتى لا يكشف عوره ما سبق وزعمه  
من تفويض كامل من المتهمين الثانى والثالث للأول .. فإذا كان سيقوم بكل شئ فما  
الداعى لقسمه المبلغ مع سالفى الذكر .. وبذلك يكون قد ثبت يقيناً إنعدام الجديه في  
التحريات المزعومه.

#### العيب الثامن:

هذا .. وإستمراراً في محاولات السيد/ محرر محضر التحريات ليوارى عيوب تحرياته ..  
فقد لجأ إلى مخالفه الدستور والقانون والتعدى على حرمة الحياه الخاصه للمتهمين  
وقام بمراقبه هواتفهم قبل إستصدار إدناً قانونياً بذلك من الجهات المختصه وهو ما  
يبطل إجراءاته ومحضره.

ففي ختام محضره أورد محرره أن تحرياته المزعومه قد أكدت بأن ثمة لقاءات تجري ومحادثات تتم بين أطراف الواقعة للإتفاق على موعد ومكان وكيفية تسليم مبلغ الرشوة .. وحدد رقم الهواتف التي يستعملها الشاكي والمتهمون بالاسم والرقم.

### والسؤال هذا ... كيف توصل إلى ذلك؟؟

فإن القول باستخدام الهواتف في إجراء المحادثات للإتصالات وخلافه .. هو أمر طبيعي وعام .. أما وأن يتم تحديد الموضوعات التي يتحدث فيها المتهمون من القول بالإتفاق على ميعاد، ومكان، وكيفية تسليم مبلغ الرشوة .. وكذلك القيام بتحديد أرقام الهواتف الخاصة بكل طرف في هذه الواقعة.

### ينم عن إختراق محرر المحضر للقانون

### والتعدى على حرمة الحياه الخاصه للمتهمين

بإجراء مراقبه غير مشروعه لهواتفهم دون علمهم ودون صدور إذن من الجهات المختصة بذلك .. ومن هنا إستطاع تحديد الموضوعات التي يتحدثون فيها (بفرض صحه ذلك) وتحديد أرقام هواتفهم .. وكذا التأكيد على أن إجراء المراقبه والتسجيل سيكون من شأنه الكشف عن جريمه.

### ومما تقدم يضحى ظاهراً

أن السيد/ محرر المحضر التحريات لجأ إلى مخالفه الدستور والقانون وذلك لإسباغ مشروعيه غير صحيحه على تحرياته .. وهو الأمر الذي يتضافر مع جمله العيوب آنفه الذكر في إثبات عدم جديده هذه التحريات وبطلان أي دليل قد يستمد منها، وعدم جواز إتخاذها سنداً لأي إجراء آخر ترتب عليها .. وهو ما يجعل هذا الإتهام قائم بلا سند ولا دليل بما يستوجب القضاء ببراءه المتهم المائل منه.



### الوجه الثالث

بطلان الإذن الصادر عن النيابة العامة بتاريخ ؟؟؟؟ الساعة ١١ مساءً والمتضمن الإذن بالمراقبه وتسجيل المكالمات الهاتفية وتصوير اللقاءات .. بما يبطل ببطلانه كانه الإجراءات التي أتخذت بناءً عليه .. وذلك كله للأسباب الآتية:

### السبب الأول

صدر الإذن من غير مختص دستورياً وقانوناً بإصداره حيث إشتراط الدستور صدوره بأمر قضائي مسبب، كما أوجب القانون صدوره من **القاضي الجزئي**، وحيث صدر الإذن بالمراقبه والتسجيل والتصوير في الإتهام المائل من سلطه التحقيق (النيابه العامه) الأمر الذي يعد إفتتاً على الحريه الشخصيه وما أحاطها به المشرع من سياج حمايه، وهو ما يبطل هذا الإذن

**بدايه .. فقد نصت ماده ٥٧ من الدستور المصري على ان:**

" للحياه الخاصه حرمة، وهي مصونه لا تمس، وللمراسلات البريديه والبرقيه الإلكترونيه، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفوله، ولا تجوز مصادرتها، أو الإطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمده محدده، وفي الأحوال التي يبينها القانون، كما تلتزم الدوله بحمايه حق المواطنين في إستخدام وسائل الاتصال العامه بكافه أشكالها، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها بشكل تعسفي، وينظم القانون ذلك.

**ونفاذاً لذلك فقد نصت ماده ٩٥ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية على أن:**

لرئيس المحكمه الإبتدائية المختصه في حاله قيام دلائل قويه على أن مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٦٦ مكرراً، ٣٠٨ مكرراً من قانون العقوبات قد إستعان في إرتكابها بجهاز تليفوني معين الأمر بناءً على تقرير مدير عام مصلحه التلغرافات والتليفونات وشكوى المجنى عليه في الجريمة المذكوره بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابه للمده التي يحددها.

## **وفي ذات السياق نصت المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن:**

لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم ..... ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البريد جميع البرقيات، وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية، وأن تقوم بتسجيل لمحادثات جرت في مكان خاص، متى كان لذلك فائده في ظهور الحقيقه في جنايه أو في جنحه معاقب عليها بالحبس لمدته تزيد على ثلاثه أشهر.

ويشترط لإتخاذ أي إجراء من الإجراءات السابقه الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاضي الجزئي بعد إطلاعه على الأوراق.

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الإطلاع أو المراقبه لمدته لا تزيد على ثلاثين يوماً ويجوز للقاضي الجزئي أن يجدد هذا الأمر مده أو مدد أخري مماثله ..... إلخ.

### **هذا .. ومن خلال النصين سالف الذكر**

### **يتضح أن الدستور والقانون أجمعا على وجوب صدور**

### **الأمر بالمراقبه والتسجيل والتصوير من القاضي الجزئي وأن يكون مسبباً**

وحيث نص القانون على تعيين الإختصاص بإصدار هذا الأمر وحصره في القاضي الجزئي، فلا يجوز أن يباشر هذا العمل أي شخص غيره، فلا يجوز القياس والاجتهاد والتوسع في الإختصاص مع صراحه النص.

### **كما أن القول بأن لعضو النيابة بدرجة**

### **رئيس اختصاصات قاضي التحقيق (وفقاً للماده ٢٠٦ مكرراً)**

لا ينال من الاختصاص الحصري للقاضي الجزئي في إصدار الأمر المسبب بالمراقبه والتسجيل والتصوير .. ذلك أن "القاضي الجزئي" في تعريف القانون وفي الاختصاصات والمهام المكلف بها يختلف كلياً عن "قاضي التحقيق" .. ذلك أن القاضي الجزئي مكلف بأعمال قضائيه وإصدار أحكام في إحدى دوائر المحكمه المعين بها ومكلف بحكم القانون بإصدار أوامر المراقبه والتسجيل والتصوير .. أما السيد/ قاضي التحقيق .. فهو يعين من قبل رئيس المحكمه الإبتدائيه وينتدب للتحقيق في جنايه معينه أو جنحه .. وذلك بناء على طلب النيابة العامه (وفقاً للماده ٦٤ من قانون الإجراءات الجنائيه).

## ومن ثم يتضح

أن الفرق شاسع بين القاضي الجزئي .. الذي يوزع عليه أعمال قضائية ودوائر معنيه يحكم ويفصل في القضايا المعروضة عليها .. وذلك بقرار من الجمعية العمومية للساده القضاة .. وهو المكلف بالقانون .. بإصدار الأمر المسبب بالمراقبه والتسجيل والتصوير.

## أما قاضي التحقيق

فبناء على طلب النيابة العامه يتم إنتدابه من السيد/ رئيس المحكمه الإبتدائيه للتحقيق في قضيه معينه بالذات .. وبالتالي لا يمكن القول بأن القاضي الجزئي هو ذاته قاضي التحقيق أو العكس .. ولا يمكن القول بأن عضو النيابة العامه بدرجه رئيس يحل محل "القاضي الجزئي" في إختصاصاته فهذا أمر مستحيل .. فالنيابه مختصه بتجهيز الدعوى وتحقيقها ثم رفعها للقاضي الجزئي ليفصل فيها .. أما السيد/ قاضي التحقيق .. فيجوز القول بأن يحل محله رئيس النيابة .. ذلك أن إنتداب قاضي التحقيق يكون لطلب من النيابة إذا رأت ذلك .. مما يمكن القول بأنها لم ترد الإنتداب طالما وجدت رئيساً للنيابه يمكن أن يحل محل قاضي التحقيق.

## لما كان ذلك

### ولعل خير دليل على اختلاف القاضي الجزئي

عن قاضي التحقيق .. ما نصت عليه ماده ٧٢ إجراءات جنائية بأن

" يكون لقاضي التحقيق ما للمحكمه من الاختصاصات فيما يتعلق

بنظام الجلسة، ويجوز الطعن في الأحكام التي يصدرها وفقاً لما

هو مقرر للطعن في الأحكام الصادره من القاضي الجزئي".

ومن خلال هذا النص يتضح جلياً أن ثمة اختلافاً ظاهراً ما بين السيد/ قاضي التحقيق، والسيد/ القاضي الجزئي .. فلكل منهما إختصاصاته وسلطاته وطريقه تعيينه، وعضو النيابة بدرجه رئيس يحل محل الأول .. ولا يجوز أن يحل محل الثاني .. وإذا كان المشرع أراد التسويه ما بين قاضي التحقيق والقاضي الجزئي ما أعوزه النص على ذلك صراحة، وما كان نص ماده ٢٠٦ إجراءات جاء بلفظ القاضي الجزئي

والمادة ٢٠٦ مكرراً جاءت بلفظ قاضى التحقيق!؟

وحيث أن الإذن الصادر في الدعوى الراهنة بالمراقبه والتسجيل والتصوير صادر من السيد/ رئيس النيابة .. فهو الأمر الذى يقطع يقيناً بأنه صادر من غير مختص .. مما ينحدر به إلى حد البطالان.

### وهذا عين ما قررته محكمه النقض بقولها

بأن الدستور المصري الذى جرت واقعه في ظل سريان أحكامه قد نص في المادة ٥٧ على أن "الحريه الشخصيه حق طبيعي وهي مصونه لا تمس" ونص في المادة من الدستور على أن "لحياء المواطنين الخاصه حرمة يحميها القانون وللمراسلات البريديه والبرقيه والمحادثات التليفونيه وغيرها من وسائل الإتصال حرمة وسريتها مكفوله، ولا يجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمده محدده ووفقاً لأحكام القانون" كما جاء المشرع في قانون الإجراءات الجنائية مسيراً لأحكام الدستور، فإشترط لإجازه المراقبه والتسجيلات قيوداً إضافيه بخلاف القيود الخاصه بإذن التفتيش نص عليها في المواد ٩٥، ٩٥ مكرراً، ٢٠٦ منه وهذه القيود بعضها موضوعي وبعضها شكلي، وهي في مجموعها أن تكون الجريمة المسنده إلى المتهم جنايه أو جنحه معاقباً عليها بالحبس لمدته تزيد على ثلاثه أشهر وأن يكون لهذا الإجراء فائده في كشف الحقيقه، وأن يكون الأمر الصادر بالمراقبه أو التسجيل مسبباً وأن تنحصر مده سريانه في ثلاثين يوماً قابله للتجديد لمدته أو لمدد أخرى مماثله، وكل هذه الضمانات كفلها المشرع باعتبار أن الإذن بالمراقبه أو التسجيل، هو من أخطر إجراءات التحقيق التي تتخذ ضد الفرد وأبلغها أثراً عليه، لما يبيحه هذا الإجراء من

الكشف الصريح لستار السريه وحجاب الكتمان الذى يتستر المتحدثان من ورائه والتعرض لمستودع سرهما، من أجل ذلك كله وجب على السلطه الأمره مراعاه هذه الضمانات وإحترامها، وأن تتم في سياق من الشرعيه والقانون، ولا يحول دون ذلك أن تكون الأدله صارخه وواضحه في إدانه المتهم، إذ يلزم في المقام الأول إحترام الحريه الشخصيه وعدم الإفتئات عليها في سبيل الوصول إلى أدله الإثبات.  
(الطعن رقم ٢٢٥٧ لسنة ٨٢ ق - جلسه ٢٦/١٢/٢٠١٢)

### السبب الثاني لبطلان إذن المراقبه والتسجيل والتصوير

عدم إبتناء هذا الإذن - بفرض اختصاص مصدره - على دلائل كافيته أو تحريات جديده .. حيث أنه قد ثبت من خلال ما تقدم أن تلك التحريات غير جديده وقاصره ومعيبه ولا تصلح سنداً لإصدار مثل هذا الإذن المتسم بالخطوره والذى يمثل إفتئاتاً على الحياه الخاصه للمتهمين.

فقد تواترت أحكام النقض في هذا الشأن على أن:

تقدير جديده التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بمراقبه المحادثات التليفونيه هو من المسائل الموضوعيه التى يوكل الأمر فيها إلى سلطه التحقيق وإلى القاضي الجزئي المنوط به إصدار الإذن تحت إشراف محكمه الموضوع.

(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٦ ق - جلسه ١٤/٢/١٩٦٧)

كما قضى بأن:

" من المقرر أن تقدير جديده التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن موكولاً إلى سلطه التحقيق التى أصدرته تحت رقباه محكمه الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمه أن تعرض لهذا الدفع الجوهري

وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغه، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن ببطلان الإذن لإبتناؤه على تحريات منعدمه على الرغم من أنه أقام قضائيه بالإدانه على الدليل المستمد مما أسفر عنه هذا الإذن، فإنه يكون معيباً بالقصور، بما يوجب نقضه والإعاده بغير حاجه إلى بحث باقي أوجه الطعن".

(الطعن رقم ٥٢١٦ لسنة ٤ ق – جلسه ٢٠١٤/١١/١٨)

### لما كان ذلك

وكان المتهم الرابع قد تمسك أمام عداله المحكمه الموقره ببطلان أي دليل مستمد من التحريات الباطله والمنعدمه المؤرخ محضرها في ؟؟؟؟ الساعة ٢ مساءً (أي بعد ساعتين فقط من تلقى البلاغ المعدوم سنده من الشاكي في ؟؟؟؟ الساعة ١٢ ظهراً) وحيث ساق المتهم المائل من خلال ذلك الدفع .. العديد من الأدله والبراهين على أن تلك التحريات غير جديده ولم تجرى على الطبيعه وأنها تحريات مكتبيه مستقاه من مزاعم وأباطيل الشاكي فقط .. حيث عجزت عن التوصل إلى أي معلومه إضافيه عما زعمه الشاكي، وعجزت عن تقديم ثمه دليل كاف على صحه أباطيله .. كما عجزت عن الإجابة على تساؤل هام وقاطع وهو .. أن الواقعه المزعومه على لسان الشاكي .. لا يعلم بها إلا هو والمتهم الأول والمتهم الرابع فقط .. فمن تكون تلك المصادر السريه التي يزعم محرر محضر التحريات أنه إستعان بها !!؟ هذا فضلاً عن عجز التحريات عن التوصل إلى حقيقه وظيفه المتهم الأول وأنه غير مختص بتحرير أي مخالفات على الشركه التي يمثلها الشاكي بما يؤكد بأن للواقع صورته مغايره لما ورد على لسان الأخير .. كما لم تتوصل التحريات إلى تحديد ثمه دور للمتهمان الثاني والثالث وماهيته إشتراكهما في الواقعه وما هو القدر الذي سيحصلون عليه من مبلغ الرشوه المزعوم .. كما عجزت التحريات عن إثبات وجود أي دور للمتهم الرابع في الواقعه .. الذي إنحصر دوره في أنه .. بصفته محاسب قانوني كان يصطحب أعضاء اللجنه إبان مرورهم بالشركه والشواطئ للقيام بعملهم .. وأنه (وعلى فرض صحه ذلك) أبلغ رساله مبهمه من المتهم الأول إلى

الشاكى برغبه الأول في مقابله الثاني ... فقط.

**وبرغم هذا الدور الذى لا يمت بصلته**

**بأي جريمه وإقرار الشاكى نفسه برفض المتهم الرابع**

**أن يكون له ثمة دور في هذه الواقعة**

جاءت التحريات الباطله لتقرر بلا سند أو دليل أن الواقعة حدثت بوساطه المتهم الرابع، فما هي الأفعال التي أتاها ليتوسط في تلك الجريمة؟! وما هي مقاصد المتهم منها؟! وما هو العائد الذى سيؤول إليه إذا تمت؟! لا شك أن تلك الأسئلة تعجز التحريات عن الإجابة عنها .. مما يؤكد مع كل المآخذ والمطاعن والعيوب السابق سردوها تفصيلاً في الدفع ببطلان التحريات وبطلان أي دليل يستمد منها .. وأنه يتأكد يقيناً أن تلك التحريات منعدمه وباطله وجديره بعدم التعويل عليها.

**هذا وبرغم ما تقدم وبفرض اختصاص**

**مصدر إذن المراقبه والتسجيل والتصوير**

بإصداره .. لم يلتفت إلى جملة ما تقدم وقرر بعبارة مقتضيه وغامضه أن ما ورد بالتحريات يشكل جريمة حاله وقائمه ومؤتمه قانوناً وتسلتزم البدء في إجراءات ضبطها، وأنه يطمئن لجديده التحريات .. فما هي الجديده التي تشير إليها تلك التحريات المنعدمه؟؟

**حال كون الشاكى لم يفصح عن ماهيه المخالفات**

**المطلوب مبلغ الرشوه للتغاضى عنها؟؟!**

**وحال كون أي من المتهمين غير مختص بذلك تماماً**

كما أنه ما هي الدلائل على صحه مزاعمه وأباطيل الشاكى من أن هناك من طلب منه رشوه؟! أليس من المتصور أن يكون الإتهام برمته كيدى وملفق للتخلص من مخالفات بالشركه موجوده بالفعل؟؟ وكان هذا هو السبب الذى جعل الشاكى يخفى العقود التي طلبت منه أكثر من مره وتعمد عدم تقديمها؟؟

**أضف إلى ذلك فما هي الأسباب والمبررات**

**التي اعتنقها مصدر الإذن في القول بالإطمئنان إلى جديده التحريات؟؟!!**

ومن ثم .. يتنضم وبحق أن الإذن الصادر بإجراء المراقبه والتسجيل والتصوير .. قد شابه البطلان لإبتناؤه على تحريات منعدمه ولخلوه من الأسباب المبرره قانوناً لإصداره وهو الأمر الذي يبطل ما تلاه من إجراءات.

**السبب الثالث**

**لبطلان هذا الإذن**

**أن الغرض من الإذن بالمراقبه والتسجيل والتصوير لم يكن (في حق المتهم الرابع) لإثبات جريمه وقعت بالفعل منه، وإنما إتخذ كوسيله للكشف عن جريمه قد تكون وقعت منه وجمع المعلومات والتنقيب عن الجرائم وهو أمر حرمه القانون لاسيما وقد ثبت بطلان التحريات التي أتخذت سندا للإذن لعدم إثباتها ثمه جريمه في حق المتهم المائل بل جاءت عبارته عن عبارات مرسله لا سند لها ولا**

بدايه .. فإن الثابت بالأوراق من خلال بلاغ الشاكي أن كل ما زعمه في حق المتهم الرابع .. أنه قام بإبلاغه بأن أحد أفراد اللجنة (المتهم الأول) يرغب في مقابلته لمناقشته في مخالفات؟؟؟؟؟ زعم اكتشافها ويريد تسويتها معه .. وبالفعل حضر المتهم الأول إلى مكتبه .. وتوالت الأحداث بعد ذلك .. دون إجراء ثمه دور آخر للمتهم الرابع .. وهو ما لا يكشف عن وجود ثمه دور له في أي جريمة.

**هذا .. وقد إنسقت التحريات**

وراء هذا القول المرسل .. ولم تدع من قريب أو بعيد بثمه دور للمتهم المائل خلاف ما زعمه الشاكي .. مما يؤكد أنها لم تكشف أيضاً عن ثمه جريمة أو إشتراك في جريمة في حق المتهم المائل.



**وهو الأمر الذى يؤكد وبحق أن الغرض**

**من الإذن بالمراقبه والتسجيل والتصوير (فيما يخص المتهم الرابع)**

**هو الكشف عن جريمه مستقبلية قد تكون وقعت من هذا المتهم أو أشترك فيها**

وهو الأمر الذى ينم عن بطلان واضح في هذا الإذن .. لاسيما وأن التسجيلات فيما بعد لم تكشف عن ثمة جرائم في حق المتهم الرابع أو اشتراك يؤكد من الجريمة المنسوبة للمتهم الأول .. بل على العكس .. فقد جزمت التسجيلات بإنقطاع صلته بالواقعه وأن الشاكي والمتهم الأول قد حاولا مراراً إقحامه فيها وخلق دور له إلا أنه رفض ذلك بإصرار .. دفع الشاكي للتصريح له وللمتهم الأول بإنعدام صلته بالواقعه تماماً .. وهذا يؤكد عدم وجود جريمه منسوبة للمتهم المائل حال إصدار إذن المراقبه والتسجيل والتصوير، كما أن هذه التسجيلات فشلت في إثبات أي جريمة في حقه أو اشتراكه في الواقعه المنسوبة للمتهم الأول .. وهو ما يبطل الإذن وما تبعه من إجراءات خاصة بالمتهم المائل.

**وهذا عين ما قررته محكم النقض بقولها**

" ان مراقبة المحادثات التليفونية وتسجيلها هو اجراء من اجراءات التفتيش الا انه نظرا لخطورة هذا الاجراء باعتباره يتعرض لمستودع سر الفرد ويزيل الحظر على بقاء سرية مقصورة ومن اراد ائتمانه عليه فيباح لغيره الاطلاع على مكنون سره فقد حرص الدستور فى المادة ٤٥ منه على تأكيد حرمة وسريته واشترط لمراقبة المحادثات التليفونية صدور امر قضائى مسبب كما جاء المشرع فى قانون الاجراءات الجنائية مسائرا لاحكام الدستور فاشترط لاجازة هذه المراقبة وانتهاك قيود اضافية بخلاف القيود الخاصة باذن التفتيش السابق ايرادها نص عليها فى المواد ٩٥ - ٩٥ مكررا ٢٠٦ منه وكان من المقرر انه ينبغى على السلطة الامرة بالمراقبة والتسجيل مراعاة هذه القيود والتحقق من توافرها والا بطل الاجراء وما يترتب عن ذلك عدم الاعتداد بالدليل المستمد منه لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمونة تحقيقا لوجة الطعن ان اقوال الماذون له عضو الرقابة الادارية فى تحقيقات النيابة العامة قد جرت على انه لم يقم باجراء اى تحريات عن الواقعة الا بعد صدور اذن مجلس القضاء الاعلى باجراء اى تحريات عن الواقعة الا بعد صدور اذن مجلس القضاء الاعلى له بالمراقبة والتسجيل وحتى انتهاء فترة سريانه وهذا

القول يؤكد الواقع الماثل في الدعوى الراهنة على ما يبين من المفردات اذ انه عضو الرقابة الادارية حرر محضرا بتاريخ ٢٩ من مايو سنة ٢٠٠١ اثبت فيه ورود معلومات اليه عن الطاعن الاول مفادها انه قاضى مرتشى وانه على صلة بالنسوه الساقطات جهل اسمائهن انهن يتدخلن لدية فى القضايا المختص بنظرها وقد خلت التحقيقات والتسجيلات فيما بعد عن وجود اى دور لاي من النسوه الساقطات وازاف بمحضره ان الطاعن الاول سينظر قضية للمتهم الرابع فى الدعوى وانه تلقى منه بعض الهدايا العينية وطلب الاذن بالمراقبة والتسجيل وعقب صدور الاذن له اقتصر دور عضو الرقابة الادارية على تفرغ ما اسفرت عنه عملية التسجيل واتصال كل من المتهمين الاخرين بالطاعن الاول وطلبة مراقبة هؤلاء نظرا لما تكشف له من احاديث درات بين المتهمين مما مفاده انه استعمل مراقبة المحادثات التليفونية كوسيلة من وسائل جمع المعلومات والتنقيب عن الجرائم المسند الى المتهمين ارتكابها وهو الامر الذى حرمة القانون حفاظا على سرية المعلومات والمحادثات التليفونية الذى حرص الدستور على حمايتها لما كان ما تقدم وكان الاذن الاول الصادر بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ٢٠٠١ بالمراقبة والتسجيل قد بنى على مجرد معلومات وردت الى الماذون له بصورة مرسلة وانه لم يجر بشأنها اى تحريات حسبما جرت اقواله فى محادثات النيابة العامة قبل حصوله على الاذن ومن يبطل هذا الاذن كما يستطيل هذا البطلان الى الاذون الثلاثة التالية له لانها جاءت امتدادا له وقيمت على نتاج تنفيذ هذا الاذن وماتلاه فى حلقات متشابكة وارتبط كل منها بالاذن الذى سبقة ارتباط لايقبل التجزئة وينتفى معه استقلال كل اذن على الاخر لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وسوغ صدور اذون المراقبة والتسجيل رغم عدم اجراء تحريات سابقة يكون اخطا فى تطبيق القانون فوق فساده فى الاستدلال ومن ثم يتعين بطلان الدليل المستمد من تنفيذ هذه الاذون وعدم التعويل او الاعتداد بشهادة من اجراها اذ ان معلوماته استيقت من اجراءات مخالفة للقانون".

(الطعن رقم ٨٧٩٢ لسنة ٧٢ ق - جلسة ٢٠٠٢/٩/٢٥)

### لما كان ما تقدم

وحيث أن الثابت أنه يشترط لصحة تسجيل المحادثات الهاتفية التي تأذن به

السلطة المختصة أن تكون التحريات قد أسفرت عن جريمة معينة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والإمارات الكافية ضد ذلك الشخص بما يبرر التعرض لحريته وحرمة حياته الشخصية .. أما إذا خلت التحريات من ثمة جريمة تذكر في حق المتهم الرابع، كما لم تكشف التسجيلات عن ثمة جريمة يمكن نسبتها إليه أو عن وجود دور في الجريمة المنسوبة للمتهم الأول .. الأمر الذي يبطل الإذن في حق المتهم الرابع، بما يستتبع بطلان ما ترتب عليه من إجراءات .. وذلك كله على النحو المؤكد على براءته مما هو مسند إليه.

### السبب الرابع لبطلان الإذن

أنه قد صدر باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق قبل صدور موافقه السيد/ وزير المالية على البدء في الإجراءات حيال الإتهام المائل وفقاً للمادة ٦٥ من قانون الضريبة المضافة وذلك كله على التفصيل الوارد بالسند الأول لبراءه المتهم الراهن.

أشرنا سلفاً .. أن ؟؟؟؟ والنيابة العامة قد دلغا مباشرة في إتخاذ إجراءات التحقيق في الإتهام المائل .. دونما صدور موافقه بذلك من السيد/ وزير المالية .. نفاذاً للمادة ٦٥ من قانون الضريبة الموحده .. مما يبطل كاهه هذه الإجراءات وعلى الأخص منها الإذن الصادر بالمراقبه والتسجيل والتصوير.

### ولا ينال من ذلك

الزعم بأن الموافقه قد صدرت وذلك بتاريخ ؟؟؟؟ حيث أثبتنا عدم صحه ذلك .. وأن التاريخ المدون على طلب الموافقه هو تاريخ تحرير الطلب .. وليس تاريخ صدور الموافقه المقال بوجودها.

### أضف إلى ذلك

أنه إذا كانت تلك الموافقه موجوده قبل صدور الإذن محل الدفع المائل بالبطلان .. لكان مصدره قد حرص على إثبات وجود هذه الموافقه في مدونات الإذن .. لاسيما

وأن هذه الموافقة هي شرط لصدور هذا الإذن ولا يجوز صدوره إلا بعد التأكد من وجودها .. فإذا كانت موجوده ثبت ذلك يقيناً في مدونات الإذن .. أما وأن ذلك لم يحدث .. فإنه دليل قاطع على عدم وجود الموافقة قبل الإذن .. بما يبطله ويبطل أي إجراء ترتب عليه أو أي دليل مستمد منه.

### **هذا ومن جملة الأسباب**

آنفه البيان يتضح أن الإذن الصادر بالمراقبه والتسجيل والتصوير قد شابه البطلان والعيور من كل صوب وبصور مختلفه - سبق إيضاحها تفصيلاً وتأصيلاً - وهو ما يبطل بالضرورة أي دليل يستمد منه أو أي إجراء ترتب عليه .. وهو ما يجعل هذا الإتهام قائم على سند باطل وواهي مما يؤكد براءة المتهم الرابع منه.

### **الوجه الرابع**

بطلان الدليل المستمد من التسجيلات التي أجريت للمكالمات التي كان المتهم الرابع طرفاً في بعضها .. وذلك لعدم إشمالها على ثمة كلمات أو عبارات تفيد إشتراكه في هذه الواقعة من قريب أو بعيد بل على العكس .. فهي تعد دليل براءته مما هو مسند إليه ذلك أنها إشملت على تصريح من الشاكي بإخراجه من الواقعة بعدما حاول إقحامه فيها رغماً عنه.

### **وهذا عين ما قررته محكم النقض بقولها بأن:**

يجب أن يتم تقدير الأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسؤولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسؤولية ومقدار العقوبة، وأن يكون ذلك في حدود القانون إيثاراً من المشرع لمصلحة المتهم.  
(الطعن رقم ٩٣٧٨ لسنة ٦٠ ق - جلسته ١١/٨/١٩٩٧)

### **كما قضى بأن:**

لما كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها أو عناصرها المختلفة، إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاصاً سائغاً وأن يكون دليلاً فيما إنتهت إليه قائماً في أوراق الدعوى، في الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى، فإذا استند الحكم إلى

روايه أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات، فإنه يكون معيباً لإبتناؤه على أساس فاسد بحيث إذا كان لا أثر لها في شئ منها فإن عمل القاضى في هذه الصورة يعتبر إبتداعاً للوقائع وإنتزاعاً لها من الخيال.

(الطعن رقم ٢٥٩٥١ لسنة ٨٥ ق - جلسة ٢٠١٦/٢/٦)

### لما كان ذلك

وبتطبيق المفاهيم القانونيه أنه البيان على واقعات الدعوى الراهنه وأوراقها .. يتضح وبجلاء أن جملة التسجيلات التى أجريت لمكالمات كان أحد طرفيها المتهم الرابع .. لم تتضمن من قريب أو بعيد إثبات أي شئ حيال هذا المتهم، ولم تشتمل على أي دليل على القول بأنه متوسط فيما بين الراشي (الشاكى) وبين المرتشي (المتهم الأول) على فرض صحه هذه الأوصاف.

### بل على العكس

فقد تضمنت هذه المكالمات الدليل القاطع على إنقطاع صله المتهم الرابع بالواقعه برمتها .. وأن إقحامه فيها كان نتاج محاولات مستمره من الشاكى ومن المتهم الأول - أما المتهم الرابع - فقد رفض ذلك تماماً وصرح به صراحه بغير لبس ولا غموض .. بإخراجه من هذا الموضوع وعدم إدخاله أو بمعنى أدق إقحامه فيه .. وهذا كله يتضح من خلال الحقائق الآتية:

### الحقيقه الأولى:

بادئ ذي بدء .. فإن توجه المتهم الرابع إلى الشاكى وإبلاغه بأن أحد أفراد لجنه الضرائب (المتهم الأول) يرغب في مقابلته لمناقشته حول ما يدعيه من إكتشافه مخالفات ؟؟؟؟؟ بالشركه التي يمثلها الشاكى .. وأنه يريد تسويتها معه.

**كان مجرد إبلاغ رساله حملت**

**إليه مبهمه وأوصلها مبهمه**

دون الدلوف في أي تفاصيل عن ماهيه هذه المخالفات المزعومه وكيفيه تسويتها .. وقد تمت المقابله فيما بين الشاكى

والمتهم الأول دون ثمة تدخل من المتهم الرابع بعد ذلك.

### الحقيقه الثانيه:

أن كافة المكالمات التي كان المتهم الرابع طرفاً فيها خلت تماماً من ثمة حديث عن مبالغ رشوه أو خلافه .. وإنما انصبت على مطالبه المتهم الأول بالأوراق والعقود والبيانات التي تساعده على القيام بعمله .. وكان المتهم الرابع دائماً يبلغه بأنه يحاول حث الشاكي على تجهيز العقود المطلوبة إلا إن الإمتناع والمماطلة (المعدومه السبب) كانت في جانب الشاكي .. وهذا يجزم وبحق عدم التدخل بين الطرفين إلا في مسأله الأوراق والعقود وليس في أي شيء آخر.

### الحقيقه الثالثه:

أن هناك مكالمه جمعت بين المتهم الأول والشاكي .. قرر من خلالها الأخير بأنه قام بتجهيز المطلوب وطلب من المتهم الأول تحديد كيفية إستلامه لهذا المطلوب .. فقرر له المتهم الأول بأن يرسله مع المتهم الرابع.

### وهنا قرر الشاكي بأنه سيتقابل

### مع المتهم الرابع صباح باكر وسيبلغه بالأمر

وفي اليوم التالي تقابل الشاكي مع المتهم الرابع وطلب منه توصيل أشياء إلى المتهم الأول بالقاهره .. إلا أنه رفض بشده وطلب منه إخراجها تماماً من الموضوع.

### وأجريت مكالمه ثلاثيه الأطراف

في هذا الشأن .. حيث إتصل الشاكي بالمتهم الأول مخبراً إياه بأنه تقابل مع المتهم الرابع إلا أنه يرفض إستلام المطلوب وتوصيله إليه بالقاهره .. ثم تدخل المتهم الرابع في المكالمه .. وأبلغ المتهم الأول صراحه بأنه "مش موصلاتي" وأنهم يجب أن يخرجوه من الموضوع تماماً.

### وهنا تدخل الشاكي

وأبلغ المتهم الأول بإخراج المتهم الرابع من الموضوع وقطع

صلته به .. وأنه هو من سيقابله لإعطائه المطلوب ....

### ومما تقدم جميعه

يتأكد يقيناً بإنقطاع صلة المتهم الرابع بالواقعه تماماً وأنه رفض التدخل فيها أو إدخاله فيها .. وتصريحه للطرفين (الشاكى والمتهم الأول) بذلك وهو ما يجزم بعدم إشتراكه أو توسطه كما هو مسند إليه بهتاناً.

### الحقيقه الرابعه:

هذا .. وبرغم ما تقدم إلا أن المتهم الأول كان مصراً دون سبب معلوم على أن يكون المتهم الرابع حاضراً وقت المقابله التي ستتم بينه وبين الشاكى لإستلام المطلوب.  
وهنا يتضح وبجلاء تام

أن المتهم الرابع كان يشعر بالحرج من المذكور مما دعاه نحو مسابته في الحديث فقط وأنه سيتقابل معه وسيرسل له سيارته بسائقها وغير ذلك من التفاصيل الوهميه.  
التي لم يتم تنفيذ أي شيء منها مما يؤكد أنه كان يساير الموقف فقط حرجاً من المتهم الأول.

### الحقيقه الخامسه:

من خلال المكالمات التي دارت بين المتهم الأول مع المتهم الرابع .. يتضح أن ثمه شيء يخطط له الأول ويدبره للشاكى (ولا يعلمه المتهم الرابع) .. وذلك بدليل قول الأول بأنه يجهز مفاجأه للشاكى ستعلمها باكراً وهذا يجزم بعدم وجود ثمه إتفاق فيما بين المتهمان الأول والرابع .. وأن الأول يخطط ويدبر لمفاجأه ورفض إخبار المتهم الرابع عنها وقرر بأنه سيعلمها في اليوم التالي .. وهذا إن دل فإنما يدل على أن القول بتوسط المتهم الرابع فيما بين الأول والشاكى .. هو قول معيب لا سند له ولا دليل عليه.

## الحقيقه السادسه:

أن الأوراق قد أسفرت عن عدم وجود ثمة مصلحة تربط بين المتهم الرابع وبين أي إتفاق تم فيما بين المتهم الأول والشاكي .. حتى يمكن القول بأنه توسط بينهما .. فعلى الفرض الجدلي بأن علاقته بين هذين الطرفين كانت علاقته رشوة، ومع استمرار الفرض بتوسط المتهم الرابع فيها .. أليس من المنطقي أن يكون للأخير نصيب في هذا المبلغ !!!؟

### أما وأن يتضح يقيناً

بأنه لا ناقيه له ولا جمل .. بل ولا تدخل منه في أي إتفاق تم إبرامه بين الطرفين .. الأمر الذي يستحيل معه تصور القول بالتوسط فيما بينهما.

## لما كان ذلك

ومن خلال جملة الحقائق آنفه البيان يتضح وبجلاء تام أن المكالمات التي تم تسجيلها وعلى الأخص تلك التي كان المتهم الرابع طرف فيها لا تدل من قريب أو بعيد على وجود ثمة دور للمتهم الرابع في الواقعه (بفرض صحتها) بل ورفضه التام والجازم والصريح للتدخل فيها ومقاومته بشده كافه محاولات إقحامه فيها .. وهو الأمر الذي يبطل ويعدم أي دليل قد يستمد من هذه التسجيلات في حق هذا المتهم .. بحيث لا تعتبر دليل إدانه بل دليل قاطع ببراءته مما هو مسند إليه .. كما يتأكد أيضاً أن تلك المكالمات لا تصلح سنداً لأي إجراء تالي لها .. مما يؤكد براءه المتهم الرابع مما هو مسند إليه.



## الوجه الخامس

بطلان الإذن الصادر من النيابة العامة بالقبض على المتهمين (ومنهم المتهم المائل) وتفتيشهم والصادر بتاريخ ٢٢٢٢ الساعة ٧,٥٠ مساءً .. وذلك لكونه معيب بذات العيوب التي شابت إذن المراقبة والتسجيل والتصوير (فيما عدا عيب عدم اختصاص مصدره) فضلاً عن إبتناؤه على تسجيلات لا تحمل ثمة دليل حيال هذا المتهم بل تؤكد على براءته، بالإضافة إلى ثبوت أن الإذن لاحق على القبض .. بما يبطله ويبطل أي دليل قد يستمد منه.

### فقد نصت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن:

لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه.

كما نصت المادة ٣٥ من القانون ذاته على أن:

إذا لم يكن المتهم حاضراً في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر.

وفي غير الأحوال المبينة في المادة السابقة إذا وجدت دلائل كافية على إتهام الشخص بإرتكاب جناية أو جنحه سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومه لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة، وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمر بالقبض عليه، وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والإحضار والإجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة.

### **ومن هذين النصين**

يتجلى ظاهراً أن المشرع قد إستوجب للقبض على المتهم وتفتيشه - سواء كان حاضراً أو غير حاضر - أن تتوافر في حقه دلائل كافية تشير إلى إرتكابه لجناية أو جنحه، فإذا كان حاضراً وتوافرت في حقه حالة من حالات التلبس تم القبض عليه فوراً، وإن لم يكن حاضراً يتم طلب إصدار الإذن بالقبض عليه من النيابة العامة .. ولكن هذا كله شريطه توافر الدلائل الكافية على إرتكابه لجريمة.

**أما إذا إنتفت الدلائل الكافية في الطلب المرفوع إلى النيابة العامة**

**وما سطر به والمقال بأنها تحريات فلا يجوز للنيابة العامة**

**إصدار الإذن لعدم وجود تلك الدلائل الكافية**

**وإن هي فعلت يكون إذنها باطل**

" ذلك أن توافر الدلائل الكافية شرط إستلزمه المشرع لإجراء القبض على المتهم وتفتيشه، وتلك الدلائل يقصد بها العلامات المستفاده من ظاهر الحالة أو الأوراق دون التعمق في تمحيصها".

(د/ رؤوف عبيد - مبادئ الإجراءات الجنائية - ط ١٩٨٥ ص ٣٣٦)

### **ومن ثم**

" فلا يجوز القبض على المتهم بغير توافر دلائل كافية وإلا كان

القبض باطل فالدلائل شرط لا غنى عنه لصحة الإذن بالقبض

وتفتيش المتهم، وعلى المحكمة أن تبطل الإجراء إذا لم ترد له

دلائل كافية وتبطل بالتالي الدلائل المستمدة منه".

(نقض ١٩٦٦/١٢/٥ - أحكام النقض - س ٣٧ ق ١١٢١ ص ١١٨٢)

### **كما قضى بأن:**

" من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالقبض والتفتيش هو

من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى محكمة الموضوع".

(الطعن رقم ٢١٤٤١ لسنة ٧٤ ق - جلسه ٢٠١٢/١٠/١٥)

### **لما كان ذلك**

وبتطبيق جملة المفاهيم القانونية آنفه البيان على أوراق الإتهام المائل .. يتضح

وبجلاء أن الإذن الصادر من النيابة العامة بالقبض على المتهم الرابع (وغيره من

المتهمين) .. قد شابه ذات عيوب إذن المراقبه والتسجيل والتصوير (فيما عدا عيب عدم

إختصاص مصدره) .. فقد صدر الإذنين إبتناءً على تحريات غير جديده ومعدومه ومكتبية

وباطله وغير صالحه للتعويل عليها .. وذلك على التفصيل السالف بيانه .. فضلاً عن صدور

هذين الإذنين قبل صدور الموافقه على أي إجراء من إجراءات التحقيق من

السيد / وزير المالية (بفرض وجودها) .. وهو الأمر الذي يكفي للقول ببطلان هذا الإذن

الأخير أسوه ببطلان الإذن السابق.

**إلا أن هناك سببين آخرين لبطلان إذن القبض والتفتيش**

**استجدا بعد الإذن الأول وهذين الوجهين كالتالي**

### السبب الأول

وهو أن الإذن بالقبض والتفتيش فضلاً عن إبتناؤه على التحريات الباطله والمعيبه آنفه الذكر .. بنى كذلك على التسجيلات التي تمت للمكالمات التي دارت بين أطراف التداعى .. والتي ثبت عدم حملها ثمة دليل على المتهم المائل .. مما يؤكد إبتناء الإذن على غير سند صحيح بما يبطله.

**حيث أنه لمن المستقر عليه في قضاء النقض أن:**

" من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويخ إصدار الإذن بالتفتيش موكولاً إلى سلطه التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لإبتناؤه على تحريات منعدمه على الرغم من أنه أقام قضاءه بالإدانة على الدليل المستمد منه مما أسفر عنه هذا الإذن، فإنه يكون معيباً بالقصور، بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجه إلى بحث باقي أوجه الطعن ".  
(الطعن رقم ٥٢١٦ لسنة ٤ ق - جلسه ٢٠١٤/١١/١٨)

### لما كان ذلك

وكنا قد أوضحنا تفصيلاً كافه الحقائق المذكوره على أن التسجيلات التي تمت للمكالمات التي أجريت حول واقعات الإتهام المائل، وعلى الأخص تلك المكالمات التي كان المتهم الرابع طرفاً فيها .. لم تسفر عن ثمة دليل واحد من قبل المتهم المائل أو على أنه أشترك في الواقعة أو توسط فيها.

### بل جاءت هذه المكالمات

مؤكدده على إنقطاع صلته بهذه الواقعة ورفضه الواضح والصريح الإشتراك فيها أو حتى التدخل فيها من قريب أو بعيد .. لدرجه أن الشاكى ذاته جزم بهذا الأمر للمتهم

الأول .. وأمره بإخراج المتهم الرابع من الموضوع تماماً .. وهذا يؤكد يقيناً مع جملة الحقائق السابق بيانها في هذا المقام.

### بأن هذه التسجيلات

لا تصلح سنداً تعتكز عليه النيابة العامة في إصدارها الإذن بالقبض على المتهم الرابع .. ذلك أن هذا الإذن يجب أن يبنى على دلائل كافية حيال المتهم .. وحيث أنه ليس في التسجيلات ما يصح وصفه بأنه دليل كاف في حق المتهم الرابع، وكذا خلت التحريات الباطلة من أي دليل .. الأمر الذي يجزم يقيناً ببطلان إذن القبض والتفتيش لعدم إبتناؤه على ثمة دلائل كافية على صحة هذا الإتهام.

### السبب الثاني

أنه بإستقراء محضر هيئة الرقابة الإدارية المؤرخ ؟؟؟؟؟ الساعة ٦ مساءً الوارد فيه تفريغ لبعض المكالمات المسجلة وفي صفحته السابعة في الفقرة رقم (٣) من البند ثالثاً من المحضر ينتضم أن محرره قد أشار إلى إتخاذ المتهمان الأول والرابع الحيطه والحذر خلال إستلامهم لمبلغ الرشوة من الشاكي (مما يدل على إستلام الرشوة المزعومة والقبض على المتهمين) ثم يعود في آخر المحضر ليطلب من النيابة الإذن بالقبض على المتهمين وتفتيشهم !! مما يدل على أن القبض تم قبل الإذن بما يبطلهما:

### حيث أن المستقر عليه نقضاً في هذا الأمر أن:

" .. هذا وقد قرر المتهمان فور استجوابهما بتحقيقات النيابة العامة أنهما تم القبض عليهما بتاريخ (؟؟؟؟؟) الساعة ٩ مساءً) وقد أيدهما في تلك الرواية شهود نفي و .... و.... أي أن القبض تم قبل صدور إذن النيابة العامة، لما كان ذلك، وكان إذن النيابة العامة ورقة سرية لا يعلم مضمونها سوى مصدرها والصادر إليه بمحتواها وكان المتهمان منذ اللحظة الأولى عند إستجوابهما بتحقيقات النيابة العامة قررا بأنهما تم القبض عليهما بتاريخ سابق على إستصدار الإذن وجاءت أقوالهما

مؤيدة بأقوال شهود و.... و.... وهو ما تطمئن إليه المحكمة،  
ومن ثم يكون القبض على المتهمين وتفتيشهما قد وقعا بغير  
إذن من السلطات المختصة وفي غير حالة من حالات التلبس  
مما يهدر الدليل المستمد من هذا الإجراء الباطل وما تلاه من  
إجراءات متعينا لذلك القضاء ببراءتهما".

(الطعن رقم ٨٦٧٦ لسنة ٦٧ ق - جلسه ٢٠٠٧/٢/١٢)

### لما كان ذلك

وكان الثابت من خلال المحضر المحرر بمعرفة السيد /؟؟؟؟ - عضو الرقابة الإداريه  
والمؤرخ ؟؟؟؟ الساعة السادسة مساءً .. والصادر على أثره الإذن بالقبض على المتهمين  
(ومنهم المتهم الرابع) .. أنه قد تضمن في الصفحة السابعه تحت البند  
رقم (٣) من ثالثاً .. العبارة الآتية:

" إتخاذ كلاً من السيد /؟؟؟؟، والسيد /؟؟؟؟ (المتهمان الأول  
والرابع) الحيطه والحذر خلال إستلامهم لمبلغ الرشوه مليون  
جنيه المنفق عليه من السيد /؟؟؟؟".

وهذه العبارة تشير إلى أن واقعه التسليم (المزعومه) قد تمت وبالتالي فإن القبض  
على المتهمين المذكورين قد تم فعلاً .. بدليل أن محرر المحضر تبين عليهما علامات  
الحيطة والحذر !!!

**فعلى الفرض بصره ذلك .. فإنه يثبت**

**وبجلاء أن القبض تم بالفعل**

**قبل الإستحصال على إذن من النيابة العامه بذلك**

حيث إنه في ختام ذات المحضر الذى وردت فيه العبارة آنفه  
الذكر .. طلب محرره من النيابة العامه إصدار الإذن بالقبض  
على المتهمين .. فكيف يشير إلى أن القبض قد تم .. ثم يعود  
ليطلب الإذن به .. فإن ذلك إذا دل على شئ فإنما يدل على  
بطلان الإذن لصدوره بعد تمام القبض .. مما يؤكد براءه المتهم  
المائل مما هو مسند إليه لثبوت أن للواقعة صوره أخرى غير

تلك الواردة بالأوراق.

### الوجه السادس

بناء على قاعده ما بنى على الباطل فهو باطل وإذ ثبت بطلان كانه الإجراءات السابقة على القبض والتي بنى عليها هذا الإجراء .. الأمر الذي يسلس إلى بطلانه وبطلان أي دليل قد يستمد منه.

بداية .. فقد نصت المادة ٥١ من الدستور على أن:

الكرامة حق لكل إنسان، ولا يجوز المساس بها، وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها.

كما نصت المادة ١/٥٤ على أن:

الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق.

ونفاذاً لذلك .. نصت المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن:

لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً، كما يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً.

**هذا ومن خلال صريح النص الدستوري**

**أنف الذكر يتجلى ظاهراً**

أن إجراء القبض لما له من خطورة وإعتداء على الحرية الشخصية المفترض أنها مصونة ولا يجوز المساس بها .. فقط أحاطه المشرع بسياج من الاهتمام وشروط الصحة الواجب الإلتزام بها، وإلا بطل هذا الإجراء وبطلت بالتبعية له الدلائل المستفاعة منه.

**لما كان ما تقدم .. وكان المشرع قد رسم**

**أحد طرق ثلاثه لمشروعية القبض**

إذا لم ينعقد أحدهم بكافه شروطه بات القبض باطلاً .. ويبطل بطلانه كانه كل إجراء ترتب عليه وكل دليل مستمد منه .. وهذه الشروط هي:

- ١- توافر حاله من حالات التلبس الواردة حصراً في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية.
- ٢- أن يكون هناك إذن صادر من النيابة العامة بالقبض على المتهم ويكون سنده صحيح وقانوني.
- ٣- أن تتوفر دلائل كافية بل وجازمه بإتيان المقبوض عليه لجريمة لدى الضابط القائم بالقبض.

### لما كان ذلك

ويتطبيق جملة ما تقدم على أوراق الإتهام المائل يتضح أنه لم يتوافر في حق المتهم الرابع أي من هذه الشروط الثلاثة حتى يكون القبض عليه متسماً بالمشروعية .. وذلك كله على النحو السالف بيانه تفصيلاً وتأصيلاً .. حيث أن الثابت ما يلي:

### فالثابت أولاً:

أنه لم يتوافر في حق المتهم الرابع ثمة حاله من حالات التلبس الموصوفه حصراً في القانون .. بل أنه لم يكن على مسرح الجريمة أصلاً (بفرض وجودها) حيث أن الأوراق أسفرت عن أن المتهم الأول قد تقابل مع الشاكي في إحدى محطات البنزين وجلسا سوياً لبرهة في الكافيتريا الموجوده بها .. ثم قام الشاكي بتسليم حقيبته النقود للمتهم الأول .. الذي ما أن هم بالرحيل حتى تم القبض عليه (هذا وبفرض صحه ما تقدم) فإنه يؤكد عدم تواجده المتهم الرابع في هذه الواقعة تماماً .. مما يستحيل معه القول أو الادعاء بوجود حاله من حالات التلبس.

### ذلك أن المستقر عليه نقضاً في هذا المقام أن:

لما كان ذلك، وكانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتان لا تجيز لمأمور الضبط القضائي أن يقبض على المتهم الحاضر إلى في أحوال التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا وجدت دلائل كافية على إتهامه، وكان من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه، ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق النقل من الغير شاهداً كان أو متهماً يقر على نفسه مادام هو لم يشاهدها أو يشهد أثراً من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها.

(الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٨٢ ق - جلسته ١١/١٠/٢٠١٤)

## كما قضى بأن:

وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة إن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسه من حواسه ولا يغنيه عن ذلك تلقي نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير مادام هو لم يشهدها أو يشهد أثراً من أثارها ينبئ بذاته عن وقوعها ولئن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمراً موكولاً إلى تقدير محكمة الموضوع دون معقب إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

(الطعن رقم ٤٩٣٨ لسنة ٨١ ق - جلسته ٢٠/٣/٢٠١٢)

### ونفاذاً لما تقدم

بتأكد وبيقين تام إنتفاء أي حاله من حالات التلبس الواردة بالقانون بل وعدم تواجد المتهم الرابع في مكان تسليم وإستلام مبلغ الرشوة المزعوم.. مما لا يجوز إسناد القبض على التلبس.

### كما أن الثابت ثانياً:

أنه ولئن أسفرت الأوراق عن وجود إذن صادر من النيابة العامه بتاريخ؟؟؟؟ الساعه ٧,٥٠ مساءً بالقبض على المتهمين جميعاً ومنهم المتهم المائل .. إلا أنه قد ثبت من خلال هذه المذكرة أن هذا الإذن باطل ومعيب .. لا يرتب أي آثار، ولا يصحح أي بطلان، ولا يصلح سنداً للقول بمشروعيه القبض .. وهو معيب بالآتي:

(أ) صدوره قبل صدور موافقه السيد/ وزير الماليه المؤرخة (حسب القدر المتيقن بالأوراق) بتاريخ؟؟؟؟ ونفاذاً للماده ٦٥ من قانون؟؟؟؟ بأن أي إجراء يتم قبل الموافقه يكون باطل بطلان مطلق ومتعلق بالنظام العام، وحيث أن هذا الإذن صادر بتاريخ؟؟؟؟ الأمر الذي يجزم ببطلانه.



(ب) إبتناء الإذن على تحريات غير جديده ومكتبيه  
ومنعدمه .. عابها العديد من العيوب السابق  
الإشاره إليها تفصيلاً في دفاعنا السابق.

(ج) حتى أن التسجيلات التي تمت لبعض  
المكالمات التي جرت بين أطراف التداعى،  
والتي كان المتهم المائل طرفاً فيها أو تلك  
المكالمات التي لم يشترك فيها .. جميعها لم  
تأت بثمه دليل على إشتراك المتهم المائل  
في الواقعة محل هذا الإتهام .. بل على  
العكس فهي تعد دليل على براءه المتهم مما  
هو مسند إليه .. ورغم ذلك .. فقد إتخذت  
النيابه العامه من هذه التسجيلات سنداً  
باطلاً لإذنها بالقبض على المتهمين بما  
فيهم المتهم الرابع .. وهو ما يبطل هذا  
الإذن لإنعدام سنده.

(د) كما ثبت بطلان ذات الإذن يقيناً فقد ثبت  
بالمحضر المقدم للنيابه تمهيداً لإستصدار  
إذن القبض .. أن محرره أورد عباره مؤداها  
أن القبض قد تم قبل تحرير المحضر أي  
قبل الحصول على الإذن وهي عباره "أن  
المتهمان الأول والرابع قد إتخذا الحيطه  
والحذر خلال إستلامهم لمبلغ الرشوه من  
الشاكى ؟؟؟!!" .. وهو الأمر الذى يؤكد يقيناً  
ببطلان القبض لإجرائه قبل الحصول على  
الإذن به من النيابه العامه.

ومما تقدم جميعه يتضح بطلان هذا الإذن المزعوم .. مما يعدم له أي أثر ويعتبر كأن  
لم يكن .. ويكون القبض قد تم بلا إذن من النيابه العامه.

**وأخيراً .. فقد ثبت ثالثاً:**

أنه قد سبق وأشرنا وفي أكثر من مقام أنه لم يتوافر في حق المتهم المائل ثمة دلائل كافية على ارتكابه لثمة جريمة .. أو أنه إشتراك في الواقعة محل الإتهام المائل .. فقد إنحصر دوره – بإقرار الشاكي ذاته – في أنه بوصفه محاسب قانوني بالشركة فقد كان مصاحباً للجنة القادمة من ؟؟؟؟؟ (المتهمين من الأول حتى الثالث) إبان قيامها بعملها في حصر الأنشطة التجارية الخاضعة لقانون ؟؟؟؟؟ .. وأثناء ذلك زعم المتهم الأول بأن هناك عدة مخالفات لدى الشركة .. ويريد مقابله الشاكي لمناقشته فيها وفي كيفية تسويتها.

### **فما كان منه إلا أن**

أبلغ الشاكي بذلك .. ثم توالى الأحداث بعد ذلك وتقابل المتهم الأول مع الشاكي في مكتبه دونما حضور للمتهم الرابع أو معرفته لتفاصيل المقابلة .. إلا من خلال الطرفين .. حيث حاول كل منهما إقحامه في الواقعة وإدخاله فيها.

### **حتى أعلن وأصر المتهم المائل**

### **على رفض التدخل في هذه الواقعة**

### **من قريب أو بعيد**

وأبلغ ذلك صراحة للطرفين (الشاكي والمتهم الأول) وهو ما دفع الأول نحو التصريح للثاني بإخراج المتهم الرابع عن الموضوع برمته .. وقد ثبت ذلك يقيناً من خلال الأوراق، ومن أقوال الشاكي، ومن خلال المكالمات التي دارت بين الشاكي والمتهم الأول.

### **ليس هذا فحسب**

بل أن الثابت بالأوراق أن المتهم الرابع قرر للشاكي صراحة (بحكم إختصاصه كمحاسب قانوني) بأنه لا يوجد لدى الشركة ثمة مخالفات ؟؟؟؟؟ .. بما مؤداه أنه حاول حثه على التصدي لطلب الرشوة (بفرض صحته) ورفضه .. فكيف يقال أنه قد توسط في

الرشوه المزعومه !؟؟

ومما تقدم جميعه

يضحى ظاهراً عدم وجود ثمه دلائل كافيه حبال المتهم المائل بما لا يوجد معه مبرر للقبض عليه أو الصاق أي إتهام معدوم السند إليه .. وهو ما يجزم وبحق ببطلان القبض عليه.

لما كان ذلك

ومن خلال الثوابت القاطعه أنه البيان يتضح بما لا يدع مجالاً للشك .. أن القبض على المتهم خالف الدستور والقانون وإنعدم في حقه أي شرط من شروط صحه القبض .. وهذا يؤكد براءه المتهم المائل مما هو مسند إليه.

الوجه السابع

بطلان قيد ووصف النيابة العامه للإتهام المسند للمتهمين، وذلك لثبوت أن أي من المتهمين الثلاثة الأوائل ليس مختصاً بعمل أو الإمتناع عن عمل .. يخص أي مخالفات قد تتوافر لدى الشركة التي يمثلها الشاكي، وهو ما ينتفى معه أهم أركان الجريمة المنسوبه للمذكورين والذي يوجب أن يكون الموظف مختصاً بالعمل المتصل بالرشوه .. وهو ما يبطل أمر الإحاله برمته.

بدايه .. فقد قدمت النيابة المتهمين الثلاثة الأوائل للمحاكمه .. وطالبت بعقابهم وفق مادتي الإتهام رقمي ١٠٣، ١٠٤ من قانون العقوبات .. التي نصت أولاها على أنه:

كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو أخذ وعداً أو عطيه لأداء عمل من أعمال وظيفته، يعد مرتشياً ويعاقب بالسجن المؤبد وبغرامه لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به.

كما نصت المادة ١٠٤ على أنه:

كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطيه للإمتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو الإخلال بواجباتها أو لمكافأته على ما وقع من ذلك يعاقب

بالسجن المؤبد وضعف الغرامة المذكوره في المادة ١٠٣ من هذا القانون.  
**وحيث إستقرت أحكام النقض على أن:**

" المستفاد من نص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات أن جريمة الرشوة تتحقق من جانب الموظف ومن في حكمه متى قبل أو طلب أو أخذ وعداً أو عطيه لأداء عمل من أعمال وظيفته، كما أن المشرع من خلال المادة ١٠٤ من القانون ذاته قد عدد صور الرشوة وجعل الإخلال بواجبات الوظيفة غرض من أغراض الرشوة حيث جعل إمتناع الموظف عن عمل من أعمال وظيفته وهذا الإمتناع يستوعب كل عيب يمس هذه الأعمال وكل تصرف أو سلوك ينتسب لهذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوي".

(الطعن رقم ٦٢٠٢ لسنة ٧٩ ق – جلسته ٢٠١٠/٢/٢١)

### **كما قضى بأن:**

" لما كانت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات قد نصت على أن "كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطيه لأداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشياً" وكان من المقرر أنه ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب أداؤها داخله في نطاق الوظيفة مباشرة، بل يكفي أن يكون لها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس، كما لا يشترط أن يكون الموظف المرشوه هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة، بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح أيهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة".

(الطعن رقم ٥٠٦١٤ لسنة ٧٤ ق – جلسته ٢٠١٥/١٢/٧)

### **لما كان ذلك**

وبتطبيق جملة المفاهيم القانونية أنه البيان على أوراق الإتهام المائل يتضح أن المشرع من خلال صريح نص المادتين سالفى الذكر .. قد إستوجب يقيناً أن يكون العمل المزعوم تلقى الرشوة عنه .. يختص الموظف (المتهم) بفعله أو الإمتناع عن أدائه حتى يصح وصفه بأنه مرتشى .. وشرط اختصاص الموظف بهذا العمل المتعلق بالرشوة .. هو شرط جوهرى لازم وجازم .. ذلك أن الثابت من نصوص القانون ذاته .. أنه لو كان الموظف يزعم إختصاصه بأداء العمل

المتصل بالرشوه أو الإمتناع عنه.

### **فإنه لا يحاكم قطعياً**

#### **وفق المادتين ١٠٣، ١٠٤ من قانون العقوبات**

ذلك أن المشرع أفرد لهذا الزعم نص عقابي مستقل تماماً عن المادتين المار ذكرهما .. وهذا النص ما جرت به الماده ١٠٣ مكرراً بأن:

**يعتبر مرتشياً ويعاقب بنفس العقوبه المنصوص عليها  
في الماده السابقه كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره  
أو قبل أو أخذ وعداً أو عطيه لأداء عمل يعتقد خطأً أو يزعم  
أنه من أعمال وظيفته أو الإمتناع عنه.**

ومن ثم .. ومن خلال هذا النص يتضح أن المشرع قد أوجب لعقاب المتهم وفق المادتين ١٠٣، ١٠٤ من قانون العقوبات .. أن يكون الموظف المتهم مختصاً (حتى لو كان مع آخرين) بالعمل محل الرشوة أو بالإمتناع عن أدائه .. أما إذا ثبت يقيناً أنه بعيد كل البعد عن العمل المتعلق بالرشوه .. فإن أمر الإحالة الصادر من النيابة وقيدتها وصفها للإتهام في حقه يكون باطلاً.

#### **وهذا عين ما تحقق في الإتهام المائل**

**ولكن .. قبل الخوض في إثبات عدم إختصاص المتهم الأول (ومعه الثاني والثالث) بأي عمل متعلق بالرشوة المزعومه .. نجد لزاماً علينا طرح تساؤل هام جداً**

**ما هي الأعمال التي نسبت للمتهمين الثلاثة الأوائل أدائها أو**

**الإمتناع عن أدائها لقاء الرشوه المزعومه !!؟؟**

**لما كان ذلك .. وكانت الأوراق قد خلت من ثمه دليل أو سند أو إشاره إلى ماويه**

**الأعمال المزعوم تلقى المتهمين الثلاثة الأوائل مبلغ الرشوه للقيام بها أو الإمتناع عن أعمالها.**

**فكيف وقفت النيابة العامه على أن تلك الأعمال المجهوله**

**تدخل في الإختصاص الوظيفي للمتهمين المذكورين من عدمه ؟؟**

حتى يصح تقديمهم للمحاكمة وفق المادتين ١٠٣، ١٠٤ من  
قانون العقوبات ؟؟؟!!

فالشاكى ذاته - وسابريته في ذلك التحريات المزعوم إجرائها - كان ما قرره في هذا  
الشأن .. أنه زعم بأن المتهم الأول أبلغه بأن ثمة مخالفات ؟؟؟؟؟ لدى الشركه التي  
يمثلها الشاكى .. ثم طلب منه مبلغ الرشوه (بفرض صحه ذلك) للتغاضى عن تلك المخالفات  
المجهوله .. والسؤال هنا ..

ما هي ماهيه تلك المخالفات المزعومه تحديداً ؟؟ وما هي  
العقوبه المقرره لها ؟؟ وهل تستحق تلك المخالفات أن يؤدي مبلغ  
الرشوه المزعوم (مليونى جنيه) للتغاضى عنها ؟؟؟.

فمند فجر الإتهام .. وحتى الآن لن نجد مجيباً على هذا التساؤل الجوهرى .. الذى  
كان يجب على النيابة العامه التحقيق والبحث والفحص والسعى لإيجاد إجابته وافيته  
وشافيه له حتى يصح منها توجيه الإتهام للمتهمين الثلاثة الأوائل وفق المادتين ١٠٣،  
١٠٤ عقوبات .. أما وأنها لم تفعل .. فهو الأمر الذى يبطل قيدها ووصفها للإتهام ويبطل أمر  
الإحاله وإتصال عداله المحكمه بهذه الواقعه.

**أضف إلى جملة ما تقدم**

فإنه حتى مع مسابره النيابة العامه في وصفها الباطل  
والمعيب لهذا الإتهام وأخذنا بلفظ "مخالفات ؟؟؟؟؟" بزعم  
أنه هو العمل المفترض الإمتناع عن تحريره من قبل  
المتهمين الثلاثة الأوائل ضد الشركه التي يمثلها الشاكى  
(وذلك بالشكل المجهل والغامض الوارد بالأوراق)  
**تتضم الحقائق الآتية:**

## الحقيقه الأولى:

أن الثابت بالأوراق .. إختفاء وجود ثمة دور للمتهمان الثانى والثالث في الواقعه .. حيث لم يدع أحد بأنهما طلبا بشخصهما من الشاكى أو غيره ثمة مبالغ على سبيل الرشوه .. وتفتق ذهن السيد / ؟؟؟؟ (عضو الرقابہ الإداريه المتولى هذه القضية) إلى تبرير موقف هذين المتهمين .. بالزعم بأنهما فوضا المتهم الأول / ؟؟؟؟ في كل شيء .. هذا ورغم عدم وجود ثمة سند لهذا القول المرسل .. إلا أنه بفرض صحته .. فالثابت أنه بمجرد القبض على هذين المتهمين ومواجهتهما بما هو مسند إليهما .. فقد أقرا صراحه بلا لبس ولا غموض بأن المتهم الأول

### مجرد كاتب لدى الإدارة المركزيه

#### للحصر في ؟؟؟؟ "خدمات معاونه"

وأنه معين ضمن أفراد اللجنة (مع حوالى عشره من مأموري الضرائب) بهذه الصفه "معاون لجنه" ويختص بالأمر الإداريه فقط .. ولا يختص تماماً ونهائياً بأي أعمال فنيه وأن المخالفات ال ؟؟؟؟ تندرج تحت الأعمال الفنيه التي لا يتداخل فيها المتهم الأول تماماً ولا يختص بها .. كما أنه لا يختص تماماً بالاتصال بالمولين أو تحضير العقود أو الأوراق أو مطالبتهم بذلك أو التواصل معهم.

### ومن ثم يتضح لعداله المحكمه

أن المتهم الأول غير مختص تماماً بأي أعمال تخص المخالفات المبهمه محل الإتهام بالرشوه للتغاضى عنها.

## الحقيقه الثانيه:

أن الثابت من خلال الكتاب الصادر من ؟؟؟؟ .. الإدارة المركزيه للحصر .. والمشمول على طبيعه المأموريه المكلفه بها اللجنة (التي من بين أعضائها المتهمين الثلاثة الأوائل) .. أن هذه المهمه تتلخص في

" عمل حصر ميداني داخل ؟؟؟؟ التابعه لجهاز ؟؟؟؟ بالساحل الشمالي  
وتسجيل المطاعم والكافيهات وأماكن الخدمات الخاصه بالألعاب المائيه  
وكافه المخاطيين بقانون ؟؟؟؟".

وهذا .. يؤكد أن مهمه اللجنه المكونه من عشره أشخاص (منهم المتهمين الثلاثه  
الأوائل) حصر الأنشطة التجاريه الخاضعه لقانون ؟؟؟؟ فقط "مجرد حصر" وهو ما يؤكد  
عدم إختصاص أي من أعضاء اللجنه بتحرير ثمه مخالفات ؟؟؟؟ أو غيرها .. وعلى فرض  
جدلى .. بقول أحد أعضاء اللجنه بغير ذلك .. فإنه يكون يزعم لنفسه إختصاص ليس له  
وغير منوط به.

### وهذا الأمر أكده

المتهمان الثانى والثالث في أقوالهما أمام النيابة العامه مؤكدين أنهما ومعهما  
المتهم الأول وباقى أفراد اللجنه ليس من إختصاصهم فحص أعمال أو نشاطات بما يؤدي إلى  
كشف مخالفات ؟؟؟؟ !! وهذا يؤكد على عدم إختصاص أعضاء اللجنه بالمخالفات المزعومه  
والمبهمه المتعلقه بالرشوه المقال بها.

### الحقيقه الثالثه:

والأكثر مما تقدم .. فإن المتهمين الثلاثه الأوائل (على الأقل) يتبعون  
الإداره المركزيه للحصر ب ؟؟؟؟ .. والتي تم الإستماع إلى أقوال رئيسها (السيد/  
؟؟؟؟) أمام النيابة العامه (ص ٦٣ / ٨٩) مقررأ أن الإداره رئاسته تختص فقط بتحقيق هدفين  
هما

\* توسيع قاعده المسجلين الخاضعين لقانون ضريبه ؟؟؟؟.  
\* إعداد قاعده بيانات للمكلفين والمسجلين وفقاً لذات القانون.

وفي إطار تحقيق هذين الهدفين يتم جمع المعلومات وإجراء الحصر على الطبيعه وهو ما  
يعرف بالحصر الميدانى .. وهذا هو الغرض من تكوين اللجنه (التي من بين أعضائها  
المتهمون الثلاثه الأوائل).



## وكان دور اللجنة تحديداً

البحث عن المخاطبين بأحكام القانون بغرض التسجيل من خلال التوعية بأحكام القانون وعرض التسجيل على من بلغ منهم حد التسجيل للإلتزام بالقانون .. وهذا دورها فقط .. وفي حال وجود مخالفات تختص بها الإدارة المركزيه لمكافحة التهرب الضريبي (التي لا يتبعها أي من المتهمين).

## هذا .. وفيما يخص المتهم الأول

قرر السيد/ رئيس الإدارة -المذكور سلفاً- بأنه مجرد كتابي مهمته معاونه اللجنة دون التدخل في أعمال التوعيه أو المناقشه أو المعاينه لأغراض التسجيل، ويقتصر دوره فقط على مجرد الأعمال الإداريه من إحضار نماذج طلبات تسجيل أو توصيل الطلبات إلى المأموريه لإستخراج شهادات تسجيل أو كتابه ما يملى عليه دون التطرق لأي أعمال فنيه متعلقه بالضريبه (ص ٦٦ / ٩٢).

## وبوضح تام

قرر بأنه ليس من إختصاص هذه اللجنة تحصيل أي مبالغ تحت حساب الضريبه .. وفي حاله إكتشاف مخالفات تتمثل في ممول غير مسجل ولم يتقدم في المواعيد القانونيه .. يتم العرض على رئيس الإدارة الذي يحيل الأمر إلى الإدارة المركزيه لمكافحة التهرب الضريبي وهي الإدارة المختصه بالتعامل مع حالات التهرب.

## وعاد وقرر بشأن المتهم الأول

أنه ليس من بين أعماله التواصل مع الممولين أو طلب أو إستلام أي مستندات لكون دوره معاونه فقط .. ولا يملك لا هو ولا أي من أعضاء اللجنة مطالبه الممول بسداد أي مبالغ تحت حساب الضريبه.

## لما كان ذلك

والثابت من خلال جملة أقوال رئيس الإدارة التي يعمل بها المتهمين من الأول حتى الثالث .. أن أي منهما أو اللجنة التي كانوا ضمن أعضائها يختصون بتحرير ثمة مخالفات (بفرض وجودها) لدى أي ممول .. وبالتالي لا يختصون بالإمتناع عن تحرير المخالفات المزعومة، أي إصدار مخالفه عنها .. وهذا يجزم يقيناً بأن الإتهام المائل قائم بغير سند من الواقع أو القانون.

## الحقيقه الرابعه:

أن المتهم الأول ذاته .. قد أقر بجملة ما تقدم وأنه غير مختص بتحرير أي مخالفات أو إتخاذ أي إجراء في هذا الشأن .. كما أقر المتهمان الثاني والثالث أن اللجنة إنتهت من أعمالها منذ تاريخ؟؟؟؟.

## وبشأن الشركه التي يمثلها الشاكي

فقد إمتنعت عن تقديم العقود والمستندات والبيانات الخاصه بالأنشطه التجاريه التابعه لها والخاضعه لقانون ضريبه القيمه المضاف .. رغم تعدد مطالبتها بذلك .. وهو ما حدا باللجنه نحو كتابه تقرير بما يفيد هذا الإمتناع .. ورفعه إلى رئيس الإدارة .. وبذلك ينتهى دورهم المنوط بهم قانوناً.

## وهذا يؤكد

إنقطاع صلتهم أو إختصاصهم بتحرير أي مخالفات ضد هذه الشركه .. ويؤكد أيضاً قيامهم بالدور المنوط بهم بالفعل حيال الشركه .. وذلك كله قبل تقديم الشاكي للبلاغ المائل.

## الحقيقه الخامسه:

أن النيابة العامه .. قد قصرت في تحقيقها للواقعه المائله .. قصوراً مؤسفاً حينما فاتها أنه قد ثبت من خلال الأوراق - على نحو ما سلف بيانه - أن المتهمين الثلاثة الأوائل غير مختصين بتحرير تلك المخالفات المجهوله التي يزعمها الشاكي .. وبالتالي فلا يجوز

المطالبه بعقابهم وفق مواد الإتهام ١٠٣، ١٠٤ عقوبات.

### مما تقدم جميعه

يضحي ظاهراً مدى ما شابه أمر الإحالة من بطلان وكذا بطلان قيد ووصف الإتهام المائل .. وهو الأمر الذى يقطع ببراءه المتهم الراهن مما هو مسند إليه.

### الوجه الثامن

أن الإتهام المائل على فرض صحه وقائعه في شأن المتهم الأول، فهو لا يعدو أن يمثل واقعه شروع في نصب لمحاولته الإستيلاء على مبلغ عائد للشاكي باستخدام طرق إحتياليه وإيهام بمشروع كاذب، وذلك بإتخاذ صفه وظيفيه ليست له، وهو ما يوجب تعديل القيد والوصف بناءً على ما تقدم.

بداية .. فقد نصت المادة ٣٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن:

لا تنقيد المحكمة بما هو مدون في التحقيق الإبتدائي، أو في محاضر جمع الإستدلالات، إلا إذا وجد في القانون نص على خلاف ذلك.

كما نصت المادة ٣٠٨ من ذات القانون على أن:

للمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانونى للفعل المسند للمتهم، ولها تعديل التهمة بإضافه الظروف المشددة التى ثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور ....

### وفي هذا المقام تواترت أحكام النقض على أن

عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الواقعة، واجبها في أن تصف الواقعة الجريمة أمامها بالوصف الصحيح، فعود المحكمة عن بحث ما عساه أن يكون الفعل المسند إلى الطاعن من جريمة أخرى غير التى دانته بها خطأ - أثره - وجوب أن يكون نقض الحكم مقروناً بالإحالة.

(الطعن رقم ١٤٧١٢ لسنة ٦١ ق - جلسه ١٠/٤/١٩٩٢)

### كما قضى بأن:

المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح على الواقعة التى رفعت بها الدعوى، غير مقيدة بذلك الوصف الذى أسبغ على هذه الواقعة ولا بالقانون الذى طلب عقاب المتهم طبقاً لأحكامه.

(الطعن رقم ١٤٧١٢ لسنة ٦١ ق - جلسه ١٠/٤/١٩٩٢)

## وقضى كذلك بأن:

الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور، بل أن واجبها أن تطبق على الواقعة الجريمة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون، لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى هي أنه الوصف القانونى السليم.

(الطعن رقم ١١٥٧٤ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/١٦)  
(١٩٨٤/٦/١٤ أحكام النقض - س ٣٥ ق ١٣٣ ص ٥٩٥)  
(١٩٨٣/٣/٩ أحكام النقض - س ٣٤ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

### **لما كان ذلك**

وحيث ثبت من خلال جملة ما تقدم .. بعدم تداخل المتهمان الثانى والثالث تماماً في الواقعة بما ينفى الإتهام عنهما .. وهكذا الحال بالنسبة للمتهم الرابع .. فقط أسفرت الأوراق عن إنقطاع صلته تماماً بهذه الواقعة بل ورفضه التام والصريح للتدخل فيها من قريب أو بعيد.

### **هذا فضلاً عن ثبوت عدم إختصاص**

### **المتهم الأول (ومعه الثانى والثالث)**

بالأعمال الوهميه المجهوله المتعلقة بالرشوه المزعومه .. وعلى الأخص المتهم الأول .. الذى تعامل مباشرة مع الشاكى الذى زعم أنه طالبه بمبلغ على سبيل الرشوه للتغاضى عن مخالفات ؟؟؟؟؟ لدى الشركه التى يمثلها .. وحيث ثبت عدم إختصاص المذكور بتحرير ثمه مخالفات ومن ثم عدم إختصاصه بالإمتناع عن ذلك أو بإصدار مخالفه للشركه أو ما شابه.

### **فهو الأمر الذى يؤكد .. بأنه على فرض صحه واقعه**

### **إيهام المتهم الأول للشاكى بوجود مخالفات ؟؟؟؟؟ لدى الشركه**

### **التى يمثلها وأوهمه بأنه يستطيع تسويه تلك المخالفات لقاء منحه مبلغ مالي**

فإن الأمر برمته (بفرض صحته) لا يعدو أن يكون واقعه نصب في حق المتهم الأول وذلك بإستعمال صفه كاذبه وطرق إحتياليه من شأنها إيهام الشاكى بمشروع كاذب .. وصولاً للإستيلاء منه على مبلغ من المال.

## **فقد نصت المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على أن:**

يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الإستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أي متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة للغير أو بعضها إما بإستعمال طرق إحتياليه من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعه مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الإحتيال أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور، أما بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً له وليس له حق التصرف فيه، وإما بإتخاذ اسم كاذب أو صفه غير صحيحة، أما من شرع في النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة.

### **وفي هذا المقام تواترت أحكام النقض على أن**

جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أنه يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خداعه والإستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الإحتيال الذي يتوافر بإستعمال طرق إحتيالية أو بإتخاذ صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه، وقد نص القانون على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها لإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعه مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها.

(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ - مكتب فني ٢٩ - صفحة رقم ٦١٤ - ١٢/٦/١٩٧٨)

### **ومن ثم**

يتضح وبجلاء تام إتفاق الأوصاف والأفعال والمقاصد التي أتاها المتهم الأول (بفرض صحه الواقعة أصلاً) مع أوصاف ومقاصد وأفعال جريمة النصب .. وهو الأمر الذي يستوجب تعديل القيد والوصف وإعطاء هذا الإتهام وصفه الصحيح بما يتفق مع الواقع والقانون.

### **وبالبناء على ذلك**

فإن تعديل قيد ووصف هذا الإتهام حيال المتهم الأول يجزم يقيناً ببراءه المتهم الرابع مما هو مسند إليه.

## الوجه التاسع

فإنه مع تمسك المتهم الرابع بإنكار الإتهام المائل برمته والتأكيد على إنقطاع صلته به تماماً .. إلا أنه وعلى فرض صحته وبأنه توسط في واقعه الرشوة، فإن النيابة العامة تكون قد أخطأت في تطبيق القانون حينما لم تعمل صريح نص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات وإعفاء المتهم المائل من هذا الإتهام وعقوبته لاسيما وقد أقر بها وتم التعويل على أقواله كدليل من أدلة الثبوت حيال المتهم الأول؟!!

**فقد نصت المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات على أن:**

يعاقب الرشاشي والوسيط بالعقوبة المقرره للمرتشي، ومع ذلك يعفى الرشاشي أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو إعترف بها.

**وفي هذا المقام تواترت أحكام النقض بأن:**

نص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات قد حرى على إعفاء الرشاشي أو الوسيط من العقوبة المقررة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو أعترف بها، وكان من المقرر أنه إذا حصل هذا الإعتراف لدى المحكمة فإن القانون لم يشترط له أي شرط بل جاء لفظه فيه مطلقاً خالياً من كل قيد زمني أو مكاني أو كيفي، فلا يجوز أن يضع له القاضى قيوداً من عند نفسه، بل كل ما له هو أن يتحقق من حصول مدلول لفظ الإعتراف وهو إقرار صريح لا موارية فيه ولا تضليل، فمتى وقع هذا المدلول حق الإعفاء بدون نظر إلى أي أمر آخر.

(الطعن رقم ٧٦٧٠١ لسنة ٧٥ ق - جلسته ٢٦/١١/٢٠٠٦)

**كما قضى كذلك بأن:**

لما كان نص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات قد جرى بأنه "يعاقب الرشاشي والوسيط بالعقوبة المقرره للمرتشي، ومع ذلك يعفى الرشاشي أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو إعترف بها" ومفاد هذا النص بصريح لفظه وواضح دلالاته - أن إخبار الرشاشي أو الوسيط بالجريمة، وكذا إعترافه بها صنوان في تحقيق العذر المعفى من عقوبة الرشوة، فيقوم أحدهما مقام الآخر في ترتيب الإعفاء من هذه العقوبة، إذ من المقرر أن علة هذا الإعفاء هي أن الرشاشي - أو الوسيط - يؤدي بإعترافه أو بإخباره على السواء - خدمه للمصلحة العامة بالكشف عن ج.؟؟؟؟؟ الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذى إرتكبها وتسهيل إثبات الجريمة عليه.

(الطعن رقم ٣٧٠٨ لسنة ٦٥ ق - جلسته ٢٥/٥/١٩٩٧)

## لما كان ذلك

وبتطبيق جملة المفاهيم القانونية آنفه الذكر على أوراق الإتهام المائل يتضح أن المتهم الرابع .. يتمسك بإنتفاء أي دور له في الواقعة محل هذا الإتهام وأنه فقط كان بوصفه محاسب قانوني فقد كان يصطحب أفراد اللجنة إبان القيام بعملهم .. وفوجئ بالمتهم الأول يخبره برغبته في مقابلة الشاكي للتحديث معه بشأن تسويه مخالفات ؟؟؟؟؟ اكتشفها بالشركه التي يمثلها الشاكي .. فما كان من المتهم المائل إلا أن أبلغ الشاكي بهذه الرساله المبهمه دون الدخول في أي تفاصيل أخرى .. وإلى هنا إنتهى دوره الذي رفض تماماً أن يتجاوز هذا الحد.

## هذا .. وبمجرد القبض عليه

أدلى المتهم المائل بأقوال بالغه الوضوح من شأنها إثبات إنقطاع صلته بالواقعه .. التي لو صحت فإنها تكون منعده في حق المتهم الأول .. دون تدخل أو توسط منه .. وأقر بصحة المكالمات المسجله (التي كان طرفاً فيها) وأثبت من خلالها أنه رفض التدخل أو التوسط في الواقعة.

## ورغم ذلك

فقد فوجئ بالنيابه العامه تقيم هذا الإتهام المائل قولاً بأنه توسط فيما بين الشاكي والمتهم الأول .. فمع التمسك بعدم صحه ذلك ومخالفته للأوراق .. فإنه على فرض صحته، ومع إدلاء المتهم لأقواله كامله بمنتهى الصدق لدى جهات التحقيق .. لدرجه أن النيايه إتخذت من أقواله هذه دليل من أدلة ثبوت الإتهام حيال المتهم الأول .. إلا أن النيايه لم تعمل صريح نص ماده ١٠٧ مكرراً في إعفاء المتهم المائل لكونه (كما وصفته هي) وسيطاً وجديراً بالإعفاء.

## وبالبناء على جملة ما تقدم

فإن المتهم المائل يتمسك لدى الهيئه الموقره بحقه في الإعفاء المقرر بالماده المذكوره .. بما أن النيايه العامه وصفته بأنه وسيط وبما أنه أدلى بأقوال واضحه وصريحه تؤكد أحقيته (على الأقل) في الإعفاء.

## مما سبق

يبين لعدالة الهيئة الموقرة أن للواقعة صورة أخرى مغايرة تماما للصورة التي حاول أن يرسمها ضابط الواقعة في أوراق الدعوى .. فضلا عن ان قرار الإحالة الذي أُحيل بموجبه المتهم المائل إلي الاتهام فقد جاء علي غير سند من القانون والواقع .. وأن أوراق الدعوى قد جاءت خالية من أي دليل من الممكن الركون إليه في نسبة الاتهام للمتهم .. فضلا عما انحرفت به أوراق الدعوى إلي وصف الاتهام بجريمة الرشوة .. علي الرغم مما أستبان من ان الواقعة برمتها في حق المتهم الأول إن صحت فهي لا تعدو أن تكون جريمة شروع في نصب وذلك علي النحو المتقدم ذكره .. إضافة إلي أن الثابت بالأوراق وبما لا يدع مجالا للشك أن المتهم المائل قد أفصحت أوراق الدعوى من أنه منبت الصلة تماما عن الاتهام برمته .. وهو الأمر الذي يلتبس معه المتهم ببراءته من الاتهام المائل .

## بناء عليه

### يلتس المتهم الرابع من عدالة الهيئة الموقرة

القضاء ببراءته من الاتهام المنسوب إليه

وكيل المتهم الرابع

المحامى